

السلطان

عبد الحميد الثاني

حياته وأحداث عهده

أورخان محمد علي

السلطان

عبد الحميد الثاني

حياته وأحداث عهده



تأليف

أورخان محمد علي

مقدمة الطبعة الرابعة

هذه هي الطبعة الرابعة للكتاب[1] نقدمها بعد أن نفدت أعداد جميع الطبعات السابقة منذ سنوات، فقد رأينا القيام بهذه الطبعة بعد إضافة تفاصيل أخرى إلى الكتاب في مواضيع مختلفة، كما أضفنا إلى الكتاب صورا لم نكن نملكها في الطبعات السابقة. وحسب علمنا فقد لاقت الطبعات السابقة للكتاب حسن قبول عند قرائها، وأدى الكتاب مهمته في توضيح حقائق متعلقة بالتاريخ القريب للدولة العثمانية كانت محل إبهام أو محل سوء فهم عند الكثير من مؤرخي العرب وذلك بسبب حاجز اللغة، لأن معظم من تصدى في العالم العربي لكتابة تاريخ الدولة العثمانية لا يعرفون اللغة التركية، لذا إما اقتصروا على المصادر العربية في هذا الموضوع وهي مصادر قليلة مع الأسف، أو استعانوا بمصادر اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وهي مصادر غير موضوعية في معظمها مع الأسف، وتأثرت كثيرا بمواقف إنكلترة وفرنسا من الدولة العثمانية، وهي مواقف منافسة في السياسة الخارجية، وكارهة للدولة العثمانية. وكانت هاتان الدولتان تخشيان قيام الدولة العثمانية بإثارة المسلمين في البلدان الموجودة تحت الاستعمار الإنكليزي والفرنسي ضد حكمهما، لذا سعتا بكل ما تملكان من أساليب الدعاية إلى وصف الدولة العثمانية بكل مثلبة، وحاولتا كذلك إضعاف الدولة العثمانية بإثارة الأقليات المسيحية الموجودة تحت حكمها والادعاء بأنهما حاميتان لها. وقد انعكس موقفهما هذا على مصادرهما التاريخية وعلى تحاليل كتابها ومفكريها ومؤرخيها. وقد حاول هذا الكتاب علاج هذا النقص بمراجعة المصادر التركية علاوة على المصادر العربية والأجنبية.

كما يسد هذا الكتاب نقصا بارزا في المكتبة العربية التي تخلو تماما من أي كتاب يتناول حياة السلطان عبد الحميد من مولده حتى وفاته، واستعراض الأحداث المهمة والعديدة التي

[1] هذه هي الطبعة الرابعة في الأقل لأن دار الوثائق التي قامت بطبع الكتاب للمرة الأولى قامت فيما بعد وبدون إذن المؤلف بطبعات أخرى لا نعلم عددها. ثم طبع الكتاب في بغداد طبعتين. وقد نفدت أعداد هذه الطبعات كلها من الأسواق.

بسم الله الرحمن الرحيم



وقعت في عهده من حروب ومعاهدات، وتحليل لهذه الأحداث وشرح الموقف الدولي ولا سيما مواقف الدول الأوروبية الكبرى حيالها.

إن عهد السلطان عبد الحميد الثاني عهد زاخر بالأحداث المهمة لذا لا نستبعد -لو تيسرت لنا طبعات أخرى من هذا الكتاب- إضافة تفاصيل أخرى لهذا الكتاب.

أورخان محمد علي

إسطنبول/بيوك جاملجة

٢٠٠٨/١/٢

مقدمة الطبعة الأولى

لا أعرف كتاباً ألّف بالعربية عن حياة السلطان عبد الحميد الثاني، حتى إن الكتب المترجمة من اللغات الأخرى عن حياته قليلة جداً، وأشهرها كتاب الدكتورة الألمانية "آلماوتلن" الموسوم بـــ"عبد الحميد ظل الله في الأرض" وكتاب الكاتب الإنكليزي "جون هاسلب". أما الكتاب الأول فهو كتاب يندر أن يوجد مثيل له في كثرة الأخطاء التاريخية، والبعد عن الحياد وعن الروح العلمية والإنصاف.

وقد نويتُ أن أفرد فصلاً خاصاً لبيان الأخطاء التاريخية الغريبة التي يحفل بها هذا الكتاب الذي أعتبره أسوأ أنموذج لكتاب في التاريخ. ولكني عندما بدأتُ بجرد وتعداد هذه الأخطاء تمهيداً للرد عليها، اكتشفتُ أنني سأضطر للتعليق على كل صفحة من صفحات هذا الكتاب، أي إن الرد سيحتاج إلى كتاب كامل، مما دفعني إلى صرف النظر عن الرد وعدّ هذا الكتاب مصححاَ للمعلومات ومغنياً عن مثل هذا الرد.

أما الكتاب الثاني[1] الذي عدته الموسوعة البريطانية أحد مصادرها عند كتابة مادة "عبد الحميد الثاني" فهو على الرغم من احتوائه على العديد من الأخطاء إلاّ أنه أفضل من سابقه.

وموضوع تاريخ حياة السلطان يُعد مثالاً جيداً لما تستطيعه الدعاية المركزة والدائبة من قلب للحقائق التاريخية. كما تظهر هنا إحدى السمات البارزة التي طبعت مظاهر الحياة في معظم الدول النامية منذ فترة طويلة وهي قلب الحقائق التاريخية وتغييرها وكتابة تاريخ غير حقيقي... تاريخ مخترع ومزيف ودعائي، مجاراة لرغبات واتجاهات وأهواء القيادات السياسية في هذه البلدان.

ففي العهود والحقبات السياسية التي تلت حكم السلطان عبد الحميد كتب في تركيا "تاريخ رسمي!" مزيف عن عهد السلطان وعن حياته، واستمر ذلك حتى بدء الحياة الديمقراطية وتعدد الأحزاب هناك، فأخذ بعض المؤرخين والكُتّاب والصحفيين يكتبون –على

---

[1] قرأتُ ترجمته في اللغة التركية، وقيل لي: إنه ترجم إلى العربية.

تردد وعلى وجل أول الأمر- ويكشفون الحقائق التاريخية، وبدأت المذكرات لبعض الشخصيات السياسية والعسكرية التي عاصرت ذلك العهد تجد طريقها إلى المطابع، كما انكب المؤرخون على فرز وتصنيف ودراسة أوراق قصر يلدز.[1] ومع أن عملية الفرز والتصنيف والدراسة لم تنته حتى الآن، إلاّ أن الجزء الذي تم منها سلط الضوء على كثرة من الحقائق التي سنستعرضها في هذا الكتاب.

ويمكن عدّ تنحية السلطان عبد الحميد عن العرش، ووصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم من أبرز نجاحات الماسونية الدولية في تاريخها، والخطوة الأولى الكبرى التي خطتها لاستلاب أرض فلسطين، لذا يُعدّ فهم السلطان عبد الحميد وفهم ظروفه وطبيعة الصراعات التي خاضها، وطبيعة الأعداء الذين واجههم أمراً ضرورياً للقارئ العربي.

وقد حرصتُ على إعطاء القارئ العربي نبذة تاريخية مختصرة عن نشوء الدولة العثمانية ومراحل تطورها، ثم بسطتُ الحديث بعض الشيء عن عهد السلطان عبد العزيز وهو العهد السابق للسلطان عبد الحميد،[2] لكي تتوضح الظروف التاريخية والدولية التي كانت الدولة العثمانية تمر بها في أثناء تولي السلطان عبد الحميد السلطة فيها.

ومع أن هذا الكتاب هو حصيلة سنوات عديدة من الجهد، إلاّ أنني لا أزعم أنه متكامل من جميع الوجوه، وليس لأحد أن يزعم ذلك لأي كتاب مؤلف، وقد ترددتُ في مواضيع عديدة: أأفصل فيها أم أختصر؟ ففصلتُ في مواضع واختصرتُ في أخرى وتوسطتُ في غيرهما، وقد أعود في طبعة أخرى -إن شاء الله- إلى تفصيل ما أجملت إن رأيت ضرورة ذلك.

أورخان محمد علي

حي المعلمين/بغداد

١٩٨٤/٧/١٠

---

[1] قصر يلدز: كان مقر السلطان عبد الحميد، ومن هناك كان يدير الدولة العثمانية.

[2] كان عهد السلطان مراد: الذي توسط بين عهدي السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد قصيراً جداً.

الفصل الأول

نظرة على نشوء الدولة العثمانية وأدوارها

تمهيد

تأسست الدولة العثمانية على يد الأتراك العثمانيين بعد تفكك الإمبراطورية السلجوقية. وكما هو معلوم فإن السلاجقة أسسوا في الأناضول دولة قوية في القرن الحادي عشر للميلاد، ولكن هذه الدولة بدأت بالضعف والانحلال في منتصف القرن الثالث عشر للميلاد حيث دخلت في حماية الإلخانيين،[١] ويُعدّ مسعود الثاني آخر حاكم سلجوقي، وعندما توفي سنة ١٣٠٨م أصبح الإلخانيون هم الحاكمين الشرعيين الوحيدين في الأناضول؛ إذ أصبح ملوكهم يحملون لقب: "سلطان الأناضول" علماً بأنهم كانوا قد اكتفوا بوجود والٍ عسكري في الأناضول مرتبط بهم ويجمع الضرائب لهم، ولم يلحقوها بدولتهم بشكل مباشر.

وفي الأناضول كانت هناك عدة إمارات تتنافس فيما بينها على السيطرة عليها وعلى حمل لقب "سلطان الأناضول"،[٢] ولكن كلاً منها كانت أضعف من الوصول إلى هذه الغاية.

واستمر هذا الوضع إلى أن بدأ نجم إحدى هذه الإمارات بالبزوغ والظهور، وكانت هذه إمارة العثمانيين في الشمال الغربي من الأناضول، وقد اتسعت هذه الإمارة بفضل أميرهم "عثمان" ومَن جاءوا بعده حيث أسسوا بعد فترة غير طويلة إمبراطورية من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ.

---

[١] الإلخانيون: هم مغول إيران أسلموا في القرن الثالث عشر للميلاد.

[2] *Hayat Küçük Ansiklopedisi*, Tifdruk Matbaacılık Sanayıı A.Ş. Basım evi, İstanbul-1968, s.829.

نشوء الدولة العثمانية وتوسعها

مؤسس الدولة العثمانية هو عثمان الأول الملقب بـ"الغازي"، وهو ابن "أرطغرل الغازي"، وقد صادف حكمه فترة ضعف السلاجقة مما ساعده على إعلان استقلاله عنهم، وعندما بدأ حكمه كانت مساحة الأراضي التي يحكمها تبلغ ٣٠٠٠كم٢،[١] ولكنه بدأ بالتوسع نحو بحر "مرمرة" وعندما توفي عام ١٣٢٤م[٢] كانت مساحة دولته قد بلغت ٨٠٠٠كم٢.

وأكثر المؤرخين يعدون سنة ١٢٩٩م تاريخاً لنشوء الدولة العثمانية، لأن الحاكم السلجوقي "علاء الدين الثالث" غُلِب وقُتل على يد الإلخانيين في هذه السنة، وفي هذا التاريخ أصبح العثمانيون مستقلين.

تولى السلطة بعده ابنه "أورخان" الذي استمر على سياسة التوسع نفسها نحو "بحر مرمرة"، وعندما فتح "بورصة" بعد سنتين من توليه الحكم نقل العاصمة إليها،[٣] وضرب النقود لأول مرة باسمه.

كان البيزنطيون يراقبون توسع هذه الدولة الناشئة بقلق عظيم، وعندما استولى الأتراك سنة ١٣٢٩م على بلدة "إزنيك" المقدسة لدى المسيحيين سار الإمبراطور البيزنطي لقتالهم، فالتقى الجيشان في مكان يدعى "بلكانون".[٤] وكانت النتيجة انتصاراً ساحقاً للأتراك، إذ طاردوا الجيش البيزنطي المهزوم حتى "أسكدار".[٥] واستمر أورخان في التوسع فاستولى على "جناق قلعة" و "بالق كسر".

في سنة ١٣٥٤م عبر العثمانيون إلى قارة أوروبا عن طريق مضيق "جناق قلعة" وأخذوا بالتوسع باتجاه "تراقيا".

وهم بجانب هذا لم يهملوا التوسع في الأناضول أيضاً، إذ استولوا على "بولو" وعلى "أنقرة".

---

[1] *Hayat küçük Ansiklopedisi*, s.839.

[٢] هذا هو التاريخ الراجح لوفاته وليس سنة ١٣٢٦م كما جاء في "الموسوعة العربية الميسرة" ص ١١٨٧.

[٣] كانت العاصمة في عهد عثمان الأول "مؤسس الدولة العثمانية" في "قارجه حصار" ثم نقلها إلى "يني شهر".

[٤] هذا المكان يدعى الآن "مالتبه".

[٥] أسكدار: هي الآن إحدى المناطق الأسيوية لمدينة إسطنبول.

وعندما توفي أورخان سنة ١٣٦٢م بعد حكم دام ٣٨ سنة كانت مساحة مملكته تزيد على ١٠٠,٠٠٠كم٢.

ثم جاء إلى الحكم ابنه "مراد الأول"، فتوسعت الدولة العثمانية في عهده توسعاً كبيراً وأصبحت إمبراطورية، لذلك فإن مراد الأول يُعدّ أول إمبراطور في تاريخ الدولة العثمانية،(١) إذ استولى على "أدرنه" وفتح جنوب بلغاريا واستولى على "فيليبا".(٢)

في سنة ١٣٦٤م نظم الأوروبيون الحملة الصليبية الأولى ضد الأتراك العثمانيين، لدفعهم عن قارة أوروبا وإرجاعهم إلي الأناضول، وكانت الحملة تحت قيادة ملك المجر وبجيش قوامه مائة ألف مقاتل، أما الجيش العثماني فقد كان قوامه عشرة آلاف مقاتل وتحت قيادة القائد العثماني "حاجي إلبه يي" وكانت النتيجة هزيمة ساحقة للصليبيين.

ولكن العالم المسيحي هيأ نفسه لمعركة صليبية أخرى سنة ١٣٧٤م، وكانت نتيجة هذه المعركة المسماة معركة "جيرمن" هزيمة أخرى للصليبيين. وهكذا فتح طريق البلقان أمام العثمانيين إذ وصلوا إلى بحر الأدرياتيك واستولوا على "صوفيا" و"أجكودار" و"بوسنة" كما استمروا في التوسع في الأناضول أيضاً.

كان هذا التوسع السريع للمسلمين، لا سيما توسعهم في أوروبا مصدر فزع للعالم المسيحي الذي قرر أن يجمع كل قواه في حملة صليبية ثالثة، وكانت هذه الحملة أكبر من سابقتها لأن عزم العالم المسيحي كان منعقداً على وجوب طرد المسلمين من أوروبا.

التقى الجيشان في ١٣٨٩/٣/٢٠م في صحراء "قوصوه"، وبعد معركة عنيفة استطاع مراد الأول تشتيت الصليبيين، وإلحاق الهزيمة بجيوشهم، ولكنه اغتيل بينما كان يتجول في ساحة المعركة.

عندما اغتيل مراد الأول كانت الإمبراطورية العثمانية تبسط سلطانها على ٤٠٠,٠٠٠كم٢، ثم جاء السلطان "بايزيد" الذي استمر في التوسع في أوروبا وفي الأناضول، وكانت نتيجة هذا التوسع أن تداعت دول أوروبا بتحريض من البابا بونيفا جيوس الرابع إلى حرب صليبية رابعة اشتركت فيها ١٥ دولة أوربية كانت من بينها إنكلترة وفرنسا والمجر.

---

(1) *Hayat küçük Ansiklopedisi*, s. 813.

(٢) اسم هذه المدينة الآن هو "بولوفديف" وهي من المدن الرئيسية في بلغاريا.

وفي ١٣٩٦/٩/٢٥م التقت الجيوش الصليبية مع جيش المسلمين في معركة "نيغبولي" الشهيرة وكانت النتيجة نصراً كبيراً للعثمانيين بقيادة السلطان بايزيد.

ولكن نهاية هذا السلطان المقدام كانت نهاية حزينة، إذ كان من قَدَرِه أن يتقابل مع فاتح رهيب بدأ نجمه بالصعود آنذاك وهو "تيمور لنك". وفي المعركة التي دارت بين هذين العملاقين قرب "أنقرة" سنة ١٤٠٢م قاتل بايزيد ببطولة وشجاعة، ولولا انضمام قسم من جنوده وأمرائه في أثناء المعركة إلى الجهة الأخرى، لكان النصر من نصيبه، ولكن المعركة انتهت بانتصار عدوه "تيمور لنك" وبوقوعه في الأسر. وقد مات هذا السلطان في الأسر بعد سنة واحدة كمداً وحزناً.

استولى تيمور لنك على الأناضول، فعمد إلى إحياء الإمارات القديمة من أجل تفتيت وتقسيم الدولة العثمانية، وهكذا رجعت الإمارات إلى سابق عهدها.

وهنا نرى أن فترة من الظلام تسود أرجاء البلاد، فالأناضول ممزقة إلى إمارات والخلاف مستمر بين أبناء بايزيد كلٌ منهم يريد أن يأخذ مكان والده، وقد دامت هذه الفترة المظلمة إحدى عشرة سنة إلى أن استطاع أحد أبناء بايزيد وهو "محمد الأول" أن يقبض على زمام الأمور، وأن يجمع السلطة في يده وأن يلم شتات الدولة العثمانية ويقضي على الإمارات ويوحد الدولة ويؤسسها من جديد.

عندما تسلم محمد الأول الحكم كانت مساحة الدولة العثمانية قد نقصت من ٩٢٠,٠٠٠كم٢ إلى ٤٢٠,٠٠٠كم٢، وعندما توفي وهو في سن ٣٢ سنة وبعد حكم دام ٨ سنوات كانت مساحة مملكته ٥٥٠,٠٠٠كم٢.[1]

جاء بعده ابنه "مراد الثاني" الذي استطاع في فترة حكمه الرجوع بالإمبراطورية العثمانية إلى سابق قوتها ووسع مساحة الدولة العثمانية إلى ٩٠٠,٠٠٠كم٢ حتى دخلت جيوشه إلى المجر مما أدى إلى تنظيم حملة صليبية أخرى ضد الإمبراطورية العثمانية، ولكنه استطاع إلحاق الهزيمة بهذه الجيوش وردها على أعقابها، ثم تنازل عن عرشه لابنه محمد الثاني "محمد الفاتح" البالغ من العمر اثنتي عشرة سنة، وانزوى هو في "مانيا" للعبادة.

---

[1] *Hayat küçük Ansiklopedisi*, s. 861.

أثار نبأ انتقال السلطة في الإمبراطورية العثمانية إلى غلام ناشئ موجة من الفرح في أوروبا، وانتعشت الآمال من جديد، لذا سارعت أوروبا إلى إعداد العدة لحملة صليبية ضخمة، اشتركت فيها عدة دول كان منها المجر وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا وألمانيا وبولونيا.

أمام هذا الموقف الحرج أرسل "محمد الثاني" يدعو والده لتولي قيادة الجيش، وقد رفض الوالد هذه الدعوة في بادئ الأمر، إلاّ أن ابنه بعث إليه رسالة أخرى يقول فيها قولته التاريخية المشهورة: "إن كنتُ أنا السلطان فإنني آمرك بقيادة الجيش، وإن كنتَ أنت السلطان فدافع عن مملكتك" عند ذلك رجع مراد الثاني ليقود جيشه البالغ ٤٠ ألف رجل ضد جيش الصليبيين الذي كان قوامه ١٠٠ ألف رجل، وكانت معركة من أضخم المعارك في التاريخ انتصر فيها العثمانيون انتصاراً ساحقاً على الصليبيين، إذ قتلوا منهم ٨٠ ألف رجل وأسروا الباقين.[١]

بعد هذه المعركة وبناء على إصرار كبار رجال الدولة فقد بقي مراد الثاني على العرش حتى وفاته سنة ١٤٥١م.

تولى الحكم بعده ابنه محمد الثاني وعمره يناهز تسع عشرة سنة. وكان أول عمل باهر قام به هو فتح "القسطنطينية" سنة ١٤٥٣م لذا لُقّب بـ"الفاتح".[٢]

واستمر "محمد الفاتح" في الفتوحات في أوروبا وفي آسيا فأتم فتح اليونان وفتح ألبانيا

---

[1] *Hayat küçük Ansiklopedisi*, s.1177.

[٢] ندرج هنا كتاب "محمد الفاتح" إلى أهالي القسطنطينية المسيحيين: "أنا الأمير العظيم السلطان محمد ابن الأمير العظيم السلطان مراد أقسِم باسم خالق الأرض والسماوات وباسم رسولنا الأعظم محمد ﷺ: وبالمثاني السبع التي نؤمن بها، وباسم مائة وأربعة وعشرين ألف نبي من أنبياء الله، وأقول باسم روح جدي وروح والدي وباسم أبنائي، وبالسيف الذي أتقلده : إنني أعطي لأهالي "غلطه" حريتهم وقوانينهم. يستطيع الأهالي أن يديروا أموالهم وبيوتهم ومتاجرهم وبساتينهم ومراكبهم وتجارتهم وأن يحافظوا على أولادهم وزوجاتهم كما يشاءون، وهم أحرار في بيع تجارتهم في جميع أنحاء البلد وسيحافظ على كنائس وصلوات أهل المدينة، وإنني لن أحوّل كنائسهم إلى جوامع ولن آخذ أبناءهم إلى "الانكشارية" ولن أكرههم على الدخول إلى ديننا، وأعدُهم بأنني لن أعاملهم كعبيد، بل سأحافظ عليهم وأدافع عنهم كما أحافظ وأدافع عن نفسي".
بالنسبة لـ"أيا صوفيا" التي حولها من كنيسة إلى جامع، فإنه اضطر إلى ذلك لأنه كان هو والمسلمون في حاجة آنية إلى مكان يقيمون فيه الصلوات، وصلاة الجمعة بصورة خاصة، ولم يكن من الممكن الانتظار حتى بناء جامع كبير يسعهم، فأخذ "أيا صوفيا" منهم ودفع ثمن المال مقابلها. وعلى أية حال فقد كان ذلك الأمر استثناء، إذ بقيت معظم الكنائس الأخرى على حالها لم يمسها أحد بسوء، وهذا خلاف ما تم في إسبانيا عند هزيمة المسلمين إذ حُوّلَت الجوامع جميعها إلى كنائس، وتم ذبح المسلمين الذين لم يتنصروا.

واستولى على "بوسنه" و"الهرسك" و"طرابزون" ووحّد الأناضول حتى حدود جبال "طوروس". وعندما توفي بعد ثلاثين سنة من الحكم[1] كانت مساحة الإمبراطورية العثمانية قد بلغت ٢,٠٠٠,٠٠٠كم٢.

ثم جاء بعده ابنه السلطان "بايزيد الثاني" إلى الحكم، وفي عهده لم تتم فتوحات كبيرة، بل بدأت موجة الفتوحات الكبيرة في عهد ابنه السلطان "ياووز سليم" الذي فتح سورية وفلسطين ومصر والحجاز، وأخذ الخلافة سنة ١٥١٧م من "المتوكل" آخر خلفاء العباسيين،[2] كما استولى على "مرعش" و"أرضروم" و"أذربيجان".

وجاء بعده إلى الحكم ابنه "سليمان الملقب بالقانوني" حيث وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى أوج عظمتها وعاشت دورها الذهبي. وقد حكم ٤٨ سنة قضى معظمها في أسفار الفتوحات، إذ بلغ عدد الحملات التي قادها بنفسه ثلاث عشرة حملة ففتح "بلغراد" وجزيرة "رودس" و"المجر" ووصل إلى أبواب "فيينا" وفتح "بغداد" و"دان" وكذلك "كورومو" و"بوغدان" وأجزاء من إيران، كما فتح شمالي إفريقيا. ولمعرفة مدى اتساع هذه الفتوحات نقول: "إنه تسلم إمبراطورية مساحتها ٧,٥ مليون كم٢، ولكن هذه المساحة بلغت عند وفاته ١٣مليون كم٢".[3]

واستمرت الفتوحات في عهد ابنه "سليم الثاني"، ولكن الإمبراطورية العثمانية بلغت أوج اتساعها في عهد "مراد الثالث"، إذ بلغت مساحتها ٢٠ مليون كم٢.

---

[1] تذكر الروايات التاريخية أنه مات مسموماً من قِبل طبيبه الخاص اليهودي وهو يتهيأ لاحدى غزواته. والأغلب أنه كان متوجهاً لفتح روما.

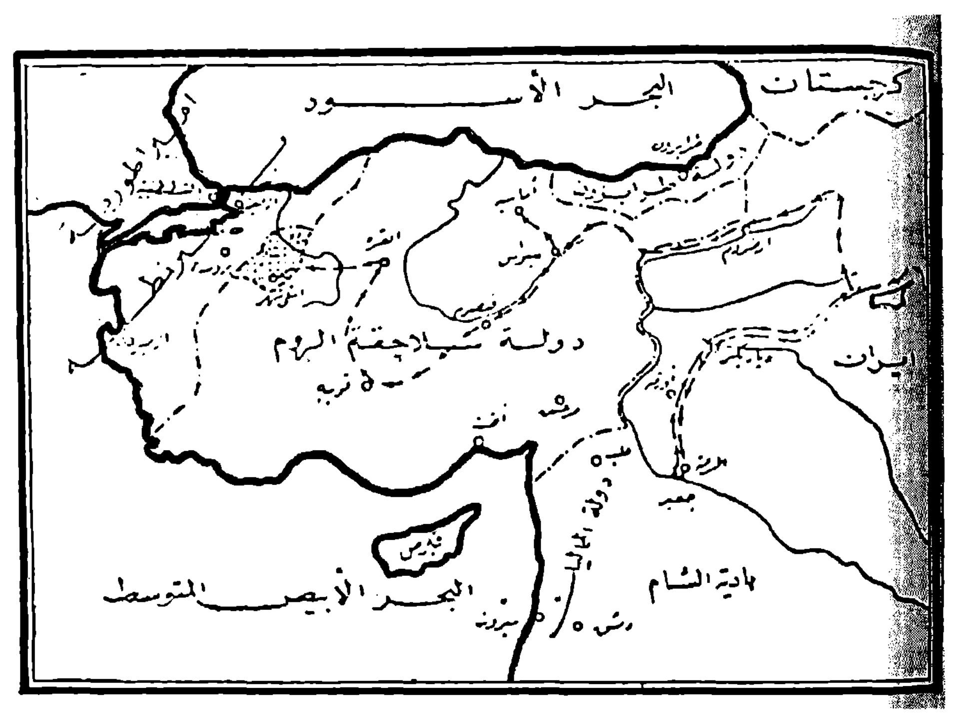
[2] بقيت الخلافة عند آل عثمان ٤٠٥ سنوات.

[3] *Hayat küçük Ansiklopedisi, s. 882.*

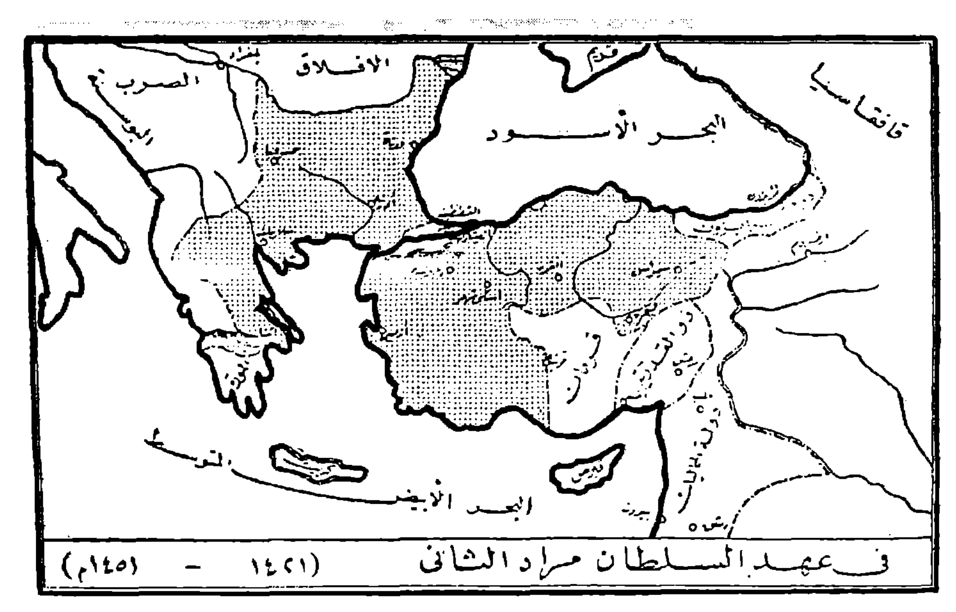
مهد الدولة العثمانية

في عهد السلطان عثمان (١٢٩٠ - ١٣٢٦م)

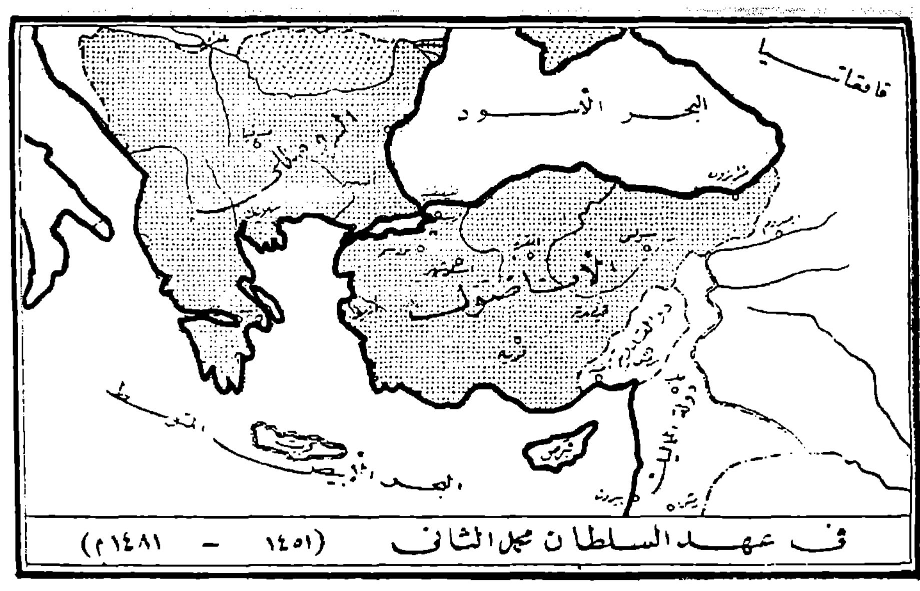
خريطة رقم ٢- المقاطعة التي منحها السلطان السلجوقي إلى طغرل بك والد السلطان عثمان.



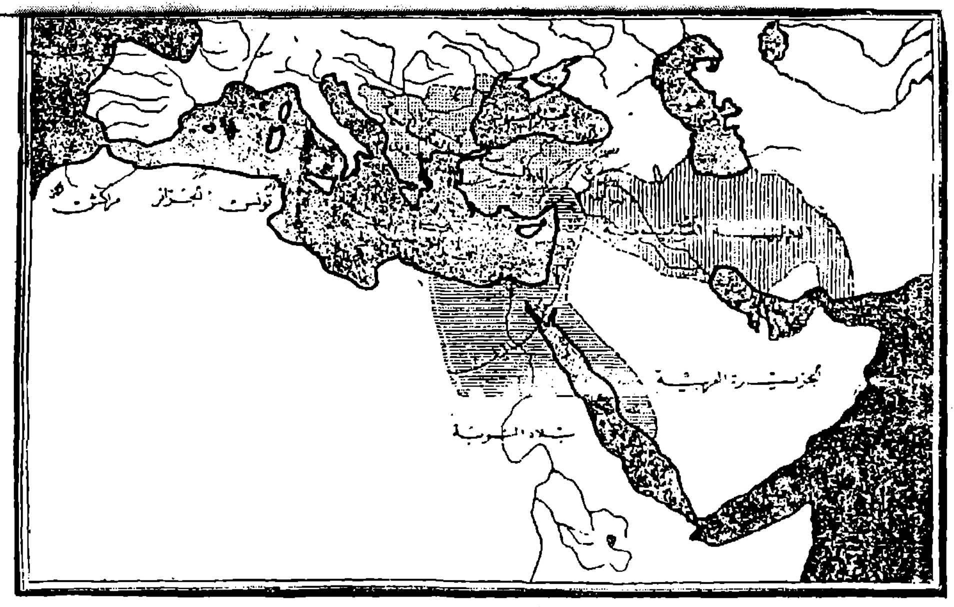
خريطة رقم ٣ — تأسيس الدولة العثمانية



خريطة رقم ٤ ـ الدولة العثمانية في عهد السلطان السادس : مراد الثاني .



خريطة رقم ٥ ـ الدولة العثمانية في عهد السلطان السابع : محمد الثاني



خريطة رقم ٦ - الشرق الأدنى في عهد السلطان العثماني الثامن : بايزيد الثاني

خريطة

السلطنة العثمانية

دولة بولونيا
الامبراطورية الالمانية
مملكة فاس
بادية الشام
عمان

فترة الركود والتدهور

بعد أن وصلت الإمبراطورية العثمانية قمة مجدها وقوتها استطاعت المحافظة على كامل ما كان لها من القوة والسطوة والمجد مدة قرن تقريباً، ثم بدأت عوامل الضعف بالتسرب إلى كيانها وبنيتها الداخلية بشكل تدريجي وغير ملحوظ، و لم تظهر آثار هذه العوامل على وجه ملحوظ إلاّ في سنة ١٦٨٣م في أثناء الحصار الثاني لمدينة فيينا وما أعقبه من انسحاب الجيش العثماني، ثم توقيع معاهدة "كارلوفي" التي خسرت فيها الدولة العثمانية "المجر" و"ترانسلفانيا" وكانت تلك معاهدتها الأولى التي تخرج منها خاسرة. وفي ١٧٦٨-١٧٧٤م خسرت الدولة العثمانية حربها مع روسيا لأول مرة.[1] وبموجب معاهدة "كوجك كينارجي" حصل القرم على استقلاله.

أمام هذا التوقف، بل التراجع، بدأت محاولات الإصلاح، ويمكن ملاحظة هذه المحاولات عند "عبد المجيد الأول" و"سليم الثالث" و"محمود الثاني"، وكانت أهم عقبة تقف أمامهم هي وضع "الانكشارية"[2] وضرورة تبديلها بجيش يتمتع بنظام عسكري منضبط وحديث، وبعد فشل عدة محاولات دامية للتخلص من الانكشارية استطاع محمود الثاني أخيراً سنة ١٨٢٦م القضاء عليها.

ولكن جميع المحاولات التي كانت تُبذل من قِبَل الخلفاء لم يكن باستطاعتها وقف التدهور الذي سرى واستشرى في كيانها، وكان هذا التدهور شاملاً، تدهور اقتصادي وتدهور عسكري وتدهور سياسي وتدهور علمي وتدهور نفسي.

ونستطيع أن نلخص المصاعب التي كانت تجابهها الدولة العثمانية والتي أدت آخر الأمر إلى انهيارها بما يأتي:

١- اتساع الإمبراطورية العثمانية اتساعاً هائلاً وامتدادها في ثلاث قارات، وما كان يولده هذا الاتساع من صعوبات كبيرة في المحافظة عليها، ومجاورتها نتيجة هذا الاتساع لروسيا والدول الأوروبية القوية.

---

[1] دخلت الدولة العثمانية -قبل هذا التاريخ- أربع حروب مع روسيا انتصرت فيها جميعاً.

[2] الانكشارية: نظام عسكري للمشاة في الدولة العثمانية، وضع من قِبَل "أورخان"، قدّم خدمات كبيرة للدولة في أوائل عهدها، ثم فسد هذا النظام وأصبح مشكلة كبيرة في الدولة العثمانية، حتى استطاع السلطان "محمود الثاني" إلغاءه وأسس بدلاً منه نظاماً عسكرياً حديثاً أطلق عليه اسم "النظام الجديد".

٢- وجود قوميات وأجناس وأديان متعددة فيها، مما كان سبباً لثورات لا تنقطع، وداعياً لتعاون كثير من هذه القوميات وأصحاب الأديان مع دول أجنبية وتلقي المعونات العسكرية والمادية منها، ومبرراً لتدخل الدول في شؤونها بحجة رعاية شؤون هذه القوميات والأديان.

٣- الفرق العلمي والتكنولوجي الواضح بين الدول الأوروبية التي كانت في طور نهضتها العلمية وبين الدولة العثمانية التي كانت في دور الركود ثم الانحطاط.

٤- انغماس أكثر السلاطين المتأخرين في حياة اللهو والبذخ، وتفشي سوء الإدارة والرشوة في أرجاء الإمبراطورية.

ويمكن تقسيم الأدوار التي مرت بها الدولة العثمانية بعد فتح إسطنبول كما يأتي:

١- مرحلة النمو والتقدم:

وتمتد من فتح إسطنبول سنة ١٤٥٣م حتى سنة ١٥٧٩م وهي سنة اغتيال الصدر الأعظم "صوقوللو".(*)

٢- مرحلة التوقف:

وتمتد من سنة ١٥٧٩م حتى الحصار الثاني لـ"فيينا" سنة ١٦٨٣م وفيها انقطعت سرعة التقدم وتباطأت.

٣- مرحلة التأخر والانحطاط:

وتبدأ من سنة ١٦٨٣م وتمتد حتى تمزق الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

بينما كانت عوامل الضعف والانحلال تنخر جسم الدولة العثمانية، كانت الدول الأوروبية في تقدم دائب منذ عصر النهضة، أما روسيا فإنها كانت قد بدأت بالتحول إلى دولة قوية منذ عهد "بطرس الأول" و"كاترين الثانية"، وهذا مما أدى إلى أن تتسع الفجوة بين قوة الدولة العثمانية وقوة أعدائها من الدول الأوروبية عاماً بعد عام. وكانت النتيجة أن اتجهت مطامع هذه التحول نحوها، فلم تملك إلاّ الوقوف أمام هذه المطامع موقف الدفاع بعد أن كانت سابقاً في موقف الهجوم.

لقد تأكدت الدول الأوروبية وروسيا القيصرية بأن المجال أمامهم ضيق في التوسع على حساب بعضهم، وأن من الأفضل لهم التوجه لالتهام الدولة العثمانية التي كانت بالنسبة إليهم إمبراطورية غنية وواسعة، وضعيفة في الوقت نفسه.

ولكن الدول الأوروبية في أثناء هذا السباق والتنافس لالتهام الإمبراطورية العثمانية كانت تجد نفسها وجهاً لوجه مع بعضها البعض في كثير من الأحيان، وقد تساعد إحدى هذه الدول العثمانية وتعقد معها المحالفات، لا تأميناً لسلامتها، بل خشية وقوعها في أحضان المنافسين لقمة سائغة، دون أن تأخذ هي حصة مناسبة، وهذا هو جوهر ما سمي في التاريخ بـــ"المسألة الشرقية".

الإمبراطورية العثمانية قُبيل السلطان عبد العزيز

كانت الدولة العثمانية قد دخلت حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م ضد روسيا واشتركت إنكلترة وفرنسا في الحرب بجانب الدولة العثمانية وذلك خوفاً من تعاظم نفوذ روسيا وابتلاعها ممتلكات "الرجل المريض" وانتهت هذه الحرب باندحار روسيا وإبرام معاهدة "باريس".

أهم بنود معاهدة باريس كانت ما يأتي:

١- يكون البحر الأسود مفتوحاً للسفن التجارية لجميع الدول، ويُحرم تحصين هذا البحر أو إنشاء مصانع السفن الحربية عليه من قِبَل روسيا أو من قِبَل الدولة العثمانية.

٢- تتكفل الدول الأوروبية[1] التي اشتركت في المعاهدة باستقلال ووحدة أراضي الدولة العثمانية.

٣- تكون مضيقا "البسفور" و"جناق قلعة" مقفلة بوجه السفن الحربية للدول كافة.

٤- يكون نهر الدانوب مفتوحاً أمام السفن التجارية لجميع الدول وتُراقَب هذه السفن من قِبَل لجنة أوروبية.

٥- يترك القرم لروسيا، أما قارص فتترك للدولة العثمانية.

٦- اعتراف الدول الأوروبية بالاستقلال الداخلي لولايَتيْ "أفلاق وبغدان"، أما الصرب فتكون مستقلة.

٧- تَعد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين، كما تَعد الدول الأوروبية بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وأهم ما يجلب النظر في هذه المعاهدة هو دخول الإمبراطورية العثمانية تحت ظل كفالة الدول الأوروبية.

---

[1] اشتركت الدول الآتية في المعاهدة: بريطانيا، فرنسا، روسيا، الدولة العثمانية، النمسا، بروسيا، سردينيا.

كان هذا اعترافا بالعجز، واعترافا بالحاجة إلى الحماية.

استمرت الدولة العثمانية في طريق التدهور. ذلك لأن الأعباء المالية الكبيرة لحرب القرم، وإسراف وبذخ رجال الدولة وإدارتهم السيئة لشؤون الدولة، وكذلك بذخ وإسراف القصر أوقعت الدولة في أزمة مالية خانقة، وبدلاً من استعمال القروض، التي كانت تقترضها الدولة من الدول الأوروبية ومن الصيارفة اليهود والمسيحيين في إسطنبول، في احتياجات البلد وتعميرها، فإنها كانت سرعان ما تذوب في تشييد القصور[1] وتضيع في أيدي رجال الدولة، حتى لم تبق لخزينة الدولة أي قيمة، وانخفضت القيمة الفعلية للنقود الورقية وأصبحت الدولة عاجزة عن تسديد ديونها، حتى بلغ الوضع إلى درجة أن عدة مئات من الصيارفة اليهود والمسيحيين لم يترددوا في الذهاب إلى سفارات إنكلترة وفرنسا وروسيا، ليشكوا إليها الدولة العثمانية بسبب تأخرها عن دفع ديونهم.[2]

تأمل هذا! تأمل قيام المواطنين بشكوى الدولة العثمانية إلى الدول الأجنبية!

هكذا كان وضع الأقلية غير المسلمة في الدولة العثمانية، إذ كانوا يعدّون الدول الأجنبية حامية لهم. ولم تكن الأزمة المالية والاقتصادية هي المشكلة الوحيدة للدولة العثمانية، فقد كانت تضم قوميات وأدياناً ومذاهب شتى، لذلك فقد كانت مشغولة على الدوام بإخماد الثورات ومواجهة مشاكل هذه القوميات والأجناس المتعددة.[3]

والنقطة الثانية التي تجلب الانتباه في هذه المعاهدة هي البند التاسع الذي يَعِد المسيحيين بحرية لا ضوابط لها.

والغريب أن ممثلي روسيا والنمسا انتبها إلى خطورة هذا البند وخشيا عواقبه أكثر من ممثلي الدولة العثمانية، لأنهما خشيا سريان هذه الحرية الفوضوية إلى دولتيهما اللتين تضمان عناصر وأدياناً ولغات مختلفة، لذلك نرى أن ممثل النمسا يقول عقب توقيعه المعاهدة: "بعد بذل كل هذه الأنفس والأموال في هذه الحرب، لم ترس المسألة الشرقية على أساس ثابت. لقد أشركنا الدولة العثمانية في مجموعة الدول الأوروبية... حسناً ولكن ما هو الفرق بين أن

---

[1] مثلاً: بلغت مصاريف قصر "دولمه باغجه" الذي شيده السلطان عبد المجيد سنة ١٨٥٣م "خمسة ملايين قطعة ذهبية". ويحتوي القصر على مائتي غرفة وثماني صالات واسعة.

[2] *Sultan Aziz (Hayatı Hali Ölümü)*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, Hilmi Kitabevi, İstanbul, s. 10.

[3] في هذه الفترة حدثت الفتنة بين الدروز والمارونيين.

نقول لها: نفّذي البند التاســع من هذه المعاهدة أو أن نقول لها: انتحري!".[1]

إذن فهذا البند كان لعبة سياسية ماهرة ضد الدولة العثمانية، الغاية منها جر الدولة إلى أزمة مخيفة حسب تعبير ممثل روسيا الذي صرح عقب توقيع المعاهدة قائلاً: "أعتقد أننا لم نعمل هنا إلاّ على تعقيد المسألة الشرقية أكثر من السابق، فبينما سقنا الدولة العثمانية المتآلفة من ٣٢ مليوناً إلى أزمة مخيفة، حرمنا روسيا ذات الثمانين مليوناً من إمكانية الدفاع عن حدودها الجنوبية، إن عهد الحرية دون ضوابط سوف تزلزل الدولة العثمانية، أما النظام الجديد للبحر الأسود، في هذه المعاهدة فسوف يدفع روسيا إلى البحث الدائم عن فرصة للحرب، وأحسب أن هذه الحرية السائبة سوف تخلق في الدولة العثمانية أسباباً طيبة لاعلان حرب جديدة عليها، مثلاً بحجة حماية ومعاونة المسيحيين الذين سوف تأخذهم حمّى الحرية".

ولعل من المفيد هنا إلقاء نظرة على التقرير الذي قدمه السفير الفرنسي "الجنرال سباستياني"[2] إلى "نابليون بونابرت" في ١٨٠٨/٧/١٢م لأنه يتناول الأوضاع الداخلية والسياسية الخارجية حينذاك، وأوضاع المسيحيين وولاة الإمارات، والجيش العثماني..الخ. من وجهة نظر سياســي أوروبي. والتقرير مطول لا يمكن إيراده هنا بأجمعه، وانما نورد بعض المقتطفات. وهو لا يزال محفوظاً في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

يشير السفير في بداية التقرير إلى الباشوات "أو الحكام" الأتراك الذين كانوا يحكمون المقاطعات العثمانية في الجزء الأوروبي فيقول:

"أما حاكم "سرز" السيد إسماعيل فهو شيخ غير محارب، ولكنه شخص مستقيم جدي يعرف كيف يستعمل السلطات الواسعة التي يملكها، دون أن ينحرف إلى الاستبداد. وليس هناك أي فرق بين معاملته للرعايا المسيحيين في منطقته ومعاملته للأتراك وللمسلمين، فهو يتقصى العدالة التامة، لذلك فهو محبوب من قِبَل الجميع، ولكن معاملته الحسنة للمسيحيين لا تعني عدم يقظته في إدارة منطقة سرز، فإن الخيانة هنا أيضا تقابل بقسوة".

---

[1] *Sultan Abulhamid ve Osmanlı İmparatorluğunda Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, Bedir Yayınevi, İstanbul, s. 80.

[2] أصبح فيما بعد مارشالاً.

يمكن تقسيمهم إلى أربعة أقسام:

١- الروم الساكنون في الأناضول.

٢- الروم الساكنون في الجزر.

٣- الروم الساكنون في إسطنبول.

٤- الروم الساكنون في أرض اليونان القديم أي في تساليا، مورا.

روم الأناضول

يبلغ الروم الساكنون في الأناضول ١٥٠ ألفاً، ومعظمهم يشتغلون في التجارة وبعضهم يعمل في الزراعة. وهؤلاء بعيدون جداً عن أن يكونوا ذوي قيمة سياسية في الوقت الحاضر، ووضعهم يشبه وضع الأرمن.

روم الجزر

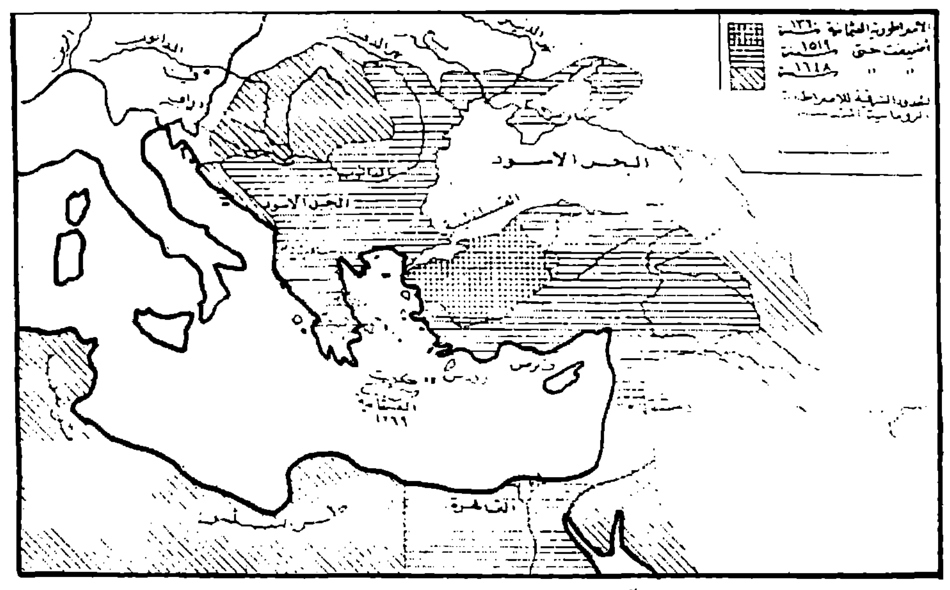
وهؤلاء لا تربطهم -في الأغلب- رابطة قوية مع روم الأناضول، وهم بحارون ممتازون وكثير منهم يتقنون التجارة.

من الممكن استشفاف حقد هائل ضد الأتراك عند روم الجزر هؤلاء، ومن الغريب إن الإدارة التركية لم تسئ معاملة هؤلاء أبداً من قبل، ولا تسئ معاملتهم حالياً، بل إنها أعطتهم شبه استقلال، ففي كثير من الجزر لا يكاد يوجد أي موظف تركي، وأهالي هذه الجزر يديرون أنفسهم بأنفسهم تقريباً، وقناعتي الشخصية هي أن أية دولة كبيرة إذا أرادت الاستيلاء على هذه الجزر فإن من السهل عليها أن تدفع هؤلاء الروم إلى الثورة، وهؤلاء كانوا يميلون إلى الروس، ذلك لأن الروس الذين هم على نفس مذهب الروم يغدقون عليهم المال في كل فرصة، ولكن اتفاق الروس لحين من الوقت مع العثمانيين أزعجهم كثيراً، لذلك فإن تقاربهم مع فرنسا محتمل.

إن الروم الساكنين في الجزر لهم خيال واسع، وليس لهم حديث الآن سوى التحدث عن انتصار جلالتكم، ولكوننا استولينا على "أيلو" فإنهم يأملون أن تخلصهم بعد مدة.

روم اليونان القديم

أما الروم الساكنون في أرض اليونان القديم، أي المقدونيون والأبيرليون فإنهم يشبهون روم



خريطة رقم (٧) : توسع الامبراطورية العثمانية الى سنة ١٦٤٨م

ثم لنقرأ ماذا يقول السفير الفرنسي عن الرعايا المسيحيين الذين كانت روسيا والدول الأوروبية الأخرى تحاول إثارتهم ضد الدولة العثمانية: " يا صاحب الجلالة!

يوجد في إسطنبول ٤٠ ألفاً من الأرمن. أما في الأناضول وفي المنطقة التي كنا ندعوها سابقاً بـ"أرمنستان" فيعيش ما يقرب من نصف مليون منهم، وهم جميعاً راضون عن أوضاعهم، ومنهم أغنياء كثيرون في إسطنبول، ومعظم العائلات التركية الأصيلة قد تركت ثرواتها في أيدي هؤلاء لإدارتها واستثمارها، ومنهم أصحاب بنوك يقدمون القروض للدولة بالربا... ولأوضح هنا بأن بعض هؤلاء الأرمن من الكاثوليك، والبعض الآخر من البروتستانت، وهم مطيعون جداً للدولة، ويحملون للأتراك حباً كبيراً وأنا متأكد أنهم سوف لن يأبهوا لأي إيحاء سياسي، ومن المؤكد أنهم سوف لن يشتركوا في أية حركة ضد الإدارة العثمانية،[1] ولا يعدم من بينهم مَن يحمل عاطفة لفرنسا، ولكن هذه العاطفة ليست من العمق بحيث تنسيهم إنهم عثمانيون. ولكن إذا احتلت فرنسا في يوم من الأيام إحدى المناطق التي يسكنونها، فسيبذلون قصارى جهدهم لخدمة جلالتكم بكل إخلاص. وقبل أن أبين مسألة حركة الإثارة والعصيان التي تقوم بها روسيا تحت آمال عريضة مع الروم، أحب أن أتناول أولاً وضع الروم في تركيا:

---

[1] سنتناول فيما بعد المسألة الأرمنية وأسباب الحركات الأرمنية في الدولة العثمانية.

الجزر في شعور الكراهية العميقة للعثمانيين، ويبزوهم في روحهم الثائرة، لذا فمن المحقق أنهم لن يضيعوا أية فرصة تسنح لهم للثورة لا سيما إذا مدت فرنسا يد المساعدة إليهم، وعند ذلك ســوف يجدون الفرصة الملائمة لإطفاء نار الحقد المتأججة في صدورهم، بانتقام فظيع من الأتراك.

ومع ذلك فإن أية ثورة للروم لن تنتشر إلى المنطقة التي يحكمها حاكم سرز، ذلك لأن الروم -كما قلت سابقاً- راضون جداً عن الســيد إسماعيل حاكم هذه المنطقة، فهو إضافة إلى حسن معاملته لهم يحفظ مصالحهم كذلك، وهو لا يتراجع عن إدارته العادلة حتى ولو أدت إلى إغضاب الأتراك المسلمين.

وحتى إن سرَتْ الثورة إلى روم سرز -وهذا فرض مستحيل- فإنهم لن يحملوا السلاح في وجه هذا الحاكم، لأنهم يعيشون في أمن تام، وقد أصبحوا في رفاه نتيجة اشتغالهم بزراعة القطن والتبغ.

أما الذين يعيشون في روملي في بوسنة وبلغاريا من الروم فهم جبناء، وليست عندهم أصالة خلق، ولن تجد أيةُ دولة مسيحية تهاجم هذه المنطقة أيةَ مساعدة منهم، بل سيكون هؤلاء عالة وعبئاً عليها، لأن هذه الدولة ستضطر إلى حمل عبء المحافظة على هؤلاء من الأتراك.

روم إسطنبول

أما هؤلاء فيوجد بينهم أغنياء وتجار كثيرون، وليس من النادر أن تجد فيهم مَن ينحدر من أشراف بيزنطة القديمة، وهؤلاء يعيشون على الواردات الكبيرة من مقاطعات أفلاك وبوغدان، وهم يتنافسون فيما بينهم ويدخلون في المزايدات من أجل الحصول على لقب "سيد" أو "بيك" في أفلاك وبوغدان، إذ يكونون هناك كملوك وشبه مستقلين، ولأنهم يعلمون أن سلطتهم لا تدوم سوى سنة أو سنتين، لذلك فهم يعملون بكل جهدهم لتكوين ثروات ضخمة بنهب خيرات جماهير الشعب وسرقتها، وهذه الثروة تفتح أمامهم أبواب قصور السلطان، والوزراء وجميع العوائل التركية الكبيرة، وبتوزيعهم الرشاوى هنا وهناك يحصلون على صفقات مربحة، وقد تصادف بين هؤلاء مَن حافظ على ثروته القديمة، ولكن أكثرهم اليوم يعيشون في سفالة، وهم أحط طبقة في إسطنبول وأستطيع أن أقول إن من المستحيل مشاهدة أناس بهذه الدناءة الخلقية والانحطاط في أي مكان آخر في العالم.

إن الطريقة الوحيدة لكسب الروم في الأناضول وفي روملي وفي جميع الممالك العثمانية هي كسب رجال الدين عندهم والتقرب إليهم، فلهؤلاء تأثير كبير عليهم.

هذا هو الوضع الراهن يا صاحب الجلالة، ولهذه الأسباب لم تحصل روسيا حتى الآن -على الرغم من جهدها المتواصل بين المسيحيين وبخاصة الروم- في الدولة العثمانية على نجاح كبير، ولكن إنْ طبّقتْ روسيا بكل دقة خطة مدروسة لدفع الروم إلى الثورة، فإنها ستقطف الثمرة بعد ثماني أو عشر سنوات، ولكن روسيا لا تستطيع الاعتماد حالياً -من بين مسيحيي الدولة العثمانية- إلاّ على الصربيين، وإذا أعلنت روسيا حرباً جديدة فإنها لن تجد مساعدة مسلحة من بين مسيحيي تركيا من سوى الصربيين. ويسألني جلالتكم عن اليهود الموجودين في تركيا؛ إن المعلومات التي أستطيع أن أعطيها لجلالتكم بهذا الخصوص هي: أنه يوجد في تركيا كثير من اليهود، وهم كغيرهم من اليهود في الأقطار الأخرى منهمكون في التجارة فقط.

السياسة الخارجية

أما بالنسبة إلى السياسة الخارجية فأقول: إن الجنرالات الروم الموجودين في خدمة روسيا لا يستطيعون حثّ وتشجيع الروم في روملي على العصيان، إلاّ أنهم -بوساطة جواسيسهم- يحاولون إثارة القصر والوزارة ضد فرنسا.

ولا بد لي أن أقول: إن فرنسا وكذلك روسيا تستطيعان الاستيلاء على تركيا، ولكن لا يمكنهما البقاء بصورة دائمة أو البقاء فيها في راحة أبداً.

لا يوجد في تركيا جيش حديث منظم وليست عندهم في الشمال مواقع حصينة عدا موقع "إسماعيل" و"فيدني" وقلعة أو قلعتين لا تستطيعان بطبيعة الحال الصمود أمام الجيوش الأوروبية الزاحفة نحو إسطنبول. ومع هذا فإن الجيش الذي يبدأ هجومه من جهة نهر الدانوب سيواجه عقبات جدية كثيرة، فمن المؤكد أن الجيش العثماني سيقاتل بعنف، ولن تستسلم بسهولة جماهيرُ الشعب المسلم الذي يتصف بشجاعة نادرة، ويحمل روحاً متمرداً غاية التمرد.

ولا شك أن الشعب سيستمر على حرب العصابات، وستتعرض أجنحة الجيش وجوانبه ومؤخرته لهجمات مستمرة تؤدي إلى إضعافه وإنهاكه، وسيجد كذلك صعوبة في التموين، لأن الجماهير التركية لن تترك أراضيها دون أن تحرق وتدمر كل شيء. ويستطيع جلالتكم الآن تخمين الصعوبات التي سيواجهها الروس من ناحية وسائل النقل والمواصلات.

إن الأتراك الموجودين في هذه المنطقة متعصبون غاية التعصب، وهم يكرهون المسيحيين الأجانب، واسمح لي يا صاحب الجلالة أن أقول بأنهم شجعان بدرجة لا يمكن تصورها، وهم لا يترددون لحظة واحدة في التضحية بأنفسهم فداء للدين.

ولعدم وجود مواقع محصنة في المدن التركية، فإن الجيش المهاجم سيواجه صعوبة في المحافظة على مدافعه وعرباته وخيوله، وإذا أريد البقاء في المناطق الأوروبية التي يسكنها الأتراك في أمن وطمأنينة، فيجب قتل الشعب التركي عن بكرة أبيهم في تلك المناطق وإزالتهم من الوجود... أما إذا رضوا بالهجرة فبها.

هل نستطيع إدخال الفرقة بين المسلمين؟

لا أدري هل هذا ممكن؟ ولكن هذا السؤال يلح على خاطري على الدوام: هل من الممكن إدخال عداوة مذهبية بين المسلمين؟

إذا أمكن خلق النـــزاع في الدين الإسلامي، فإن الاستيلاء على الأراضي التي يسكنها الأتراك في أوروبا يكون سهلاً.

ومهما يكن فإن الاستيلاء على هذه المناطق يكون أسهل بالنسبة لروسيا منها بالنســبة إلينا، لأن الجيش الروسي لا يبعد عن إسطنبول سوى مسافة ١٨ يوماً وهو يستطيع في كل آن التوجه إلى "أدرنه" عن طريق "رســجق - طرنوه - زارا القديم" أو يقترب من "قيرق كليسه" عن طريق "سيلسترة - شوملو" ويستطيع الأسطول الروسي التقدم بمحاذاة شواطئ البحر الأسود لمساعدة الجيش البري.

إن الأسطول الروسي الذي سيصل إلى إسطنبول مع القوات البرية الروسية لن يصادف مصاعب في الاستيلاء على السفن الحربية التركية، ذلك لأن روم الجزر -كما أوضحت سابقاً- ملاحون ممتازون.

نعم، يستطيع الروس تنفيذ كل هذا، ولكن المصاعب الحقيقية ستبدأ حينذاك لأن التعصب الديني وكذلك العداء الشديد للروس سينفجران وسيقع الروس في وضع سيئ جداً.

ولأؤكد هذا الأمر: إن روسيا لن تستطيع البقاء بأمن في الأراضي الأوروبية التي يسكنها الأتراك حتى ولو استولت عليها بالقوة. ولن يستطيع مسيحيو روملي وبلغاريا أن يكونوا

ذوي فائدة لروسيا على الإطلاق كما يتوقع جنرالات الروس، فهؤلاء الرجال لن يستطيعوا أن يكونوا أنداداً للأتراك.

هل في نية روسيا الدخول في حرب مرة أخرى؟

إن معلوماتي ومشاهداتي تساعدانني على أن أجيب على هذا السؤال بالإيجاب: إن روسيا تريد الحرب، فوضع الخطط العسكرية لجيشها، وكذلك الدعاية الروسية التي أخذت تشتد بين جماهير الروم تشير إلى هذه النية.

إن بوسنة أقل المناطق التركية في أوروبا رابطة مع الدولة العثمانية، ولكن من المستحيل أن ... أناساً مثلهم في قوة عقيدتهم الدينية واستعدادهم للتضحية بأنفسهم بكل شوق في سبيل الدين".[1]

هذه مقتطفات من التقرير السياسي الشامل الذي بعثه السفير الفرنسي إلى نابليون بونابرت، ولا شك أنها أعطت القارئ معلومات قيمة عن كثير من الأوضاع في الدولة العثمانية في تلك الفترة.

والخلاصة التي يستطيع أن يخرج بها القارئ من قراءة هذا التقرير هي:

١- إن روسيا خاصة والدول الأوروبية عامة كانت تريد التهام الدولة العثمانية منتهزة في ذلك ضعفها وطبيعة تركيبها السكاني.

٢- بخلاف جميع الدعايات الشائعة آنذاك فإن الرعايا المسيحيين كانوا يعيشون في أمن، وكانوا يلقون معاملة عادلة.

٣- إن أهم عامل ساند الدولة العثمانية حتى في أضعف أدوارها كان العامل الديني وما كان يؤججه في قلب الشعب المسلم من عاطفة الجهاد، لذلك فإننا نرى أن الخطط التي كانت توضع للإجهاز على الدولة العثمانية كانت تستهدف أول ما تستهدف هدم هذا العامل وتصفيته ببث الفرقة المذهبية بين المسلمين، بغية إخماد جذوته.

---

[1] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 83-106.



السلطان عبد العزيز

ولكنه لم يستطع الاستمرار في طريق الإصلاح. فبمرور الزمن استطاع المنافقون والمتملقون الذين أحاطوا به، جره إلى حياة البذخ والترف واللهو. ولعل عظم المشاكل التي كانت تزخر بها الإمبراطورية، وكثرتها وصعوبة حلها، أوقعه في اليأس والقنوط فانصرف إلى حياة المتعة.[1]

ولعل السطور الآتية من مذكرات "جودت باشا" تصور الوضع الاقتصادي السيئ لمدينة إسطنبول في السنوات الأولى من حكم السلطان عبد العزيز:

"كانت الخزينة في وضع مالي سيء جداً، ويزداد سوءاً مع مرور الوقت، وفي أحد الأيام وقبل أن يصل "فؤاد باشا" إلى إسطنبول[2] كان الذهب الذي قيمته مائة قرش بالنقود الورقية المسماة بـــ"القائمة" قد طفر وأصبح بثلاثمائة قرش، وفي اليوم التالي تجاوزت الثلاثمائة قرش، ثم ما إن وصلت القيمة إلى أربعمائة قرش حتى أصبحت هذه الأوراق المالية لا تساوي شيئاً، وأصبح البقال والخباز والقصاب لا يقبلها، بينما لم يكن في أيديَ الشعب سوى هذه الأوراق المالية، لذلك فقد بقي الكثيرون جياعاً، والذين كانوا يملكون النقد اشتروا به الخبز لثلاثة أو خمسة أيام، لذا فقد نفد الخبز و لم يجده الآخرون في السوق.

وقد حاول البعض أخذ الخبز بالقوة من أيدي الذين اشتروه بكمية كبيرة، وظهرت بعض أمارات الفوضى بسبب نهب الخبز في الطرقات، الأمر الذي دعا الكثيرين لحمل السلاح والعتاد، واستولى على إسطنبول جو من الرهبة، واستولت الحيرة على الجميع".[3]

وكانت القروض المأخوذة من الصرافين يتأخر تسديدها، فكان الصرافون يقدمون

---

[1] كان السلطان عبد العزيز أول مَن ابتدع عادة "صفع الوزراء"، إذ بدأ بصفع كل مَن يَنقل إليه خبراً سيئاً! ولكونه ذا قوة بدنية خارقة -إذ كان مصارعاً ممتازاً- فإن صفعة واحدة منه كانت تكفي لملازمة الوزير فراش المرض لعدة أيام. ولكن غضبه كـــان يسكن ويتلاشى بعد دقائق من الصفعة ويرجع إلى طبيعته المسالمة، فيندم على فعله، وعند ذلك تبدأ الهدايا السلطانية بالوصول إلى بيت الوزير المستلقي على الفراش!

وقد فكر رجال القصر ورجال الدولة في طريقة للخلاص من هذه الصفعات السلطانية القوية، فاهتدوا أخيرا إلى طريقة طريفة، وهي القيام بإخباره الخبر السيئ وهو في وضع لا يستطيع معه تحريك ذراعه على الفور، فاختاروا وقت الغذاء وهو منهمك في الأكل بيديه، فكان يقوم ثائراً ويصرخ طالبا الماء والصابون ليغسل يديه، فتكون الفترة اللازمة لغسل اليدين وتجفيفهـــا كافيـــة لسكون هياجه فيتخلص صاحب الخبر من الصفعة! (المصدر السابق ص ٣١).

[2] كان فؤاد باشا في الشام عندما عين صدراً أعظم، وكان في طريقه إلى إسطنبول لاستلام منصبه.

[3] *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu.

عهد السلطان عبد العزيز

عبد العزيز هو السلطان الثاني والثلاثون من آل عثمان، وابن السلطان "محمود الثاني"، اعتلى العرش بعد وفاة أخيه السلطان عبد المجيد بمرض السل عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م.

ولإعطاء فكرة مختصرة عن عهد السلطان عبد المجيد ننقل هذه السطور للمفكر التركي الكبير الأستاذ نجيب فاضل:

"لم يكن قد مضى زمن طويل على تصفية الجيش الانكشاري الذي كان كجيش محتل لبلده، ولكن لم يكن قد نشأ بعد مكانه جيش صحيح وقوي من الناحية المعنوية والمادية.

ثم بدأت أول القروض من الدول الأوروبية دون التفكير في كيفية سدادها في المستقبل. وبدأت أصوات التفكك والانهيار تُسمع من كل أرجاء الإمبراطورية كما بدأت عقدة الخوف من "الدول الكبرى"، والأزمات الاقتصادية نتيجة للتضخم المالي.

ولخلو الإمبراطورية العثمانية طوال ثلاثة أو أربعة قرون من زعيم فكري أو مصلح اجتماعي كبير وأصيل، فقد ترك المجال للدبلوماسيين السطحيين المنبهرين بالغرب والمقلدين له... وكانت النتيجة فقدان الروح، وضمور العقل، وذبول الإرادة وسريان الشلل العام.

كانت هذه صورة للمرض، وسرعان ما جاء التشخيص والتسمية من قيصر روسيا: الرجل المريض".(١)

لم يكن السلطان عبد المجيد شخصاً محبوباً من قِبل شعبه، لأنه كان شخصاً ضعيفاً ومنغمساً في الشهوات جانحاً إلى المسكرات. وقد تميز عهده بالفوضى وسوء الادارة وبالإسراف المالي الكبير، وطبعت في عهده -لأول مرة- النقود الورقية باسم "القائمة" بدل النقد الذهبي، ولكن الشعب كان عندما يرى ولي العهد عبد العزيز بقوامه الذي يشبه قوام المصارعين وهو يمر ممتطياً جواده في أزقة إسطنبول أو يتسابق على شواطئ البسفور يخيل إليه أنه سيكون هو البطل المنقذ.(٢)

وعندما تولى السلطان عبد العزيز السلطة حاول فعلاً في السنوات الأولى من حكمه إنقاذ بلاده من الضائقة المالية الخانقة، وبذل جهوده للإصلاح وأحاط نفسه بوزراء أكفاء.

---

(1) *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, Kısakürek, Toker Yayınları, İstanbul 1970, s. 25.
(2) *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s. 27.

الشكوى تلو الشكوى، والعريضة تلو العريضة مطالبين بأموالهم. وإليكم أنموذجاً من هذه العرائض نقدمها من أرشيف رئاسة الوزراء التركية:

"إن الأعياد على الأبواب، فكيف نستطيع إعالة هؤلاء الأطفال المساكين، قولوا لسلطانكم أن يقلل من مصاريفه وأن يعطي لنا النقود.. أن يعطي لنا النقود... أن يعطي لنا النقود".[1]

ولإعطاء فكرة واضحة عن الوضع المالي للدولة العثمانية نقول: إن الديون التركية في عهد السلطان عبد العزيز "والتي انتقل قسم منها من عهد السلطان عبد المجيد" كانت كما يأتي:

الديون الخارجية:	٧٠,٩٢٦,٠٠٠	ليرة ذهبية
الديون الداخلية:	٦٨,٠٤٣,٦٣٠	ليرة ذهبية
المجموع :	١٣٨,٩٦٩,٦٣٠	ليرة ذهبية

وكان ضمن هذه الديون فوائد مقدارها ٥٨,٢٤٧,٥٠٥ ليرة ذهبية. أي إن الدين الأصلي المستلم كان ٨٠,٧٢٢,١٢٥ ليرة ذهبية فقط.

فإذا أضفنا إلى مجموع هذا الدين ديوناً غير منتظمة بمقدار ٩ ملايين ليرة ذهبية، فإن المجموع يبلغ ١٥٠ مليوناً وهو ما يزيد قليلاً على مليار جنيه إسترليني.[2]

وبينما كانت الأمور تسير بهذا الشكل السيئ نرى أن السلطان عبد العزيز يستحدث ألقاباً جديدة لوزررائه وأركان دولته منها: وزير، بكلربكي، عُلا، ميري، ميران، متمايز..الخ. وهناك خطاب خاص لكل لقب، يبدأ من خطاب السلطان بـ"يا صاحب الجلالة" إلى: "يا صاحب العزة"، إلى: "يا صاحب الفضل"، إلى: "يا صاحب العطف"، إلى: "يا صاحب السعادة"، إلى أدنى درجة وهي: "يا صاحب الغيرة"[3]

ولكن من الإنصاف أن نذكر أنّ عهد السلطان عبد العزيز لم يخل من الإصلاحات، وأن قسماً كبيراً من هذه الديون صرف في هذه الإصلاحات. نذكر منها ما يأتي:

١. الجيش

ورث السلطان عبد العزيز من عهد السلطان عبد المجيد جيشاً نظامياً قوامه ٥٠ ألف

---

[1] أرشيف رئاسة الوزارة التركية، أوراق الخزانة الخاصة سنة ١٢٧٩هـ.

[2] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 40.

[3] *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 33.

جندي، وعندما نُحّيَ عن السلطة كان تعداد هذا الجيش قد ارتفع إلى ١٨٠ ألف جندي كما أن تجهيزاته أصبحت كاملة.

٢. القوة البحرية

إن أهم جهة صرفت فيها أموال الدولة كانت في شراء السفن الحربية، حتى إن الدولة العثمانية أصبحت تشغل المرتبة الثانية بين الدول -بعد بريطانيا- من ناحية مجموع الحمولة البحرية.

ولم يكتف السلطان عبد العزيز بشراء السفن من الخارج، بل أسس ترسانة جيدة لصنع السفن في خليج إسطنبول. غير أن التقدم السريع في القوة البحرية من ناحية عدد البواخر الحربية، لم يرافقه نفس التقدم من ناحية إدارة هذه البواخر وإجادة استعمالها، وذلك لقلة الخبراء، ومع أن السلطان جلب بعض الخبراء إلاّ أن الحرب التي نشبت مع روسيا بعد خلع السلطان عبد العزيز أثبتت قلة الدراية في استعمال هذه القوة البحرية، إذ لم تستطع أن تؤدي أي دور فعال في تلك الحرب.

٣. السكك الحديدية

دخلت السكك الحديدية إلى تركيا لأول مرة في عهد السلطان عبد العزيز، نذكر منها:

إسطنبول - أدرنة	بطول	٢٨٣ كم
دره آغاج - أدرنة	بطول	١٥٠ كم
أدرنة - بلوفنة	بطول	٢٤٣ كم
ترنوفة - يانبولو	بطول	١٠٥ كم
سلانيك - اتروفيجة	بطول	٣٦٢ كم
إزمير - آكجة	بطول	١٥٥ كم
براديو - بوجة	بطول	٣ كم
غازي أمير - سيديكوي	بطول	٢ كم

ومجموع أطوال هذه السكك التي أنجزت في خمس سنوات ١٨٧٠- ١٨٧٥م بلغ ١٣٠٠ كم.

٤. حركة البناء والإعمار في مختلف أنحاء الإمبراطورية

فقد بنيت المدارس والمستشفيات والطرق والموانئ والمدارس الصناعية والشركات في مختلف أنحاء الإمبراطورية، ووضعت رسوم الجمرك لأول مرة لحماية الصناعات المحلية. وكمثال على ذلك نذكر أن حركة الإصلاح والتعمير في ولاية الطونة "الدانوب" آتت ثمرتها، إذ تضاعفت إيرادات هذه الولاية أربعة أضعاف خلال خمس سنوات فقط.[1]

إضافة إلى النقاط أعلاه والتي كانت تتطلب نفقات كبيرة علينا أن لا ننسى الثورات التي كانت تحدث في أرجاء كثيرة من الإمبراطورية والتي كانت تكلف الدولة مصاريف باهظة عند سوق الجيوش إليها لإخمادها.

إذا علمنا كل ما تقدم، علمنا أهم الأسباب في الضائقة المالية التي كانت خزينة الدولة العثمانية تشكو منها على الدوام.

ولكي يحيط القارئ بجوانب مهمة من أوضاع تلك الفترة ندرج هنا التقرير، أو بالأصح الوصية الأخيرة التي كتبها فؤاد باشا[2] عندما أحس بدنو أجله في بلدة "نيس" في فرنسا سنة ١٨٦٨م وأرسلها إلى السلطان عبد العزيز ملخصاً فيها أفكاره ومقترحاته في إصلاح شؤون الدولة العثمانية:

"مولاي السلطان!

لم يبق من عمري سوى أيام قلائل... وربما أقل، وأريد أن أحصر هذه المدة الباقية في وظيفة كبيرة ومقدسة، فأعرض أمام جلالتكم آرائي وأفكاري الأخيرة.

ربما أكون قد رحلت عن هذه الدنيا عندما ينظر صاحب الجلالة إلى هذه الأسطر، لذلك فإنه يستطيع -في الأقل هذه المرة- الاعتماد على كلامي لأن الأصوات المنبعثة من القبور تقول الحق بإخلاص على الدوام.

مولاي السلطان!

---

(1) *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s.307-311 ،*Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 33.

(2) شغل فؤاد باشا مناصب مهمة في عهد السلطان عبد العزيز كمنصب الصدر الأعظم، أي رئيس الوزراء، ومنصب وزير الخارجية.

إن المقام الذي أودعه الله إليك محاط بالأخطار بقدر ما هو مشرف ومجيد، ولكي تستطيع القيام بالوظيفة التي أخذتها على عاتقك خير قيام، كان واجباً عليّ أن أحيطك علماً بوضع مؤلم للغاية.

إن دولة آل عثمان في خطر.

فبسبب أخطاء أجدادنا تقدم أعداؤنا بصورة مذهلة، وتخلّفنا نحن، وهذا دفعَ الدولة إلى هاوية الأزمات.

هناك حل واحد فقط للخلاص من هذه الهاوية، يا مولاي! يجب أن تقطع علاقتك حالاً مع الأسلوب القديم لادارة الدولة، لقد آن الأوان لاعطاء قوة جديدة للدولة. إن بعضاً من المغترين بأنفسهم "أو الوطنيين على حد زعمهم" سيقولون -وسيحاولون إقناعكم- بأن من الممكن إرجاع الدولة العثمانية إلى سابق قوتها بالوسائل القديمة.

هذا خيال يا مولاي!... وما أعظمه من خطأ!

لو كان جيراننا كما كانوا أيام أجدادنا، أي لو دام الوضع القديم، فلا شك أن الوسائل القديمة كانت قادرة على إخضاع جميع أوروبا لأوامر سيدنا، ولكن أوروبا اليوم -مع الأسف- ليست أوروبا ما قبل مائتي سنة، فقد تقدموا إلى الأمام وخلفونا وراءهم.

ولا شك أننا أيضاً لسنا كما كنا سابقاً، فالدولة العثمانية تملك اليوم كثيراً من المعارف التي لم تكن معروفة أيام أجدادنا العظام، ولكن -كما قلت سابقاً- لا تكفي هذه الدرجة من المعرفة، فلا تزال هناك مسافة شاسعة بيننا وبين العصر الذي نعيش فيه.

ولكي تستطيع الدولة العثمانية البقاء في قارة أوروبا يجب أن لا نتفوق على أجدادنا فحسب إنما يجب بلوغ قوة جيراننا، بل التفوق عليهم. ولكي أكون أكثر وضوحاً أقول: لا تستطيع الدولة العثمانية الوصول إلى السلامة إلاّ إذا أصبحت لها قدرة مالية كإنكلترة، وقدرة علمية وفنية كفرنسا وقدرة عسكرية كروسيا.

إن الممالك التي يحكمها سيدي حائزة على جميع الشروط اللازمة للتفوق على أية دولة من دول أوروبا، ولكن لكي نستطيع الاستفادة من هذه الشروط يجب تجديد جميع الأجهزة السياسية والإدارية وأجهزة العدالة، فهناك مجموعة من الأساليب والقوانين القديمة التي كانت

ذات فائدة في الماضي، أما الآن فهي ليست فقط دون فائدة ولكنها اليوم ضارة بلا شك.

إن الدين الإسلامي قد تبنى العلم دائماً، والعلم لا يفرق في الدنيا بين مسلم ومسيحي، فلا بد من قبول وتبني أي شيء مفيد لبني الإنسان بصرف النظر عن مكان اختراعه.

إن الإسلام لم يأمر أحداً مطلقاً بالسؤال عما إذا كان هذا الشيء مخترعاً في المدينة المنورة أم في باريس. إن عرض هذا الموضوع هو لبيان أن دولتنا بتغييرها الأساليب القديمة لا تكون متصرفة ضد الدين.

والآن أريد أن أتكلم قليلاً عن العلاقات الخارجية للدولة العثمانية:

إننا لا نستطيع أن نقف وحدنا أمام أعدائنا لقلة قوتنا، لذا فنحن مضطرون إلى تأمين بعض الأصدقاء والمتحالفين معنا من الدول الأجنبية.

التحالف... نعم، هذا هو الشرط الأول، ولكن مع أية دولة نتحالف؟ إن دول أوروبا في تنافس دائم بعضها مع البعض الآخر، ولكن هذه الدول اتخذت ضدنا وضعاً معيناً بحيث أننا نصرف جهداً هائلاً للمحافظة على حق ضئيل من حقوقنا. إن أجدادنا لم يصرفوا مثل هذا الجهد عندما فتحوا الأراضي والممالك، و لم يتحملوا مثل هذه الصعوبة.

تعدّ إنكلترة في الصف الأول من حلفائنا، فسياسة هذه الدولة وصداقتها متينة[1] كقوانينها وأنظمتها، إن مساعدتها السابقة لنا لا يمكن تناسيها، كما لا يمكن التقليل من أهمية المساعدات التي يمكن تقديمها لنا في المستقبل.

إن إنكلترة التي نرى آثار قدرتها في أرجاء الدنيا هي دولة لشعب ذي طباع متينة، هذه الدولة ستتسابق مع الدول الأخرى للتحالف معنا، وإذا أرادت الدول الأخرى تركنا، فإن إنكلترة ستكون آخر مَن يتركنا، وإذا كان لعبد فقير مثلي أن يبدي رأيه فإنني أعتقد بأن التضحية ببعض ولاياتنا أهون من ترك صداقة إنكلترة لنا وأصوب.

أما فرنسا فهي دولة تستلزم المصلحة مراعاة جانبها أيضاً، إن إعطائي أهمية لمحالفة فرنسا لا يرجع إلى كوني آمل منها أن تساعدنا، وتكون حليفة لنا بدرجة كبيرة، ولكني لخشيتي من احتمال أن توجه لنا في أي وقت ضربة مؤذية.

---

[1] أثبتت الأيام خطأ هذا الاعتقاد.

إن هذه الدولة تستحسن أخلاق الفروسية، وهي دولة لشعب يحب الجوانب الحسنة حتى عند الأعداء، إن الطريق لدوام التحالف مع مثل هذا الشعب يكون باتخاذ طريق ملائم بالنسبة إليه، وكذلك بالتقدم في مضمار المدنية، فإذا يئست فرنسا من حالنا وقطعت الأمل منّا، فإنها ستتحول إلى رأس قائمة أعدائنا وستوجه ضربتها إلى عمودنا الفقري.

إن دولة النمسا قوية، ولكن مشاكلها كثيرة، صحيح أنها لم تشترك في حرب القرم، ولكن إخراجها من الاتحاد الألماني يجعلها تنظر دائماً إلى "البلاء الأكبر"[1] في الشمال نظرة توجس وخوف، لأن روسيا خطرة على النمسا كخطورتها على الدولة العثمانية، لذا فطالما اتبعت "فيينا" سياسة رصينة، واستعملت ذكاءها فإن النمسا تكون حليفة طبيعية للدولة العثمانية.

إن البلاء الأكبر الذي لم يزل منذ مائة عام[2] يثير الاضطرابات والقلاقل في الولايات الشرقية.. هذا البلاء لا يزول إلاّ بالاتفاق الحربي مع النمسا وباشتراك الدول الغربية في هذا الاتفاق.

أما بروسيا فهي لا تزال حتى الآن غير مهتمة بالمسألة الشرقية، وهي مستغرقة في أمل توحيد ألمانيا، ومستعدة من أجل هذا الأمل للتضحية بنا، ولكن إذا اتحدت ألمانيا فإن المسألة ستتغير على أغلب الظن، إذ لن يكون اهتمامها حينئذ بالمسألة الشرقية أقل من اهتمام الدول الغربية الأخرى.

أما روسيا فهذه الدولة لا تستطيع التخلي عن أمل التوسع نحو الشرق، ولو كنت أنا وزير خارجية روسيا لحاربتُ العالم لكي أستولي على إسطنبول.

ليس لنا أن نتعجب أو نستغرب من هجوم روسيا علينا، فهم يريدون أن يفعلوا معنا -تقريباً- ما فعلناه نحن مع قياصرة "بيزنطة" ونحن لا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا وعن حقوقنا أمام روسيا بتقديم الحجج، إن هذا يكون سذاجة وغفلة منا، لأن الشيء الذي نحتاجه أمام روسيا هو قوة رادعة.

إن هذه القوة ليست بالطبع تلك"القوة القديمة" المنهكة التي نملكها. نحن بحاجة إلى القوة التي لا يمكن الوقوف أمامها والتي وفرها علماء عصرنا لأمم أوروبا. ودولة روسيا تتقدم

---

[1] يقصد روسيا القيصرية.

[2] كتب هذا التقرير سنة ١٨٦٦م. ومعنى هذا أن فؤاد باشا يرى أن روسيا بدأت بإثارة الفتن في الدولة العثمانية منذ سنة ١٧٦٦م.

بشكل مذهل منذ عصر القيصر بطرس،[1] والسكك الحديد الجديدة الكائنة في طور الإنشاء سوف تضاعف من قوة هذه الدولة عشرة أضعاف قوتها الحالية.

إن أكثر ما يخيف خادمكم هو تعوّد الأمم الأوروبية تدريجياً على اعتداءات روسيا، إذ أصبحت ترى هذه الاعتداءات وكأنها شيء طبيعي. والحقيقة أن خادمكم في حيرة شديدة من عدم اهتمام إنكلترة بسياسة روسيا القومية التي بدأتها في آسيا الوسطى. وقد أقلقني كثيراً نجاح روسيا في القضاء على الثورة في قفقاسيا (القوقاز)، لأن حدودنا في الأناضول أصبحت الآن في خطر كبير ولذلك فقد حان الوقت الذي يجب أن نسعى فيه ليلاً ونهاراً لتقوية قوتنا البرية والبحرية.

مولاي السلطان!

يجب أن لا نضيّع لحظة واحدة، إذ إن من المشكوك فيه أن يَهُبَّ حلفاؤنا لنجدتنا في كل آن،[2] وبدون سابق إنذار فقد يتغير وجه العالم نتيجة تغير التوازن في أوروبا، فقد يتفاقم مثلاً أمر بسمارك.[3]

إن الدول تخطئ كالأفراد، بل أستطيع أن أقول بأن الدول تخطئ أكثر من الأفراد. إن روسيا التي تمثل اليوم أقسى النظم بين الدول، هي على رأس مائة مليون من البرابرة تجهزهم بأفضل الأسلحة التي اكتشفتها الحضارة، وهي في كل خطوة تجرف أمامها أسماء إمارات وولايات مساحاتها أكبر من مساحة فرنسا، وهي من جانب آخر تدعو إلى إقامة الوحدة السلافية، فتهز بذلك مستقبل أوروبا، ومع هذا فإنها كثيراً ما تقول: "إنني لا أطمع في أراضي الآخرين". ودول أوروبا تظهر عدم اكتراثها بالأمر، وهو شيء غير مفهوم على الإطلاق... إنني مولاي السلطان أعترف بأنني لا أستطيع فهم هذا الوضع.

وعندما أذكر روسيا لا بد أن تأتي إلى البال دولة إيران، إن الفتن والشغب لا تنقطع أبداً

---

[1] يشير إلى بطرس الأكبر.

[2] يشير فؤاد باشا إلى حرب القرم التي اشتركت فيها فرنسا وإنكلترة وإيطاليا إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا وهو يعتقد بأن مثل هذا التحالف قد لا يتكرر في المستقبل وقد صدق حدسه في الحرب التركية-الروسية سنة ١٨٧٨ حيث بقيت الدولة العثمانية وحدها أمام روسيا.

[3] صدق حدسه هنا أيضاً.

في هذه المملكة. إن دولة إيران التي انغمست في التعصب الشيعي الشديد صديقة ومساعدة لأعدائنا على الدوام، فهي قد سايرت روسيا -كما هو معلوم- وأصبح الشاه صديقاً لقيصر، وكانت التدابير الاحتياطية التي اتخذتها دبلوماسية الدول الغربية حينذاك هي التي حالت دون ذهابها إلى أبعد من هذا الحد، ولكن هذا الوضع قد تغير اليوم فإيران قد دخلت الآن تحت إمرة الدبلوماسية الروسية.

ولكن كلما أصبحت الدولة العثمانية قوية، فإن إيران -التي لا تملك من القوة بقدر ما تملك من الغرور- لا تشكل مشكلة أمامنا، غير أنه إذا فسدت العلاقات بيننا وبين روسيا فإن إيران ستأخذ مكانها مع الأعداء مهما كانت ضعيفة.

إن إيران -ولله الحمد- مملكة لجماهير مظلومة ومحطمة تحت حكم وحشي، ومملكة لإقطاعيين متنازعين دوماً على السلطة، وهي محاطة بمسلمين من أهل السنة، لذلك فإن من الممكن بقاءها في حدود الأدب، وإن القوة المادية والمعنوية للدولة العثمانية تكفي لهذا. ولكن هناك أمور ومسائل متشابكة تتعلق بمصالحنا في آسيا من جهة إيران لا يعلمها سوى خادمكم علي باشا،(*) وهو يستطيع أن يوضحها لسيدنا.

ولا ننسى اليونان.. صحيح أن دولة اليونان وحدها لا تعني شيئاً ولكنها قد تكون أداة إزعاج في يد دولة عدوة، إن الأدباء والشعراء الأوروبيين عندما سجلوا هذه الدولة الذليلة -التي لا كيان لها- في مجموعة الدول كانوا يعتقدون أنهم يحيون الشعب الذي أفل نجمه قبل ألفي سنة، ولكنهم -وهم في نية إحياء مجد مملكة "هوميروس" و"أرسطو"- أيقظوا منبعاً للفتنة وأوجدوا مجالاً للعصابات.

ومع أن الدولة العثمانية قد تستطيع العثور على موظفين من الروم ذوي دراية وبصيرة، إلاّ أن العداوة للعثمانيين مغروسة في جبلتهم وفي أعماقهم، وهذا شيء طبيعي للغاية، فقد مر زمن طويل بين أيام سطوة ومجد اليونانيين القدماء وبين الوضع الحالي للروم، لقد فقدوا بمرور هذا الزمن قيمهم القديمة وسقطوا خُلقياً وتربوياً في أسوأ هاوية، ولكنهم احتفظوا مع هذا بذلك الغرور الجنوني القديم، وهم يحلمون بإعادة إنشاء الإمبراطورية الشرقية "بيزنطة" وسيدوم هذا الحلم الجميل زمناً عندهم.

ما هو الشيء الذي يمنع عنا المحاولات العدائية لهؤلاء القوم المغترين بأنفسهم، والمنحطين مع هذا خُلقياً، والمستحقين لكل أنواع الإهانات؟

إنه أنانيتهم وتصرفاتهم المغرورة... فالروم جعلوا جماهير الشعب في الشرق يكرهونهم يوماً بعد يوم ويضيقون بهم ذرعاً، فإذا وضعنا هذه الحقيقة نصب أعيننا، وجب علينا أن نمنع بكل دقة وانتباه حصول محبة للروم من جانب رعايانا المسيحيين لا سيما البلغاريين.

يجب تخليص البلغاريين من أسر الكنيسة الرومية "اليونانية" بسرعة، ولكن بشرط أخذ التدابير لمنع ارتباطهم مع البطريرقية الروسية أو مع المقام البابوي عند انفصالهم عن الكنيسة الرومانية، إن تكوين كنيسة بلغارية يكون شيئاً صحيحاً.

إن أصح سياسة داخلية يجب أن تُتّبع من قِبل الدولة العثمانية هي أن تعلو على جميع المنازعات الدينية وأن تكون حكماً بينها..الخ." (1)

وهذا التقرير السياسي -أو بالأصح الوصية السياسية- طويلة، ولكن نكتفي منها بهذا القدر، لأنه يعطي القارئ فكرة واضحة عن وضع الدولة العثمانية وعن الأوضاع الدولية في تلك الفترة.

ويلخص الأستاذ عباس محمود العقاد وضع الدولة العثمانية آنذاك تلخيصاً جيداً عندما يقول:

"وكانت المسألة الشرقية قائمة على محو الدولة العثمانية، ولكن الدول التي تعنيها هذه المسألة لم تكن على اتفاق في طريقة التنفيذ، ولم تكن على اتفاق كذلك في العجلة أو الأناة، ولم تكن على اتفاق بينها في نصيب كل منها من تركة "الرجل المريض" كما سميت الدولة العثمانية في ذلك الحين.

فروسيا كانت تتعجل التقسيم لتحتل القسطنطينية ومضايق البسفور والدردنيل، وفرنسا كانت تتوسط بين العجلة والأناة، لأنها كانت تكتفي بلبنان وسورية وبيت المقدس، ولا تحرص على تقويض الدولة العثمانية من رأسها، وإنكلترة كانت تطمح إلى طريق الهند، ولا تأبى عند الضرورة أن تساعد فرنسا لتستعين بها على صد روسيا والحيلولة بينها وبين بلاد

---

(1) *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s.66-75.

البحر الأبيض. وحاولت كل منها أن تتخذ لها صفة الرعاية لجميع المسيحيين بالديار الشرقية، وكانت روسيا وفرنسا قد حصلتا على اعتراف من السلطان العثماني بهذه الصفة، أولاهما: لرعاية الكنيسة الإغريقية، والأخرى: لرعاية الكنيسة اللاتينية، فحاولت إنكلترة في أواخر القرن التاسع عشر أن تضيف إلى التاج لقب الحارس للديانة المسيحية، ولكن المسيحيين أنفسهم في الشرق الأدنى لم يعترفوا لها بهذه الصفة لأن أتباع الكنيسة الإنكليزية كانوا يومئذ جد قليلين بين الشرقيين.

ولم تجد هذه الدول صعوبة في إقلاق الدولة العثمانية لأنها كانت تستخدم سلاح الامتيازات الأجنبية حين تشاء وكيفما تشاء. وكان القرن التاسع عشر عصر الحركات الوطنية في بلاد المغرب والمشرق، فلم يكن من العسير على الدول أن تجد المطاوعين لها في ثورتها على الحكم التركي، سواء من المسيحيين وغير المسيحيين، ومنهم مسلمون يطلبون الاستقلال أو ينقمون على الإدارة التركية.

ولكن الأمر الجدير بالنظر أن السياسة الجهنمية لم تتورع عن خلق المذابح في المكان المطلوب وفي الآونة المطلوبة، فحدثت مذابح أرمينية ومذابح لبنان ومذابح الإسكندرية على هذا التقدير كلما كانت لازمة لتنفيذ إحدى الخطط التي ترسم قبل ذلك بسنوات أو شهور، وكانت هذه المذابح هي التي تدعو إلى التدخل من جانب الدول الكبرى، أما المذابح في روسيا أو في البلقان فلم يعرض لها أحد بمجرد الاحتجاج فضلاً عن التدخل أو التهديد بالاحتلال". [1]

---

[1] عباس محمود العقاد، الإسلام في القرن العشرين: حاضره ومستقبله، الطبعة الأولى ص ٥١- ٥٣، دار الكتب الحديثة.

جمعية تركيا الفتاة "جون تورك"

تمهيد

أمام سير الإمبراطورية نحو الضعف، وأمام تزايد أطماع روسيا والدول الأوروبية في أراضيها، فقد كان من الطبيعي أن يتساءل كثير من العثمانيين: "كيف نستطيع إنقاذ الدولة العثمانية؟".

وهذا السؤال يرتبط في الحقيقة بسؤال آخر هو: "ما العلة الأساسية التي تشكو منها الدولة العثمانية؟".

فبدون معرفة العلة -أو العلل- الأساسية كيف يمكن وصف الدواء، أو معرفة طريقة علاج هذه الإمبراطورية السائرة في طريق الانحلال وكيف يمكن علاج "الرجل المريض"؟

سرعان ما جاء الجواب على هذا السؤال من جمعية تركيا الفتاة.[1]

ولكن الجواب كان سطحياً... لا ينفذ إلى الأعماق.

كان العلاج عندهم يتلخص في تبديل شخص السلطان، وفي إعلان الدستور الذي يقيد من صلاحيات السلطان ويجعل الوزراء مسؤولين أمام برلمان ينتخبه الشعب.

كان هذا هو العلاج المقدَّم من قِبل جمعية تركيا الفتاة أمام المشاكل المعقدة والعميقة للدولة العثمانية.

علاج سهل، ووصفة جاهزة ومنقولة من أدب الثورة الفرنسية دون عناء ودون التأكد من صلاحيتها أو ملاءمتها أو كفايتها للدولة العثمانية.

وفي تلك الفترة من الانحطاط الفكري والروحي، ومن الشعور بالضآلة وبمركب النقص أمام الغرب، لم يكن من المنتظر أن يأتي أحد بالتحليل الأصيل العميق للمشاكل، أو النظرة الواسعة المحيطة بالأمور.

يقول الدكتور أرنست أ. رامزور وهو يتكلم عن أعضاء تركيا الفتاة:[1] "ولا ريب في أنهم لم يفهموا الكثير مما أصبحوا يتعرضون له؛ نظراً لأنه لم يكن في أساس تكوينهم ما

---

[1] سنهمل الجمعيات الصغيرة قبل جمعية تركيا الفتاة، لكي لا ندخل في تفاصيل فرعية.

يعدهم لذلك، ولذلك كان الكثير من الأفكار التي صاروا يعبرون عنها في التركية غير مهضومة جيداً، بل وحتى المفردات اللغوية التي استعملوها لم يستوعبوها. ولكن المهم هو أنهم بدؤوا يستعملون كلمات مثل "الوطن" و"الدستور" و"البرلمان".

إذن فقد كانوا يرددون مصطلحات لم يفهموها بعد! كانت الإمبراطورية العثمانية تحتاج إلى زعيم فكري كبير وأصيل، وليس إلى مرددي أفكار وشعارات، و لم يكن أحد من أعضاء هذه الجمعية في هذا المستوى المطلوب.

ولكن مَن هم أفراد هذه الجمعية؟ ومتى تشكلت؟ وماذا كانت أهدافها؟

هذا ما سنتعرض له باختصار..

جمعية تركيا الفتاة "جون تورك"

في أواخر حكم السلطان عبد المجيد بدأت في أوساط بعض المثقفين[٢] العثمانيين بوادر التذمر والمعارضة، وقد استمرت هذه المعارضة والنقد والشكوى في صفوف هؤلاء الذين اتخذوا اسم "جون تورك" أي "تركيا الفتاة" اسماً لجمعيتهم السرية في زمن السلطان عبد العزيز أيضاً.

وهناك من المؤرخين مَن ينكر وجود روابط تنظيمية بين أعضاء تركيا الفتاة. فمثلاً يقول المؤرخ سامي باشا زاده حسن بك: "إن الجمعية المسماة بـ"تركيا الفتاة" لم تكن مستندة إلى تنظيم معين أو تشكيل خاص فاعتباراً من "شناسي"[*] كانت هناك مجموعة من الشباب يعارضون سياسة "الباب العالي"[٣] آنذاك، أو كانوا بالأحرى يعارضون وينتقدون السياسة الخارجية للدولة المتصفة بالعجز والمسكنة، فهؤلاء الشباب كانوا يجتمعون في مطبعة جريدة "تصوير الأفكار" التي أنشأها "شناسي" والتي خلّفها لتلميذه "نامق كمال"[*] حيث يتبادلون الأفكار ويأخذون في انتقاد الحكومة".[٤]

ثم أخذت تطلق صفة "جون تورك" (أي العثماني الجديد أو عضو جمعية تركيا الفتاة) على كل شخص ينتقد الحكومة ويقف موقف المعارض السياسي تجاهها. ولكن الظاهر أن نوعاً

---

[١] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، د. أرنست. أ. رامزور، ص ٤٠.

[٢] مع ملاحظة أن كل مَن كان يعرف القراءة والكتابة أو حظاً قليلاً من لغة أجنبية كان يعتبر مثقفاً في تلك الفترة.

[٣] أي مجلس الوزراء أو الحكومة العثمانية.

[4] *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 47-49.

من التنظيم بدأ ينشأ بين الأفراد البارزين المعارضين للوضع، إذ بدؤوا بعقد الاجتماعات المتتالية في أماكن أخرى بصورة سرية، وقد يستمر بعض الاجتماعات حتى الصباح.

كان أهم أعضاء تركيا الفتاة: الشاعر نامق كمال، ضياء باشا،(*) آكاه أفندي،(*) علي سعاوي(*) والأمير المصري مصطفى فاضل باشا.(*) ثم انضم إليهم شخص مهم وهو ولي العهد الأمير مراد، إذ بدأ نامق كمال وضياء بك "باشا فيما بعد" يجتمعان به في قصره في "قوربغه لي دره" ويبقيان حتى الصباح في الحديث عن الحرية وعن الدستور. وقد حاول بعضهم جرّ الأمير عبد الحميد إلى جمعيتهم ولكنه لم يستجب لهم.[1]

اقتصر نشاطهم في بداية الأمر في مجال النشر والاجتماعات السرية التي كانوا يكررون فيها يأسهم من إصلاح الأوضاع دون تبديل السلطان عبد العزيز ونصب ولي العهد -الذي يشاطرهم أفكارهم- في الحكم، ولكنهم قرروا في أحد اجتماعاتهم[2] القيام باغتيال بعض الوزراء، وكان الأمير مصطفى فاضل باشا وراء هذه الخطة، لأنه كان يدبر لمجيء نديم باشا للصدارة حيث كان يأمل منه إرجاعه ولياً للعهد في مصر.[3]

ولكن هذه المحاولة افتضحت قبل القيام بها فاضطر نامق كمال وضياء بك وآكاه أفندي إلى الهرب إلى باريس، والتحق بهم هناك علي سعاوي بعد هربه من منفاه، كما التحق بهم الأمير مصطفى فاضل باشا. وفي باريس بدؤوا بحملة صحفية شديدة ضد السلطان وضد الأوضاع القائمة.

من أين كان يتم تمويل نشاطهم الصحفي؟ ومَن الذي كان يؤمّن معيشتهم في الغربة؟.. طبعاً من الأمير الثري مصطفى فاضل.[4] أو بتعبير أدق بوساطته، لأنه لم يكن في معظم الأحوال إلاّ وسيطاً بين بعض الدول الأجنبية وأعضاء تركيا الفتاة.[5]

ولكن هذا الأمير لم يتردد في تقبيل يد السلطان واعلان توبته عندما زار السلطان عبد العزيز فرنسا سنة ١٨٦٧م، ولم يتردد في الرجوع إلى تركيا.

رجع إلى تركيا حيث أسند إليه منصب كبير، وترك أصدقاءه في الغربة يقاسون شظف

---

(1) *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 54.

(2) وهو الاجتماع الذي عقد في بستان ولي أفندي.

(3) *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 56.

(4) كانت ثروة الأمير تقدر بخمسة ملايين ليرة ذهبية.

(5) *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 117.

العيش. ولم يلبث أصدقاؤه في الغربة طويلاً، إذ بدأ أكثرهم بالرجوع واحداً إثر آخر مستفيدين من عفو السلطان عنهم.

هنا تنتهي الجولة الأولى من حركة تركيا الفتاة لتبدأ بشكل آخر وبصيغة أخرى كما سيأتي تفصيله فيما بعد.

المؤامرة على السلطان عبد العزيز وتنحيته

لا نريد أن نسهب في موضوع السلطان عبد العزيز وفي عهده، لذلك فإننا سنصرف النظر عن التفاصيل، لنصل إلى نهاية عهده، وذلك بإلقاء نظرة على المؤامرة التي دُبّرت ضده، ونجحت في إقصائه عن السلطة.

إن حادثة الانقلاب الذي دُبّر ضد السلطان عبد العزيز مهمة جداً ليس لكونها أدت إلى تغيير سلطان، ولكن لكونها أول انقلاب دُبّر بمساعدة الدول الأجنبية.

إذن فالرجل المريض كان مريضاً إلى درجة كبيرة بحيث إن الدول الأخرى لم تعد تكتفي بالتدخل بجواسيسها وأعوانها في تدبير الفتن الداخلية في أرجاء الإمبراطورية فقط.. بل تزايدت جرأتها وشملت محاولة تغيير السلاطين أيضاً، والمذهل إن هذه المحاولة نجحت بكل بساطة، وتحت ستار من الوطنية ومحاربة الظلم والدفاع عن الحريات.

أية دولة وقفت وراء الانقلاب وموّلته؟

ومَن هم قادة هذا الانقلاب؟

الدول هي: إنكلترة وفرنسا.

أما قادة الانقلاب فهم:

١- "سَرْعسكر" أي وزير الحربية، حسين عوني باشا.

٢- الصدر الأعظم: "أي رئيس الوزراء" رشدي باشا المعروف بـ"المترجم".

٣- مدحت باشا.

٤- وزير البحرية أحمد باشا.

٥- وزير المدارس العسكرية سليمان باشا.

٦- قائد حامية إسطنبول مصطفى سيفي باشا.

هؤلاء قادوا الانقلاب، وكان ولي العهد الأمير مراد وكذلك شيخ الإسلام خير الله أفندي على علم بالانقلاب، ولي العهد يتهيأ للجلوس على العرش، وشيخ الإسلام قد وضع فتوى خلع السلطان في جيبه منتظراً ساعة الصفر.

ولكن مَن كان الرأس القائد من بين هؤلاء؟

لا شك أن حسين عوني باشا كان الرأس المدبر والقائد في هذه الحركة. إذن لنلق بعض الضوء على هذا الباشا الذي أنزل سلطاناً عن عرشه.

كان هذا الباشا قد اشترك في معارك عديدة وأبدى بطولات فيها، وترقى في المناصب حتى وصل إلى رتبة "سَر عسكر" أي وزير الشؤون الحربية، ولكن بمكيدة من الصدر الأعظم "نديم باشا" تعرض لغضب السلطان سنة ١٨٧١م حيث عُزل من منصبه وأُخِذت منه جميع أوسمته التي نالها بجدارة في ساحات القتال، ثم نُفيَ إلى بلدة "إسبارطة".

لنقرأ مذكرات الضابط الفرنسي "شارل مسمير"[(١)] التي نشرها بعنوان "مذكرات من العالم الإسلامي"[(٢)] ففيها معلومات طريفة: "عندما أصبح نديم باشا صدراً أعظم، كان أول عمل قام به هو عزل حسين عوني باشا، أما عمله الثاني فهو إصدار أمر بحرمانه من رتبه ونياشينه، ثم مصادرة قصره الذي كان في "قوزقونجك"، هذا القصر الذي كان هدية من السلطان والذي صرف عليه حسين عوني باشا كل أمواله تقريباً لتعميره وجعله صالحاً للسكن. وتم إبلاغه أمر النفي في منتصف ليلة عاصفة مرعبة، وكان الأمر يقضي أن يخرج للسفر حالاً. كان الــ"سَر عسكر" السابق مريضاً جداً، فقد كان حلقه مسدوداً لتضخم والتهاب اللوزتين، وكانت الأطعمة السائلة تُعطى له بوساطة أنبوب مطاطي. وبسبب إصرار أطبائه وأخذهم جميع الاحتمالات الخطرة في الحساب فإنه استطاع أن يبقى تلك الليلة في بيته.

في الصباح التالي جاء أحد رجاله إلى بيتي، وأخذني إلى "قوزقونجك" كان جو المأتم سائداً في القصر، إذ كانت النساء والأطفال يبكون، وعندما وصلت عنده كان أول ما قاله: "إن هذه الحادثة علمتني مدى أهمية النقود، فإذا تيسر لي أن أصل إلى السلطة مرة أخرى، فإنني أعرف ما يجب عمله".

---

(١) كان هذا الضابط من أصدقاء حسين عوني باشا واشترك في حرب قرم.

(2) *Souvenirs Monde Musuluman*, Charles Mismer.

أما عندما كان يتكلم عن السلطان فإنني لا أزال أتذكر رنة القسوة في صوته.

بقي الباشا في منفاه في إسبارطة أحد عشر شهراً ثم عفا عنه السلطان وجعله والياً على ولاية "آيدن" ثم وزيراً للبحرية.

عفا السلطان عن الباشا، ولكن الباشا لم يعف عن السلطان.

كان قد اتخذ قراره النهائي بالانتقام منه. وفي سنة ١٨٧٥ طلب إذناً للذهاب إلى الخارج للعلاج فأذن له.

والآن لنتابع أيضاً مذكرات الضابط الفرنسي: "في سنة ١٨٧٥ كنتُ في باريس فإذا بي أستلم برقية من صديقي القديم حسين عوني باشا يدعوني فيها إلى "فيشي" وهناك وجدته مع طبيبه وحاشيته، وقد استقر في قصر فخم.. في القصر نفسه الذي كان يسكن فيه نابليون الثالث عندما كان يقضي استراحته في فيشي.[١]

وعندما بقينا وحدنا قال لي: "أريد أن أتحدث معك حول مسائل جدية، ولكن نحتاج إلى مكان لا يجلب انتباه أحد. وحالما أنهي علاجي أريد أن أقابلك في باريس. لذلك أريد أن تهيئ مكاناً أستطيع أن أراك فيه بصورة سرية حينما أعود".

كنت في باريس أسكن حينذاك في بساي في شقة في بناية متواضعة، وبعد رجوع الباشا من فيشي إلى باريس واستقراره في فندق "ألبا" بيوم واحد جاء لزيارتي في شقتي. وقد استمر حديثنا أربع ساعات.

بدأ حديثه معي عن الوضع المالي لتركيا، قائلاً بأن عدوه اللدود محمود نديم باشا الذي جيء به إلى الصدارة مرة أخرى، قرر عدم دفع "الكوبونات"[٢] وأنه سيحاول منع الصدر الأعظم من تطبيق هذا القرار الذي سيضر بسمعة الإمبراطورية، وأنه قد تفاهم بهذا الخصوص مع بعض الشخصيات المهمة، وهمس قائلاً بأن مدحت باشا من ضمنهم.

"وإذا استوجب الأمر فسنعزل السلطان":

ومع ذلك فإن ثقته بمدحت باشا لم تكن كبيرة، ذلك لأن مدحت باشا كان يسكر كل

---

[١] تصوروا إذن المبالغ الطائلة التي نهبها الباشا منذ رجوعه من المنفى مستغلاً منصبه.

[٢] الكوبونات: هي حوالات الفائدة على القروض.

ليلة، وعندما يسكر لا يستطيع أن يسيطر على نفسه ولا يستطيع ضبط لسانه، وعندما عرفتُ أن عدد أعضاء جماعته السرية يبلغ ٦٢ عضواً، قلت له بأن مثل هذا العدد الكبير لا يستطيع حفظ مثل هذا السر الخطير فقال لي: "لا تقلق إنني أعرف رجالي، ثم انني عندما أتحرك سأتحرك وحدي، أما الآخرون فإنهم سيستفيدون من الأمر الواقع فقط. ليس هناك أحد راضٍ عن الوضع وأنا أثق بالجيش، وإذا أخذت وزارة الحربية مرة أخرى". قلت له: "عندما يلج المرء في مثل هذا الأمر فإنه يستحيل عليه التراجع".

أجاب: "عِلم ذلك عند الله". وسكت قليلاً ثم قال كلمة واحدة: "القدر".

قلت: "هل أنت مدرك مدى الخطورة التي تقحم نفسك فيها؟"

قال: "ما قيمة الحياة؟ ما قيمة الحياة بالنسبة لشخص عسكري؟ لقد عرضت نفسي للخطر طوال ثلاثين سنة في جميع ميادين القتال من أجل تركيا، وإذا انفجرت حرب أخرى فإن حياتي ستكون معلقة برصاصة من أيّ جندي قوزاقي.[1] أما هذا الهدف فإنه يستحق الخطر الذي أتعرض له. إن غايتي هي أن أقلب نظاماً فاسداً يدير البلد تحت حكم خدام القصر والأجانب".

كان يتحدث دون فخر أو كبرياء أو انفعال، ولكنه عندما كان يتحدث عن السلطان كان وجهه يكتسي بنفور بارد مخيف كالنفور الذي كان يكسو وجهه عند نفيه من قصره في "قوزقونجك".

لم يؤثر فيه أيّ كلام قلته له، فقد كان من الواضح استحالة زحزحته عن قراره، وأخيراً اقترح عليّ قائلاً: "أرى أن تأتيَ إلى إسطنبول قبل الأسبوع الأخير من شهر أيلول المقبل، لأنني أريد أن تحرر البيانات والتعليمات الضرورية إلى الحكومات الأوروبية بعد تنفيذ الانقلاب". ثم حول الحديث إلى وضعي: "إنني أعلم أن خدماتك في أثناء عصيان "كريت" قد بقيت من دون مكافأة، وإنني سوف أقوم بتصحيح هذا الخطأ".

ثم أضاف قائلاً وهو يشير إلى الأثاث المتواضع الموجود في الصالون: "ما هذه الحال؟ لم أكن أتصور بأنني سألقاك في مثل هذا الوضع. من الغريب أن يسكن الذين خانونا واستغلونا في القصور وأن تسكن أنت في مثل هذا المكان، إنني أشعر بالخجل".

---

[1] إذن فإنه كان يتوقع نشوب حرب مع روسيا.

وفي اليوم التالي تناولت طعام الغداء على مائدة الباشا في فندق "ألبا"، وفي أثناء الطعام ابتسم لي قائلاً: "أريد أن أشتري زهريتين من الخزف الصيني، فهل لديك متسع من الوقت لكي ترافقني في التجول بين المخازن؟".

- طبعاً.

بعد الغداء تجولنا في كثير من مخازن باريس... كانت الزهريات المعروضة علينا جميلة جداً، ولكن الباشا لم يعجب بأي منها، قلت له: يظهر أنك صعب الإرضاء.

أجابني قائلاً: أنا؟ أنت مخطئ، إنه هو الذي يصعب أرضاؤه.

- ومَن هو؟

- السلطان عزيز.. لأنني سأهدي الزهريتين إليه.

- إذن اسمح لي بأن أضحك... كيف تهدي زهرية إلى السلطان الذي تريد الإطاحة به؟

"لا تستغرب... إنني أقلده فقط، ذلك لأن هذه هي عادتهم، فهم عندما يرغبون في قتل أحد، يقومون أولاً بإغراقه بالهدايا". ولكن الباشا لم يجد ما يفتش عنه، وأخيراً استقر رأيه على شراء زوج من الشمعدانات الذهبية ودفع مقابلهما خمسين ألفاً من الفرنكات".[1]

وفي باريس عقد اتصالات سرية مع كبار المسؤولين الفرنسيين. يقول المؤرخ التركي نظام الدين نظيف:

"وفي باريس عقد حسين عوني بعض الاتصالات السرية، إذ ذهب مع الضابط "مسمر"[2] إلى "فرساي" واجتمع مع رئيس الجمهورية المارشال "ماك ماهون" على انفراد. وهذه الزيارة كانت خارج البروتوكول، وكانت زيارته سرية، إذ كيف يمكن لمارشال في الإمبراطورية العثمانية قد شغل منصب الصدر الأعظم أن يزور رئيس الجمهورية الفرنسية دون أن يأخذ موعداً للزيارة عن طريق السفير العثماني في باريس ودون أن يحضر السفير ذلك الاجتماع إلاّ أن يكون ذلك الاجتماع سرياً".[3]

كان حسين عوني باشا يحاول أن يؤمن اعتراف فرنسا بالحكومة الجديدة بعد الانقلاب،

---

[1] ما يعادل الآن أكثر من ٤٠ ألف جنيه إسترليني.

[2] هو الضابط الفرنسي الذي مر ذكره.

[3] *Ordu ve Politika*, N.N. Tepedelenoğlu, Bedir Yayınevi, İstanbul 1967, s. 21.

لذلك فقد كان يلوح بمسألة "الكوبونات" على الدوام لمعرفته مدى اهتمام فرنسا وحساسيتها حول تأمين دفع أقساط الفائدة على قروضها.

وبينما كان حسين عوني باشا يتصل في باريس سراً بالحكومة الفرنسية كان مدحت باشا يتصل في إسطنبول سراً مع السفير الإنكليزي السير "هنري أليوت" للتباحث معه حول خلع السلطان.[1]

قلنا: إن فرنسا وإنكلترة شجعتا ودبّرتا الانقلاب، فلماذا؟

أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد ذكرنا مسألة "الكوبونات" وحرصها على تسلم الفوائد وخوفها من ضياعها وعدم تسديدها، ثم كان هناك التحول في سياسة السلطان عبد العزيز عن فرنسا وذلك بعد هزيمة فرنسا في معركة سيدان سنة ١٨٧١م ووقوع نابليون الثالث في الأسر، إذ أحس السلطان أن فرنسا لم تعد الدولة القوية -لا مالياً ولا عسكرياً- التي يمكن الاعتماد عليها.

وأما إنكلترة فقد كانت لديها أسباب أقوى وأكثر وجاهة. ونجد تلخيصاً جيداً لهذه الأسباب في كتاب "الجيش والسياسة" للمؤرخ نظام الدين نظيف، حيث يقول:

١. "كان السلطان عبد العزيز أول سلطان عثماني يزور مصر منذ استيلاء السلطان ياووز سليم عليها، وكان بذلك يعلن للعالم أجمع أن مصـــر لا تزال تابعة للإمبراطورية العثمانية، فقد مشى الخديوي إسماعيل مع وزراء السلطان راجلين يحفون بالعربة التي كان يجلس فيها السلطان، ولما كانت مصر مهمة جداً بالنسبة لإنكلترة -من ناحية موقعها- وكذلك لوجود قناة السويس فيها، فإنها وجلت كثيراً عندما رأت محاولة السلطان لتقوية الخيط الرفيع الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية.

٢. اهتمام السلطان باليمن وكذلك بباب المندب الذي هو المفتاح الجنوبي لخليج السويس أقلق إنكلترة كثيراً، فالدولة العثمانية أصبحت تقوي مركزها على ضفتي القناة وكذلك على خليج باب المندب، وهذه المحاولة من قبل السلطان كانت تعني الشيء الكثير، فإن إعادة فتح اليمن تم بشكل نهائي في زمنه، وقسمت لأول مرة إلى مناطق إدارية وأصبحت الضرائب تجبى بشكل منتظم.

---

[1] *Ordu ve Politika*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 21.

٣. اهتمام السلطان بالجيش -لاسيما تقويته الأسطول العثماني بحيث أصبح ثاني أسطول بعد الأسطول الإنكليزي- أقلق إنكلترة، و لم يكن ينافس هذا الجيش سوى الجيش الروسي، فالجيش الفرنسي كان قد خرج مهزوماً هزيمة شنيعة في معركة "سيدان"، أما الجيش الألماني فقد خرج أيضاً من هذه المعركة مرهقاً، أما الجيش الإيطالي فكان لا يزال ناشئاً، و لم يكن الجيش النمساوي في قوة الجيش العثماني، كما أن القوة البرية الإنكليزية لم تكن تتفوق كثيراً على القوة البرية العثمانية وذلك إذا أخذنا في الحسبان القوة البشرية للجيشين.

لذلك كان لا بد من إضعاف هذا الجيش، إما بدفعه إلى الحرب مع روسيا لاستنفاد طاقته أو بتدبير انقلاب.

لم تكن الحرب مع روسيا واردة، فقد اتبع السلطان سياسة حيادية وأتى إلى الصدارة بمحمود نديم باشا الذي أشيع عنه أنه صديق روسيا".[١]

ونحب أن نضيف نحن إلى هذه العوامل عاملاً مهماً آخر ربما غاب عن نظر هذا المؤرخ، وهذا العامل هو شخص ولي العهد، وقد برز ذلك بعد زيارة السلطان لإنكلترة عام ١٨٦٧م مع ولي العهد، وأخيه عبد الحميد.

في هذه الزيارة نرى اهتماماً خاصاً بولي العهد الأمير مراد وبخاصة من قِبل ولي عهد إنكلترة آنذاك الأمير "إدوارد" إذ نرى أن صداقة حميمة تنشأ بينهما بسرعة البرق، فلماذا؟

السبب بكل بساطة هو كون ولي العهد مراد ماسونياً، وقد ذكر المورخون أن مراد أصبح ماسونياً في هذه الزيارة بإلحاح من ولي عهد إنكلترة الذي كان ماسونياً ومرتبطاً بالمحفل الإسكتلندي، ولكن الحقيقة هي أن مراد كان ماسونياً ومرتبطاً بالمحفل الإيطالي قبل مجيئه إلى إنكلترة بوقت طويل.[٢]

لذلك فإن مراد كان يمثل في الحقيقة الشخص المرغوب فيه من قِبل إنكلترة، والحليف الذي يمكن الاعتماد عليه، وكان تسلمه عرش الإمبراطورية العثمانية انتصاراً كبيراً للسياسة الإنكليزية.

ولمعرفة مدى الصداقة الوثيقة التي كانت تربط ولي العهد مراد بالإنكليز، نقول ان الأمير عندما مرض ونصحه الأطباء بالاستجمام ودخول البحر، اختار قصر السفير الإنكليزي "سير

---

(1) *Ordu ve Politika*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 33-40.
(2) *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 350.

هنري أليوت" في منطقة "أسكدار" المشرفة على البحر.[1]

وقد اعترف السفير الإنكليزي "هنري أليوت" في المقالة التي كتبها في مجلة "القرن التاسع عشر"(Ninetheenth Century) بدوره في التحريض على تنحية السلطان عبد العزيز إذ يقول:

"لكوني قد قضيت في تركيا سنوات عديدة[2] فإنني كنت أعلم أن الدولة العثمانية في حاجة إلى إصلاحات كثيرة، وكنت أعلم أنه ما لم يتم تشكيل مجلس يراقب السلطان ووزراءه فإنه لا فائدة من أي إصلاح، وقد فرحتُ كثيراً عندما بلغتني المحاولات التي يقوم بها مدحت باشا. وقد بذلتُ كل ما في وسعي لحثه وتشجيعه على ذلك".

والحقيقة أن دور السفير الإنكليزي لم يكن يقتصر على مجرد "التشجيع" بل كان له دور أكبر في تحقيق هذا الانقلاب، ولكن هذا موضوع آخر لا نريد الدخول في تفاصيله.

هذه هي الأسباب التي أدت إلى خلع السلطان عبد العزيز.. أصابع دول أجنبية... لقد نسي السلطان شيئاً هاماً... نسي أن ينشئ جهازاً قوياً للاستخبارات وإلاّ لما أصبح فريسة لانقلاب تم في غاية السهولة.

وقد كان هذا درساً بليغاً للسلطان عبد الحميد، لذلك فهو عندما تولى السلطة أنشأ جهازاً قوياً للاستخبارات، استطاع أن يصارع الاستخبارات الأجنبية بكفاءة كبيرة، وحفظ بلاده من عبث الأصابع الأجنبية لسنوات طويلة.

على أية حال، تم الانقلاب، إذ هوجم قصر السلطان في "دولمة باغجة" في ليلة ٢٩-١٨٧٦/٥/٣٠م ونقل السلطان إلى قصر "طوب قابي" ومنه إلى بيت في "أورطه كوي" ولم تمض ثلاثة أيام على خلعه حتى أعلِن عن انتحاره في ١٨٧٦/٦/٣م وذلك بقص شرايين يديه بوساطة مقص.

ولكن الحقيقة أن السلطان لم ينتحر بل قُتل.

لذلك فإن الموسوعة العربية الميسرة عندما ذكرت في صفحة (١١٨٣) في مادة السلطان عبدالعزيز: "ومات قتيلاً في أغلب الظن بعد أيام قلائل من خلعه" فإنها أصابت كبد الحقيقة.

---

(1) *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 60.

(٢) كان "سير هنري أليوت" قد عين سفيراً في إسطنبول سنة ١٨٦٧م، أي كان في سنته التاسعة من سفارته عندما تم الانقلاب ضد السلطان عبدالعزيز.

وبتحليل ممتاز نرى أن المؤرخ نظام الدين نظيف،[1] يشرح كيف أن موت السلطان عبد العزيز لم يكن انتحاراً، وكيف أن الذين قاموا بالانقلاب قاموا بقتله. ويشرح السبب في هذا القرار، قرار القتل الذي لم يكونوا ينوونه عند القيام بالانقلاب، فيقول ان الانقلابيين عندما أنجزوا مهمتهم في خلع السلطان عبد العزيز أبرقوا إلى جميع وحدات الجيش في أرجاء الإمبراطورية العثمانية يخبرونها بالأمر، وأن وحدات الجيش هذه على الرغم من عدم علمها وعدم اشتراكها في الأمر رأت نفسها أمام أمر واقع لذلك فقد أرسلت جميعها برقيات التأييد.

ولكن على الرغم من ورود البرقيات فإن بال الانقلابيين لم يكن مرتاحاً؛ فقد تأخر قائد جيش "رومَلي" أحمد مختار باشا في إرسال برقية التأييد، وكان أحمد مختار باشا قائداً على جيش قوي مركزه في "شومنو" الذي لم يكن يبعد مسافة كبيرة عن إسطنبول، وكان من أنصار ومحبي السلطان. هذا الصمت المريب -الذي دام ثلاثة أيام- أقضَّ مضجع حسين عوني باشا وأعوانه وقد خشوا أن تتكرر واقعة العلمدار مصطفى باشا.[2] و لم تكن لديهم أية قوة عسكرية تستطيع الصمود أمام جيش أحمد مختار باشا. لذلك فقد تقرر قتل السلطان، واعلان الخبر على أساس أنه انتحار، لكي يسدوا الطريق على أي أمل بإنقاذ السلطان وإعادته إلى العرش. وتثبيتاً للأمر الواقع. هذا إضافة إلى الحقد الكبير الذي كان حسين عوني باشا يحمله على السلطان كما شرحنا سابقاً.

وهكذا قتل السلطان عبد العزيز. وسوف نعود لتناول هذا الموضوع عند شرح أحكام محكمة يلدز.

لقد اضطررنا في الصفحات الماضية إلى تناول عهد السلطان عبد العزيز ببعض التفاصيل في بعض الأمور، ذلك لأن فهم هذا العهد وظروفه وأجوائه ضروري جداً لفهم عهد السلطان عبد الحميد، وفهم الكثير من إجراءاته.

---

[1] *Ordu ve Politika,* N.N. Tepedelenoğlu, s. 28-29.

[2] واقعة العلمدار مصطفى باشا: عندما تآمر الجيش الانكشاري على السلطان سليم الثالث، ونجحوا في تنحيته عن العرش عام ١٨٠٨م كان العلمدار مصطفى باشا قائداً في منطقة الدانوب. وعندما سمع بخلع السلطان سار بجيشه إلى إسطنبول لإنقاذ السلطان ومعاقبة المتآمرين عليه، ولكن في أثناء دخوله القصر قام الانكشاريون بقتل السلطان. وقد قضى العلمدار مصطفى باشا على أعداء السلطان سليم الثالث فعزل السلطان مصطفى الخامس -الذي نصبه الانكشاريون- وأجلس محمود الثاني على العرش.

فإذا عرفنا مدى تغلغل أيدي المخابرات الأجنبية، والمؤامرات التي كانوا يحوكونها إلى درجة إنهم كانوا يستطيعون تدبير عزل السلطان، فهمنا أنه لماذا اضطر السلطان عبد الحميد إلى إنشاء جهاز قوي وواسع للاستخبارات، نجحت في مصارعة المخابرات الأُجنبية، وحفظت البلاد من مؤامراتها لمدة طويلة. وإذا عرفنا أن السلطان عبد العزيز قد قُتل ولم ينتحر، علمنا بأن السلطان عبد الحميد كان محقاً عندما شكّل لجنة لمحاكمة قتلة السلطان عبد العزيز.



السلطان مراد الخامس

السلطان مراد

سنمر سريعاً على عهد هذا السلطان، ذلك لأنه عهد قصير جداً إذ دام ثلاثة أشهر فقط.

ولكن نحب أولاً أن نقف قليلاً عند شخصية السلطان مراد قبل توليه السلطة وبعده.. من المعلوم أن ولي العهد مراد كان ماسونياً[١] ومرتبطاً بالمحفل الإيطالي وذلك قبل زيارته إلى إنكلترة وصداقته مع ولي العهد الإنكليزي الماسوني إدوارد. وكان متعلقاً بأفكار الثورة الفرنسية متأثراً في ذلك بصديقه الشاعر المعروف نامق كمال، كما كان ميّالاً للخمر والحياة اللهو والمجون. يقول السلطان عبد الحميد عن أخيه: "كان أخي صديقاً للشاعر المشهور كمال،[٢] وكانا يقضيان الليالي بالشرب والقراءة والكتابة، وفي أحد الأيام التقيتُ كمالاً وقلتُ له: أرجو أن تعلم بأنك ستكون سبباً في الموت المعنوي لأخي. أرجو أن تكف عن ترغيبه بالشراب إلى هذه الدرجة، كما أنني رجوت أخي مراراً ليترك معاقرة الخمر".[٣]

ولما كان المتآمرون على السلطان عبدالعزيز يعلمون أفكاره وآراءه، فإنهم رأوا فيه خير وسيلة لتحقيق مآربهم، لذلك فإنهم سرعان ما نجحوا في ضمه إلى صفوفهم، فأصبح يعقد الاجتماعات السرية معهم في بيت "مدام فلوري" وفي أماكن أخرى، وقد كان الأمير عبد الحميد على علم بهذه الاجتماعات إذ حاول هؤلاء جره كذلك إلى صفوفهم، ولكنهم لم يوفقوا في محاولاتهم.

إذن فقد كان مراد متصلاً بالانقلابيين، وكان محور اهتمامهم، والشخص الذي انعقدت عليه آمالهم، وكان على علم بتاريخ الانقلاب، ولكن جماعة الانقلاب اضطرت إلى تقديم موعد الانقلاب يوماً واحداً نتيجة لظروف قاهرة جابهتها -لا محل لشرحها هنا- دون أن تستطيع إعلامه بهذا التغيير، لذا فإنه عندما حانت ساعة الصفر ووقع الانقلاب، وجاء إليه سليمان باشا وزير المدارس العسكرية في الفجر ليخبره بنجاح الانقلاب، فإنه ارتعب رعباً كبيراً إذ حسب أن أمر الانقلاب قد انكشف وأن الباشا لم يأت إلاّ لاقتياده للسلطان عبدالعزيز لقتله، وقد أدى رعبه الشديد في تلك الليلة، إضافة إلى ضعف أعصابه -لكونه

---

[1] *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 52; *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 350.

[٢] يقصد الشاعر نامق كمال.

[3] *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 53..نقلاً عن مذكرات الدكتور عاطف بك

مدمناً على الخمر- إلى بدء ظهور إختلاله العقلي.[١]

والحوادث التي تتابعت بعد توليته السلطة، ساعدت على زيادة إرهاق أعصابه إذ لم تمض إلاّ أيام قلائل على جلوسه على العرش حتى نعي إليه عمه السلطان السابق عبدالعزيز. وسواء أكان هو مشتركاً في قتل عمه أم أن جماعة الانقلاب هي التي قامت بهذا دون علمه -وهو الأرجح- فإن هذه الحادثة هزته كثيراً، وكان كثيراً ما يقول لِمَن حوله في أسف: "سيظن الناس أنني أنا الذي قتلته"،[٢] وكانت والدته تقول له: "ماذا سيكون حالنا، انظر فقد قتلوا عمك أيضاً".

ونجد هنا وثيقة تاريخية يقدمها السفير الإنكليزي "سير هنري أليوت" عن جنون السلطان مراد إذ يقول:

"كان السلطان مراد رجلاً وجلاً وغير متزن؛ كان يشرب الخمر كثيراً. وقد قلل من تناوله الكحول لفترة من الوقت، ولكنه في الأيام التي سبقت خلع السلطان عبدالعزيز ترك نفسه تماماً للشراب، لأنه كان في رعب كبير وخوف شديد من افتضاح أمر المؤامرة مما كان يعني أن رؤوسهم ستُقطع لا محالة. كان منكباً على شراب الشمبانيا والكونياك كمَن فقد رشده، وعندما علم بانتحار السلطان عبدالعزيز ارتج من أعماقه وفقد عقله تماماً".[٣]

والذي زاد من مرضه العلاج الخاطئ الذي عالجه به طبيبه الخاص الدكتور "كابوليون" إذ أوصـــى بوضع ست وثلاثين علقاً على جبهته ومؤخرة رأسه لعلق الدم الفاسد منه -على زعمه!- مما أدى إلى زيادة إرهاق أعصابه،[٤] وزيادة حساسيتها إذ أصبح لا يقوي على سماع أي صوت، وقام رجال القصر باستخدام الأطباء الأجانب، فاستدعوا الأخصائي المشهور البروفيسور "لايد سدروف" الأستاذ في جامعة فينا. وهنا حدثت واقعة أخرى هزت السلطان المريض، إذ قُتِل رجل الانقلاب القوي حسين عوني باشا مع وزير الخارجية رشيد

---

[١] يذكر الدكتور علي الوردي في الجزء الثالث من كتابه "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث" تفاصيل خاطفة عـــن ليلـــة الانقلاب هذه.

[2] *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu, s. 148.

[3] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 377.

[٤] يشك بعض المؤرخين في كون هذا العلاج الخاطئ مقصوداً وشيئاً مرتباً؛ لأن طبيبه الخاص اختفى بعد مدة وانقطعت أخباره.

باشا برصاصات أطلقها عليهما ضابط جركسي يدعى "جركس حسن"[1] ثأرا منهما لمقتل السلطان عبدالعزيز. وقد اتخذت تدابير إضافية في حراسة القصر واستقدم جنود آخرون.

تفاقم جنون السلطان مراد مع مرور الأيام و لم تفده محاولات جميع الأطباء الذين أحضروا من الخارج "كالدكتور بنا" (PANA) والدكتور "لايدسدروف". إذ أصبح يتخيل أن ثورة قامت ضده وأصبح يتخيل وجود أشياء لا وجود لها "كالفئران مثلاً" ويخاف منها.

بعد أن ذهبت جميع المحاولات في شفاء السلطان وعلاجه سُدى لم يبق أمام رجال الانقلاب -وعلى رأسهم مدحت باشا- مناص من خلعه إذ بدأت الأخبار بالتسرب إلى أفراد الشعب بأن السلطان قد فقد عقله، و لم تفد محاولات الصدر الأعظم رشدي باشا الذي حاول أن ينشر إشاعة مفادها أن السلطان مراد لا يخرج لأداء مراسيم صلاة الجمع بسبب كونه متألماً من دملة في جسمه.

وهنا تركزت الأنظار على ولي العهد الأمير عبد الحميد الذي كان يراقب كل شيء بهدوء.

وفي يوم ١١ من شعبان سنة ١٢٩٦هـ "١٨٧٦/٨/٣١م"[2]، بينما كان السلطان الجديد عبد الحميد يتجه إلى قصر "دولمه باغجه"، بعد أن تمت بيعته خليفةً للمسلمين في قصر "طوب قابي" كان السلطان السابق البائس مراد يأخذ طريقه إلى قصر "جيراغان" ليقضي بقية عمره البائس بين جدرانه.

---

[1] هذا الضابط هو شقيق الزوجة الثانية للسلطان عبدالعزيز، والضابط المرافق للأمير يوسف عابدين ابن السلطان عبدالعزيز.

[2] هنا أيضا يخطئ الدكتور علي الوردي إذ يذكر أن جلوس السلطان عبد الحميد على العرش كان في ٣٠ أغسطس. انظر: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ١٤/٣. وانظر كذلك: الموسوعة البريطانية طبعة سنة ١٩٦٨م - مادة "عبد الحميد".



السلطان عبد الحميد الثاني في شبابه

الفصل الثاني

السلطان عبد الحميد الثاني

ولادته

هو السلطان العثماني الرابع والثلاثون. والده هو السلطان عبد المجيد، ووالدته هي "تيري موجكان"،[1] وهي جركسية -كسائر زوجات السلطان عبد المجيد- ومن قبيلة "شابسية"،[2] لذلك فإن السلطان عبد الحميد كان يرحب بالفتيات الجركسيات من هذه القبيلة الموجودات في القصر قائلاً: "أهلاً بقريبات الوالدة".

ولد في يوم الأربعاء ١٦ شعبان ١٢٥٨هـ-٢٢/٩/١٨٤٢م في الساعة الحادية عشرة بالتوقيت العربي "الغروبي" فأصدر والده السلطان عبد المجيد أوامره بإقامة مظاهر الفرح في أرجاء الدولة بهذه المناسبة، فقد جاء في البلاغ السلطاني الموجه إلى وزيره ما يأتي:

"إلى وزيري المخلص..

بعد الحمد للطف والعناية العلية لخالق الكون، نزف إليكم وإلى جميع الرعية بشرى قدوم أمير من صلبنا الطاهر إلى عالم الشهود في السادس عشر من الشهر الحالي يوم الأربعاء في الساعة الحادية عشرة، وقد سميته الأمير عبد الحميد".

ويستمر البلاغ: "ولكي تأخذ الرعية نصيبها من البهجة في هذه المناسبة السعيدة فإن المدافع ستطلق خمس مرات يومياً ولمدة سبعة أيام".[3]

---

[1] يذكر الدكتور علي الوردي في كتابه "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث" ٣/١٣ أن اسم والدة السلطان عبد الحميد هو "حـاجي" معتمداً في ذلك على كتاب "آلما وتلين" الحافل بالأخطاء، وهو غير صحيح. انظر في ذلك إلى المصادر الآتية:

Babam Abdülhamid, Ayşe Osmanoğlu, Güven Yayınevi, İstanbul, s.1; *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 26; *Bilinmeyen Tarafları ile Abdülhamid*, Joan Haslip, Tercüme: Nusret Kurdoğlu. Toker Yayınları, İstanbul, s. 5.

[2] *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 144.

[3] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 13.

وقد أطلق أعداء السلطان -وما أكثرهم- كثيراً من الشائعات والأكاذيب حول نسبه، لكي يتوصلوا إلى غاية محددة وهي إثبات عدم جواز سلطنته وخلافته، فأشاعوا أن والدته أرمنية،[1] وأشاعوا مرة أخرى أن والده أرمني وكان من خدم القصر.[2] وزعم بعض أعدائه أن والده السلطان عبد المجيد لم يعترف بابنه مدة أسبوع.[3]

ثم أشاعوا أن والده كان يكرهه ويتشاءم منه... ولكن ما المبرر الذي يقدمه هؤلاء لكي يكره أب أبنه؟!.. يقولون إن والده كان في الحمام عندما جاءته البشرى بمولد ابنه فلم يستطع أن يكافئ البشير في الحال!

ولم يتورع أعداؤه حتى عن تلويث مرحلة طفولته البريئة، فقالوا عنه إنه كان معتاداً على السرقة!

ولا نحب أن نورد هنا ما قيل من المفتريات عن السلطان عبد الحميد، ودحضها بشكل مفصل، فهذا شيء يطول، وهو من ناحية أخرى لا يستحق مثل هذا الجهد.

طفولته

كان في طفولته قليل الكلام يحب العزلة، وقد توفيت والدته من مرض السل[4] وهو في الثامنة من عمره، بعد أن أنجبت ثلاثة أطفال هم: الأميرة نعيمة "في سنة ١٨٤٣م" وقد توفيت بمرض الجدري وعمرها سنتان ونصف السنة.

والثاني هو السلطان عبد الحميد.

والثالث هو الأمير محمد عابد الذي توفي عام ١٨٤٨م وعمره شهر واحد تقريباً.[5]

كان السلطان عبد الحميد يقول عن والدته:[6] "توفيت والدتي المسكينة وهي في ريعان

---

[1] كان أحمد صائب صاحب كتاب "أوائل سلطنة عبد الحميد" الذي أصدره في مصر، أول مَن روّج هذه الشائعة. هذا الشخص كان ضابطاً جركسياً في روسيا، ثم هرب إلى تركيا وانخرط في الجيش العثماني، وسبب عدائه للسلطان هو أنه كان يَعدّ نفسه أحق بالترقية من كثير من أقرانه. والذي يعرف عادات القصر للدولة العثمانية ويعرف تقاليده يدرك كذب هذه الشائعة.

[2] مع أن تقاطيع وجه السلطان تعدّ نموذجاً جيداً لسلالة آل عثمان، لاسيما أنفه الذي يعدّ علامة فارقة لآل عثمان.

[3] إن جزاء أية شبهة أو أي شك في نسب المولود كان القتل الفوري للمولود وللزوجة أيضاً وليس مجرد تأخير الاعتراف مدة أسبوع واحداً!!.

[4] وهو نفس المرض الذي توفي به والده السلطان عبد المجيد.

[5] أطلق السلطان عبد الحميد فيما بعد اسم نعيمة ومحمد عابد على ولدين من أولاده.

[6] *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 11.

شبابها. إن صورتها أمام ناظري على الدوام، إذ لا أستطيع نسيانها أبداً.. كانت تحبني جداً، وفي أثناء مرضها كانت تجلسني أمامها وتكتفي بالنظر إلى وجهي، إذ إنها لم تكن لتجسر على تقبيلي".[1]

وعندما توفيت والدته كتموا النبأ عنه حيناً من الوقت، ولكن لا بد له أن يعلم الخبر المفجع إن آجلاً أو عاجلاً. فاستدعاه والده السلطان عبد المجيد وقبّله من خديه قائلاً له: "لا تبك يا بني، فليس باستطاعة أحد أن يقف أمام قدر الله، سأكون لك من الآن أباً وأمّاً".[2]

وبعد وفاة والدته احتضنته "برستوهانم" الزوجة الثانية لوالده حيث إنها لم ترزق بأي طفل، فأصبحت بمثابة أمه وأصبح هو بمثابة ابن لها وأسبغت عليه كل حنانها وعطفها، وقد عاشت هذه المرأة عمراً مديداً "٨٠ سنة" حتى شاهدت ابنها هذا سلطاناً، وقد قابل عبد الحميد حبها بحب أوسع، وأسبغ عليها رعايته وكان يقول عنها: "لو كانت والدتي حية لما استطاعت أن ترعاني أكثر من رعايتها". ولكن مع حبه الشديد لها، لم يشأ أن يكرر أخطاء مَن سبقوه بالسماح بتدخل "الوالدة السلطانة" في شؤون الدولة.

تقول عائشة بنت السلطان عبد الحميد: "كان أبي مقتنعاً بأن تدخل والدة السلطان عبدالعزيز ووالدة السلطان مراد في شؤون الدولة، لم يكن في صالح الدولة ولا في صالح العائلة، لذلك فقد ذهب في اليوم التالي لتوليه الخلافة لزيارتها، وبعد أن قبّل يديها قال لها: "إني لم أشعر بأنني فقدتُ والدتي وأنني نشأت دون أم.. كل ذلك كان بفضلكِ، وإنني أعدّكِ بمثابة والدتي تماماً، وإن موقعكِ هو موقع الوالدة السلطانة، وفي القصر لكِ مطلق صلاحية الوالدة السلطانة، ولكنني أرجوكِ رجاءً حاراً أن تتجنبي التدخل في شؤون الدولة، وتتجنبي حماية فلان أو فلان، ولا تكوني آلة في أيدي الطامعين والمتطلعين للرتب أو الوظائف".[3]

وقد بقيت "برستوهانم" حتى وفاتها مراعية لرجاء ابنها السلطان. وعندما توفيت أوصت بجميع ثروتها لابنها الذي أحبته ورعته، ودُفنت حسب وصيتها في مقبرة الصحابي الجليل "أبي أيوب الأنصاري ﷺ" فقد كانت في حياتها شديدة التدين.

---

(1) خوفاً من سريان مرضها إليه.

(2) *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 19.

(3) *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 13.

شبابه

قضى الأمير عبد الحميد شبابه في إسطنبول بعد وفاة والده في بيته الصيفي في "طرابيا"[1] ثم في بيته ومزرعته في "ماصلاك" مشغولاً بهواياته المتعددة وبخاصة الرياضة، فقد كان يتقن المبارزة بالسيف والتهديف بالمسدس والسباحة والتجذيف بالقارب واستعمال القارب الشراعي وركوب الخيل والصيد، كما كان شغوفاً بجمع الأسلحة النادرة واستطاع أن يكوّن له مجموعة من هذه الأسلحة في بيته في طرابيا.

كما كانت له مجموعة نادرة من الفراشات. وكان من ضمن هواياته تربية الحيوانات الأليفة وبخاصة الطيور حيث كان يقضي أحياناً عدة ساعات معها. ولكن أبرز هواياته والتي استمر عليها حتى في أيام خلافته هي هواية الأعمال النجارية والحفر على الخشب إذ كان نجاراً ماهراً وقد خلف كثيراً من التحف في هذا المجال. وكان يهدي بعضها لأصدقائه.

أما من ناحية المطالعة فإنه كان يطلب ترجمة مقالات الصحف والمجلات الغربية، وكان شغوفاً بقراءة التاريخ، ويتسلى بقراءة الروايات.

وكان من بين هواياته رسم المناظر الطبيعية والزهور، وقد رسم مرة صورة وجه زوجته "شفقت هانم" في الأيام الأولى من زواجه منها، كما اهتم بالموسيقى "بالعزف على البيانو خاصة" إذ كان لكل أمير بيانو خاص به وكان أستاذه في الموسيقى فرنسياً يدعى الكسندر.

ومن بين مشاغله أيضاً اهتمامه بمزرعته في "ماصلاك" حيث كان يربي فيها العجول والأبقار والخراف والدواجن ويزرع في قسم مخصص منها مختلف أنواع الزهور. والشيء الملاحظ في طراز حياة الأمير هو البساطة الشديدة والابتعاد عن البذخ والإسراف والتبذير -وقد استمرت بساطته هذه حتى في أيام سلطنته- فبينما كان الأمراء الباقون غارقين حتى أذقانهم في الديون وفي اللهو والمجون كان عبد الحميد هو الأمير الوحيد الذي حرّم على نفسه أن يستدين قرشاً واحداً من أحد. وبهذا عصم نفسه من أن يقع في حبائل بنوك "غلطة" -وأكثرهم من اليهود والروم- الذين كانوا ينتهزون حاجة الأمراء العابثين بالمال ليوقعوهم في حبائلهم وليغلوهم بأغلال الديون، وعندما يصل أمير من هؤلاء الأمراء إلى

---

[1] بعد أن وصل الخبر إلى السلطان عبدالعزيز أن الأمير عبد الحميد يقضي كل وقته في السباحة وتجديف القوارب، وأن هذا قد يكون خطراً على حياته، أمره بالانتقال إلى بيت آخر في "ماصلاك".

السـلطة يأتي أوان قطف الثمار بالنسبة إليهم.

ولكن انظروا كيف حاول أعداؤه قلب هذه الخصلة الحميدة إلى مسبة وإلى مذمة إذ أطلقوا عليه في كتاباتهم لقب "عبد الحميد البخيل" يقول أحدهم: "كان عبد الحميد في أيام إمارته يحب المال كثيراً، ولما أنه كان يعرف إدارة المال جيداً، فلم يكن مديناً لأحد كغيره من الأمراء، إذ كان يدقق بنفسه حساباته ويأخذ على عاتقه إدارة أملاكه والتصرف بنقوده ويشرف على الأعمال المتعلقة بواردات مزارعه".

وفي موضع آخر: "وقد بلغ حب عبد الحميد للنقود إلى درجة البخل، وقد زاد تعلقه بالمال فيما بعد، ومع أن عبد الحميد كان يصرف بسخاء للمحافظة على نفسه فإنه عـاش حيـاة بسيطة ومتقشفة جداً".[١]

وأول فجيعة ذاق ألمها في شبابه هي وفاة بنته البكر "علوية" في حادث حريق أليم، ولكونها أول طفلة له فقد كان كلفاً بها جداً، ومع أنه رزق بأطفال آخرين، إلاّ أن ذكرى الوفاة المفجعة لطفلته هذه بقيت في ذاكرته حتى أواخر حياته. ولا يوجد شيء يستدعي النظر في حياة الشاب الأمير عبد الحميد سوى اشتراكه في الرحلة التي قام بها عمه السلطان عبد العزيز إلى فرنسا ومنها إلى إنكلترة. وقد اشترك في هذه الرحلة أيضاً أخوه ولي العهد "مراد".

في هذه الرحلة تميز سلوك الأمير عبد الحميد بالوقار والهدوء بعكس تصرفات ولي العهد الأمير مراد الذي تميز بالطيش والترف، فالكاتب الإنجليزي "جون هاسالب" يذكر بأنه بينما كان ولي العهد يتناول ويجرب كل أنواع المسكرات في الحفلات الخاصة التي كانت تقام لهم لم يكن الأمير عبد الحميد يمد يده إلى قدح الشراب أبداً، بل كان يراقب بأسف أخاه الثمل الذي كان يمثل أمام عمه السلطان عبدالعزيز في صباح اليوم التالي دون أن يتمكن من السيطرة على حركاته وعلى كلامه. ويقول عنه أيضاً: "قام في باريس بمهمته على خير ما يرام مستعيناً بذكائه الكبير وبمعلوماته الواسعة، ولم يفت أحداً بأن هذا الشاب الذي كان يستطيع إخفاء أحاسيسه كان يهتم بكل شيء ويأخذ المعلومات حول كل شيء، وبعد مرور ثلاثين سنة فإن عبد الحميد كان لا يزال يتذكر أسماء الشوارع التي مر فيها في باريس، ويتذكر أسماء الضباط الذين قُدِّموا إليه".[٢]

---

[1] *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 42-44.
[2] *Bilinmeyen Tarafları ile Abdülhamid*, Joan Haslip, s. 58.

عبد الحميد يرتقي العرش

بعد أن قطع الأطباء الأمل في شفاء السلطان مراد، اتجهت الأنظار إلى ولي العهد عبد الحميد الذي كان يراقب كل شيء بهدوء من بيته في "كاغدخانه".

وفي إسطنبول التي كانت تعج بجواسيس الدول الأجنبية، نشطت السفارات في جمع المعلومات عن السلطان الجديد المرتقب، فالسفارة الإنكليزية التي لم تدم فرحتها كثيراً بوصول مراد "الماسوني وصديق إنكلترة" إلى الحكم، كانت تعتمد على عميلها مدحت باشا[1] وكانت المعلومات التي تردها عن عبد الحميد تشير إلى سوء صحته، فقد أبرقت السفارة الإنجليزية إلى وزارة الخارجية الإنجليزية بهذه البرقية اعتماداً على التقرير المقدم لها من طبيب السفارة الدكتور دكسن:

"إن ولي العهد الأمير عبد الحميد شخص نحيف ومصاب بمرض العظام ومرهق، وإذا ارتقى العرش فإنه لن يلبث إلاّ مدة تكفي لكي يؤسس المشروطية التي سوف يضع أسسها مدحت باشا بتأييد قوي من إنكلترة".

أما السفير الروسي المشهور الجنرال "إغناتيف"(*) فإن التقارير التي كانت تصل اليه من جواسيسه عن ولي العهد كانت تشير إلى أن صحته ليست على ما يرام، وأنه ربما كان مصاباً بالسل كوالديه. وكان رجاله وعيونه المنبثة حوالي قصر ولي العهد معذورين في هذا الظن، إذ إنهم كانوا يشاهدون تردد الطبيب الشخصي لولي العهد إلى منــزله.

ولكن الحقيقة كانت شيئاً آخر، فولي العهد كان يجري كثيراً من اتصالاته بوساطة طبيبه الخاص، وكان هذا هو السبب في كثرة تردد الطبيب عليه.

كان جنون مراد ضربة كبيرة لخطط رجال الانقلاب، وقد انتظروا طويلاً شفاءه وترددوا كثيراً في خلعه، ولكن عيد الفطر أصبح قريباً والمفروض أن يخرج الخليفة لإستقبال المهنئين بالعيد، وكانت الإشاعات تسري عند أوساط الشعب وعند العلماء بأن الصدر الأعظم رشدي باشا يدير دفة الحكم بدون وجود سلطان وخليفة للمسلمين، وهذا مخالف للشرع.

ولكن لما كان الشغل الشاغل لرجال الانقلاب -لا سيما مدحت باشا- هو إعلان

---

[1] سنشرح هذه الناحية فيما بعد.

الدستور فإن معرفة موقف ولي العهد من هذا الموضوع، ومدى تجاوبه معهم، كان أمراً مهماً وضرورياً قبل إعلان خلع السلطان مراد، وتنصيب عبد الحميد مكانه، لذلك فقد قرر زيارة عبد الحميد للوقوف على آرائه. وقد قام بهذه الزيارة الصدر الأعظم رشدي باشا مع مدحت باشا في قصر ولي العهد في "ماصلاك". و لم يبد عبد الحميد أيّ اعتراض على إعلان الدستور.

يقول عبد الحميد عن هذا اللقاء ما يأتي: "إن قصر ماصلاك يشرف بشكل رائع على المنطقة التي يتصل فيها مضيق البسفور بالبحر الأسود. والمنظر جميل جداً وقد التقيت هناك مدحت باشا ورشدي باشا اللذين جاءا إليّ بعد مرض أخي. سألاني عن شكل الحكم الذي سأختاره، هل سيكون حكماً مشروطياً أم استبدادياً؟.

أجبتهم بأن إمبراطور النمسا عندما يذهب إلى المجر يلبس قبعة المجر ويكون مثلهم، وإذا رجع إلى النمسا يكون نمساوياً، وكما أن قبطان السفينة يقود سفينته حسب الحاجة ومقتضيات الحال، فإنني عندما أصل إلى موقع القيادة سأختار الإدارة التي تكون في صالح البلد وسلامته، وأضفتُ بأنني أعتقد حالياً بأن الإدارة المشروطية هي الأفضل، لأن جميع الأمور سواء أكانت جيدة أم رديئة تنسب للحاكم، ولا يحتمل الوزراء أية مسؤولية.

وقد ضحكوا عندما قلت: "وهذا يكون أقرب لصالحكم"."[1]

ولكن هذه الزيارة لم تزل قلق رشدي باشا، ففضل أن يأخذ رأي صديقه السفير الإنكليزي في إسطنبول "السير هنري أليوت". فزاره في ٢٥ أغسطس في السفارة الإنكليزية، التي كانت في "طرابيا" واجتمع به وتباحث معه حول الموضوع.

على أية حال، فإن قلق رجال الانقلاب لم يكن كبيراً إذ كانوا واثقين من أنفسهم ومن قوتهم، وكانوا متأكدين أن السلطان الجديد لن يستطيع الخروج على إرادتهم، فقد خلعوا سلطانين ولا مانع لديهم من خلع الثالث إذا لم تجر الأمور على هواهم.

واجتمع مدحت باشا وحده مع ولي العهد عبد الحميد في قصره "ماصلاك" مرة أخرى، وفي هذا اللقاء سرد مدحت باشا شروطه الأساسية وهي:

١. إعلان المشروطية بدون تأخير.

٢. التشاور يكون مع أعضاء الحكومة الرسميين فقط.

---

[1] *Sultan Aziz*, Haluk Y. Şehsuvaroğlu s. 168.

٣. يجب تعيين سعد الله أفندي كرئيس كتّاب في القصر السلطاني وتعيين ضياء باشا ونامق كمال ككاتب في القصر. وكان هذا الشرط الثالث بمثابة وضع السلطان الجديد تحت مراقبة رجال الانقلاب حيث يستطيعون حتى عدّ أنفاسه.

وإذا رفض ولي العهد هذه الشروط فإن الحل جاهز، وهو أن ينصب الأمير محمد رشاد سلطاناً بدلاً منه.

ويُقال بأن مدحت باشا أخذ تعهداً خطياً من ولي العهد عبد الحميد حول قبوله هذه الشروط، ولكن لا يوجد أي دليل تاريخي حول وجود مثل هذا التعهد الخطي.

وفي يوم الخميس ١١ شعبان سنة ١٢٩٣هـ-١٨٧٦/٨/٣١م، كان كبار رجال الدولة في قصر "طوب قابي" -بدعوة من الصدر الأعظم رشدي باشا- ينتظرون قدوم الأمير عبد الحميد لمبايعته، وما إن وصل الأمير وبصحبته صهره محمود جلال الدين باشا حتى هرعوا لاستقباله واصطحابه إلى غرفة من غرف القصر حيث تليت هناك فتوى خلع السلطان مراد بسبب جنونه. ومن هناك اصطحبه مدحت باشا مع بعض الوزراء إلى قاعة العرض التي كان عرش السلطنة العثمانية يتوسطها.

وقف عبد الحميد بجانب العرش، دون أن يرتقيه إلاّ بعد أن قرأ شيخ الإسلام صيغة البيعة له. ثم أقبل عليه كبار رجال الدولة وبايعوه. وبدأت مدافع السفن الحربية بإطلاق ١٠١ طلقة معلنة جلوس السلطان الجديد على العرش. وبعد أن تمت مراسيم البيعة توجّه السلطان عبد الحميد إلى قصر "دولمه باغجه" عن طريق البحر.

الأشهر الأول

ما إن تولى عبد الحميد السلطة حتى بدأ بتغيير كثير من العادات السيئة للقصر. وأول ما قام به هو تقليل المصاريف الباهظة للقصر، إذ استدعى الداماد[1] محمود جلال الدين باشا ووزير المالية غالب باشا، وأمرهما أن يدققا مصاريف القصر، وأن يقلصاها إلى الحد الأدنى، فمثلاً كان من عادة القصر أن يرسل عدة صوانٍ من الطعام في الغداء والعشاء إلى بيت كل مستخدم في القصر -وهم يعدون بالمئات- فصدر القرار بمنع هذا، وأن المستخدمين في القصر يستطيعون تناول الطعام في القصر في ساعات معينة، وبهذا تقلصت مصاريف المطبخ في القصر -التي

[1] الداماد: معناه الصهر وكان يطلق على الذين يصاهرون السلطان.

كانت تبلغ أربعين ألف قطعة ذهبية شهرياً في عهد السلطان عبدالعزيز- إلى الثلث.[1] ثم أمر آخر بمنع مظاهر البذخ والترف التي كانت عادة الأمراء وأميرات القصر، وبذلك تقلصت مصاريف القصر في السنة بما يقارب ٣٦٠ ألف قطعة ذهبية.[2]

وحتى هذه الخطوة الجيدة من قبل السـلطان عبد الحميد يتخذها أعداؤه فرصة للتهجم عليه، إذ يقول أحدهم: "لما كان عبد الحميد بخيلاً قبل توليه الحكم فإنه ما إن استقر به المقام في قصر "دولمه باغجه" حتى بادر إلى تقليل مصاريف القصر علماً بأنه كانت هناك مشاكل أخرى كثيرة".[3]

ولا يدرك هذا الكاتب بأن المشكلة الاقتصادية كانت أهم مشكلة تعانيها الدولة العثمانية، وكان لا بد للسلطان أن يبدأ بنفسه وبأفراد أسرته وبحاشيته في اتّباع سياسة اقتصادية جديدة.

وشيء آخر تغير من بين عادات القصر، فالسلاطين السابقون لم يكونوا يتناولون الطعام مع أفراد أسرهم، لأنه مخدش للهيبة السلطانية! فالسلطان يجب أن يكون وحده في أثناء تناول الطعام! ويأتي السلطان عبد الحميد ليلغي هذه العادة وليجلس مع أفراد عائلته وأسرته على مائدة الطعام كأي رب أسرة آخر.

ويزيل السلطان أيضاً كثيراً من البروتوكولات السابقة في اجتماعه بالوزراء، فقد كان الصدر الأعظم والوزراء يجتمعون بالسلاطين السابقين، وهم وقوف في حضرته معقودة أيديهم أمامهم، ولكن السلطان عبد الحميد يأمرهم بالجلوس معه حول منضدة واحدة للتباحث معهم حول أمور الدولة ويقدم لهم السجائر.

في هذه الفترة -أي الفترة الأولى من حكمه- نرى السلطان عبد الحميد في مرحلة الترقب والترصد ومراقبة الأمور، وجمع الأنصار وإحاطة نفسه بالرجال المخلصين، وليس في مرحلة الظهور والتوجيه والسيطرة، ذلك لأن رجال الانقلاب الأقوياء لا يزالون حوله. وأولى الخطوات التمهيدية التي خطاها كانت تعيين محمود جلال الدين باشا برتبة مشير في القصر،

---

[1] عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، ١٠٢/١.

[2] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 58.

[3] عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، ١٠١/١.

وسعيد باشا برتبة فريق، وتعيين سعيد بك كرئيس الكتّاب ولبيب بك في وظيفة الكاتب في القصر، ثم تغيير القائد العام، إذ يعين رديف باشا في محل عبد الكريم باشا.

وهذه التعيينات التي تمت بإرادة السلطان أظهرت بأن هذا السلطان الشاب لا يرضى أن يكون أسيراً ولعبة بيد رجال الانقلاب. ويثور لهذا الصدر الأعظم رشدي باشا ويقدم استقالته، ولكن السلطان لا يقبل استقالته بل يدعوه لمقابلته حيث يطيب خاطره.

ويستدعي السلطان كل وزير على حدة ليأخذ جميع التفاصيل حول عمله والمشاكل التي تعترضه... لأنه يريد أن يعرف كل ما يدور في بلده وكل الظروف والمصاعب التي تموج بها الإمبراطورية العثمانية من أقصاها إلى أقصاها.

ويسأل عن أمهر الاقتصاديين بين أصحاب البنوك في غلطه في إسطنبول وأكثرهم تجربة وخبرة في شؤون السياسة المالية فيشيرون عليه بالمصرفي اليهودي "جورج ظريفي" فيستقدمه إليه ويأخذ دروساً منه حول المال والسياسة المالية والنقود..الخ.[1]

إعلان القانون الأساسي (الدستور)

عندما تولى السلطان عبد الحميد السلطة كان هناك تيار قوي يطالب بإعلان الدستور، ويعتقد دعاته بأن شفاء أمراض الإمبراطورية العثمانية لا يتم إلاّ عن هذا الطريق، وأن إعلان هذا الدستور سوف يكون جواباً حاسماً للدول الأجنبية التي كانت تطالب بإلحاح بإصلاح الأوضاع في الإمبراطورية العثمانية.

أمر السلطان بتشكيل لجنة برئاسة مدحت باشا تضم ثمانية وعشرين عضواً، وتتألف من عشرة علماء وستة عشر مدنياً وعسكريين اثنين. وكانت تضم أشهر الشخصيات الداعية إلى إعلان الدستور مثل نامق كمال وضياء بك وممثلين عن الأقليات غير المسلمة مثل جاميح أوهانيس وأوديان أفندي.

ماذا كان دور مدحت باشا في موضوع القانون الأساسي؟

لقد قُدم ما يقرب من عشرين مشروعاً حول الدستور، كان مشروع مدحت باشا أحدها، وكان يقترح تكوين مجلس نيابي غريب يُنتخب ثلثاه من قبل الشعب ويُعين ثلثه من

---

[1] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 66.

قبل الحكومة، ويعدّ الوزراء والمستشارون أعضاء طبيعيين في هذا المجلس. يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته:

"كان[1] من البداية من أنصار المشروطية ومؤيديها، ولكن تأييده كان نابعاً من سماعه ثناء ومدح المشروطية. وعندما أصر مدحت باشا بأنه يجب إعلان المشروطية بأي حال من الأحوال، فإنه لم يكن قد درس القانون الأساسي لأية دولة، ولم تكن لديه فكرة كافية حوله. كان مرشده هو "أوديان أفندي" ولم يكن "أوديان أفندي" ألمع قانوني في ذلك الوقت، إضافة إلى أنه لم يكن يعرف وضع المملكة على الإطلاق، وأعتقد أن عدم معرفته هذا صاحبه حتى منفاه في قلعة الطائف".[2]

بينما أوصى سعيد باشا وسليمان باشا باتخاذ الدستور الفرنسي أساساً ومصدراً رئيساً لدستور الدولة العثمانية. وبعد عدة جلسات في قصور مدحت باشا وثروت باشا ومحمود جلال الدين قدمت مسودة الدستور تحت مائة وأربعين بنداً إلى السلطان الذي أحاله إلى مجلس الوزراء لمناقشته، كما أصدر السلطان أمراً بتشكيل مجلس النواب "مجلس المبعوثان" بما يتفق مع عادات وتقاليد الأمة وأن تقدم دراسة حول هذا الموضوع إلى القصر.

بعد دراسة مجلس الوزراء مسودة الدستور وإدخال بعض التعديلات عليه أحال السلطان مسودة الدستور إلى ثلاثة من مستشاريه وهم الفريق سعيد باشا وسليمان باشا ورئيس الكتّاب سعيد بك، كما اقترح السلطان إدخال المادة المرقمة ١٣ التي تعطي للسلطان صلاحية نفي المشتبه بهم إلى خارج البلاد إذا توفرت دلائل قوية من الشك حولهم. وقد انقسم مستشاروه إلى فريقين، فريق يؤيد إضافة هذه المادة وفريق يعارضه، ولكن بعد تردد أصر السلطان على إدخال هذه المادة إلى الدستور، وسوف نرى فيما بعد أن السلطان سيستند إلى هذه الفقرة في إبعاد مدحت باشا ونفيه إلى الخارج.

ولعل من أغرب ما حاوله مدحت باشا هو محاولة إشراك الدول الأوروبية في مسألة الدستور، وجعلها طرفاً ضامناً ضد السلطان عبد الحميد. فقد أرسل "أوديان أفندي" الذي كان مستشاراً في وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الدول الأوروبية "بمهمة خاصة". ويشرح أحمد صائب بك في كتابه "أوائل سلطنة عبد الحميد" هذه المهمة الخاصة كما يأتي:

---

[1] يقصد مدحت باشا.

[2] *Abdülhamid'in Hatıra Defteri*, Selek Yayınları, İstanbul 1960, s. 117.

"استطاع "أوديان أفندي" لقاء وزير خارجية إنكلترة اللورد "دربي" حيث ذكر له بأن القانون الأساسي الموضوع الآن في الدولة العلية سيؤمن ويحقق أمن المسيحيين ويوفر لهم حقوقهم، وأن الإدارة في الدولة العلية لا تمانع في وضع إدارة المشروطية بشكل معاهدة دولية وهي مستعدة لإعطاء جميع الضمانات التي تطلبها هذه الدول، لذلك فلا داعي هناك لأي قرار يتخذه المؤتمر بشأن "روملي".

استمع اللورد "دربي" لحديث أوديان أفندي بكل اهتمام ثم ذكر له بأنه لا يستطيع إعطاءه جواباً قطعياً، ولكنه بعد أيام ذكر له بأن مسألة القانون الأساسي مسألة داخلية لا يمكن أن تتدخل فيها الحكومات الأوروبية".(١)

ويقول المؤرخ التركي حامي دانشماند: "إن مدحت باشا الذي أراد أن يضع إدارة الشؤون الداخلية لتركيا تحت كفالة الدول الأجنبية كرر اقتراحه الغريب والمؤلم والذي لا يتحمله العقل في مؤتمر إسطنبول ولكن لم يؤخذ به. ويتضح من هذا أن مدحت باشا كان مرتبطاً بأفكاره ومصالحه الشخصية بالأجانب إلى درجة أنه لم يكن يستطيع أن يدرك بأن أية دولة تضع نظام إدارتها الداخلية تحت ضمان وكفالة الأيدي الخارجية لا يبقى لها شيء من الاستقلال، وأن الحرية التي تكون مناطة بكفالة أجنبية هي أسوأ أنواع العبودية".(٢)

الوضع السياسي

أتى السلطان عبد الحميد إلى الحكم في فترة مضطربة جداً من تاريخ الدولة العثمانية، فالأوضاع كانت تغلي في البلقان، والثورات قائمة في الهرسك وفي بوسنة وفي الجبل الأسود وفي بلغاريا. والدول الأوروبية وروسيا تؤجج هذه الثورات وغيرها، وتمدها بالمال والسلاح وبالمتطوعين، وتضغط بذلك على الدولة العثمانية التي بقيت وحيدة أمام هذه الدول جميعاً. ومن جهة أخرى كانت فرنسا قد خرجت خاسرة من حربها مع ألمانيا سنة ١٨٧٠م لذلك فقد تضعضع وضعها وضعف تأثيرها في أوروبا.

أما إنكلترة فقد كان اهتمامها متوجهاً إلى مستعمراتها وإلى مشاكلها الداخلية، ولا تبدي إلاّ اهتماماً قليلاً بالمشاكل الأوروبية، مما أدى إلى تعاظم دور روسيا وألمانيا والنمسا في القارة

---

(1) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/294-295.
(2) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/295.

الأوروبية، ولكن وجهات النظر بين هذه الإمبراطوريات الثلاث لم تكن متفقة في كثير من الأمور، غير أن هزيمة النمسا على يد بسمارك سنة ١٨٦٦م وفقدها الإمارات الألمانية، وكذلك الولايات الإيطالية جعلها في موقف ضعيف وغير قادرة على معاداة روسيا والوقوف نداً أمامها. وقد انتهز بسمارك هذا الوضع لكي يؤلف جبهة من الإمبراطوريات الثلاث "روسيا، ألمانيا والنمسا" لإبقاء فرنسا في وضع منعزل وغير قادر على المطالبة بإقليمي الألزاس واللورين اللتين استولت عليهما ألمانيا.(١)

لذلك فقد اقترح سنة ١٨٧٢م عقد اجتماعات سنوية بين رؤساء هذه الدول تعقد في برلين وفيينّا وبطرسبرغ. إلاّ أن سعي بسمارك لتأسيس سلام طويل الأمد في أوروبا "لكي تحتفظ ألمانيا بالمكاسب التي حصلت عليها نتيجة حروبها مع النمسا وفرنسا" لم يكتب له النجاح لمدة طويلة، إذ سرعان ما التهبت الأوضاع في جبهة البلقان.

بدأت القلاقل في قرية من قرى الهرسك تدعى "ستولاتس" وذلك في الأسبوع الأول من شهر أغسطس سنة ١٨٧٥م وسرعان ما انتشرت إلى جميع أنحاء الهرسك ومنها إلى بوسنة. و لم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدي إذ أرسلت جيوشها لقمع هذه الثورات. ولكن ما لبثت الدول الأوروبية أن تدخلت في الأمر إذ أرسلت النمسا وروسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا مذكرة إلى الباب العالي تطلب ما يأتي:

١. عدم المساس بحرية الأديان والمذاهب للطوائف المسيحية.

٢. أن يملك المزارعون أراضيهم.

٣. أن تصرف الموارد المستحصلة من الضرائب محلياً.

كانت هذه الشروط تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ولكنها اضطرت إلى إعلان قبولها، غير أنها اعترضت على توزيع الموارد محلياً.

ولكن الثوار -بتحريض من روسيا- رفضوا موقف الدولة العثمانية. وفي نيسان ١٨٧٦م اندلعت الثورة المتوقعة في بلغاريا كذلك، وبدأ الجبل الأسود أيضاً بمساعدة الثوار. وانتشر الدم والدمار في كل مكان، إذ أصبحت القرى المسلمة تهاجَم ويُذبح سكانها وتُنسف الجسور وأعمدة التلغراف، وبدأ المسلمون كذلك بالتسلح والدفاع عن أنفسهم، وهنا لم تجد الدولة

---

(١) "الدولة العثمانية والمسألة الشرقية" للدكتور محمد كامل الدسوقي، ص ٢١٤.

العثمانية بُداً من إرسال جيش قوامه ١٨ ألف جندي إلى مناطق العصيان. وبدأت معارك عنيفة كانت تتخللها فترات من التوقف لا سيما في موسم الشتاء حيث تغطي الثلوج تلك المناطق الجبلية الوعرة. ولن ندخل في تفاصيل هذه المعارك والمواقف الدولية المتوترة التي أحدثتها، ولكن نأتي إلى أواخرها لنتفحصها، ففي أواخر شهر أغسطس لسنة ١٨٧٦م أحرزت الجيوش العثمانية انتصارات كبيرة في الصرب، إذ أنزل القائد العثماني "أيوب باشا" في ١٢ أغسطس ضربة قاصمة بجيش عدوه الجنرال "جارنايف" كما استطاع علي صائب باشا عبور نهر "مورافا" في ٣٠ أغسطس وهذا كان يعني انفتاح الطريق أمامه إلى "بلغراد".

وصلت أنباء هذه الانتصارات إلى العاصمة إسطنبول في ٣١ أغسطس وهو يوم تولي السلطان عبد الحميد الحكم فاستبشر كثير من الناس بهذا وعدّوه فألاً حسناً للسلطان الجديد.

أسكرت هذه الانتصارات مدحت باشا والصدر الأعظم رشدي باشا فقررا اتخاذ موقف متصلب في قضية الصرب. كان هذا الموقف الصلب مصدر قلق للسلطان الشاب ولكنه لم يكن قد استقر بعد في مكانه. وكان من المستحيل عليه آنذاك أن يعارض هذه العصبة القوية التي أبدلت سلطانين في مدة قصيرة.

في اجتماعاته الأولى مع الصدر الأعظم ومع مدحت باشا للتباحث معهما حول الأوضاع السياسية والعسكرية في الصرب وحول ردود الفعل في الدول الأوروبية، اندهش السلطان من عدم مبالاتهما بتقصي ردود الفعل هذه في مختلف العواصم الأوروبية بالشكل المطلوب، واستغرب من اعتقادهما بأن الدول الأوروبية ستقف متفرجة وهي تشاهد الجيش العثماني يقترب من بلغراد لفتحها بقوة السلاح.

وعندما قال له مدحت باشا: "سيدي! إذا أعلنا القانون الأساسي "الدستور" بدون تأخير فإن الدول الأوروبية ستؤيد ربط إمارة الصرب بدولتنا بروابط أقوى عندما تدخل جيوشنا بلغراد. إن جميع أنظار العالم الآن مصـــوبة إلينا، إذ إن أهم ما يشغل جميع العواصم في العالم هو مسألة إعلان دستورنا، وعندما نعلن هذا الدستور فلن تبقى هناك أية مشكلة تستعصي على الحل في دولتنا"،[1] بهت السلطان عبد الحميد من هذه السذاجة في التفكير من مدحت باشا، والسطحية التي يتناول بها المسائل المستعصية ويحاول حلها.

[1] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 411.

كان مدحت باشا يعتقد أن الدول الأوروبية تهتم فعلا بالإصلاحات في الدولة العثمانية، وأن هذه الدول لا تتدخل إلاّ لغرض هذه الإصلاحات، وذلك حباً في سعادة شعوب الدولة العثمانية. وبما أن الدستور يحقق هذه الإصلاحات في الدولة العثمانية، إذن فإن تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية سيقف وينتهي حالما يعلن هذا الدستور، إذ إن الغاية من التدخل ستتحقق في ظل وجود هذا الدستور، الذي كان يعدّه مدحت باشا عصا سحرية، وبلسماً يداوي كل جروح الإمبراطورية العثمانية.

كان هذا تفكيراً مفرطاً في السذاجة، وكان صدوره عن رجل دولة مشهور شيئاً يدعو إلى الاستغراب حقاً.[1]

وقد حاول السلطان عبد الحميد أن يهدئ من اندفاع هؤلاء في الحرب، إذ لمح لهم بأهمية دراسة مواقف الدول الأوروبية، والبحث عن وسيلة سلمية لحل هذه المسألة الشائكة.

ولكن هؤلاء الباشوات أصدروا أمراً آخر إلى قائد العمليات الحربية، سَر عسكر عبد الكريم نادر باشا، بمواصلة القتال بكل شدة وعنف، ودون أن يخبروا السلطان بشيء.

ولكن ما إن أقبل الصدر الأعظم رشدي باشا -بعد أيام- إلى السلطان ليزف إليه خبر التقدم السريع للجيش العثماني نحو بلغراد، ويريه البرقية التي أرسلها إلى الجبهة لتصعيد القتال حتى قال له السلطان بلهجة آمرة، لا تقبل التردد أو المناقشة: "عليك أن تسحب هذا الأمر حالاً بدون أدنى تأخير. ليقف كل قائد في المكان الذي وصل إليه ولا يتقدم خطوة واحدة... وعليك أن تذهب الآن لترسل برقية بهذا الخصوص".[2]

وأمام هذه اللهجة الآمرة غير المتوقعة من السلطان الشاب لم يملك الصدر الأعظم إلاّ إرسال برقية بإيقاف التقدم على الفور.

كان السلطان عبد الحميد يعلم جيداً أن الدول الأوروبية لن تقف أبداً موقف المتفرج من دخول العثمانيين بقوة السلاح إلى بلغراد مرة أخرى.

وبدلاً من أن تقف جيوش الدولة العثمانية عن التقدم بإنذار وبأمر من الدول الأوروبية فإن من الأفضل أن تقف هي بإرادتها وبرغبتها، فتعلن بذلك للعالم كله رغبتها الصادقة في وقف القتال مع كونها في موقف الغالب.

---

[1] كان مدحت باشا والياً ناجحاً، ورجل سياسة فاشلاً. وسنعود إلى تناول هذا الموضوع فيما بعد.

[2] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 414.

أرسل الباب العالي هذه المذكرة الجوابية بدون علم السلطان عبد الحميد ودون أخذ رأيه. وهذا يظهر مدى استهانة باشوات الباب العالي بالسلطان الجديد، والأسلوب الذي كانوا يرغبون في التعامل به معه.

وهنا جاءت المفاجأة التي لم يكن الباب العالي يتوقعها أبداً، فإن إنكلترة التي كانوا يعدونها الدولة الظهيرة لهم والتي كانوا يخططون للتلويح بها أمام الدول الأخرى وبخاصة روسيا.. إنكلترة أرسلت مذكرة إلى الباب العالي تعلن فيها رفضها لمذكرته وتدعو إلى إيقاف القتال وإعلان الهدنة بصورة فورية.

مرة أخرى شعر الباشوات بخيبة الأمل.

يقول سفير إنكلترة "سير أليوت": إنه عندما ودع الصدر الأعظم رشدي باشا بعد إعطائه مذكرة حكومته وقراءتها له شعر بأن إنكلترة لا يمكنها أن تتوقع منه بعد الآن أية صداقة. ولكن هؤلاء الباشوات كانوا يريدون الاستمرار على نهجهم الخاطئ، ولا ينتفعون من الدروس التي يتلقونها.

لذلك فقد قاموا بتنظيم مظاهرة صاخبة من طلاب المدارس الدينية هتفت للحرب وطالبت باستمرارها حتى دخول بلغراد، وفي ظل هذه المظاهرات قدموا إلى السلطان المذكرة الجوابية التي يرغبون في إرسالها، فوافق عليها السلطان مضطراً في تلك الأجواء وكانت المذكرة الجوابية تكرر الطلبات السابقة نفسها ولكن بإضافة مبرر واحد وهو أن مجلساً للنواب "أي مجلس المبعوثان" سيُشكَّل بموجب الدستور الذي سيُعلَن قريباً وأن جميع الولايات العثمانية ستُمثّل فيه بوساطة ممثليها المنتخبين في هذا المجلس.

كان باشوات الباب العالي مؤمنين بأن إعلان الدستور سيكون عصاً سحريةً تُذلل جميع الصعوبات وتحل كل المشاكل.

وكانوا يريدون أو يتوقعون -لقصر نظرهم- أن يؤمن العالم أيضاً بذلك مثلهم، لذا أصدروا أوامرهم بمتابعة القتال مرة أخرى.

كانوا في الحقيقة يجرون الدولة العثمانية إلى مواجهة صريحة مع روسيا وإلى حرب رهيبة مدمرة.

كان السلطان الشاب عاجزاً آنذاك عن كبح جماحهم، ذلك لأنه لم يكن قد ثبت مركزه

كان مدحت باشا والصدر الأعظم رشدي باشا يعتقدان بأن السلطان قد فوّت فرصة ذهبية، وكانت حساباتهما تستند إلى أن إنكلترة بجانب الدولة العثمانية، وأن النمسا لا تهتم كثيراً بالأمر، لذلك فإن روسيا لن تستطيع وحدها فعل أي شيء يذكر، ولكن لم يمض سوى يومين حتى تبين بأن توقعات السلطان الشاب كانت صحيحة وأن الباشوات الذين قضوا عمراً في السياسة لم يكونوا يملكون بصيرة سياسية، ولا يحيطون علماً بمجريات الأمور وخفايا السياسة العالمية.

بعد يومين تقدمت الدول الكبرى بمذكرة إلى الباب العالي تطلب فيها حل قضية الصرب بالطرق السلمية، ولو استمر الجيش العثماني في الحرب لكانت لهجة مذكرة الدول الكبرى أشد وأقسى، ولاضطرت الدولة العثمانية إلى الانصياع للأمر بإيقاف القتال.

وهنا كرر الصدر الأعظم رشدي باشا ومدحت باشا غلطة سياسية أخرى مظهرين بذلك عدم انتفاعهما بالدرس الأول. قاما أولاً بتأخير إرسال الجواب على مذكرة الدول الكبرى على أساس أن هذا سيدل على قوة موقف الدولة العثمانية. وعندما أرسلا الجواب أخيراً ضمناه مطالب وشروطاً صعبة التحقيق في تلك الظروف السياسية.

فقد طالبا في المذكرة ما يأتي:

١- على أمير الصرب أن يحضر إلى إسطنبول لإعلان ولائه للسلطان.

٢- على إمارة الصرب أن تعيد إلى الدولة العثمانية القلاع الأربع التي كانت الدولة العثمانية قد أودعتها للإمارة سنة ١٨٦٧م. وأن تشغل هذه القلاع بالقوات العثمانية.

٣- يجب أن تلغى الميليشيات المسلحة الصربية وأن تناط مسألة الحفاظ على أمن الصرب إلى قوة رسمية لا يتجاوز قوامها أحد عشر ألفاً من الجنود مع بطاريتين للمدفعية.

٤- على إمارة الصرب أن تعيد المهاجرين الذين نزحوا من الولايات المجاورة إلى أماكنهم وأن تقوم بهدم القلاع التي بنتها مؤخراً.

٥- إذا عجزت إمارة الصرب عن دفع تعويضات الحرب -التي ستثبت فيما بعد- فإن عليها أن تزيد من مقدار الضرائب التي تدفعها بنسبة فائدة هذا المبلغ "مبلغ التعويض".

٦- ستكون الدولة مخولة بإنشاء وتشغيل الخط الحديدي الذي سيربط "بلغراد" مع "نيش".

بعد، ولكنه لم يكن واقفاً مكتوف اليدين، كان يعمل بهدوء ودون أن يجلب انتباه أحد. أراد أولا أن يجمع حوله مَن يستطيع أن يعتمد عليه لأنه آمن بأن أهم شيء هو أن يعلم ما يدور حوله وما يدور في العالم.

لذلك فإن أول ما عمله هو تشكيل نواة صغيرة من الاستخبارات النشطة كان على رأسها طبيبه الخاص الدكتور "مافروني".

وقد كبرت هذه النواة الصغيرة بعد سنتين وأصبحت من أنشط أجهزة الاستخبارات في العالم، بحيث إنها كانت قادرة على مصارعة أجهزة الاستخبارات الروسية واستخبارات الدول الأوروبية الأخرى بكل كفاءة، وأن تصرعها في كثير من الأوقات.

والغريب أن السلطان الشاب استطاع بهذه النواة الصغيرة من الاستخبارات أن ينفذ حتى إلى سفارة روسيا في إسطنبول، بحيث أصبح يعرف كل ما يدور هناك، وتصله التقارير السرية الواردة من العاصمة الروسية إلى السفارة أولاً بأول.[1]

ولنعد إلى موضوع الحرب:

بعد أن استؤنفت المعارك مرة أخرى أصدرت روسيا مذكرة إلى جميع الدول الأوروبية ذكرت فيها أن الحكومة القيصرية لن تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام استمرار المعارك وأنها تطلب إيقاف القتال فوراً، وتطالب هذه الدول بالتدخل أيضاً لوقف القتال والدعوة إلى هدنة ستة أسابيع.

وكان ردّ جميع الدول الكبرى الموافقة على هذه المذكرة. ولكن ماذا كان موقف الباب العالي؟

أصدر بياناً بالموافقة على وقف القتال ولكن بشرط أن تكون مدة الهدنة ستة أشهر بدلاً من ستة أسابيع، والسبب هو أن الباب العالي كان يأمل أن يتمكن خلال هذه الفترة من إعلان الدستور وتشكيل المجلس النيابي، لترى الدول الكبرى بأن جواً من الإصلاحات قد ساد أرجاء الدولة العثمانية وأنه لم يبق هناك مبرر للاضطرابات الداخلية لأن جميع الشعوب والأقليات ستأخذ حقوقها كاملة وبذا تستتب الأمور. هذه النظرة كما ترى كانت نظرة ساذجة وسطحية؛ إذ لم تأخذ في الحسبان تعقيدات السياسة الدولية. ومرة أخرى استؤنف

---

[1] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 414.

القتال وبضراوة أقسى، فتقدم القائد عبد الكريم باشا بسرعة وخاض معارك عنيفة حتى استولى على مدينة "جونيس" التي كانت مقراً لقوات الجنرال "جارنايف".

ولكن وقع أخيراً ما كان يخشاه السلطان الشاب، إذ أرسلت روسيا إنذاراً شديد اللهجة وطالبت بإيقاف القتال في ظرف ٤٨ ساعة وأن تُعلَن هدنة أمدها ٦-٨ أسابيع وإلاّ فإن روسيا سوف تقطع جميع علاقاتها مع الدولة العثمانية. وأردفت تهديداتها هذه بإعلان التعبئة الجزئية في الجيش وتحشيد ست فرق على حدودها القريبة من مناطق القتال. كما بدأ قيصر روسيا بإلقاء سلسلة من خطابات التهديد والوعيد قائلاً بأنه لن يستطيع الصبر لمدة أطول أمام الظلم الذي يتعرض له المسيحيون من قِبل الأتراك الظالمين.

وهرع باشوات الباب العالي إلى سفير إنكلترة يسألونه المشورة ويستعلمون منه عن موقف إنكلترة.

وما لبثوا أن رجعوا بخيبة الأمل، فإنكلترة كانت أيضاً تعارض استمرار القتال. لذلك فقد اضطر الباب العالي إلى إعلان قبول وقف إطلاق النار وإعلان الهدنة.

ولكن الدول الكبرى ما لبثت أن اقترحت عقد مؤتمر في إسطنبول تبحث فيه مشكلة البلقان لكي تؤمّن عدم انفراد روسيا هذا الموضوع.

مؤتمر إسطنبول

مع أن إنكلترة كانت تؤيد وقف إطلاق النار إلاّ أنها خشيت انفراد روسيا بالدولة العثمانية وتحقيق أطماعها بابتلاع تركة "الرجل المريض". لذلك فقد أوعزت إلى سفيرها في روسيا بمقابلة القيصر لمعرفة النية الحقيقية له والمدى الذي ينوي أن يسير فيه في هذه المسألة. وكان جواب القيصر واضحاً وأكيداً: "إن على الدول الكبرى أن تعقد على الفور مؤتمراً لبحث المسألة الشرقية والقضية البلقانية. وإذا لم تقدم الدول الكبرى على هذه الخطوة فإن روسيا ستضطر عندئذٍ إلى إنجاز هذه المهمة وحدها".

بعد هذه المقابلة أخذت إنكلترة على عاتقها مهمة دعوة الدول الكبرى إلى مؤتمر إسطنبول، تشترك فيه الدولة العثمانية كذلك، لتبحث فيها هذه المشكلة.

وافقت الدول الكبرى على هذا الاقتراح مع تحفظ بعضها على اختيار إسطنبول مركزاً للاجتماع. أما روسيا فقد أضافت مطلباً جديداً وهو وجوب عدم اكتفاء الدول الكبرى

بوعود الدولة العثمانية بالإصلاحات، بل يجب أن يكون هناك ضمان قوي. ولا يكون هذا الضمان إلاّ بوجود وحدات عسكرية من هذه الدول داخل الدولة العثمانية لمراقبة مدى تطبيق هذه الإصلاحات.

كان هذا الشرط يعني احتلالاً عسكرياً لأراضي الدولة العثمانية، وقد اعترضت عليه إنكلترة قائلة:

ليس هناك مبرر لمثل هذا الضمان المادي، إذ يكفي أن تعد الدولة العثمانية بإجراء الإصلاحات.

اشتركت النمسا وفرنسا في تأييد وجهة النظر الإنجليزية بينما سكتت ألمانيا. على أية حال فقد بدأت وفود الدول الكبرى بالوصول إلى إسطنبول. وكانت الوفود المشتركة كما يأتي:

الإمبراطورية العثمانية: وزير الخارجية صفوت باشا، وادهم باشا

الإمبراطورية الألمانية: البارون دو فورتر

الإمبراطورية النمساوية: الكونت زيشي

الجمهورية الفرنسية: الكونت دو بوركوان والكونت دوشودوردي

إنكلترة: اللورد مارسي دو ساليز بوري، والسير هنري أليوت

إيطاليا: الكونت كورتي

روسيا القيصرية: الجنرال أغناتيف[1]

وقبل أن يأتي ممثل إنكلترة اللورد سالزبوري إلى إسطنبول مرّ من فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا حيث اجتمع برؤساء هذه الدول للتشاور معهم حول الموقف ولمعرفة نية كل دولة وموقفها تجاه الدولة العثمانية. وعندما وصل إلى إسطنبول لخص رأيه بقوله: "لقد صادفتُ في طريقي إلى هنا مَن لا يحب روسيا أو لا يثق بها، ولكنني لم أصادف مَن يحمل نية مساعدة الحكومة العثمانية، أو يتجاسر على إعلان أي حب أو احترام لها".

كان هذا هو الموقف السياسي تجاه الإمبراطورية العثمانية آنذاك. كان الموقف دقيقاً، ولم يكن أمام الإمبراطورية إلاّ خياران: خيار الدخول في حرب طاحنة مع روسيا، أو خيار قبول الشروط التي ستضعها الدول الكبرى لها. ولم يكن هناك سوى مخرج واحد أمامها، وهو أن

---

[1] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 432.

تستغل بمهارة وإلى أقصى حد تنافس الدول الكبرى فيما بينها، وعدم اتفاق وجهات نظرها في كثير من الأمور. ولكن لم يكن في الباب العالي آنذاك أي رجل سياسي من هذا الطراز الرفيع يستطيع إنجاز مثل هذه المهمة الدقيقة، ولكن سنرى كيف أن السلطان عبد الحميد هو الذي سيتميز فيما بعد في هذا المجال، وكيف إن السمة الرئيسية لسياسته الدولية ستكون قائمة على استغلال وموازنة التناقضات الدولية من أجل الحفاظ على دولته من أطماع الدول الكبرى.

ولنعد إلى المؤتمر:

بدأ المؤتمر أعماله أولاً باجتماع ممثلي الدول الكبرى في السفارة الروسية دون اشتراك ممثلي الدولة العثمانية!

واستمرت هذه الاجتماعات الأولية بين الدول الكبرى عشرة أيام والباب العالي ينتظر بقلق نتائجها، وأخيراً قدمت هذه الدول نتائج مباحثاتها بشكل قائمة طويلة من المطالب والشروط:

١. لا يمكن أن يعود الصرب والجبل الأسود إلى وضعهما السابق قبل الحرب، بل تضاف إليهما مساحة أخرى من الأرض.

٢. تتوسع بلغاريا نحو الجنوب ونحو الغرب ويُعطى لها الحكم الذاتي. وكذلك الأمر بالنسبة للبوسنة والهرسك.

٣. أما ولاة هذه الأقاليم فإنهم سيعينون لفترة من الوقت من قِبل الدولة العثمانية وبموافقة من الدول الأوروبية.

٤. يقتصر وجود الجنود العثمانيين في القلاع في هذه المناطق.

٥. تُجمع الأسلحة الموجودة لدى أفراد الشعب وتُشكل ميليشيات مدنية مسلحة مؤلفة من المسلمين والمسيحيين.

٦. لا تستطيع الدولة العثمانية أخذ ما يزيد عن ثلث واردات هذه الأقاليم.

٧. تُشكل لجنة دولية لمراقبة تطبيق هذه التوصيات.

تعين مدحت باشا صدراً أعظم

في هذه الأثناء يحدث ما كان منتظراً إذ يقوم السلطان عبد الحميد بتقديم ختم الصدارة العظمى إلى مدحت باشا. كان مدحت باشا قد كثف جهوده منذ عدة اشهر حول إصدار

بل لعل إعلان الدستور جاء بشيء معاكس تماماً لما كان يأمله مدحت باشا.

إن الدول الأوروبية التي كانت تدّعي أنها تسعى للإصلاح باسم الإنسانية، لم تكن مهتمة بالرعايا الروم أو الأرمن أو اليهود، بل كان اهتمامها ورعايتها منصبين على السلاف فقط فجاءت المشروطية وأضافت هؤلاء أيضاً تحت اسم المساواة في الحقوق، أي إنها بدلاً من تقليل مشاكل الدولة العثمانية فإنها أضافت عبئاً جديداً، بل أعباء جديدة على كاهلها.[1]

وعندما انتهت الجلسة الأولى من المؤتمر، وقفل صفوت باشا راجعاً إلى الباب العالي حيث كان مدحت باشا ينتظره على أحر من الجمر، ليعرف الانطباع الذي خلّفه إعلان القانون الأساسي "الدستور" على وفود الدول الأوروبية، سأله بلهفة: "ماذا قالوا؟... ماذا قالوا؟"

أجابه صفوت باشا بانكسار وبرود: "وماذا تتوقع أن يقولوا؟ قالوا إنها لعبة أطفال".[2]

استمرت أعمال المؤتمر تسعة وعشرين يوماً حتى يوم السبت ٥ محرم ١٢٩٣ هـ المصادف لـ ١٨٧٧/١/٢٠م حيث عقد المؤتمرون خلالها تسع جلسات واتخذوا فيها قراراتهم حول مسائل البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبلغاريا.

قرارات مؤتمر إسطنبول

كانت هذه القرارات تحتوي شروطاً دائمة وأخرى مؤقتة.

أهم الشروط الدائمة:

١- أن تحتفظ الصرب بوضعها قبل الحرب.

٢- إعطاء الجبل الأسود بعض الأراضي من الهرسك ومن ألبانيا.

٣- أن يكون ولاة البوسنة والهرسك وبلغاريا من المسيحيين ولمدة خمس سنوات وأن تُستحصل موافقة الدول الأوروبية عند انتخابهم، كما تُستحصل موافقة الدول عند انتخاب حكام الاستئناف الذين يجب أن يبقوا في وظائفهم طوال حياتهم.

٤- تشكيل ميليشيات مسلحة مختلفة من المسلمين والمسيحيين لحفظ الأمن في هذه البلدان.

٥- أن تعد اللغات المحلية لغات رسمية بجانب اللغة التركية.

٦- صرف إيراد الضرائب المستحصلة في هذه البلدان وإرسال جزء منها إلى خزينة الدولة.

---

(1) *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 98.

(2) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/291.

القانون الأساسي "الدستور" وقد قطع الدستور المراحل التي أشرنا إليها سابقاً ووصل إلى المرحلة الأخيرة إذ تم إعلانه في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ هـ-١٢/١٨٧٦م.

كان إعلان الدستور هو المفاجأة التي كان مدحت باشا يخبئها للدول الأوروبية ويعدّها السلاح الماضي بيده في المفاوضات.

وقد أحب مدحت باشا أن يعرض مفاجأته هذه بشكل مسرحي مؤثر. كانت وفود الدول الكبرى مجتمعة مع الوفد العثماني في بناية وزارة البحرية في منطقة "قاسم باشا" في إسطنبول عندما ارتجت نوافذ البناية بأصوات المدافع.

رفع وفود الدول أبصارهم عن الأوراق وأخذ يتطلع بعضهم إلى بعض بنظرات متسائلة..

وهنا وقف ممثل الدولة العثمانية ووزير خارجيتها صفوت باشا مبتسماً ومخاطباً الوفود:[1]

"أيها السادة! إن أصوات المدافع التي تسمعونها الآن تزف بشرى إعلان الدستور في الدولة العثمانية وسيجتمع قريباً مجلس النواب "مجلس المبعوثان" ومجلس الأعيان وبذلك لن تبقى إدارة الدولة بدون رقابة من الأمة. وستشمل جميع الإصلاحات جميع الرعايا العثمانيين".

وكأن ممثل الدولة العثمانية يحاول أن يقول لهم: أيها السادة! بما أن الدستور قد أُعلِن إذن فلا حاجة لمؤتمركم هذا، ولا حاجة إلى وضع شروط من قبلكم لإصلاح أحوال الرعايا العثمانيين لأن الدستور المُعلَن سيكفل جميع الإصلاحات التي تريدونها في أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

وكان صفوت باشا يتوقع ما يأتي:

حالما يسمع مندوبو الدول خبر إعلان الدستور العثماني فإنهم سيجمعون أوراقهم ويحزمون حقائبهم ويعودون من حيث أتوا، إذ لم يبق هناك أي مسوغ أو مبرر لبقائهم، فهم قد جاءوا لبحث الطرق الكفيلة بإصلاح أوضاع الدولة العثمانية، وها هو الدستور يُعلَن، وهو كفيل بهذه الإصلاحات، إذن فلِمَ البقاء ولِمَ الاستمرار في مباحثات المؤتمر؟

ولكن الذي حدث هو أن هذه المسرحية المرتبة لم تأت بالنتيجة المتوقعة من قِبل مدحت باشا، إذ تطلع ممثلو الدول إلى وجه "صفوت باشا" برهة من الوقت، ثم انكبوا على أوراقهم وعادوا إلى مناقشاتهم وكأن شيئاً لم يحدث.!

---

[1] لا نورد هنا نص كلامه وإنما مجمل خطابه.

أما الشروط المؤقتة فكان أهمها: تكوين لجنة من أعضاء ست دول أوروبية تقوم بمراقبة الإصلاحات لمدة سنة واحدة، وأن تكون بإمرة هذه اللجنة قوات بلجيكية قوامها خمسة آلاف جندي.

اعترض الباب العالي على بعض فقرات هذه القرارات ولا سيما فقرة الولاة المسيحيين ولجنة المراقبة، وأرسل السلطان عبد الحميد سعيد باشا سرّاً إلى مندوب إنكلترة اللورد سالز بوري حيث تم حذف اقتراح الجنود البلجيكيين، كما تم الاتفاق على تعديل فقرة الولاة المسيحيين وجعلت موافقة الدول على اختيارهم مرة واحدة فقط.

وقد أرسل اللورد سالز بوري رسالة سرية إلى السلطان في ٢٠ كانون الأول /٣ ذي الحجة قال فيها إن الدولة العثمانية الآن دون أي صديق أو حليف وإنها لا تستطيع وحدها أن تقف أمام روسيا وأمام حليفاتها من دول البلقان إضافة إلى أنها لا تملك لا المال ولا العتاد ولا المؤن لمثل هذه الحرب.[1]

ولكن مدحت باشا وأنصاره لم يكونوا في مستوى مَن يدرك الخطر الكبير الذي تتعرض له الدولة العثمانية، والجو السياسي السائد الذي كان يحتم التصرف ببعض المرونة، فكان جوابهم هو الرفض التام لكل الاقتراحات دون تقديم بديل آخر، وكانت حجتهم في ذلك أنه لا يسعهم قبول هذه الشروط لأن ذلك خارج صلاحيتهم وأن مجلس الشعب الذي سيجتمع -بعد أن يتم انتخابه- هو الذي يملك صلاحية قبول مثل هذه الاقتراحات، ذلك لأن الشعب أصبح الآن هو مصدر السلطات. ولعل التقرير الذي كتبه أحد أعضاء الوفد الفرنسي كونت دي شوردي في ١٨٧٧/١/١٠م "أي بعد ثمانية عشر يوماً من افتتاح مؤتمر إسطنبول" يلقي ضوءاً على موقف الباب العالي آنذاك.

"كان أعضاء الوفد العثماني يتخذون موقفاً سلبياً من جميع المقترحات التي كانت تتقدم بها الدول الأجنبية. وفي السنة الأخيرة سادت "موضة" حب الثورة، خاصة عند أهالي إسطنبول، علماً بأنهم لم يكونوا على علاقة بالسياسة من قريب أو بعيد قبل خلع عبدالعزيز بثلاثة شهور، ولكن زمرة قليلة من أنصار مدحت باشا استطاعت تهييجهم وإثارتهم لكي يبرهنوا أن الرأي العام بجانبهم وان طبقة معينة من الشعب -وبخاصة طلبة المدارس الدينية والصوفية-

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/291-292.

اعتادوا على المظاهرة إلى درجة أن مدحت باشا يخشى الآن أن يستغل خصومه ضده السلاح نفسه.

ويمكن القول بأن المظاهرات التي بدأت كلعبة سياسية مرتبة دُفع أجرها، انقلبت إلى خطر يهدد بالانفجار في كل لحظة. وبينما كان الجميع في إسطنبول سابقاً مشغولين بأعمالهم، أصبحوا مشغولين بأمور الدولة والسياسة أكثر من انشغالهم بشؤونهم الخاصة، لذلك أصبح همّ ســـاسة الدولة وشغلهم الشـــاغل أن يُحببوا أنفسهم إلى الجماهير".

وحول موقف الوفد العثماني في المؤتمر يقول التقرير: "لم يكن هناك أي اقتراح يُقدَّم إلى الوفد العثماني إلاّ ونسمع منهم الجواب الآتي:

إن القانون الأساسي قد قيد حركتنا فما لم تجرِ الانتخابات ويجتمع المجلسان[1] فإننا لا نستطيع البحث في هذا الموضوع. فمثلاً عندما كانت مسألة الجبل الأسود على بساط البحث تقدمتُ أنا بهذا الاقتراح:

"لكي يتم الصلح مع الجبل الأسود أرى من الواجب تقديم تضحية صغيرة، فماذا لو تركت له قرية أو قريتان من القرى التي تم الاستيلاء عليها في أثناء الحروب الأخيرة؟"

كان جوابهم: "كيف نستطيع أن نقوم بمثل هذا العمل الذي يتصادم تماماً مع القانون الأساسي؟ فالمادة الأولى من القانون واضحة وتقول: "إن الإمبراطورية العثمانية تُعدّ كلاًّ لا يتجزأ، لذلك فلا يمكن التضحية بأي جزء منها تحت أي عذر أو أي سبب".

وعندما حاول ممثل النمسا البارون دوكاليس أن يجد حلاً لموضوع جعله الوفد الروسي في طريق مسدود قائلاً: "ماذا لو أُخِذتْ موافقتنا في تعيين الولاة لمدة خمس سنوات في البوسنة والهرسك وبلغاريا. أجاب صفوت باشا: "إنكم يا صاحب المعالي قد تقدمتم باقتراح ينافي الفقرة السابعة من القانون الأساسي".[2]

وفي ١٤/١/٢٨ من ذي الحجة حضر اللورد سالز بوري إلى القصر لمقابلة السلطان حيث قام سعيد باشا بالترجمة بينهما. وقد عرض اللورد التعديلات الأخيرة وقال بأن هذه التعديلات هي أقصى ما يمكن عمله وأنه إذا رُفضت الشروط بصيغتها الأخيرة من التعديلات

---

[1] مجلس النواب ومجلس الأعيان.

[2] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 432-433.

فإن المؤتمر سينفض وسيغادر السفراء إسطنبول، وهذا يعني وضع الدولة العثمانية في عزلة تامة، وفي تلك الظروف القاسية أمام احتمال حرب ضروس مع روسيا وحليفاها في البلقان.

وأمام هذا الخطر المحدق دعا السلطان وزراءه إلى الاجتماع في مساء اليوم نفسه في القصر، وطلب منهم في أثناء الاجتماع إعطاءه معلومات كافية عن الوضع العسكري والمالي وعن التموين، ولكنه لدهشته وغضبه تلقى إجابات متناقضة حول جميع هذه المواضيع فكان أن أصدر أمره بالاجتماع في إحدى غرف الاجتماعات في القصر ليبحثوا هذه المواضيع بالتفصيل ليقدموا له رأيهم الأخير الموحد.

وبعد انتهاء الاجتماع كان جوابهم للسلطان ما يأتي:

"في مثل هذه الظروف فإن العبرة لا تكون بالقوة العسكرية ولا بالاستعدادات، فكما جئنا إلى الأناضول ونحن أربعمائة فارس فإننا مستعدون أن نحارب إلى أن يصل عددنا إلى أربعمائة أيضاً".[1]

كان هذا هو جواب وزراء مدحت باشا، وهو جواب يفتقر إلى الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية أمام ذلك الوضع الخطير.

كان مدحت باشا ووزراؤه يعتقدون بأن موافقتهم على اللجنة المختلطة والحكام المسيحيين سيؤدي إلى وضع ومثال سيئ في الولايات العثمانية الأخرى. و لم يخطر ببال أحد منهم أن هذا الوضع موجود فعلاً في لبنان وجزيرة كريت ولن يكون شيئاً جديداً.[2]

ويقول سعيد باشا في مذكراته حول هذا الموضوع: "تباً لمثل هذه البلاهة والحماقة! إنهم بعملهم هذا سوف يضيعون الروملي بأكمله!".

ويشير المؤرخ جودت باشا في مذكراته إلى أن "مدحت باشا" و"سَرْ عسكر رديف باشا" و"محمود جلال الدين باشا" هم الذين دفعوا الدولة العثمانية إلى أتون الحرب.[3]

حاول السلطان عبثاً الوقوف أمام جر الدولة العثمانية إلى هذه الحرب الضروس، إذ كان يعلم علم اليقين أن الأوضاع الخارجية والداخلية للدولة لا تسمح لها أبداً بأي أمل في حربها مع روسيا القيصرية. وكان يشاركه في هذا الرأي سعيد باشا،[4] ولكن مدحت باشا خلق

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/292.
[2] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/292.
[3] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/292.
[4] من أغرب التهم التي وجهها أعداء السلطان عبد الحميد ما جاء في أحد كتبهم الذي كتب في عهد الاتحاد والترقي بعد عـــزل

حواليه جواً معيناً جعل مَن يعارض الحرب متقاعساً ويعدّ خائناً، وقد وجه تهديداً غير مباشر إلى السلطان عبد الحميد عندما اتهم سعيد باشا بالخيانة وسقوط الهمة لمعارضته للحرب، و لم يكتف مدحت باشا بهذا بل أرسل مَن حرض طلبة المدارس الدينية للقيام بمظاهرات صاخبة تأييداً للحرب.

إذن فقد كان هناك اتجاهان: اتجاه سلمي ضعيف ويمثله السلطان، واتجاه حربي قوي يمثله مدحت باشا ومحمود جلال الدين باشا. ولما كان مجلس المبعوثان لم يتشكل بعد، لذا فقد اقترح مناقشة الأمر من قِبل مجلس فوق العادة يقوم بهذه المهمة، ويتكون من كبار رجال الدولة من العسكريين والمدنيين، ومن ممثلي الأديان والملل في الدولة العثمانية. وقد اجتمع هذا المجلس فعلاً في يوم الخميس المصادف ١٨/١/١٨٧٧م-٣ محرم ١٢٩٤هـ في الباب العالي بحضور ٢٤٠ عضواً "بينهم ستون ممثلاً عن الأقليات غير المسلمة".

وكما ذكرنا فقد كانت أوضاع الدولة العثمانية غير مهيأة للحرب إطلاقاً، فهي في أزمة مالية خانقة، كما أن الجيش الذي لم يجد فسحة من الوقت لالتقاط أنفاسه كان مرهقاً بالحروب، وبقمع الثورات العديدة في البوسنة والهرسك وبلغاريا منذ عهد السلطان عبدالعزيز وما أعقبتها من ثورات في الصرب والجبل الأسود فضلاً عن نقص الأسلحة والذخائر والتموين، إضافة إلى نقص كبير في عدد الضباط المدربين. هذا إلى جانب كون الدولة العثمانية معزولة سياسياً آنذاك، إذ لم يكن بجانبها حليف.

وقبل يوم واحد من انعقاد هذا المجلس أرسل ممثل إنكلترة "اللورد سالزبوري" رسالة إلى مدحت باشا يشرح فيها الوضع السيئ للدولة العثمانية، نقتطف منها هذه الأسطر: "إن المسؤولية التي تقع على عاتق معاليكم مسؤولية كبيرة، إذ إن قبول اقتراحات الدول أو رفضها منوطة بكم فقط، كما أن سلامة دولتكم أو فناءها في يدكم أنتم. ذلك لكونكم الشخص الوحيد الذي يستطيع التأثير على سلطانكم".[1]

ولكن لم يكن هناك شيء يستطيع إيقاف مدحت باشا عن السير في الطريق الذي اختاره،

السلطان عبد الحميد وهو كتاب "عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، حيات خصوصيه وسياسيه سي" ص ٢١٨: "كانت حكومة إسطنبول تعارض الحرب، وكان السلطان عبد الحميد على رأس المعارضين، ذلك لأنه كان يخشى ضياع ثروته من يديه مثلما كان يخشى الرأي العام".

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/296.

اذ استمر في ترتيب المظاهرات الصاخبة المطالبة بالحرب، والإيعاز بكتابة المقالات النارية في الصحف، بحيث أصبح من المستحيل أن يقف أحد أمام هذا التيار دون أن يُتهم بالخيانة الوطنية وبالجبن.

وفي اجتماع هذا المجلس نفذت مؤامرة من أكبر المؤامرات، ضد الدولة العثمانية تحت ستار الديمقراطية والرأي الحر. ففي بداية انعقاد المؤتمر قام مدحت باشا إلى منصة الخطابة واستعرض الوضع السياسي والموقف الدولي، كما قرأ لهم مقترحات الدول الأعضاء في المؤتمر. وبعد الانتهاء من ذلك طلب من الحضور إبداء آرائهم بالرفض أو الموافقة على هذه المقترحات مبيناً لهم بأن الرفض معناه الحرب.

وخطب رشدي باشا وصبحي باشا ورؤوف بك وعابدين بك منددين بهذه المقترحات ورافضين لها.

ثم قام مدحت باشا مخاطباً الأعضاء غير المسلمين: "علمنا موقف المسلمين العثمانيين من المسألة، والآن نريد أن نعرف موقف العثمانيين من غير المسلمين".

وهنا قام "سافا أفندي" ليخطب بكل حماسة قائلاً: "إن العثمانيين من المسلمين وغير المسلمين هم أبناء وطن واحد وهم إخوة، وإن اقتراحات المؤتمر تشكل انتهاكاً خطيراً للحقوق المشروعة ولاستقلال الدولة. لذلك فإننا -مع أشقائنا المسلمين- مستعدون للتضحية لآخر قطرة من دمائنا وليحيا العثمانيون".[1]

ولم يكن بطريرك الروم حاضراً -بحجة مرضه- وإنما أرسل أحد أعضاء مجلس "سان سينود" ممثلاً عنه. وقد قام ليعلن بأنه يؤيد كل كلمة قالها "سافا أفندي"، كما أن بطريرك الأرمن أيضاً لم يكن حاضراً وقد قام بإرسال شخص اسمه "إنفيا جيان" ممثلاً عنه. وعلى الرغم من أن هذا الشخص كان من أنشط مخططي الحركة الأرمنية ضد الدولة العثمانية فإنه لم يقصر أبداً في تمثيل دوره إذ قام يخطب قائلاً:

"سادتي! إن الشعب الأرمني قد خدم الدولة العثمانية طوال هذه السنوات إلى درجة التضحية بالنفس. وهو اليوم ابن الوطن نفسه ويحمل شرف صفة المواطن العثماني بفضل سلطاننا.

---

[1] *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s. 109.

سادتي! إن المؤتمر يتكلم عن الحق وعن العدالة، ولكن كل اقتراح يقدمه هو ضد الحق وضد العدالة فانظروا مثلاً: إنه يقترح نقل الجركس من الروملي إلى الأناضول. فهل هذا عدالة؟ فإن كان الجركس أشراراً فلِمَ يطلب نقلهم إلى الأناضول؟ أليس سكان الأناضول بشراً؟.. كلا... كلا... يا سادتي! كما أن الجركس ليسوا أشراراً فإن غاية المؤتمر ليست هي العدالة أو الإنسانية، لذلك فإننا نرفض كل اقتراح للمؤتمر ونعلن استعدادنا لتحمل جميع التضحيات".[1]

وفي ختام الجلسة اقترح مدحت باشا أن تؤخذ الأصوات حول مقترحات المؤتمر؛ فمَن يرفض المقترحات فليجلس ومَن يؤيدها فليقف.. الكل جالسون.. وانتظر مدحت باشا عدة دقائق، ولكن صوت عابدين أفندي "ممثل بورصة" دوى في القاعة: "يا باشا! لو انتظرتَ قرناً كاملاً فلن يقوم أحد"... تصفيق حاد يدوي في القاعة.. ثم تسابق الأعضاء على التوقيع على المضبطة "بعضهم وقع مرتين وهو يبكي". ثم تم إيصال الخبر أو البشرى للناس المتجمهرين خارج بناية المجلس المنتظرين نتيجة القرار، وهناك دوى الهتاف أيضاً: عاشت الحرب!... عاشت الحرب!

وفي يوم ٢٠ كانون الثاني انعقدت آخر جلسة للمؤتمر للاستماع إلى رأي الدولة العثمانية حول المقترحات، فقام صفوت باشا بقراءة رد حكومته[2] الذي كان يتلخص بأن هذه المقترحات غير مقبولة لأنها تخل باستقلال الدولة العثمانية.

وما إن أنهى وزير الخارجية التركية قراءة المذكرة حتى قام اللورد سالزبوري قائلاً: "إن جواب الباب العالي جواب واضح بالرفض، أي لم تبق هناك ضرورة لاستمرار المؤتمر، لذا فإني أعلن اختتام مناقشات المؤتمر".

وبعد يومين ترك أعضاء الوفود مدينة إسطنبول، وكمظاهرة احتجاج سياسية انسحب سفراء هذه الدول أيضاً تاركين أعمال السفارات في أيدي القناصل.. وهكذا انفتح الطريق أمام الحرب الروسية - التركية.

عزل مدحت باشا

بعد اختتام مؤتمر إسطنبول بعدة أيام، أقدم السلطان عبد الحميد على أولى خطواته في

---

[1] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 108.

[2] قام مدحت باشا وصفوت باشا بكتابة هذا الرد.

طريق تثبيت سلطته، وتخليص نفسه من كونه ألعوبة بيد مدحت باشا ونفيه خارج البلاد، وتعيين أدهم باشا مكانه، أما عملية العزل والطرد فقد جرت على الوجه الآتي:

في يوم الاثنين المصادف ١٨٧٧/٢/٥م-٢١ محرم ١٢٩٤هـ جاء موظف من القصر إلى مدحت باشا يدعوه لمقابلة السلطان في الحال، فركب مدحت باشا عربته واتجه إلى القصر حيث أدخل إلى صالة الانتظار... وهناك وبعد انتظار لمدة تزيد على ساعة، فوجئ بدخول أربعة من موظفي القصر حيث أخبره أحدهم أن السلطان أصدر أمره بتوقيفه ونفيه خارج البلاد، وله أن يذكر ما يحتاجه، إذ إن الباخرة "عز الدين" بانتظاره أمام القصر، وله أن يختار البلد الذي يرغب السفر إليه، ثم قدّم له كيساً فيه ٥٠٠ قطعة ذهبية "وفي رواية ١٠٠٠ قطعة".

ويقال: إن مدحت باشا قال لسعيد باشا: "إن قمتم بإبعادي وطردي من هنا، فإن البلد سينهار لا محالة".[1] وهو كلام يدل على مدى غروره ونوع نظرته لنفسه، علماً بأنه كان السبب الرئيسي في الكارثة الكبيرة التي دفع إليها الدولة العثمانية وهي الحرب الروسية-التركية.

وقد وقع اختيار مدحت باشا على إيطاليا، لذلك فقد أمر قبطان الباخرة بالتوجه إلى ميناء "برينديزي" الإيطالية.

يمكننا تلخيص أسباب عزل مدحت باشا كما يأتي:

١. اشتراك مدحت باشا في عزل سلطانين ونصب سلطانين جعله مغروراً ومعتداً بنفسه ومحباً للتسلط من جهة، وموضع شك وريبة من السلطان من جهة أخرى.

٢. أنه جر الدولة العثمانية بتهوره وقصر نظره إلى كارثة كبيرة.

٣. أنه أصبح يجاهر في مجالس الشراب التي كان يعقدها في بيته استخفافاً بالسلطان، ويظهر نيته في تغيير الحكم إلى حكم جمهوري، وقد اشتهر وتواتر ما قاله مرة وهو ثمل: لقد حكم حتى الآن "آل عثمان"، فما المانع أن يحكم من الآن فصاعداً "آل مدحت"؟.

٤. قام بتشكيل وحدة من الجيش مرتبطة به وهي خارجة عن نطاق الجيش الرسمي، وذلك بالتعاون مع ضياء باشا وكمال بك على أساس أنها "جيش الأمة" وكانت هذه الوحدة تتألف من شباب المسلمين وغير المسلمين، وقد كثر عددها وبدأ أفرادها يتوافدون

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/298.

على قصره ويهتفون ويصفقون له. وكان هذا التصرف من مدحت باشا تصرفاً غريباً ونشازاً لا تقبل به إدارة أية دولة مهما كانت ديموقراطية. وعندما أصدر السلطان أمراً بتسجيل أفراد هذه الوحدة ضمن جيش الدولة كمتطوعين لم ينفذ أمره.

افتتاح مجلس المبعوثان

افتتح السلطان عبد الحميد مجلس المبعوثان في ١٨٧٧/٣/١٩م-٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٤هـ وكان يتألف من مجلسين: مجلسٍ للنواب عدد أعضائه ١١٥ عضواً، ٦٩ منهم كانوا من المسلمين، و٤٦ منهم كانوا من النصارى واليهود، ومجلس للأعيان عدد أعضائه ٢٦ عضواً. لم يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء من قِبل الشعب وانما انتُخِبوا من قِبل المجالس الإدارية للولايات. وقد قرأ سعيد بك باشا فيما بعد خطاب السلطان الذي ركز على شرح الظروف الصعبة التي تمر بها الدولة، ودعا إلى وحدة وتآلف جميع العناصر والأديان التي تعيش في ظل الدولة العثمانية، وإلى الاهتمام بالناحية الاقتصادية المتدهورة وتنظيم القوانين المالية التي تعالجها.

إعلان الحرب

في ١٨٧٧/٢/٢٨م-١٤ صفر ١٢٩٤ هـ عقدت إمارة الصرب صلحاً مع الباب العالي حيث بقيت مرتبطة بالدولة العثمانية. أما البوسنة والهرسك والجبل الأسود فإن الاضطرابات كانت مستمرة فيها، كما أن الحالة لم تكن هادئة تماماً في بلغاريا وكريت.

في ٣١ مارس من السنة نفسها وقّع بروتوكول في لندن من قِبل إنكلترة، ألمانيا، روسيا، فرنسا، النمسا، المجر، وإيطاليا تعرض فيه على الدولة العثمانية شروطاً أخف وتنحصر في إجراء بعض الإصلاحات في دول البلقان بالنسبة للرعايا المسيحيين، وإعطاء منطقة صغيرة للجبل الأسود، وتقليص عدد جنود الدولة العثمانية على طول نهر الدانوب.

ولكن هوس الحرب كان قد استشرى في مجلس الأعيان وفي الصحف وفي المظاهرات الشعبية إلى درجة كان من الصعب الرجوع عنه، وكانت الأصابع الخفية تزيد النار اتقاداً، وتدفع بالدولة إلى أتون حرب خاسرة. لذلك فإن الباب العالي رد بالرفض على هذا الاقتراح في ١٠ نيسان. وكمثال على الحماس للحرب انظروا مثلاً إلى أحد الاجتماعات الذي عقده مجلس الأعيان في

نيسان من تلك السنة، إذ كان الغليان يسود المجلس، والكل يريدون إظهار وطنيتهم، ويتبارون في الخطابة وممثلو الأقليات غير المسلمة يفوقون الجميع في الحماسة والوطنية!

فممثل حلب "السيد مانوك الأرمني" يخطب قائلاً: "كما أن روسيا لم تقم في أي وقت من الأوقات بحماية المسيحيين، فإن المسيحيين لم يقولوا بأهم بحاجة إلى مثل هذه الحماية، علماً بأن مسيحيي تركيا يملكون الآن حكومة تحاول تلبية جميع مطالبهم، إنني مسيحي وأرمني وأريد أن أقول باسم شعب ولايتي بأننا غير محتاجين إلى حماية روسيا، إذ إننا مرتاحون وراضون بوضعنا ومستعدون لأن نضحي بأنفسنا وأموالنا في سبيل وطننا وسلطاننا ولصد الاعتداء الروسي".[١]

اللعبة تستمر... يقوم بعده مبعوث إسطنبول "سبوهيان أفندي" ويتكلم بالحماس نفسه ويعقبه مبعوث طرابلس "نيكولا كي أفندي" الذي بزَّ الجميع في الحماس المصطنع: "إنني لا أتكلم باسم مسيحيي سوريا فقط، بل باســـم جميع المسيحيين في الدولة العثمانية، وأقول بأن أحكام القرآن كافية للمحافظة علينا، كما أننا نملك الآن قانوناً أساسياً "الدستور" يعدنا بمستقبل زاهر. لذلك فإن المسيحيين على استعدادا لأن يساعدوا الأتراك ضد روسيا".[٢]

وتكلم كذلك المبعوث الماروني "نقاش أفندي" (مبعوث بيروت)، ومبعوث أرضروم السيد "همر اسب"، ومبعوث قونية السيد "سيموناكي" ومبعوث أدرنه السيد "روبين"، وممثلو رودس وأشكوردة وكلهم من الأقليات غير المسلمة... تكلموا جميعاً بالمعاني نفسها وبالنغمة ذاتها، نغمة الحماسة والدعوة إلى الحرب.

كانت لعبة كبيرة تُلعب باسم الديمقراطية وباسم الحرية، لدفع الدولة العثمانية إلى أتون الحرب، والغريب أن كثيراً من هؤلاء النواب المتحمسين كانوا في الوقت نفسه أعضاء فعالين "بل زعماء أحياناً" في الجمعيات المسلحة السرية النشطة ضد الدولة العثمانية، وكان هذا هو السبب الذي حدا بالسلطان عبد الحميد الذي نفذ ببصيرته إلى هذه اللعبة، وقرر بعد ذلك غلق المجلس لكي لا يسمح بتكرار هذه اللعبة.

ومع أن قيصر روسيا تقدم بعرض آخر لتجنب الحرب يقضي بترك قضاء "نيكشك" فقط للجبل الأسود، إلاّ أن هذا العرض المخفف والجيد رُفض من قِبل الصدر الأعظم أدهم باشا،

---

[1] *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s. 132.
[2] *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s. 132.

بحجة عدم اتفاقه مع الدستور، فانقطع هذا الخيط الأخير من الأمل وكان لا بد من الحرب. وهكذا فقد بدأت الحرب بكل ضراوتها.

موقف الدول الأوروبية من النـــزاع بين روسيا وتركيا

كان موقف النمسا وألمانيا وإيطاليا هو الحياد في أية حرب تنشب بين روسيا وتركيا؛ أما النمسا فكانت قد وقّعت اتفاقية بودابست مع روسيا في (١٥ يناير ١٨٧٧م) حيث نصت هذه الاتفاقية على بقاء النمسا في حالة الحياد إذا أخفق مؤتمر إسطنبول في الوصول إلى اتفاق في مقابل أن تضم إليها البوسنة والهرسك. أما ألمانيا فإن حيادها كان بسبب رغبتها في الاحتفاظ باتفاق القياصرة الثلاثة "روسيا، النمسا، ألمانيا" وذلك للإبقاء على عزلة فرنسا ووضعها بعد خروجها منهزمة في حرب السبعين لتبقى عاجزة عن المطالبة بمقاطعتي الألزاس واللورين. وأما إيطاليا فكانت تريد أن تبني نفسها بعد أن حققت وحدتها وضمت إليها روما، لذا فإن أفضل ما كانت تستطيع فعله هو أن تبتعد عن المشاكل الأوروبية، أما إنكلترة فإن اهتمامها كان منصباً على الاهتمام بطرقها التجارية إضافة إلى اهتمامها بعدم احتلال روسيا لإسطنبول أو المضايق، وعدا ذلك فلم تكن تهتم بمصير تركيا أو مصير دول البلقان.[1]

الحرب الروسية–التركية (١٨٧٧/٤/٢٤)م

سنلقي نظرة سريعة على المعارك التي جرت في هذه الحرب الضروس:

جبهة الأناضول

هذه الجبهة كانت أقل أهمية من جبهة الدانوب ومع ذلك فقد جرت فيها معارك ضارية. عندما بدأت الحرب كان عدد الجنود الأتراك الموجودين على حدود قفقاسيا ٩٠,٠٠٠ جندي مع ٩٧ مدفعاً، وكان القائد العام هو المشير أحمد مختار باشا. والمشير درويش باشا كان قائداً على الفرقة الموجودة في باطوم، بينما سُلّمت قلعة أرضروم لوالي أرضروم المشير إسماعيل باشا.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن العلاقات لم تكن على ما يرام بين هؤلاء القواد. أما الروس فكان قائدهم الجنرال تلكوف "الأرمني الأصل" على رأس جيش تعداده ١٢٥,٠٠٠ جندي

---

[1] "الدولة العثمانية والمسألة الشرقية" للدكتور محمد كمال الدسوقي. ص ٢٤٨-٢٥٠.

مع ١٨٩ مدفعاً. هذا بالإضافة إلى القوات والمدافع التي كانت تُرسل إلى هذه الجبهة باستمرار لشد أزر هذه القوة.

بدأت المعارك باستيلاء الروس بقيادة الجنرال تركوكاس على "بايزيد" في ٣٠ نيسان وعلى "أردهان" في ١٧ مارت. ولكنه مني بالهزيمة في معركة "ميدان هالياز" التي كان يقود الجيش العثماني فيها المشير أحمد مختار باشا. وفي ٢٥ حزيران تقابل القائدان ملكوف وأحمد مختار باشا في معركة "زفين" وفيها مني الجيش الروسي بهزيمة منكرة وطورد من قبل الجيش العثماني حتى حدود روسيا. مما حدا بقيصر روسيا إلى عزل الجنرال ملكوف عن قيادة الجيش وتعيين شقيقه الأصغر "المارشال الغورندوق ميخايلو" بدلاً منه.

في ٢٥ أغسطس ربح المشير أحمد مختار باشا معركة مهمة وهي معركة "كديكلار" وبعد هذا الانتصار الكبير أنعم السلطان عبد الحميد برتبة "الغازي" على المشير أحمد مختار باشا وأرسل برقية يُحيّي فيها كل جندي وضابط.

وفي ٢٤ تشرين الأول ربح الجيش العثماني معركة أخرى وهي معركة "ياهنيلار" إذ تغلب بقوة كان قوامها ٣٤,٠٠٠ جندي على الجيش الروسي الذي كان قوامه ٧٤,٠٠٠ جندي وكانت خسارة الجيش التركي ٢,٥٠٠ جندي مقابل خسارة ١٠,٠٠٠ جندي روسي.[1] وقد أبدى المير لواء محمد مختار باشا في هذه المعركة شجاعة نادرة، ويسجل الغازي أحمد مختار باشا هذه الشجاعة في كتابه "معركة كديكلار" في صفحة ٢٥٥ على الوجه الآتي: "كان هذا العسكري الضخم الجثة، وبصوته الجهوري الخاص به، يحث الجنود بكلماته الحماسية ويتجول بينهم وسط المعركة من الصباح حتى المساء، وكان الجنود عندما يرونه بينهم يزدادون حماسة ولا يبالون بالنيران المتساقطة على رؤوسهم وكأنها قطع من الجحيم".[2]

كانت هذه هي المعركة الأخيرة التي انتصرت فيها الجيوش العثمانية في هذه الجبهة، إذ إن الخسائر المتلاحقة التي منيت بها الجيوش الروسية دفعت القيصر إلى إرسال التعزيزات المتلاحقة إلى هذه الجبهة بحيث إن الفرق بين الجيشين من ناحية العدد والمعدات أصبح كبيراً جداً.

ولهذا ففي معركة "آلاجاداغ" التي وقعت في ١٥ تشرين الثاني في هذه الجبهة، والتي

---

(1) *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, Ötüken Yayınevi, İstanbul, 7/156.
(2) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/301.

كانت القوة الروسية تملك ٢٧ فوجاً من الفرسان، و٧٩ سرية مشاة مع ٢٥٤ مدفعاً وهي قوة متفوقة جداً على الجيش العثماني الذي كان بقيادة أحمد مختار باشا. في هذه المعركة أسِر الفريق عمر والحاج رشيد باشا مع القوة المركزية التي كانت تحت قيادتهما والبالغة ٦,٠٠٠ جنديا لذا اضطر أحمد مختار باشا إلى الانسحاب بجيشه إلى أرضروم منقذاً بذلك بقية جيشه من الدمار، وكان انسحابه هذا أنموذجاً من الانسحاب العسكري الناجح الذي درس لسنوات عديدة في كليات الأركان في كثير من الدول الأوروبية.[1]

بعد أن انسحب المشير أحمد مختار باشا إلى أرضروم سقطت "قارص" في ١٨ كانون الاول. وأستُدعيَ المشير أحمد مختار باشا إلى إسطنبول بدعوة من السلطان لكي تناط به مهمة الدفاع عن إسطنبول بعد أن عين إسماعيل باشا قائداً عاماً لهذه الجبهة. وقد اضطرت الجيوش الروسية للتوقف في الطريق بين أرضروم وقارص. و لم تستطع المزيد من التقدم.

جبهة روملي

كانت هذه الجبهة مهمة جداً لذلك فإن الطرفين حشدا معظم قواتهما فيها. في هذه الجبهة نرى عدم وجود أي تنسيق أو تنظيم بين القواد العثمانيين، كان القائد العام لهذه الجبهة هو المشير عبد الكريم نادر باشا الذي كان مقره في مدينة "شمنو" في شمال شرقي بلغاريا، إلاّ أن كثيراً من القواد كانوا شبه مستقلين عنه، فقائد الهرسك، كان سليمان باشا، وقائد "أشكودار" كان محمد علي باشا، وقائد "البوسنة" كان ولي باشا، وقائد "يني بازار" كان محمد علي باشا، فهؤلاء القواد لم يكونوا تحت إمرته، بل كانوا مكلفين بالوقوف في وجه الحركات العسكرية لإمارة الصرب وإمارة الجبل الأسود. أما القائد العام "المشير عبد الكريم نادر باشا" فكانت في إمرته وتحت قيادته ثلاثة جيوش هي:

١- جيش الجبهة الغربية تحت قيادة المشير عثمان باشا "بطل معركة بلفنة فيما بعد" وكان مقـــره في "فيدن" الواقع على نهر الدانوب على حدود رومانيا قرب الصرب.

٢- جيش الجبهة الشرقية تحت قيادة المشير أحمد أيوب باشا ومقره في "روسجك" على الدانوب وقرب حدود رومانيا.

---

[1] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/156.

٣- جيش الجبهة الجنوبية، وقد دعى لقيادته المشير سليمان باشا[1] الذي كان قائداً في الهرسك وكان موقع هذا الجيش بين الجيشين السابقين.

كان تعداد هذه الجيوش الثلاثة حوالي ٢٠٠ ألف جندي. أما الجيش الروسي في هذه الجبهة فكان تعداده ٢٥٠ ألفاً مع ٨٠٠ مدفع. وأما القوات الاحتياطية الروسية فكانت تفوق بكثير القوات الاحتياطية العثمانية.

إضافة إلى هذا فإن إمارات رومانيا والصرب والجبل الأسود كانت تستعد أيضاً للقتال ضد العثمانيين، وكانت رومانيا وحدها تملك ٥٠ ألف جندي مسلح تسليحاً جيداً، كما كان الجيش الصربي المسلح بالأسلحة الروسية تحت قيادة وتوجيه الضباط الروس حتى إن القائد العام للجيش الصربي كان جنرالاً روسياً.

كانت رومانيا قد تقدمت قبيل الحرب ببيان إلى الباب العالي تعلن فيه بأنها ستقف موقفاً محايداً إذا صادق الباب العالي على استقلالها، ولم يكن هناك في الحقيقة للدولة العثمانية إلاّ حكم نظري على إمارة رومانيا لأنها كانت في الحقيقة مستقلة، ولكن الباب العالي أبدى حماقة إذ رفض هذا الطلب مع أنه كان من الممكن أن يستميل الرومانيين، لأنهم ليسوا سلافاً. وكانوا يكرهون الروس ويخشون مطامعهم، ولكن الموقف المتعنت للباب العالي دفعهم للوقوف مع الروس الذين انتهزوا هذه الفرصة فعقدوا مع رومانيا اتفاقاً سرياً في ١٦ نيسان /٢ من ربيع الأول تعهدوا بموجبه الاعتراف باستقلالها وتوسيع أراضيها وذلك مقابل سماحها للجيوش الروسية بالعبور عبر أراضيها والاستفادة من خطوط السكك الحديدية الرومانية.[2] ما إن تم هذا الاتفاق حتى بدأ الجيش الروسي بالدخول إلى رومانيا من "بساربيا" وأكمل نشر قطعاته على نهر الدانوب في مدة شهر ونصف الشهر. وفي ٢١-١٨٧٧/٦/٢٢م-٩-١٠ جمادى الآخرة ١٢٩٤هـ استطاع الجيش الروسي عبور الدانوب دون أية مقاومة تذكر مما أدهش المراقبين العسكريين في الدول الغربية، وعدّت الحرب قد ربحت من جانب روسيا، ذلك لأن نهر الدانوب كان مانعاً طبيعياً أمام الجيوش الروسية، وخطاً دفاعياً جيداً للجيوش العثمانية فعبوره بهذه البساطة وبدون خسائر كان نجاحاً كبيراً

---

[1] هو الضابط نفسه الذي اشترك في الانقلاب العسكري ضد السلطان عبد العزيز.

[2] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İsmail Hâmi Danişmend, Türkiye Yayın evi, İstanbul 1955, 4/302.

للجيش الروسي وخسارة فادحة بالنسبة للجيش العثماني، وخطأ فاحشاً للقائد العام المشير عبد الكريم نادر باشا الذي كان قائداً مسناً متردداً بطيء الحركة. أما العائق الطبيعي الثاني أمام الجيش الروسي فهو سلسلة جبال البلقان، وقد عبرت الجيوش الروسية هذه السلاسل أيضاً دون أن تصادف مقاومة تذكر، مما حدا بالسلطان عبد الحميد إلى عزل القائد العام وتقديمه إلى المحكمة العسكرية.[1]

وعين المشير محمد علي باشا[2] مكانه. ولما كان هذا المشير شاباً فإن تعيينه أثار غيرة الآخرين وغيظهم إلى درجة أن كثيراً منهم كان يفضل خسران الحرب لا الانتصار تحت قيادة هذا القائد.. وقد قامت "مؤسسة تدقيق التاريخ التركي" في السنوات الأخيرة بنشر وثائق مهمة ظلت مجهولة إلى وقت قريب أثبتت وجود هذه المنافسات بهذا المستوى بين هؤلاء القواد. مما أدى إلى خسارتهم الحرب، وبهذا ظهر بطلان ما كان يدعيه البعض سابقاً من أن هذه الخسارة ترجع إلى أن السلطان عبد الحميد كان يقود الحرب من قصره في يلدز.[3]

إن ضعف نفسيات هذه القواد كان سبباً من أسباب تلاحق الانتصارات الروسية، ففي ٧ تموز احتلوا "تيرفونة" وفي ١٦ تموز احتلوا "نيغ بولو" (Nigbolu) وفي ١٩ تموز وصلوا إلى جبال البلقان كما احتلوا المضيق المهم "شبكة" (Shipka) الذي كان يُعد أهم منطقة إستراتيجية في جبال البلقان، مما قطع خطوط المواصلات على الجيوش العثمانية، وقد أدرك الباب العالي بأن هذا المضيق ما دام بيد الروس فلا أمل عند العثمانيين في كسب الحرب، لذا فقد وجهوا المشير سليمان باشا لاسترداد هذا المضيق من يد الروس، وقد بدأ الهجوم التركي في ٢٠ أغسطس ودام سبعة أيام دون انقطاع وتكبد الطرفان خسائر كبيرة، ولكن لم يتغير الوضع، وبقي المضيق بيد الروس.

ولا نريد هنا أن ندخل في تفاصيل المعارك التي حدثت في هذه الجبهة ولكننا لا نستطيع إهمال أهم معركة حدثت فيها لأنها تعدّ من المعارك التاريخية الكبرى وهي معركة "بلفنة" لذلك فسنتناولها باختصار قدر الإمكان.

البطل التاريخي لهذه المعركة التاريخية هو القائد عثمان باشا الذي كان آنذاك في الخامسة

---

(1) *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, Ötüken Yayınevi, İstanbul, 7/147.

(2) وهو ألماني الأصل واسمه الأصلي "كارول بترويد" وبعد أن أعلن إسلامه سمى نفسه "محمد علي".

(3) *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/147.

والأربعين من عمره. وكان قد رقي إلى مرتبة المشير بعد أن أبلى قبل عام بلاءً حسناً في معاركه مع جيش الصرب حيث شتته تشتيتاً.

وكما ذكرنا سابقاً فإن عثمان باشا كان في بداية هذه الحرب قائداً في "فيدن" (Vidin) وعندما صدرت إليه الأوامر من الباب العالي بدأ بالتوجه إلى مدينة "بلفنة" التي تقع على مفترق طرق رئيسية تتمتع بأهمية إستراتيجية وسوقية مهمة في بلغاريا، والحقيقة أن الروس كانوا يحاولون أيضاً الوصول إلى هذه المدينة، ولكن المشير عثمان باشا وصل المدينة قبل الروس بعد أن سار بجيشه سبعة أيام بلياليها دون توقف، وما إن دخل المدينة "التي لم تكن لها أية قلعة حصينة" حتى بدأ بتحصينها، ولكنه لم يجد الوقت الكافي إذ إن الجيش الروسي بقيادة الجنرال شليدر "الألماني الأصل" كان قد وصل المدينة وبدأ بهجوم شديد عليها لإخراج الجيش التركي منها قبل أن يكمل تحصينها وتقوية مراكزه الدفاعية فيها.

بدأت هذه المعركة التي سميت "معركة بلفنة الأولى" مساء ١٩/٧/١٨٧٧م-٨ رجب ١٢٩٤هـ بنيران مدفعية شديدة وفي اليوم التالي بدأ الهجوم الروسي العام، ولكن هذه المعركة الدموية الضارية انتهت باندحار الروس وتقهقرهم بعد أن فقدوا ٢٨٤٧ جندياً وأعتدة وأسلحة كثيرة كما جاء في الكتاب التاريخي الضخم (Historie de la Curre d.Oriant) للكاتب (Amedee le Faure).

بعد هذه الهزيمة تهيأ الروس لهجوم ثان بعد أن وصلتهم إمدادات كبيرة تحت قيادة جنرال روسي ألماني الأصل أيضاً هو الجنرال "كروندر".

بدأت معركة "بلفنة الثانية" يوم الاثنين المصادف ٣٠ تموز/١٩ رجب بهجوم روسي كبير بقوة تعدادها ٥٠ ألف جندي يساندهم ١٨٤ مدفعاً على القوة التركية البالغة ٣٢ ألف جندي، معهم ٦٨ مدفعاً فقط. وانتهت هذه المعركة أيضاً بخسارة فادحة للروس حيث فقدوا ٧٣٠٥ مع اعتدة حربية كثيرة. بينما بلغت خسارة الجيش التركي ١٠٠ جندي مع ٤٠٠ جريح[1] فقط.

ولما كانت الجيوش الروسية لا تستطيع التقدم إلاّ إذا أزاحت هذا العائق (أي عائق بلفنة)

---

[1] في المعركة الأولى كان قوام القوة التركية ١٥,٠٠٠ جندي، ولكن عدد القوات ارتفع إلى ٣٢,٠٠٠ جندي لمجيء بعض الإمدادات. انظر المصدر السابق ص ٣٠٣-٣٠٤.

لذلك فإن القيصر الروسي حضر بنفسه إلى ساحة المعركة ليطلع عن كثب على سير المعركة التي أصبح يقودها شقيقه. بعد الهزيمة الثانية في معركة "بلفنة" قرر القيصر أن يزج في المعركة خيرة قواته، فأمر باستقدام الفرقة الإمبراطورية من "بطسبرغ" مع ست فرق أخرى مع أعتدة كثيرة، ولم يكتف بهذا بل أرسل برقيته المشهورة إلى أمير رومانيا "كارول الأول" يستنجد بجيشه البالغ ٥٠ ألف جندي ويقول فيها:

"أنجدنا بالشروط التي تريدها، وفي المكان الذي تريده، واعبر الدانوب كما تشاء ولكن أسرع إلى نجدتنا، إن الأتراك بدؤوا بسحقنا وان المسيحية تواجه الهزيمة".[1]

استجاب أمير رومانيا لنداء القيصر وحضر بجيشه والتحق بالجيش الروسي المحاصر لمدينة "بلفنة". وهنا لم تستطع الجيوش العثمانية الأخرى من الاستفادة من الموقف المحرج الذي وقعت فيه الجيوش الروسية وذلك لعدم وجود أي تنسيق بين القواد، ووجود المنافسة فيما بينهم، ومع أن سليمان باشا حاول الاستيلاء على "شبكة" لكي يؤمن الاتصال مع عثمان باشا إلاّ أنه لم ينجح في ذلك على الرغم من المعارك الضارية التي دخلها.

وكذلك حاول القائد العام المشير محمد علي باشا التوجه إلى بلفنة وقد كسب في طريقه بعض المعارك في ٢٢-٢٣ أغسطس/١٢-١٣ شعبان وفي ٣٠ أغسطس/٢٠ شعبان وفي ٥ أيلول/٢٦ شعبان،[2] ولكنه لم يستطع لبطء حركته الاستفادةَ من هذه الانتصارات الثلاثة إذ لم يستطع تعقب الجيوش الروسية التي هزمها، مما سمح لها بالتجمع مرة أخرى. وفي المعركة الرابعة التي دخلها يوم ٢١ أيلول/١٣ رمضان كان نصيبه الفشل مما كان له أثر إيجابي على الموقف الروسي المتضعضع وأثر سلبي على الموقف العثماني، إذ سد الطريق إلى بلفنة. وفي ٢٨ أيلول/٢٠ رمضان أقيل المشير محمد علي باشا من منصبه وعُيّن مكانه المشير سليمان باشا.

لنعد إلى الوضع في ساحة بلفنة حيث اتجهت إليها أنظار العالم بأجمعه، فبعد وصول الإمدادات الروسية والتحاق الجيش الروماني جاوز عدد الجيش الروسي مائة ألف جندي وبحوزته ٤٣٢ مدفعاً مقابل ٣٠ ألف جندي عثماني يملكون ٥٨ مدفعاً فقط.

---

[1] قام خليل سدس باشا في الجزء الثاني من كتابه "حروب الجيش العثماني في ١٨٧٥-١٨٧٨" بترجمة هذه البرقية من الأصل الألماني.

[2] يميل كثير من المؤرخين إلى ربط هذه الانتصارات بالجهود الكبيرة والشجاعة الفائقة التي أبداها أحد قواده وهو الفريق فؤاد باشا الملقب بـ"دلي" أي "المجنون" وهو لقب ألصق به نتيجة للجرأة الفائقة التي كان يتصف بها.

في صباح يوم الجمعة ٧ أيلول/٢٨ شعبان بدأت مئات المدافع الروسية تصب حممها على البلدة المحاصرة واستمر القصف ليلاً ونهاراً ودون انقطاع أربعة أيام أي حتى صباح يوم الثلاثاء ١١ أيلول/٣ رمضان حيث بدأ الهجوم الروسي الشامل الذي استمر حتى الليل حيث دارت معركة من أقسى المعارك التاريخية وأكثرها ضراوة وخاصة في المنطقة المسماة "قانلي قايا" (أي الصخرة الدامية) حيث التحم الجنود وجهاً لوجه بالسلاح الأبيض، وأخيرا انتهت المعركة "وهي معركة بلفنة الثالثة" بهزيمة ساحقة للجيش الروسي الذي خسر فيها ٣٠٣ ضابطاً من مختلف الرتب "بينهم ٣ جنرالات" و ١٥٠٢٠ جندي بينما كانت الخسائر مع الجرحى في الجانب العثماني بين ٣ إلى ٤ آلاف جندي.

وتذكر بعض المصادر الغربية أن الخسائر الروسية في معارك بلفنة "الأولى والثانية والثالثة" بلغت خمسين ألفاً بين قتيل وجريح وهي خسارة تزيد على مجموع خسائر المعارك الأولى.

بعد هذا الانتصار الرائع أنعم السلطان عبد الحميد على المشير عثمان باشا لقب "الغازي" وهذا أدى إلى إثارة مشاعر الغيرة لدى القواد الآخرين، حيث إنهم على الرغم من الأوامر الصادرة إليهم لمد يد المساعدة إلى عثمان باشا لم يقم أحد منهم بأية خطوة إيجابية.



بطل معركة بلفنة

الغازي المشير عثمان باشا

سقوط بلفنة

كانت مدينة بلفنة محاصرة من جهات ثلاث، وكان الطريق الوحيد الذي يربطها بالعالم الخارجي ويزودها بالمؤن والغذاء والعتاد هو الطريق إلى صوفيا في الجنوب الغربي منها. وعندما انتهت معكرة بلفنة الثالثة باندحار الروس، فإنهم لم يصرفوا النظر عما كانوا بصدده وهو الاستيلاء على هذه المدينة ذات الموقع الإستراتيجي المهم، والتي تقف حائلاً وحيداً أمامهم في طريقهم إلى إسطنبول. لذلك فإنهم بدؤوا بإرسال الإمدادات الجديدة والفرق الاحتياطية. وقد قامت إحدى هذه الإمدادات التي كان تعدادها ٣٥ ألفاً من الجنود تحت قيادة الجنرال "جوركو" بقطع واحتلال هذا الطريق في ٢٤ تشرين الأول/٦ شوال من جميع الجهات.

وهكذا سدت أبواب الأمل جميعاً أمام المشير عثمان باشا حيث بدأ الجوع يفتك بالمدينة لتناقص الغذاء فيها، وقلّت الذخيرة الحربية لدى الجيش في الوقت الذي كانت أية معركة قادمة تتطلب ذخيرة وافرة وقوة نيران كبيرة. وبدأت الأمراض تتفشى في المدينة المنكوبة نتيجة الجوع والبرد، وعلى الرغم من الرسالة الرقيقة التي تسلمها عثمان باشا من شقيق القيصر "الغراندوق نيقولا" في تشرين الثاني التي طلب فيها استسلامه، فإنه رفض فكرة الاستسلام في الرسالة الجوابية الرقيقة التي بعثها إليه في ١٣ تشرين الثاني.

وعندما حل شهر كانون الأول قرر عثمان باشا القيام بمحاولة اختراق لصفوف الجيش الروسي وسحب جيشه إلى مدينة "صوفيا". وفي ليلة ١٠ كانون الأول/٤ ذي الحجة قام عثمان باشا بمحاولته المستحيلة هذه لاختراق صفوف ١٥٠ ألفاً من الجنود الروس بجيشه المنهوك والجائع، ولكن جيشه الصغير أُحيط من جميع جهاته ببحر من الجيش الروسي. وبعد أن أعطى ٢٥٠٠ شهيد و ٣٥٠٠ جريح، وجُرح هو نفسه وقتل جواده اضطر إلى الاستسلام لكي لا يفنى بقية جيشه. وهكذا انتهت هذه الملحمة التي دامت ٤ أشهر و ٢٣ يوماً.

بعد سقوط "بلفنة" أصبح الطريق مفتوحاً إلى إسطنبول، فبدأ الصربيون بالهجوم على الجيش العثماني في ١٤ كانون الأول، واستولوا على "نيش" في كانون الثاني ١٨٧٨م /٦ محرم ١٢٩٥هـ.

كما استولى جنود الجبل الأسود على بار (Bar) أو "أنتي واري" في اليوم نفسه. أما

الرومانيون فقد استولوا على فيدن (Vidin) وطردوا السكان المسلمين من شمالي غرب بلغاريا. وفي ٢/٢ استولى اليونانيون دون إعلان الحرب على "تساليا".

وفي ٩ كانون الثاني سقطت "صوفيا"، وفي ١٦ كانون الثاني سقطت "تيرنوفا" (Timova)، وفي ١٧ من الشهر نفسه سقطت مدينة "فيليبا" ((Fgiliba وفي ٢٠ كانون الثاني سقطت مدينة "أدرنة" وأخيراً وصلت الجيوش الروسية إلى "أياستافانوس" وهو الاسم القديم لإحدى ضواحي إسطنبول وتُدعى الآن "يشيل كوي" التي يوجد فيها حالياً مطار إسطنبول الدولي.

وهكذا انتهت هذه الحرب التي دفع مدحت باشا ومحمود جلال الدين باشا الدولةَ العثمانيةَ إليها بقصرِ نظرهم وسوء تدبيرهم.

هدنة أدرنه

عندما ساءت الأوضاع الحربية بالنسبة للدولة العثمانية، وأصبح الطريق إلى إسطنبول مفتوحاً أمام الجيوش الروسية، طالبت الدولة العثمانية بهدنة عسكرية في ١٨٧٨/١/١٩م-١٥ محرم ١٢٩٥هـ، إذ أرسلت وزير خارجيتها مسرور باشا مع وزير الخزانة المشير نامق باشا إلى مقر القائد العام للجيوش الروسية الغراندوق نيقولا "شقيق قيصر روسيا" في "كيزانلك"، كما أرسل السلطان عبد الحميد برقية إلى الملكة فيكتوريا طلب فيها وساطتها في إبرام هذه الهدنة.

وقد ثارت مخاوف إنكلترة نتيجة اقتراب الجيوش الروسية من إسطنبول فكتبت الملكة فكتوريا خطاباً إلى رئيس الوزراء دزرائيلي طالبة منه التدخل في الموضوع قائلة: "ليست هناك لحظة يجوز أن تفقدها وإلاّ فإن سياستنا لقرون عدة، وشرفنا كدولة أوروبية عظمى سيتعرضان لتلقي ضربة قاضية.. يا إلهي إن الملكة لو كانت رجلاً لفضلت التوجه إلى أولئك الروس الذين لا يثق الإنسان بوعودهم لتسديد هذه الضربة القاضية إليهم".

وقد قال دزرائيلي تعقيباً على هذا الخطاب: "إنه حقاً لشيء رائع أن يكون في خدمة مثل هذه الملكة".[1] وفعلاً فقد أرسل الأسطول البريطاني إلى بحر مرمرة.

وقد وُقّعتْ هذه الهدنة أخيراً في مدينة أدرنه في ٣١ كانون الثاني/٢٧ محرم، وبذلك انتهت الحرب الروسية التركية التي استمرت تسعة أشهر وسبعة أيام والتي كانت بنتائجها من أكبر الهزات التي تعرضت لها الدولة العثمانية.

---

[1] "الدولة العثمانية والمسألة الشرقية"، د. محمد كمال الدسوقي. ص ٢٥٣.

تعطيل مجلس المبعوثان

عاد مجلس المبعوثان إلى الانعقاد في شهر كانون الأول سنة ١٨٧٨م.. كان المنظر مختلفاً هذه المرة، إذ كانت الجيوش الروسية معسكرة على مشارف إسطنبول، وكانت الدولة العثمانية قد فقدت أراضي شاسعة واستنــزفت قوتها وقدرتها المالية، كما كانت تواجه مشاكل كثيرة من أهمها مشكلة مئات الألوف من المهاجرين المسلمين من البلقان، لا سيما من بلغاريا الذين هربوا من المذابح الوحشية التي تعرضت لها المدن الإسلامية هناك. فجوامع إسطنبول ومدارسها كانت تعج بما يزيد على ٢٠٠ ألف مهاجر.

كنا قد شرحنا سابقاً كيف أن نغمة الحرب التي كانت سائدة في هذا المجلس قد جرّت الدولة العثمانية إلى مهاوي الحرب، أما الآن فقد كانت هناك نغمة أخرى وهي نغمة محاسبة المسؤولين عن نتائج هذه الحرب التي انتهت بالهزيمة. وفعلاً فقد اتفق أعضاء المجلس على كتابة بيان يتهم فيه جميع المسؤولين مدنيين وعسكريين ويُحمّلهم مسؤولية الهزيمة. وصِيغَ البيان بأسلوب يومئ من بعيد إلى السلطان كذلك، وبدأت الاتهامات تتكرر من الأعضاء، فهذا نائب يطالب بإرجاع المنفيين السياسيين من الخارج، ثم تبين أنه يقصد مدحت باشا، وهذا نائب ينتقد الحكومة لأنها لم تكن تأخذ آراء النواب في امور الحرب، وكأن الحرب تدار من قِبل المجالس النيابية في الدول الأخرى! وهذا نائب يصيح: "مادام الخونة وعديمو الكفاءة على رأس هذا البلد فإن الأمر لا يستحق أية تضحية، وإنني شخصياً لست مستعداً لأية تضحية".

كان المجلس يعطي انطباعاً فوضوياً... فالعناصر والجنسيات المتعددة في الدولة العثمانية أصبحت تطالب أن تكون لغاتها لغات رسمية، وبدأت الدعوات القومية تتململ وتصرح عن نفسها في هذا المجلس، وبدا لكل عين بصيرة أن كل الحركات التي كانت تسعى لتفتيت الدولة العثمانية أصبح لها منبر حرّ في هذا المجلس، بل أصبحت بعض هذه الحركات لا تشعر -بعد انتهاء الحرب- حتى بضرورة إخفاء مقاصدها، فالأرمن الذين كانوا من أكثر الناس حماسة لجر الدولة العثمانية إلى الحرب -تحت شعار الوطنية والغيرة..الخ.- ذهبوا لاستقبال الجيوش الروسية المحتلة بوفد كان على رأسه بطريك الأرمن "نرسيس" لتهنئة القائد الروسي الغراندوق نيقولاي وتقديم عريضة إليه يطلب فيها مساعدة الأرمن على إنشاء دولة أرمنية

مستقلة في شرقي الأناضول. والغريب أنه ما من أحد حاسب هذا الوفد وهذا البطريرك على الإقدام على هذه الخطوة التي تُعدّ في أي بلد آخر خيانة عظمى جزاؤها الإعدام، مع أنها تمت في وضح النهار، ولم يكتف البطريرك بهذا بل أرسل وفداً إلى أوروبا لهذا الغرض.(١) لم يحاسب البطريرك على خيانته هذه لا مباشرة بعد زيارته، ولا بعد جلاء القوات الروسية من ضواحي إسطنبول وعودته إلى بلاده بعد إبرام المعاهدات. بل إن بعض نواب الروم طالبوا الدولة العثمانية -وهم نوابها- إعطاء كريت وتساليا لليونان!(٢)

لذا وأمام هذا الوضع غير الطبيعي للمجلس، لم يتردد السلطان عبد الحميد في إعطاء المجلس إجازة لأجَل غير محدد. وفي صباح ١٣/٢ ١٨٧٨م-١٠ صفر ١٢٩٥هـ حضر رئيس الوزراء أحمد رفيق باشا إلى المجلس ليقرأ "فرمان" السلطان حول ذلك. ويُروى عن السلطان عبد الحميد أنه قال عقب ذلك "لقد تبين لي بأنني كنت على خطأ عندما حاولت أن أخدم أمتي بالسير على طريق والدي السلطان عبدالمجيد وإنشاء المؤسسات الديمقراطية، أما الآن فإنني سأسير على طريق جدي السلطان محمود لأنني أيقنت الآن بأن طريق القوة هو الطريق الوحيد الذي أستطيع به أن أخدم الأمة التي حملني الله أمانة قيادتها والحفاظ عليها".(٣)

وقد قال بسمارك للمشير "علي نظامي باشا" عند زيارته لألمانيا: "لقد أحسنتم صنعاً بتعطيلكم المجالس، ذلك لأن أية دولة عندما تكون متكونة من قوميات عدة فإن ضرر النظام البرلماني فيها يكون أكثر من فائدته".(٤)

وتنقل الكاتبة الأمريكية "أليزابيث ورملي لاتمر (Elizabeth Wormely Leatimer) في كتابها "روسيا وتركيا في القرن التاسع عشر" عن أستاذ اللغة ورئيس جامعة بودابست البروفسور "أرمينيوس داميري" ما يأتي عن السلطان عبد الحميد: "بعد مدة قصيرة من تسلمه الحكم فسخ مجلس النواب، لذلك فإنه اتهم بأنه دكتاتور طاغية. وقد حدثني السلطان مرة حول هذا الموضوع قائلاً: "إن الأفكار الليبرالية انتشرت وترسخت في أوروبا بشكل تدريجي وطوال عدة عصور، وهنا في بلدي يطالبونني أن أزرع هذه الأفكار في تربة آسيا الصلبة، المحرومة من المطر، علماً بأن هذه التربة غير ملائمة لهذا النبات حالياً، إني أحتاج إلى مهلة

---

(1) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/310.
(2) *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 4/160.
(3) *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 154.
(4) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/310.

لكي أزيل الصخور والأشواك وأقلب التراب وأسقيه، عند ذلك يمكن لهذه النبتة الجديدة في هذا البلد أن تنمو وتنتشر دون ضرر، وصدِّقني بأنني سأكون آنذاك أول السعداء لانتشارها وقوتها". إن علينا أن لا نغمض أعيننا عن الوضع الحالي لتركيا، فأنا لا أشك في إخلاص ووطنية السلطان عبد الحميد، وبدلاً من البحث الدائم عن تقصير الأتراك المسلمين فإن علينا التعامل مع هذا الحاكم الشرقي ومع بلده بصداقة وحسن نية".[١]

معاهدة سان أستيفانو (أيا ستيفانوس) ومعاهدة برلين

بعد أن عسكر القائد العام للجيوش الروسية على مشارف إسطنبول أخذ يطلق التهديدات باحتلال إسطنبول. وقد ذعرت إنكلترة لبلوغ المسألة هذه الدرجة من الخطورة. فأرسلت قسماً من أسطولها الحربي إلى إسطنبول عبر مضيق "جناق قلعة" ودخلت إلى بحر مرمرة حيث رست في ١١/٢/١٤ صفر بالقرب من إحدى جزر إسطنبول وهي جزيرة "بيوك آده" وكانت إنكلترة تلوح بذلك عن استعدادها للدخول في حرب مع الروس إذا حاولوا دخول إسطنبول.

في ٢٨/٣/٢ من صفر وقعت معاهدة سان ستيفانو "أيا ستيفانوس" من قِبل وزير خارجية تركيا صفوت باشا والجنرال اغناتيف من الجانب الروسي[٢] وكانت هذه المعاهدة -التي لم تُطبق[٣] أبداً- مؤلفة من ١٩ بنداً أهم ما ورد فيها توسيع بلغاريا توسيعاً كبيراً حيث أصبحت تمتد حتى بحر إيجه، وأن تكون مستقلة ولا ترتبط بالدولة العثمانية إلاّ برباط لفظي، كما منح الاستقلال لإمارة الصرب والجبل الأسود مع زيادة مساحتيهما، وحصلت رومانيا -إضافة إلى الاستقلال- على جزء من إقليم "دوبرجة" على أن تتنازل هي عن جنوب "بسارابيا" لروسيا، وحصلت روسيا على "قارص" و"باطوم" و"أرداهان" وذلك مقابل أن تتنازل روسيا عن مليار ومائة مليون روبل، وهي الغرامة التي فرضتها على تركيا حسب المادة

---

[1] *31 Mart Faciası*, Cevad Rifat Atilhan, Gün Matbaası, İstanbul 1956, s. 64.

[٢] كان الجانب التركي يتألف من وزير الخارجية صفوت باشا، وسفير تركيا في برلين سعد الله بك، أما الجانب الروسي فكان يتألف من الجنرال أغناتيف "سفير روسيا السابق في إسطنبول" ونيليدوف "من حاشية القصر"، وقد وقّع صفوت باشا هذه المعاهدة التي تُعدّ من أسوأ المعاهدات في التاريخ العثماني حتى ذلك الحين... وقعها وهو يبكي، وقد رسم أحد الرسامين الروس منظر الوزير الباكي، ويقال: إن السلطان عبد الحميد احتفظ بهذه الصورة ووضعها أمامه فوق منضدته، ليذكر على الدوام تلك اللحظة المؤلمة وليتجنب الدخول في أية حرب غير مضمونة النتائج.

[٣] إذ ألغتها معاهدة برلين.

١٩ من المعاهدة والتي كانت تبلغ ملياراً وأربعمائة وعشرة ملايين روبل "كانت تعادل آنذاك ١٦٤ مليون ليرة ذهبية عثمانية".

وقد طالب القائد الروسي العام في أثناء المباحثات بست قطع بحرية في الأسطول العثماني موجودة في البحر الأسود كان السلطان عبدالعزيز قد اشتراها، وتحت ضغط الوجود الروسي قرب إسطنبول قرر الباب العالي أنه إذا لم تفلح جهود المفاوضين الأتراك في جعل الروس يتنازلون عن هذا المطلب فإن عليهم تسليم هذه القطع إلى الروس مع مذكرة احتجاج، ولكن السلطان عبد الحميد أرسل الرسالة الآتية إلى رئيس الوزراء أحمد وفيق باشا:

"إلى رئيس الوزراء وإلى صفوت باشا وإلى باقي الوزراء:

أقسم بأنني لن أقبل قطعاً التنازل عن أي جزء من البحرية السلطانية ويمكن أن نضحي أية تضحية إلاّ أنني أرد وبشكل قاطع موضوع البحرية من الأساس، وأستطيع بيان الأسباب الموجبة لذلك أيضاً. وبدلاً من ضياع البحرية فإنني مستعد -إن اقتضى الأمر- أن أضحي بنفسي. كُتب في ٢/٥/ سنة ٩٣-٢/٢٧/ ١٨٧٨م".[1] وقد حمل أحمد وفيق باشا رسالة السلطان هذه إلى القائد الروسي العام "الغراندوق نيقولاي شقيق القيصر" ليطلعه على القرار الحازم للسلطان بهذا الخصوص، فتنازل القائد العام عن هذا المطلب ورغب في الاحتفاظ برسالة السلطان عنده، ولكن الرسالة أُستُرجِعتْ منه بعد عدة أيام.

أثارت هذه المعاهدة الرأي العام الأوروبي والحكومات الأوروبية كذلك؛ فقد ظهر أن روسيا تمادت كثيراً وأن خطرها زاد وتعاظم، وأن التوازن الأوروبي الدقيق قد أخل به إخلالاً كبيراً، فالنمسا رأت في تأسيس دولة بلقانية كبيرة "بلغاريا" نقضاً لاتفاق بودابست، أما إنكلترة فقد رأت أن المضايق أصبحت في خطر، وأن إنشاء دولة بلغارية كبرى تحت نفوذ روسيا مكسب كبير لها، كما أن اليونان تذمرت لكونها لم تحصل على شيء، وتذمرت الصرب لأنها -مع دخولها الحرب- لم تحصل على ما كانت تأمله. وهنا حاول السلطان عبد الحميد بكل الطرق الدبلوماسية الاستفادة من هذا التذمر الأوروبي لإبطال هذه المعاهدة، وكانت روسيا تشعر بالعزلة كما أنها خرجت منهوكة القوى من الحرب، لذلك لم تكن في موقف تستطيع معه المعاندة والتحدي، وقد لعبت إنكلترة الدور الأهم في إبطال هذه

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/311

المعاهدة، لذا فإنها أخذت جزيرة قبرص مقابل هذا الدور، ومقابل وعدها لتركيا بالدفاع عن شرقي الأناضول ضد الروس، إذ وقّعت الدولة العثمانية معاهدة مع إنكلترة في ١٨٧٨/٦/٤م-جمادى الآخر ١٢٩٥هـ تنازلت بموجبها عن جزيرة قبرص لإنكلترة[1] على أن تقوم إنكلترة بالدفاع المسلح عن الدولة العثمانية إذا هاجمتها روسيا، وأن إنكلترة تستعمل هذه الجزيرة كقاعدة بحرية لها لكي تتمكن من القيام بهذا الدفاع. وبحصول إنكلترة على قاعدة بحرية في شرقي البحر الأبيض المتوسط فإنها استكملت تقريباً السيطرة على جميع البحار والممرات المائية التي كانت تهمها، إذ كانت تسيطر على مالطا، وجبل طارق، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وقناة السويس.

لم تكن الدول الأوربية -وعلى رأسها إنكلترة والنمسا- لترضى أن تحصل روسيا على كل هذه المنافع وحدها، وأن تلتهم أملاكاً شاسعة للدولة العثمانية، وأن تخلق دولاً تحت حمايتها ونفوذها، وقد خشيت روسيا مغبة موقف هذه الدول منها لذلك فإنها رضيت -وبتشجيع من بسمارك- بعقد مؤتمر يعيد النظر في معاهدة سان ستيفانو. انعقد مؤتمر برلين برئاسة بسمارك في ١٨٧٨/٦/١٣م-١٢ جمادى الآخر ١٢٩٥هـ واشتركت فيه بالإضافة إلى الدولة العثمانية وروسيا بريطانيا وألمانيا وفرنسا والنمسا والمجر وإيطاليا كما سمح لليونان بحضور المؤتمر ولكن لم يكن لها أي دور.

أما بلغاريا فلم يُسمح لها بالحضور، إذ أعلنت روسيا بأنها تتكلم باسمها، ومندوب الدولة العثمانية لم يجد في المؤتمر أي اهتمام من الدول الأوروبية التي كانت غايتها منصبة لا على إنقاذ الدولة العثمانية بل على استرجاع الغنيمة من فم روسيا لتقسيمها فيما بينها.

لذلك فإن بسمارك عندما لاحظ الدموع المتساقطة من عيني المندوب العثماني في إحدى الجلسات قال له: "بدلاً من أن تبكوا كالنساء فقد كان عليكم أن تحافظوا على حقوقكم كالرجال!".

ومع أن بسمارك كان رئيس المؤتمر إلاّ أن المندوب البريطاني كان هو لولب المؤتمر وموجهه.

---

[1] أضيف ملحق إلى هذه المعاهدة في ١ تموز من نفس تلك السنة ورد فيه أن التنازل مؤقت، وينتهي حالما يخرج الروس من قارص وأردهان، كما ورد فيها أن الواردات التي تزيد عن حاجة ومصاريف الجزيرة تعاد إلى الدولة العثمانية، أي إن الجزيرة بقيت من الناحية القانونية ومن الناحية النظرية تابعة للدولة العثمانية، ولكن هذا الأمر بقي شيئاً نظرياً فقط.

استمر المؤتمر ٣١ يوماً وعقد عشرين جلسة وصاغ قراراته في ٦٤ مادة، وكان أهم هذه القرارات التي وقّعت في ١٨٧٨/٧/١٣-١٣ رجب هو:

١. أعيدتْ مقدونيا إلى الدولة العثمانية بعد أن كانت قد ضمت إلى بلغاريا في معاهدة سان ستيفانو.

٢. بعد أن تقلصت بلغاريا -بعد أخذ مقدونيا منها- قُسّمت إلى قسمين:

القسم الشمالي "بلغاريا الأصلية" وجعلها إمارة ذات استقلال ذاتي على أن تدفع ضريبة سنوية للباب العالي.

أما القسم الجنوبي فقد جعل إمارة مستقلة تحت اسم "روملي الشرقية" تحت سيادة الباب العالي على أن يكون حاكمها مسيحياً وأن توضع أسس إدارتها من قبل لجنة دولية.

٣. أعطيت البوسنة والهرسك ويني بازار للنمسا.

٤. منحت رومانيا والصرب والجبل الأسود الاستقلال.

٥. أُعطيتْ بساربيا فقط لروسيا من منطقة البلقان، أما حصتها في الأناضول فكانت عبارة عن قارص وأردهان. وأُجبِرت على إعادة سنجق بايزيد إلى تركيا كما جعل ميناء باطوم ميناءً حراً.[1]

٦. أعطي قضاء "كوتور" العثماني الموجود في شرق مدينة "وان" (Van) لإيران.

٧. نصت المعاهدة على إجراء الإصلاحات في المنطقة الشرقية من الأناضول التي كانت تسكنها أقلية أرمنية وكذلك في الولايات المقدونيا.

٨. خفضت تعويضات الحرب المفروضة على الدولة العثمانية إلى ٨٠٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك ذهبي على أن تدفع بشكل أقساط كل قسط منها بمقدار ٣٥٠,٠٠٠ فرنك، وقد استمر دفع هذه الأقساط طوال فترة حكم السلطان عبد الحميد.

٩. أعطيت تساليا لليونان، علماً بأن اليونان كانت تطالب إضافة إلى تسالية بجزيرة كريت وإيبروس، أما بريطانيا فقد خرجت من هذا المؤتمر بأكبر كسب؛ فعلاوة على كسبها قبرص، فإنها استطاعت أن تبذر بذور الشقاق بين روسيا والنمسا وألمانيا التي كانت قد ارتبطت باتفاق القياصرة الثلاثة. إذ إن روسيا شعرت أن حليفاتها النمسا وألمانيا قد خذلتاها

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/315.

في هذا المؤتمر، فموقف النمسا كان موقفاً عدائياً، بينما لم تر المساعدة التي كانت تتوقعها من ألمانيا.[1]

وفي حُمّى تقسيم وتوزيع الأسلاب على الدول الكبرى، لم تكن فرنسا لترضى بأن لا يكون لها نصيب منها. لذلك فقد تم الاتفاق -خلف الكواليس- على أن تكون تونس من نصيب فرنسا، وقد استولت فرنسا فعلاً على تونس بعد ثلاث سنوات.

أما مقدار ما أقتطع من مساحة الإمبراطورية العثمانية في القسم الأوروبي فهو ١٦٦ ألف كيلومتر مربع كان يعيش فيها خمسة ملايين نسمة و ٤٦ ألف كيلومتر مربع، كان يعيش فيها مليون نسمة في قسم الأناضول.. وقد نجح السلطان عبد الحميد في تجميد بعض نصوص هذه المعاهدة التي كانت تضر بمصالح دولته سنين عديدة مستفيداً من تنازع دول البلقان ومن التوازن الدقيق للدول الأوروبية.

محاولة اختطاف السلطان مراد

لم تكن قد مضت فترة طويلة على تولي السلطان عبد الحميد الحكم، عندما بدأت الإشاعات تنتشر بين الناس، بأن السلطان مراد قد استرد عقله وأنه الآن بكامل قواه العقلية، لذلك فإن له الحق في الرجوع إلى السلطة، ولكن السلطان الجديد لا يريد تسليم السلطة لأخيه، لذلك فهو غاصب للعرش، وهو في سبيل البقاء سلطاناً قد أغرق أطباء مراد بالذهب لكي يشتري سكوتهم..الخ.

أمام هذه الإشاعات بين طبقات الشعب قام السلطان عبد الحميد بخطوتين: استدعى أولاً كل الأطباء المشهورين في إسطنبول المسلمين منهم والمسيحيين واليهود والأجانب وشكّل منهم لجنة قامت بفحص مراد.

ونقتطف هنا ما أورده كتاب "عبد الحميد الثاني: دور سلطنته[2] وحياته الخاصة وسياسته" حول هذا الموضوع: "دُعيَ إلى القصر أمهر الأطباء لفحص السلطان مراد وبيان رأيهم حول صحته. وقد وجده الأطباء في غرفة في الطابق الأول جالساً على "كنبة". كان قد ضعف

---

[1] "الدولة العثمانية والمسألة الشرقية" للدكتور محمد كمال الدسوقي، ص ٢٦١ وكذلك انظر: "الشعوب الإسلامية" للدكتور عبد العزيز سليمان نوار، ص ٢٠١-٢٠٣..

[2] هذا الكتاب وضعه الاتحاديون ضد السلطان عبد الحميد بعد استيلائهم على السلطة، وهو في عمومه كتاب هجوم ونقد ظالم له.

كثيراً ووجهه كان بلون التراب وانطفأ بريق عينيه، ولم يكن يبدو على المريض أي أثر من الحياة والحركة، حاول الأطباء كثيراً حمله على الوقوف واشتركت في هذه المحاولة والدته مع الأطباء ولكن دون جدوى، وأخيراً تمتم بصوت خفيض جداً بعض كلمات غير مفهومة، ثم عاد إلى ذهوله وانقطاعه عن العالم. وعند ذلك انسحب الأطباء إلى الغرفة المجاورة حيث استمعوا إلى أقوال الأطباء المخصصين لعلاجه وهم: مابيو وعاطف باشا وموبخري وكابولوين، ثم أعدوا بعد ذلك تقريرهم، وخلاصته؛ أن مرض السلطان مراد لا أمل في شفائه على الإطلاق".

وبهذه الخطوة قطع السلطان عبد الحميد دابر جميع الشائعات من جذورها. ثم قام بخطوته الثانية وهي احضار مروجي هذه الشائعات وزجرهم على الأكاذيب التي بلبلوا بها أفكار الناس، ومع أن أي حاكم آخر كان من المتوقع أن يقوم بعقاب هؤلاء عقاباً صارماً، إلاّ أن السلطان اكتفى بزجرهم ثم قام بتعيينهم في وظائف أفضل من وظائفهم السابقة.

ولكن حدثت محاولة لخطف السلطان مراد وكانت الخطة مرتبة على أساس الدخول إلى قصره بزي النساء ثم خطفه وتهريبه خارج البلاد بوساطة باخرة كانت تنتظر أمام قصر مراد، ومن ثم إعلان بيان باسمه يتضمن أن إقصاءه عن العرش كان عملاً مغايراً للشريعة الإسلامية. ولكن هذه المحاولة لم تنجح إذ سرعان ما علم السلطان عبد الحميد بالأمر فأرسل حسن باشا مع ثلة من الجند حيث نصبوا كميناً للمتآمرين وألقوا القبض عليهم، والغريب أنه كان بين المتآمرين أجنبي كان شقيقاً لمترجم السفارة الإنجليزية في إسطنبول وكان رومياً اسمه "ستافر يدس"، والأغرب من هذا أن الباخرة التي كانت تنتظر نجاح عملية الاختطاف كانت باخرة روسية، وكانت الخطة مرتبة على أساس تهريب مراد إلى أوديسا!

وهذه المحاولة تظهر بوضوح إلى أي مدى كانت الأصابع الأجنبية تلعب بأمور الدولة العثمانية، إذ أصبحت وبكل جرأة تدبر الانقلابات وتحاول تبديل السلاطين.[1]

---

[1] يمكن فهم محاولة روسيا إسقاط السلطان عبد الحميد إذا علمنا أن ولي العهد الأمير يوسف كان يميل إلى روسيا.

الفصل الثالث

شخصية السلطان عبد الحميد

ملامحه

كان السلطان عبد الحميد متوسط الطول حنطي اللون، مائلاً إلى النحافة، أسود الشعر، مشقوق الشفة السفلى بشق خفيف، ذا أنف معقوف كبير بعض الشيء يحمل طابع آل عثمان. وكانت عيناه أبرز شيء في وجهه واكثر ما يلفت نظر جليسه، فقد كانتا عينين خضراوين واسعتين ونافذتين، لا يملك إزاءهما مخاطبه سوى خفض بصره، وكانت تحيط بهما أهداب كثيفة طويلة.

عندما ارتقى العرش كان حليق اللحية ولكن مع شارب، ثم التحى بلحية خفيفة. كان صوته عميقاً رخيماً فيه حلاوة، لا يمل مستمعه من الإنصات إليه، وكان يتحدث بأناة وهدوء وبكلمات واضحة المخارج، وقوراً ذا شخصية قوية وهيبة، مسيطراً على أحاسيسه فلا تنعكس انفعالاته ومشاعره على قسمات وجهه، ينصت لمحدثه باهتمام دون أن يقاطعه ودون أن يظهر أي ضيق.

وندرج هنا ما كتبه السفير الأمريكي "س. س. كوكس (Mr. S. S. Kawkas) في كتابه "مذكرات دبلوماسي" واصفاً السلطان عبد الحميد:

" هو متوسط القامة، له سمة تركية أصيلة، شعره اسود ولحيته سوداء، أما عيناه فهما معبرتان جداً ومؤثرتان، حركاته وتصرفاته رقيقة جداً، بل وحتى خجولة. جبهته الواسعة تعبر عن مقدرته الشخصية، يجيد ركوب الخيل. نسبه العائلي يستمر دون انقطاع ثلاثة قرون، وهو أكثر الحكام الموجودين في العالم عملاً وجداً واهتماماً واستقامة ويقظة، وأنظفهم وجداناً، يتعامل بصداقة وبعدل مع الجميع، وكل كلمة منه تدل على طيبة قلبه وعلى ذكائه. وهو يقوم في الصباح مبكراً جداً ويبدأ بتدقيق الأعمال الرسمية وقراءة التقارير". ثم يستمر..

"لقد درستُ إصلاحات الأتراك طوال العصور الثلاثة الأخيرة واقتنعت بأن السلطان -الذي هو تركي نقي- قادر على إعطاء الدفعة الكافية للتعجيل بالتقدم البطيء للإصلاحات التركية، هذه الدفعة ستقدم بلده نحو النور والحرية والمدنية.

إن وجود شخص صافي النية وصريح ومتفهم، ومستعد أن يحصر كل وقته لصالح أمته.. إن وجود مثل هذا الشخص على رأس الدولة العثمانية، لنعمة طيبة مباركة، فالسلطان ليس شخصاً محبوباً فقط، بل هو في الوقت نفسه على دراية واسعة بأمور الدولة.

إنه يملك قلباً حساساً ومتسامحا إزاء مختلف القوميات والأديان الموجودة في مملكته، ويا ليت الدول المتكبرة الأخرى تقلده في هذا التسامح، إذن لكان عملها هذا في غاية الحكمة".(١)

مظهره الخارجي

كان مظهره في لباسه بسيطاً غاية البساطة مع أناقة فائقة، ومع أن صدور قواده ووزرائه كانت مزدانة بالنياشين والأوسمة فإنه لم يكن يحمل على صدره سوى وسام "آل عثمان". وكان يحتذي حذاء من الروغان "روكان" (Rugan) الأسود ويلبس جوارب سوداء وقميصاً أبيض وسترة سوداء مع بنطلون أسود ويضع منديلاً أبيض في الجيب العلوي لسترته.

يقول عنه رئيس المابَين (رئيس الكتاب، أو مدير مكتب سكرتارية السلطان) تحسين باشا: "كان السلطان عبد الحميد يملك جسداً قوياً وبنية نشطة، ولم يكن يحب الكسل والتراخي وبطء الحركة، كان مفتوناً بالأناقة ويقول إن النظافة والهندام المنتظم دليل على النظام في حياة الإنسان".(٢)

وفي المقابلات الرسمية كان يفضل اللون الأسود أو اللون اللازوردي (الأزرق الغامق)، أما في القصر وبين أهله فإنه كان يفضل الملابس الرمادية، وعندما يعمل في مرسمه أو يمارس هوايته في النجارة فإنه كان يلبس بنطلوناً وسترة من القطيفة البنية اللون. وعند تجواله في قصره يحمل بيده عصا.

ثقافته

صُوّر السلطان عبد الحميد من قِبل أعدائه بأنه كان شخصاً جاهلاً، لا يستطيع القراءة

---

(1) *31 Mart Faciası*, Cevad Rifat Atilhan, s. 65-66.
(2) *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 163.

والكتابة إلاّ بصعوبة، ولبيان الحقيقة فإنه من المفيد إلقاء نظرة على دراسته وعلى الأساتذة الذين قاموا بتدريسه؛ درس اللغة التركية على أستاذه عمر أفندي، والفارسية على أستاذه علي محوي أفندي، والعربية والعلوم الأخرى على يد فريد أفندي وشريف أفندي، وتاريخ الدولة العثمانية على فاكانويس لطفي أفندي واللغة الفرنسية على أدهم باشا وكمال باشا ومعلم فرنسي يدعى "كاردت". ودرس الموسيقى على أستاذين إيطاليين هما "كواتللي" و"لومباردي" ولعل هذا كان السبب في تذوقه الموسيقى الغربية أكثر من تذوقه الموسيقى الشرقية. وكان مولعاً بقراءة التاريخ، ويقول الشعر أحياناً وقد أرسل مرة أبياتاً من شعره إلى أستاذه لطفي أفندي يهنئه فيها باسترداد صحته بعد وعكة ألمت به.[١]

برنامجه اليومي

كان السلطان عبد الحميد ينام مبكراً في العادة، ويقوم مبكراً فيستحم ثم يصلي صلاة الفجر ويجلس بعدها لتناول فطور خفيف، ثم يتوجه إلى دائرة الحرم ومنها إلى جناح "السلاملك" حيث يستدعي رئيس الكتّاب، ويبدأ بالنظر في أمور الدولة وتدقيق الأوراق الرسمية حتى الساعة الحادية عشرة، وعندما يحين وقت الغداء ينتقل إلى دائرة الحرم لتناول الغداء، ثم ينتقل إلى غرفة نومه حيث يتمدد للاستراحة لمدة ربع ساعة تقريباً، يعود بعدها إلى مواصلة عمله في جناح السلاملك ومقابلة رئيس الكتّاب والكاتب الثاني والوزراء، ويستمر في العمل حتى العشاء. وكان عندما يتعب، أو يجد فرصة سانحة، يتوجه إلى دائرة الحرم حيث يلتقي بإحدى زوجاته أو يستدعي أبناءه وبناته، وقد يستمع إلى عزف أحدهم على البيانو.

وبعد تناول العشاء يخرج إلى حديقة القصر ويتنـــزه في أرجائها مع بعض الباشوات ورجالات القصر، وقد يتوجه إلى ورشة النجارة أو إلى المكتبة. وعندما تكثر أعماله يبقى حتى منتصف الليل لإنجازها. أما في الأوقات الاعتيادية فإنه يتوجه إلى غرفة نومه بعد أداء صلاة العشاء، وهنا يخيم السكون على جميع أرجاء القصر. وقبيل نومه يستدعي مَن يقرأ له بعض المواضيع الخفيفة من خلف حاجز خشبي موضوع قرب سريره وعندما يحس القارئ بأن السلطان على وشك النوم يتسلل من مكانه بهدوء ويخرج من الغرفة.[٢]

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/286.
[2] *Babam Abdülhamid,* Ayşe Osmanoğlu, s. 20-21.

خُلقه وطباعه

يقول المؤرخ التركي المعروف إسماعيل حامي دانشماند: "كان السلطان عبد الحميد مثال العفة والاحترام والوقار".[1]

ويقول عنه رشيد بك في مذكراته: "كان عفيفاً بكل معنى الكلمة، إذ لم يكن يمد عينه إلى عرض أحد أو ماله ". "كان حليماً، صبوراً، رحيماً".[2]

وتقول عنه ابنته عائشة: "كان والدي يؤدي الصلوات الخمس في أوقاتها ويقرأ القرآن الكريم، وفي شبابه سلك مسلك الشاذلية، وكان كثير الارتياد للجوامع لا سيما في أثناء شهر رمضان، إذ كان يذهب إلى جامع السليمانية، وفي أحد الأيام عندما كان يؤدي الصلاة في هذا الجامع التقى شيخاً فاضلاً يدعى "حمزة رافر" وتصادق معه، وانتسب عن طريقه إلى الشاذلية ثم انتسب إلى الطريقة القادرية بوساطة عبد الله أفندي الشيخ الأكبر لتكية يحيى أفندي".[3]

كان السلطان عبد الحميد يكن حبا كبيرا للرسول ﷺ وتوقيراً كبيرا له، فعندما اقترب الخط الحديدي للحجاز من المدينة المنورة أمر القائمين على تنفيذ مد الخط وضع طبقات عديدة وكافية من اللباد تحت الخط الحديدي لكي لا يحدث اقتراب القطار من المدينة ودخوله فيها أي ضجة أو ضوضاء احتراما وتوقيرا لساكن المدينة العظيم ﷺ.

ومن مظاهر شدة تدينه أنه لم يكن يوقع على أي ورقة تخص أمر الأمة إلا وهو على وضوء. فهذا هو ما يخبرنا رئيس كتاب القصر السلطاني السيد أسعد أفندي. فهو يروي في مذكراته بأن السلطان كان يعمل حتى المساء، ثم يذهب إلى جناحه ليرتاح ولينام. ولكنه أكد على رئيس الكتاب أنه في حالة ورود أي أمر أو كتاب مهم يحتاج إلى التوقيع فيجب عليه أن يوقظه من النوم ويعرض عليه الكتاب.

يقول أسعد أفندي: "في منتصف ليلة ورد كتاب مهم جدا يجب التوقيع عليه، فذهبت وطرقت على باب غرفة السلطان، ولكن الباب لم ينفتح... انتظرت مدة ثم طرقت مرة أخرى فلم يفتح الباب أيضا... قلقت... فهل حدث أي سوء للسلطان؟... بعد مدة طرقت الباب مرة ثالثة ففتح الباب...كان السلطان يحمل منشفة في يده وهو يمسح بها وجهه. ابتسم

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/287.

[2] المصدر السابق. ورشيد بك: شغل وظيفة كاتب المابين أربع عشرة سنة، ومن وزراء الداخلية في عهد السلطان عبد الحميد.

[3] *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 22.

لي وقال: "يا بني! لقد عرفت أنك جئت لأمر مهم، لذا قمت وتوضأت، وهذا هو سبب تأخري... أرجو المعذرة، لم أوقع دون وضوء على أي أمر من أمور هذه الأمة، أعطني الورقة لأوقع عليها". وقبل التوقيع سمى الله ثم وقع بإمضائه".[١]

وعلى نقيض عمه السلطان عبدالعزيز وأخيه مراد كان يكره الإسراف، ففي الوقت الذي كانت ديون أخيه مراد تبلغ أكثر من مليون ليرة ذهبية عند اعتلائه العرش، فإن ثروته عند تسلمه العرش كانت تزيد على مائة ألف ليرة ذهبية حصيلة سنوات تجارته بمحاصيل مزارعه. وطوال حكمه الذي بلغ أكثر من ثلاثين سنة لم يمد يده إلى خزينة الدولة كأسلافه، بل قام في كثير من الأحيان بالتبرع من ماله الخاص، لكثير من المشاريع الخيرية، كالمدارس والجوامع والمستشفيات. وقد بلغ عدد هذه البنايات التي أنشأها من ماله الخاص ١٥٥٢ بناية صرف عليها ٧٨٠,١٢٩ ليرة ذهبية "سبعمائة وثمانين ألفاً ومائة وتسعة وعشرين ليرة"[٢] أي ما يعادل اليوم عدة ملايين من الجنيهات الإسترلينية. ومن المعلوم أن المشكلة الاقتصادية كانت من أهم المصاعب التي كانت الدولة العثمانية تعاني منها، وكان إسراف السلاطين المتأخرين يزيد من حدة هذه المشكلة، وعندما تسلم عبد الحميد السلطة جرى على سياسة الاقتصاد فأصبحت ديون الدولة العثمانية تتناقص تدريجياً سنة بعد أخرى، وعندما عُزل عن العرش كان قد دفع معظم هذه الديون.

تقول الكاتبة الأمريكية "أليزابيث ورملي ليتمر" (Leatimer Elizabeth Wormely)[٣] في كتابها "روسيا وتركيا في القرن التاسع عشر"، المؤلَف سنة ١٨٩٤م (قسم ١٤ ص ٣٤٣-٣٥٦) ما يأتي: "في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦م جلس عبد الحميد على العرش وتسلم هذه المسؤولية العظمى في أحلك أدوار التاريخ التركي وأكثرها صعوبة، وبعد ١٨ شهراً من جلوسه دخلت الجيوش الروسية "أيا ستافينوس" وأجبرته على إمضاء المعاهدة، ولم يجد السلطان بُداً من قبول مقررات مؤتمر "برلين" ولكن هذا علّم السلطان شيئاً مهماً وهو أن لا يعتمد على المتظاهرين بالصداقة[٤] وأن لا يربط أمته بمعاهدات مع الدول الأجنبية.

---

(1) *Belgelerle Sultan İkinci Abdulhamid Han*, Ö. Faruk Yılmaz, Osmanlı Yayınevi, İstanbul 1999, s. 278.

(2) *Büyük Doğu Mecmuası*, Sayı: 1, Tarih: 6 Mart 1959.

(٣) لهذه الكاتبة مؤلفات أخرى، منها "فرنسا في القرن التاسع عشر" و "الأميرة أمليا".

(٤) المقصود هنا الحكومة البريطانية.

إن عبد الحميد "الذي جعله سوء حظه يرقى العرش في أكثر العهود حساسية" مُجد غاية الجد، إذ يعمل بطاقة تسبق جميع وزرائه بعدة مراحل، وهو مثل الملكة فيكتوريا يجمع كل السلطات في يديه، ولا يوقّع على أي شيء دون قراءته، ويأمر بترجمة الجرائد الأوروبية ويقرؤها، وهكذا اثبت هذا السلطان في مدة قصيرة أنه سياسي من الدرجة الممتازة حيث أدار الإمبراطورية العثمانية الواسعة التي كانت مشرفة على الزوال إدارة ممتازة وبدأ بإصلاحها وترقيتها.

إن أستاذ اللغة المشهور ورئيس جامعة بودبست البروفسور "أرمينيوس وامبري" يملك معلومات أكثر مني حول السلطان عبد الحميد، فقد زار تركية سنة ١٨٩٠م وبفضل إلمامه الجيد باللغة التركية تمكن من كسب ثقة السلطان، وهو يصف السلطان بهذه الأسطر في كتابه:

"إرادة حديدية، عقل سليم، عيون معبرة ومؤثرة، شخصية وخلق وأدب رفيع جداً يعكس التربية العثمانية الأصيلة... هذا هو السلطان عبد الحميد. ولا تحسبوا معلوماته الواسعة تخص الإمبراطورية العثمانية المنهكة، فمعلوماته حول أوروبا وأسيا وإفريقيا، بل حتى حول أمريكا معلومات واسعة وهو يراقب عن كثب جميع الحوادث في هذه الأماكن.

والسلطان متواضع ورزين إلى درجة حيرتني شخصياً، وهو لا يجعل جليسه يحس بأنه حاكم وسلطان كما يفعل كل الملوك الأوروبيين في كل مناسبة، يلبس ببساطة ولا يحب الفخفخة، أفكاره عن الدين والسياسة والتعليم ليست رجعية، ومع ذلك فإنه متمسك بدينه غاية التمسك، ويرعى العلماء ورجال الدين، ولا ينسى بطريق الروم وبطريق الأرمن من عطاءاته الجزيلة، إن بعض ساسة أوروبا يريدون أن يصوروا السلطان عبد الحميد عدواً متعصباً ضد المسيحيين، وليس هناك ادعاء فارغ أكثر من هذا الادعاء، لأن القول بأن السلطان الذي يختار لوزارة مالية الإمبراطورية ولرئاسة أطباء القصر السلطاني أشخاصاً مسيحيين من رعاياه، ويعطي مثل هذه المناصب المهمة لغير المسلمين من الروم والأرمن... إن الإدعاء بأنه شخص متعصب ضد المسيحيين هو كذب وتصرف لا أخلاقي وبعيد عن الحقيقة.

إنني أستطيع أن أقول بكل ثقة: "إنه إذا استمر الأتراك بالسير في الطريق الذي رسمه هذا السلطان، وإذا لم يظهر عائق سياسي فإنهم سيسترجعون مجدهم وقوتهم السابقة، وأكثر من هذا فإنهم سيصلون إلى مستوى الدول الأوروبية في مجال الثقافة والاقتصاد في مدة قصيرة".

"ولهذا السبب" قال جلالته: "فإن أكبر أملي هو السلام وسيكون دور خريجي المدارس الحديثة في هذا المجال كبيراً، وإذا استطعت إدامة السلام فإننا نكون قد خطونا الخطوة الأساسية للتغلب على مصاعب الماضي".

والظاهر أن أمل السلطان هو في طريق التحقق، فالأمة تتقدم الآن نحو عهد جديد، فهناك تقدم واضح في الأدب واللغة، إن على منضدتي -وأنا أكتب هذا الكتاب- عدة مؤلفات تركية عن الاقتصاد والتاريخ والفلك والجغرافية طبعت بأمر السلطان وأرسلت إليّ لتدقيقها، وهي في الحقيقة كتب جديرة بالاهتمام والتقدير، فقد استقت أحدث المعلومات العلمية من أوروبا كي توزع على المدارس وعلى الشعب، ومن البديهي أن الدولة العثمانية تحتاج لنهوضها إلى إنجاز أمور كثيرة أخرى، ولكن السلطان عبد الحميد شاهد وفهم كل هذه الأمور وهو يعمل جاهداً لرفع مستوى شعبه من الناحية المادية والروحية".[1]

ولعل أهم صفة في خُلُق السلطان عبد الحميد هي صفة الرحمة على الرغم من أن المعروف عنه هو العكس تماماً، فقد صُوّر من قِبل أعدائه اليهود والأرمن والاتحاديين بصورة السلطان السفاح، حتى إن الأرمن أطلقوا عليه لقب "السلطان الأحمر" (Sultan Rouge)، وأطلق عليه غلادستون صفة "المجرم الكبير" (The great Criminal)، وفي العالم العربي كيلت له التهم نفسها، فقد صوره الكاتب القبطي -الماسوني- جرجي زيدان في كتابه "الانقلاب العثماني" سفاحاً يقتل ضحاياه ويقذف بهم في بحر مرمرة، ويقول ولي الدين يكن -الذي كان من الاتحاديين وكان أيضاً مناصراً للإنجليز في مصر- متهماً السلطان عبد الحميد برمي خصومه في البسفور.[2]

لله أجســـــــاد ثوت	بين الجنادل والصـــخور
باتت على خشن الثرى	مـــن بعد مضجعها الوثير
كانت زهور شـــــبيبة	لهفي على تلك الزهـــور
كم خلفها من صـــبية	يتمت ومن شـــــيخ كبير
يتـــرقبون مـــــــآبها	إن المـــآب إلى النشور

إن طول السنوات التي اتُّبعت فيها سياسة "رسمية" في الهجوم على السلطان عبد الحميد رسّخ هذه التهمة وغيرها من التهم في الأذهان فأصبحت عند الكثيرين بمثابة الحقيقة التي لا

[1] *31 Mart Faciası*, Cevad Rifat Atilhan, s. 61-63.

[2] "الاتجاهات الوطنية" للدكتور محمد محمد حسين، ١/ ٣٤.

تقبل النقاش. إذ اتُّبِعت هذه السياسة بدءاً من وصول الاتحاديين إلى الحكم حتى سنة ١٩٥٠م، أي ما يقارب الأربعين سنة، ولكن ظهور وثائق وكتب تاريخية ومذكرات شخصية للشخصيات التي عاصرت فترة حكم السلطان عبد الحميد أزالت هذه التهم وأوضحت حقائق كثيرة لم تكن معروفة.

يقول الكاتب والمفكر التركي "نجيب فاضل"، الذي كان من أوائل مَن كتب حول السلطان عبد الحميد، إنه عندما نشر مقالاته الأولى في الدفاع عن السلطان فإن موقفه كان يشبه موقف المحامي الذي يقوم بالدفاع عن سفّاح قتل المئات من الأطفال الأبرياء. إلى هذه الدرجة راجت هذه النظرة الزائفة عن السلطان عبد الحميد. ونحن نقرر هنا واستناداً إلى جميع المصادر التاريخية الموثوقة، أن صفة الرحمة كانت أبرز صفة عنده، بل لعل صفة الرحمة الزائدة عن الحد الصحيح كانت أبرز نقطة ضعف عنده، والتي أدت في النهاية إلى عزله عن السلطنة.

ويكفي أن نقول: إن المؤرخين يذكرون أن السلطان عبدَ الحميد كان يبدل على الدوام حكم الإعدام الذي يصدره القضاة حتى على المجرمين القتلة إلى السـجن المؤبد أو إلى مدة أقل، ولم يصادف أن صادق على حكم الإعدام إلاّ مرة واحدة فقط عندما وقعت جريمة قتل في القصر، حيث أطلق أحد رؤساء الخدم النار على منافس له بعد شجار حدث بينهما وكانت نية السلطان تبديل حكم الإعدام إلى السجن لولا تدخل شيخ الإسلام الذي أخذ في الحسبان وقوع الجريمة في قصر السلطان نفسه، إذ قال له:

"إنني أيها السلطان أقدّر وأبجل رحمتكم الواسعة ولكن إن لم يُعدم هذا الشخص أيضاً – وهو يستحق الإعدام شرعاً– فإنه لن يبقى هناك أي رادع في هذا البلد".[1]

وفعلاً نُفِّذ حكم الإعدام في هذا الشخص في ميدان "بشكتاش".

وتذكر بعض المصادر التاريخية أن هناك حادثة أخرى اضطر فيها السلطان إلى تصديق حكم الإعدام الصادر من المحكمة على مجرم قام بقتل والديه.

يقول رشيد بك الذي عمل كاتباً في قصر يلدز في مذكراته: "في ظرف أربعة عشر عاماً التي قضيتها في وظيفة الكتابة في القصر صدر من أحكام الإعدام ما يجاوز المائة بحق أشخاص قاموا بحوادث إجرامية. ولكن السلطان كان يبدل هذه الأحكام إلى السجن المؤبد أو إلى

---

[1] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 284.

سجن لمدة عشرين عاماً أو خمسة عشر عاماً حسب ظروف الجريمة باستثناء جريمة واحدة صادق فيها على حكم الإعدام وذلك بحق وحش قام بقتل أبيه وأمه. إن قيام السلطان بتخفيف أحكام الإعدام بصورة دائمة مثبت في الوثائق الموجودة حالياً في خزينة الأوراق".[١]

ونرى أن هذا الشخص نفسه يكتب مقالة في أواسط الأربعينات يتحدى فيها مَن يستطيع أن يذكر بأن جده أو أباه أو عمه أو خاله أو أي قريب من أقربائه قد قُتل أو أعدِم من قبل السلطان عبد الحميد، وذكر بأنه مستعد لتحمل العار والخزي أمام الجميع إن استطاع أحد أن يقابل تحديه، ويذكر حادثة واحدة تكذب قوله، ولكن بقي التحدي بلا معارض.[٢]

وننقل هنا بعض الأسطر من كتاب كُتب من قِبل أعدائه من جماعة الاتحاد والترقي سنة ١٩١٨م، أي بعد تسع بسنوات من عزله وقبيل وفاته عن حادثة جريمة في القصر: "كان قد مر أسبوع كامل على وقوع هذه الجريمة وانتهت جميع الإجراءات،[٣] في هذه الأثناء كان القصر في هرج ومرج فقد عطلت جميع المعاملات نتيجة جريمة قام بها "نديم آغا".. كان حديث الجريمة على كل لسان في القصر، فالجميع يتساءلون: هل سيُعدم القاتل؟ ذلك لأن السلطان لم يكن قد أصدر أي حكم بالإعدام حتى الآن، فهل يتجاسر الآن على عدم التصديق على حكم الإعدام؟ وهل يجسر على عدم تنفيذ الحكم العادل لكي يكون عبرة مؤثرة للآخرين؟ كان هذا هو السؤال الذي يردده الجميع".[٤]

أما بالنسبة لمعارضيه السياسيين والساعين إلى قلب نظام الحكم، فإنه لم يقم بإعدام أي واحد منهم.[٥] وكل ما كان يفعله تجاه المعارض السياسي إما استمالة قلبه بإغداق النعم عليه، وإما نفيه إلى بلدة أخرى إن لم ينفع المسلك السابق، مع إغداق المال عليه ليعيش بكل رفاهية ويكون حراً في التجوال في ذلك المنفى ولكن مع رصد حركاته، لا بل إنه عفا حتى عن الأرمني الذي حاول قتله في حادثة القنبلة المشهورة، وسنأتي على ذكر تفصيل هذه الحادثة.

وعندما تمردت بعض قطعات الجيش عليه وسارت إلى إسطنبول فإنه فضل التنازل عن

---

(1) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/288.
(2) *Ulu Hakan,* N.F.Kısakürek, s. 286.

(٣) يقصد إتمام محاكمة المتهم.

(٤) عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، حيات خصوصيه وسياسيه سي. عثمان نوري، محرري: عثمان نوري، كتابخانه إسلام وعسكري، إبراهيم حلمي، إسطنبول ١٣٢٧هـ، ٢٤١/٢.

(٥) سنناقش فيما بعدُ التهمَ المنسوبة اليه بقتل مدحت باشا مع اثنين آخرين في سجن الطائف.

العرش على السماح للقوات العسكرية الموجودة في إسطنبول -التي كانت أضعاف القوة المتمردة- بالقتال قائلاً بأنه لا يسمح بإراقة الدماء من أجله،[1] كما أنه عفا عن الجنديَين اللذين أطلقا الرصاص عليه في قصر يلدز وكانا من حراس القصر، وكل ما فعله السلطان هو أنه أخرجهما من سلك الجندية وأرسلهما إلى بلدهما مع إعطاء راتب تقاعدي لهما[2] أي إنه بخلاف ما أشيع ضده من قِبل أعدائه -وما أكثرهم آنذاك- كان يملك قلباً رحيماً إلى درجة قل نظيره بين الحكام في التاريخ.

عبد الحميد والصحافة

ظهرت الجرائد المطبوعة في الدولة العثمانية أول ما ظهرت في عهد السلطان محمود الثاني وكانت بالفرنسية وتخدم أفكار وآمال الأقليات غير المسلمة. ثم ازداد عدد الجرائد حتى عهد السلطان عبد الحميد إلى أكثر من خمسين جريدة ومجلة. وأصبحت المجلات تلعب دوراً كبيراً في الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية، ولكنها ظلت -أو ظل معظمها- بيد الأقليات غير المسلمة في الدولة وكان ولاؤها للدولة -لا سيما في العهود المتأخرة- شيئاً مشكوكاً فيه لارتباط أكثرها بالدول الأجنبية وسفاراتها في إسطنبول. لذلك فإن هذه الجرائد والمجلات كانت تلعب دوراً تخريبياً وتسبب مقالاتها متاعب كثيرة للدولة الغارقة في مشاكل لا تحصى. ويكفي أن نلقي نظرة على عدد هذه الجرائد في إسطنبول آنذاك لنرى الجهات التي كانت تستفيد من حرية الصحافة:

١٧ جريدة تركية	١ جريدة عربية
٩ جرائد باللغة اليونانية	٩ جرائد باللغة الأرمنية
٣ جرائد باللغة البلغارية	٢ جريدتان باللغة العبرية
٧ جرائد باللغة الفرنسية	٢ جريدتان باللغة الإنكليزية
١ جريدة باللغة الألمانية	

وحتى الجرائد التركية والمسلمة فإن إدارة معظمها كانت بأيدي أشخاص "متفرنجين" لا يرون الخلاص إلاّ بتقليد الغرب تقليداً أعمى، كما أن كثيراً منهم كانوا مرتبطين بالخارج،

---

[1] عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، عثمان نوري، ٥١٢/٢؛ وانظر:

Büyük Türkiye Tarihi, Yılmaz Öztuna, 7/231; *İki Devrin Perde Arkası*, Samih Nafiz Tansu, Ararat Yayınevi, İstanbul -1969, s. 167; *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/376; *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 130.

[2] "عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي، عثمان نوري، ص ٤٦٩.

فمثلاً لنأخذ جريدة "بصيرت" المشهورة في تاريخ الصحافة التركية، فقد التزمت هذه الجريدة جانب الألمان عند نشوب الحرب الألمانية - الفرنسية سنة ١٨٧٠-١٨٧١م وذهب صاحبها إلى برلين عام ١٨٧٢م وقابل بسمارك الذي أهداه مطبعة كاملة ومبلغاً كبيراً من المال.[١]

يقول المؤرخ التركي نظام الدين نظيف عن صحافة ذلك العهد: "كانت هذه الصحف بعيدة عن الشعور بالمسؤولية إلى درجة مخيفة، وتثير الناس بمقالاتها، وكانت في أيدي أناس جهلاء وعديمي الأخلاق، وكان صاحب كل صحيفة مرتبطاً بحكومة أو حكومتين أجنبيتين ارتباطاً مشبوهاً، أما الولايات الأخرى[٢] فإن وضع الصحف كان أكثر سوءاً".[٣]

وكانت هذه الصحف تنفث سمومها في جسم "الرجل المريض" تحت شعار حرية الصحافة، وبدل أن تكون مصدر خير وتوجيه، كانت مصدراً للشر والتخريب، وأصبحت منافسات الدول الأوروبية ومنازعاتها ومشاكلها فيما بينها تنعكس على سياسة هذه الجرائد، وتضع الدولة العثمانية في مواقف حرجة أمام هذه الدول. فمثلاً أدت منافسة إنكلترة مع روسيا إلى قيام الجريدة الناطقة باللغة الإنجليزية بهجوم عنيف على روسيا وعلى سفير روسيا في إسطنبول، حتى كادت تحدث أزمة سياسية بين الدولة العثمانية وبين روسيا في عهد السلطان عبد العزيز، مما حدا بالسلطان إلى إصدار أمره بإغلاق تلك الجريدة، وكانت هذه الجريدة الأولى التي تغلق في تاريخ الصحافة في الدولة العثمانية.

وقد أدرك السلطان عبد الحميد المرامي البعيدة لهذه الصحف، وكونها معولاً للهدم لا للبناء فأمر بإغلاق بعضها كجريدة "الوقت"[٤] وجريدة "الاستقبال"[٥] ووضع الجرائد والمجلات الأخرى تحت رقابة الدولة، وأمر وزارة المعارف بتدقيق المقالات وحذف ما ينافي الآداب والأخلاق منها. وقد أشاع عنه الاتحاديون انه حرم استعمال بعض الكلمات مثل "يلدز" و"الأخ" و"الرجل المريض" وبعض الرموز الكيماوية مثل (AH2O) والحقيقة أن جميع

---

[1] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 426.

[٢] أي الصحافة الموجودة خارج العاصمة إسطنبول.

[3] *Sultan Abdülhamid ve Komiteciler*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 426.

[٤] تجرأت هذه الجريدة التي كانت تحت إدارة سعيد بك فكتبت مقالة ذكرت فيها أن خلع السلطان لا يستلزم سوى إصدار فتوى بسيطة من شيخ الاسلام.

[٥] كتب ضياء بك "باشا فيما بعد" مقالة في هذه الجريدة، أبدى فيها شكوكه في صدق نية السلطان في الالتزام بالقانون الأساسي الذي أصدره.

هذه الشائعات لا أساس لها من الصحة، والكلمة الوحيدة التي حرم استعمالها كانت كلمة "أرمنستان"، ولم يكتف السلطان برقابة الصحف الداخلية وإنما وضع رقابة صارمة على المجلات والجرائد الأجنبية المرسلة إلى الممالك العثمانية من الخارج، فكان السفراء والقناصل مكلفين من السلطان بتقديم تقارير دائمة عن الصحف الأجنبية واقتراح منع بعضها من الدخول إلى الممالك العثمانية، ومنع دخول نسخ وأعداد معينة من بعضها الآخر.

عبد الحميد والعدالة

يقول تحسين باشا[1] في مذكراته: "كانت هناك طائفة من الموظفين لم يكن السلطان عبد الحميد يتدخل أبداً في تعيينهم، وهم طائفة الحكام "القضاة"، فعندما كانت أسماؤهم تُعرض عليه فإنه كان يوافق على تعيينهم دون تردد، حتى إن وزير العدل عبد الرحمن باشا عرض عليه مرة قائمة بأسماء المرشحين لشغل منصب قاض لكي يختار بنفسه المرشح لذلك المنصب ولكن السلطان عبد الحميد أعاد مذكرة الوزير قائلاً: إن عليه هو أن يختار وأن يقدم له المرشح الذي يراه أهلاً لذلك"،[2] وقد اختار السلطان شخصيتين بارزتين في تاريخ الدولة العثمانية لشغل منصب وزارة العدل، أحدهما جودت باشا صاحب "مجلة الأحكام العدلية" الحائز على جائزة (Lejyon D. Onor) وهي أكبر جائزة يمكن أن تمنحها فرنسا تقديراً للجهود العلمية لأي شخص، ومؤلف "قصص الأنبياء" و"تواريخ الخلفاء"، والثاني هو عبد الرحمن باشا الذي كان يداني الأول بشهرته وشخصيته النزيهة والقوية.

شجاعته

قيل الكثير عن جبن السلطان عبد الحميد وأنه كان يعيش في خوف دائم من الاغتيال أو الانقلاب ضده، لذلك فقد اهتم بنشر العيون والجواسيس في كل مكان، لرصد حركات أعدائه.

والمدقق لحياة السلطان عبد الحميد يتوصل إلى عكس هذا الحكم تماماً. ويكفي أن نورد هنا حادثتين تاريخيتين تبينان مدى شجاعته ورباطة جأشه:

---

[1] شغل تحسين باشا منصب رئيس الكتاب في قصر يلدز لمدة تزيد على عشر سنوات، كتب مذكراته عن السلطان عبد الحميد وعن الحياة في قصر يلدز ونشرها سنة ١٩٣٠ بعنوان "ذكريات يلدز".

[2] *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 284.

١. حادثة الزلزال الكبير

٦ محرم ١٣١٢هـ - ١٠/٧/١٨٩٤م.

أولاً: لننقل وصفاً لهذا الزلزال الذي سجل في التاريخ التركي تحت اسم "الزلزال الكبير" من المؤرخ التركي حامي دانشماند، يقول:

"إن هذا الزلزال الهائل الذي كان متوجهاً من الجنوب إلى الشمال والذي استمر دقيقة واحدة تقريباً -كما ذكرت جريدة "ترجمان الحقيقة" في نسختها الصادرة في اليوم الثاني للزلزال- قد أدى إلى تلف وتخريبات كبيرة، فقد هدم كثير من الجوامع والمنائر والمدارس ومراكز الشرطة وأرصفة الموانئ والمباني الرسمية والخانات[١] والدكاكين والبيوت، كما أصبحت بنايات كثيرة معرضة للسقوط وخطرة على الناس لذلك فقد هدمت من قبل الحكومة.

وكان معظم الذين ماتوا في هذه الحادثة هم الذين بقوا تحت الأنقاض، فمثلاً في منطقة الـ"سراجخانة" قُتل خمسة من الأطفال من طلاب مدرسة ابتدائية، كما مات بعض المارة عندما سقط عليهم جدار. وكان عدد الجرحى أكثر من عدد القتلى، وقد نقلوا مباشرة إلى المستشفيات للعلاج. وكلف السلطان فوراً -بوساطة ياوَره- وزارة الداخلية ورئاسة البلدية ورئاسة الصحة بإبداء المعونة والمساعدة الفورية وبفتح سجل بجمع التبرعات حيث بلغ مجموع ما جمع من التبرعات في خمسة أشهر وتسعة عشر يوماً (أي حتى ٢٩ من جمادى الآخر المصادف ليوم الجمعة ٢٨ كانون الأول) ٨٢٨٧٤ ليرة ذهبية عثمانية، علماً بأن القسم الأعظم من هذا المبلغ دفع من قبل السلطان عبد الحميد".[٢]

ويصف شاهد آخر هذا الزلزال، وهو الشاعر التركي المعروف عبد الحق حامد فيقول: "كنت آنذاك على باخرة "الشركة الخيرية"، وبعد أن اجتازت الباخرة "بشكتاش"[٣] واقتربت من الجسر، رأينا فجأة منظراً غريباً كاد أن يفقدنا عقولنا!.. كانت البيوت تتهدم والسقوف تنهار والمنائر تهوى وتتحطم... لم نكن ندري ما الأمر، وأخيراً صاح أحدهم: إنه الزلزال. عند ذلك توضحت لنا المسألة. كان الزلزال عنيفاً إلى درجة حسبنا بأن القيامة قد قامت".[٤]

في ذلك اليوم كان السلطان عبد الحميد في قصر يلدز جالساً في صالون استقبال المهنئين

---

[١] جمع خان: وهي البنايات التي كانت تستعمل كفنادق آنذاك.

[2] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/331.

[٣] بشكتاش: منطقة في إسطنبول مشرفة على البسفور.

[4] *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 311.

بالعيد تحت "ثريا" تزن عدة أطنان يستقبل المهنئين من السفراء وحوله كبار الضباط والوزراء ورجال الدولة... وفجأة وقع الزلزال العنيف وبدأ الناس يتراكضون وعمت الفوضى كل مكان. حتى إن الضباط تراكضوا إلى النوافذ القريبة يكسرون الزجاج بأعقاب أحذيتهم العسكرية لكي يُلقوا بأنفسهم إلى الحديقة، وبدأت "الثريا" الكبيرة المعلقة في السقف التي تزن عدة أطنان تتأرجح بقوة وعنف كبندول الساعة.

كان السلطان الشخص الوحيد المتمالك لأعصابه إذ لم يقم و لم يتحرك من مكانه بل بقي هادئاً وقوراً الوقار اللائق بخليفة المسلمين تتحرك شفتاه بتلاوة بعض آيات من القرآن الكريم.

هذا المشهد الهائل الذي لم يتمالك معه الضباط -الذين خاضوا الحروب وواجهوا الموت فيها- من ضبط أنفسهم فاستسلموا للهرب للنجاة بأنفسهم، لم يستطع أن يهز السلطان أو يفقده أعصابه بل واجهه بأعصاب ثابتة وبرباطة جأش عجيب.

٢. حادثة القنبلة

في ١٩٠٥/٧/٢١م حدثت محاولة لاغتيال السلطان، وذلك بوضع ٨٠ كغم من المتفجرات مع ٢٠ كغم من قطع الحديد في مركبة أوقفت في فناء الجامع الذي كان يصلي فيه السلطان أيام الجمع، ووقتت القنبلة بحيث تنفجر في الوقت الذي يخرج فيه السلطان من الجامع. وقد تأخر السلطان في الخروج قليلاً فانفجرت القنبلة والسلطان بعد في المسجد محدثة دوياً هائلاً تردد صداه من أقصى إسطنبول إلى أقصاها، قُتل في هذا الانفجار ٢٦ شخصاً وجرح ٥٨ ونفقت ما يقارب العشرين من الخيول. في هذا الموقف الرهيب الذي ساد فيه الهرج والمرج وتراكض الضباط والجنود والناس خوفاً وهلعاً يريدون النجاة بأنفسهم بقي السلطان هادئاً وساكناً، ثم مشى -بعد أن أصدر بعض الأوامر- إلى عربته حيث قادها بنفسه بين هتاف الناس له.

جرت هذه المحاولة بعدما أيقن الأرمن بأن السلطان عبد الحميد لن يطبق البند الوارد في معاهدة "برلين" -التي اضطر السلطان على التوقيع عليها- حول الامتيازات والمؤسسات الضرورية التي طلبتها الدول الأوروبية الكبرى من الدولة العثمانية لتأسيس حكم ذاتي مستقل للأرمن مع أنهم كانوا أقلية في الدولة العثمانية. حاول الأرمن اقتناص الفرص بالتعاون مع الجهات الصهيونية وعلى رأسها تيودور هرتزل الذي يئس هو بدوره من اقتطاع أي وعد من

السلطان حول السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها. "سنتناول بالشرح القضية الأرمنية وموقف السلطان من الحركة الصهيونية بعد قليل".

كانت خطة الأرمن هي اغتيال السلطان أولاً ثم نسف مقر الحكومة العثمانية، أي نسف الباب العالي وجسر غلطة والبنك العثماني وسفارات بعض الدول الأوروبية في إسطنبول لإشاعة فوضى كبيرة فيها لفسح المجال لتدخل الدول الأوروبية.

كان القائم بهذه المحاولة -التي وضعت تفاصيلها في مدينة "صوفيا"- أرمنياً من منظمة "طشناق" من باكو اسمه "كريستوفر ميكاليان" بالاتفاق مع الزعيم الصهيوني المعروف "تيودور هرتزل" حيث قام كريستوفر لتنفيذ العملية بالاتصال مع فوضوي بلجيكي مختص بصنع القنابل الموقوتة اسمه "أدوارد جوريس". وقد صنعت العربة التي وضعت فيها المتفجرات في الخارج، وأدخلت أجزاؤها إلى إسطنبول قطعة قطعة ومن أماكن متفرقة.

وبعد الحادثة تم القبض على "أدوارد جوريس" وعلى بعض أعوانه وقد اعترف في المحكمة التي حضرها السفير البلجيكي أيضا بأنه قام بهذه العملية. وحكم عليه بالإعدام. ومع أنه حاول الانتحار في سجنه إلا أنه لم يفلح. أما السلطان "الظالم!" فقد عفا عنه وأمر بإخراجه خارج الحدود، لأنه لم يكن يرغب في توقيع عقوبة الإعدام على أحد.[1]

يصف "الأميرال هنري وودس" في مذكراته هذه الحادثة فيقول: "لم أكن بعيداً عن السلطان.. في هذه الأثناء فرقع دوي كصوت عدة مدافع، واهتزت الأرض تحت رجلي وكأنها تريد الإطاحة بي، ذهلت من رباطة جأش السلطان، وفجأة شاهدت العديد من الأشخاص الذين هرولوا داخل جامع يلدز والدماء تنـــزف من وجوههم وأياديهم، حسبت لأول وهلة أن قنبلة يدوية أُلقيَت على السلطان، ولكنني عندما نظرت إلى فناء الجامع الذي كان السلطان يركز نظره عليه، ارتعشت من الدهشة، كان الفناء كأنه ساحة حرب دمرتها المدافع، فهناك تناثرت أجساد الخيول وقطع الأخشاب والعربات التي تمزقت شر ممزق وأجساد السائسين المساكين الراقدة دون حياة... وعلى بُعد مترين لاحظت جاويشاً يحاول تغطية جسد ضابط كبير خر صريعاً بإحدى الشظايا.

وما إن سمع الدوي حتى أسرعت كوكبة من الفرسان إلى مكان الحادثة وبأيديهم السيوف

---

[1] *İki Devrin Perde Arkası*, Samih Nafiz Tansu, s.5-46 ،*Belgelerle Sultan İkinci Abdulhamid Han*, Ö. Faruk Yılmaz, s.117-124 ؛ *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/349.

المشهرة، ولكنها قفلت راجعة عندما تلقى آمرها إشارة السلطان بالرجوع. وبعد قليل عرف الجميع مدنيين وعسكريين بأن السلطان سليمٌ معافى، فلم يتمالكوا أنفسهم -أتراكاً وأجانب، مدنيين وعسكريين- من الفرح وبدؤوا بالهتاف "عاش السلطان، عاش السلطان" وانشغل عبد الحميد مدة دقيقة أو دقيقتين بإعطاء الأوامر لبعض كبار الضباط ثم توجه إلى عربته بكل هدوء ورباطة جأش، وكعادته فإنه قادها بنفسه، وكانت تقاطيع وجهه في غاية الهدوء. وهكذا ترك الجامع وذهب إلى القصر. وأصيبت إحدى المتفرجات،[1] كما جرح كثير من المتفرجين بسبب تناثر عظام الخيول الموجودة في مكان الحادث. وسقط فخذ حصان أمام المكان المخصص للسفراء كما تحطم زجاج ساعة برج القصر، وفتحت فتحات كبيرة في أعلى الجامع، وتحطم زجاج نوافذه مما أدى إلى جرح الكثيرين، كما تضرر داخلُ المسجد بشكل كبير".[2]

يقول رئيس الكتاب تحسين باشا في مذكراته بعد شرح الحادثة: "ماذا شعر السلطان آنذاك؟ لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال، ولكن لا يستطيع أحد الإنكار بأنه أبدى شجاعة خارقة... ولم يُظهر أي نوع من أنواع الانفعال، أو الخوف، واكتفى بسؤال: ماذا هناك؟. وعندما اقترب من عربته ورأى الاضطراب والهلع هتف هم بصوته الجهوري: "لا تخافوا!.. لا تخافوا!".[3]

وقد نظم أمير الشعراء أحمد شوقي قصيدة بمناسبة نجاة السلطان قال فيها:

هنيئاً أميرَ المؤمنين، فإنما	نجاتك للدين الحنيف نجاة
هنيئاً لطه، والكتاب، وأمة	بقاؤك إبقاء لها وحياة
أخذت على الأقدار عهداً وموثقاً	فلست الذي ترقى إليه أذاة
ومَن يك في بُرد النبي وثوبه	تجزه إلى أعدائه الرميات
يكاد يسير البيت شكراً لربه	إليك، ويسعى هاتفاً عرفات
وتستوهب الصفح المساجد خُشّعاً	وتبسط راح التوبة الجُمعات
رمتهم همّ الغدر عند صلاتهم	عصابة شرٍّ للصلاة عداة
تبرأ عيسى منهم وصحابه	أأتباع عيسى ذي الحنان جفاة؟

---

[1] كانت هناك أمكنة مخصصة للزوار وللأجانب وللسفراء، يشاهدون منها مراسيم صلاة الجمعة أي ما كان يسمى آنذاك بمراسيم الـ"سلاملك".

[2] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/191-192.

[3] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/349.

يعـــادون ديناً، لا يعادون دولـــةً لقد كذبت دعوى لهم وشكاة
بأي فـــؤاد تلتقي الهول ثابتـــاً ومـــا لقلـــوب العالمين ثبات؟
إذا زلزلت من حولك الأرض، رادها وقـــارك حتى تسكن الجنبات[1]

عبد الحميد ومؤسسات التعليم والمرافق العامة

حاول السلطان عبد الحميد أن يبعث حياة علمية جديدة في جسد الدولة العثمانية التي طال عهد الجهل فيها فأسس معظم الكليات والمعاهد والدراسات العليا الموجودة حالياً في تركيا، أي إنه يُعدّ بحق رائد العلم والمعرفة في الدولة العثمانية. ويكفي للتدليل على ما نقول أن نلقي نظرة سريعة على الكليات والمعاهد التي أسسها وأرسى قواعدها وكان له فضل إنشائها لأول مرة:

أ) الكليات والمعاهد:

١. جامعة الهندسة.
٢. كلية الطب.
٣. كلية العلوم.
٤. كلية الآداب.
٥. كلية الحقوق.
٦. كلية العلوم السياسية.
٧. أكاديمية الفنون الجميلة.
٨. كلية التجارة.
٩. كلية الزراعة والبيطرة.
١٠. معهد المعادن والغابات.
١١. معهد المعلمين العالي.
١٢. معهد اللغات.

ب) المدارس المتوسطة والثانوية:

١. المدارس الإعدادية (الثانوية) في كل محافظة (مدنية وعسكرية).
٢. مدارس متوسطة في كل قضاء.
٣. مدارس الصناعة للبنين وللبنات.
٤. مدارس للمعلمين وللمعلمات.
٥. مدارس للصم والبكم.

أما المدارس الابتدائية التي أنشأها فهي لا تعد ولا تحصى.

كانت الدولة العثمانية في حاجة ماسة لهذه المدارس التي قامت بملء فراغ مهم فيها، لأن

---

[1] "الشوقيات لأحمد شوقي، ١/٩٢-٩٤.

انتشار الجهل والتأخر العلمي فيها كان من أهم أسباب تأخرها في ركب الحضارة، ومن أهم أسباب ضعفها. ولولا الضائقة المالية الشديدة التي كانت الدولة العثمانية تعاني منها لزاد من أعداد هذه المدارس أضعافا مضاعفة، ولكنه مع هذا بنى مدارس عديدة.

كان هناك سبب آخر مهم في كثرة المدارس التي بناها وهو المحافظة على عقائد الطلاب المسلمين، لأن المدارس التبشيرية الأمريكية منها والفرنسية والإنجليزية..الخ. كانت قد كثرت وكانت تقوم بتربية طلابها على النمط الغربي، ولا تعطي لهم دروسا في الدين الإسلامي. فينشأ الطلاب فيها وقد اصطبغوا بالصبغة الغربية البعيدة عن ثقافتهم وتقاليدهم الإسلامية.

هذا إضافة إلى قيامه ببناء وتأسيس:

١. المكتبات.

٢. المتاحف.

٣. تأسيسات إسالة الماء "ماء الحميدية مثلاً".

٤. مكاتب البريد والبرق.

٥. سكك حديدية، طرق، جسور.

٦. دار للعجزة.

٧. خطوط الترامواي في: إسطنبول، بيروت، وسلانيك.

٨. تقوية القلاع الحربية: لا سيما في "جناق قلعة". كانت هذه القلاع من أهم عوامل نجاح صمود القوات العثمانية في وجه أعدائهم في الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٥م.

٩. مستشفيات.

١٠. دور النفوس العامة.

١١. الغرف التجارية والزراعية والصناعية.

١٢. تأسيس مصنع للفخار ومصنع للورق ومصنع للغاز ومصنع للشمع

١٣. توسيع مصنع القماش في "هركه".

١٤. بناء مرفأ بيروت ومرفأ "صاكز"، ومرفأ حيدر باشا في إسطنبول ومرفأ "غلطة" وطوبهانة.

١٥. بناء سد "كوجوك".

١٦. تأسيس شركة الضمان العثمانية.

١٧. قام بتشغيل منجم الفحم في "أركلي".

١٨. بنى محطة القطار في حيدر باشا في إسطنبول، ولا تزال موجودة وتؤدي خدماتها.

١٩. مد خطوط التلغراف حتى المدينة المنورة. كما أنشأ خط التلغراف في مدينة بنغازي في ليبيا.

٢٠. أسس شبكة للمياه في منى للحجاج.

٢١. بنى القلاع في مكة المكرمة وبنايات لاستعمالات دوائر الدولة.

٢٢. كانت الدولة العثمانية فقيرة جدا من ناحية خطوط السكك الحديدية التي تعد شرايين الحياة فيها والتي تلعب دورا مهما في الحياة التجارية والاقتصادية والاجتماعية وفي الناحية العسكرية أيضا لأنها كانت تربط مختلف المدن والمناطق الشاسعة في الدولة ببعضها وتنفث فيها الحياة والحركة وتنقل البضائع بأقل الأسعار وبكميات كبيرة، وتنقل الجنود بأقل كلفة وبسرعة. ولكن مد هذه الخطوط كان يتطلب مبالغ طائلة مع أن الدولة العثمانية كانت في ضيق مالي شديد ومثقلة بالديون. ومع كل هذا قام السلطان بمد خطوط سكك عديدة. فعند استلامه للحكم كان مجموع هذه الخطوط يبلغ ١٣٠٠كم فاستطاع أن يزيد هذا المجموع إلى ٤٥٠٠كم، أي إلى ما يقارب أربعة أضعافه.

٢٣. أوعز بتهيئة الخطط الهندسية لبناء جسر يوصل بين القسمين الأوروبي والآسيوي لمدينة إسطنبول، أي جسر يوصل بين قارة آسيا وأوروبا. كما كلف المهندس الأمريكي "فردريك إ.ستروم" (Strom Fredrice) بتهيئة مشروع حفر نفق تحت مياه مضيق البسفور في منطقة "سراي بورنو - أسكدار" في إسطنبول لربط قسمي إسطنبول الآسيوي والأوروبي ببعضهما. وقد هيأ المهندس الأمريكي خرائط هذا المشروع الجرئ وكان النفق يستند إلى ١٦ عمودا ويمر فيه خط سكة حديدية. (حاليا تقوم شركات يابانية وتركية بتنفيذ هذا المشروع الذي سيكمل في عام ٢٠٠٩). كان هذا المشروع في أواخر عهد السلطان عبد الحميد. ولكن قبل بدء المشروع عزل السلطان فتوقف المشروع.[1] وقد بلغ عدد المرافق العامة التي بناها السلطان عبد الحميد (كالمدارس والمستشفيات والمصانع ودوائر الدولة..الخ) ١٥٥٢

[1] *Belgelerle Sultan İkinci Abdulhamid Han*, Ö. Faruk Yılmaz, s. 241.

بناية صرف عليها مبلغ ٧٢٧٨٠١٢٩ قطعة ذهبية. أي أكثر من اثنين وسبعين مليون قطعة ذهبية وهو مبلغ كبير إذا أخذنا القوة الشرائية الكبيرة للقطعة الذهبية آنذاك بنظر الاعتبار.[١]
وعندما ذاع صيت المخترع "أديسون" ١٨٤٧-١٩٣١ في عهده أرسل إليه السلطان عرضاً بالمجيء إلى إسطنبول والاستقرار فيها وإجراء بحوثه واختراعاته هناك مع كل التسهيلات التي يرغبها مع دفع أربعة أضعاف ما كان يحصل عليه من مبالغ في وطنه، ولكن "أديسون" اعتذر عن إجابة طلب السلطان وفضل البقاء في وطنه.

عبد الحميد والجيش

شعر السطان عبد الحميد بعد الحرب الروسية - التركية بضرورة تقوية الجيش وسد حاجاته وزيادة تسليحه وتعليم الضباط الأصول الحديثة للحرب، لأن الدولة العثمانية دفعت إلى تلك الحرب من قبل مدحت باشا وأنصاره دفعاً دون أن تكون مستعدة لها، لا من الناحية العسكرية ولا من ناحية تأمين طرق التموين ولا من الناحية المادية. ومع أن السلطان عبد الحميد ورث إرثاً مثقلاً بالديون ودولة واسعة تحتاج إلى تجديد مرافقها إلا أنه رأى أن من الضروري تقوية الجيش وإن أرهق هذا الأمر خزينة الدولة، لأنه لا يمكن صيانة الدولة وحفظها من أطماع الدول الأوروبية إلا بجيش قوي وليس بالحجج القانونية. لذا اتبع سياسة اقتصادية تقشفية ووجه جزءً كبيراً من إمكانيات الدولة إلى تقوية الجيش وإلى تدريب الجنود والضباط. ولا نستطيع التفصيل هنا لضيق المجال، لذا سنتناول هذا الموضوع بايجاز شديد:

كان الجيش الذي دخل الحرب مع روسيا عبارة عن وحدات من الطوابير ومن الأفواج. ومع أن عدد الجنود لم يكن قليلاً (إذ كان تعداد المشتركين في الحرب الروسية - التركية ٢٨٧ ألفاً منهم ١٥٠ الف جندي متدرب). إلا أن عدد الضباط كان قليلاً جداً. [٢] بينما كان تعداد الجيش الروسي (مع الجيش الروماني والصربي اللذين التحقا بالجيش الروسي) قد تجاوز نصف مليون جندي بكثير.

ألف السلطان عبد الحميد لجنة عسكرية قامت بدراسة نواقص الجيش وتقدم مقترحاتها لكيفية تحديث الجيش وسد نواقصه. وعلى ضوء هذه المقترحات قام السلطان بما يأتي:

---

[1] *Belgelerle Sultan İkinci Abdulhamid Han*, Ö. Faruk Yılmaz, s. 237.

[٢] هذا حسب ما جاء في كتاب مذكرات ضابط إنكليزي في حرب بلفنة:

Pelevne Müdafaasında Bir İngiliz Zabitinin Hatıraları, F.W.Von Herbert, Trc. M.Artam, Ankara 1938, s. 2-3.

١- قام بتشجيع صنع المدافع والبنادق في المعامل العثمانية.

٢- قام بتحصين المواقع الحساسة في مضائق إسطنبول وجناق قلعة. ولولا هذه المواقع الحصينة لما استطاع الجيش العثماني احراز النصر في معركة جناق قلعة المشهورة في الحرب العالمية الأولى ضد الجيش البريطاني وحلفائه.

٣- قام بتقسيم الجيش إلى وحدات حديثة وكبيرة وعلى أساس الفرق. وفي عهده أصبح الجيش عبارة عن الجيش الأصلي مع جيش الاحتياط والرديف ومن وحدات محافظة القلاع والحصون.

٤- قام بارسال أعداد كبيرة من طلاب المدارس العسكرية والضباط إلى البلدان الأوروبية "لاسيما إلى ألمانيا" للتدريب على الأصول الحديثة في قيادة الحروب، فسد بذلك النقص الكبيرفي أعداد الضباط الكفوئين.

٥- اهتم بصنف المدفعية وجعله في مستوى فرقة.

٦- كانت هناك في عهده سبعة جيوش ويتألف كل جيش من فرقتين اصليتين وفرقتين احتياط وفرقتين للحراسة. وفرقة فرسان وفرقة مدفعية. علماً بأن الجيش الثالث والرابع كان كل منهما يملك فرقة إضافية. كما شكلت في كل من الحجاز وطرابلس الغرب فرقة مستقلة. وأصبح الجيش العثماني يملك في حالة الدخول إلى الحرب ٤٩ فرقة مشاة و ٧ فرق من الفرسان و ٥ فرق مدفعية مع ٣ أفواج مستقلة من الفرسان و ٣ أفواج مدفعية وطابور مدفعية.

وقد أظهر هذا الجيش الذي اشترك قسم منه في الحرب مع اليونان كفاءته العالية إذ أنهى الحرب بشكل خاطف وفي ظرف شهر واحد فقط حيث دمرّ الجيش اليوناني وشتته.

٧- تسلم السلطان عبد الحميد ٣٩ سفينة حربية من عهد عمّه السلطان عبدالعزيز فرفع هذا العدد إلى ٨٥ سفينة حربية و ٧٩ سفينة مساعدة. واشترى من ألمانيا طوربيدين كبيرين ومن فرنسا وإنكلترة ستة زوارق طوربيد.

تونس، ولكن والي تونس كان قد أمضى معاهدة الحماية مع فرنسا، فاضطرت هذه السفن إلى الرجوع. واكتفى الباب العالي بالاحتجاج على فرنسا، وبعدم الاعتراف بتلك المعاهدة على أساس أنها مغايرة للقانون الدولي.

إعطاء تساليا ونأردا لليونان

٤ شعبان ١٢٩٨هـ-٢/٧/١٨٨١م.

كانت المادة الرابعة والعشرون من معاهدة برلين تنص على إعطاء محافظة "تساليا" وقضاء "آرتا: بالتركية ناردا" لليونان عند تصحيح الحدود بين الدولتين.

من المعلوم أن السلطان عبد الحميد حاول أن يهمل تطبيق بنود وفقرات معاهدة برلين، واستطاع فعلاً أن يحقق غرضه في تجميد تطبيق هذه الفقرات التي لم تكن في صالح الدولة العثمانية، غير أنه لم يستطع ذلك بالنسبة لفقرات أخرى في المعاهدة، ومنها الفقرة التي أجّل تطبيقها لمدة تقارب ثلاث سنوات غير أنه أمام إصرار الدول الكبرى وضغطها المستمر، لم ير بُداً من تطبيق هذه الفقرة حيث سلمت هذه المناطق لليونان، علماً أن اليونان كانت ترى أن معاهدة برلين تعطيها الحق في ضم ولاية "يانيا" إليها بكاملها أيضاً. غير أن السلطان استطاع الاحتفاظ بهذه الولاية بعد جهد شاق.

مدحت باشا ومحكمة يلدز

شخصيته

مدحت باشا من الشخصيات التاريخية التي لم توضع في موضعها الصحيح، ولم تقوّم التقويم السليم، إذ أحيط بهالة كبيرة، وقُدّم إلى الناس كبطل للحرية ومناضل ضد الطغيان والظلم، وضحية من ضحايا السلطان عبد الحميد، وهكذا فإن القوى التي أنزلت سمعة السلطان إلى الحضيض، استطاعت أن ترفع سمعة مدحت باشا إلى السماء.

نعم، لقد كان مدحت باشا والياً ناجحاً كل النجاح، ففي كل ولاية عمل فيها والياً ترك آثاراً جيدة، وعمل فيها إصلاحات كثيرة، وليس من حق أحد أن ينكر سبقه وفضله في هذا المضمار.

الفصل الرابع

الدولة العثمانية من مؤتمر برلين حتى نهاية القرن التاسع عشر

فرنسا تستولي على تونس

١٢ من جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ/١٢ مارس ١٨٨١م

بعد أن خرجت فرنسا خاسرة من حربها مع الألمان سنة ١٨٧٠م كانت منهكة، ووضعها الدولي ضعيفاً. لذا فقد احتاجت لعشر سنوات لكي تلملم نفسها، وتحاول استرجاع موقعها الدولي السابق، وكان مؤتمر برلين فرصة طيبة لها لأخذ موافقة ضمنية -من وراء الستار- من بعض الدول المشتركة في المؤتمر، لا سيما إنكلترة، لكي تقتطع هي أيضاً حصة من أملاك الدولة العثمانية كما فعلت الدول الأخرى.

وكانت تونس هي الحصة المهداة إليها من الدول في الخفاء. لذا فإنها سارعت إلى إرسال ٢٣ ألفا من جنودها من الجزائر إلى تونس في ٢٤ من جمادى الأولى ١٢٩٨هـ-٢٤/٤/١٨٨١م مدعية أن بعض القبائل التونسية دخلت الأراضي الجزائرية "التي كانت قد احتلتها سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م" دون إذن، كما أرسلت ثمانية آلاف جندي بالبواخر الحربية من مدينة "طولون" حيث أنزلوا في مدينة "بنزرت" الساحلية، وتقدمت هذه الجيوش، التي لم تكن تجد في طريقها إلاّ قوات صغيرة، واقتربت بسرعة من مدينة تونس، فأبرق والي تونس "محمد صادق باشا" إلى الباب العالي يطلب العون والمساعدة.

لم يكن من السهل على الباب العالي أن يعلن الحرب على فرنسا، ذلك لأن الآثار المدمرة للحرب الروسية-التركية كانت لا تزال باقية، وكان اقتصاد الدولة العثمانية -لا سيما بعد أن أرهقت بتعويضات الحرب- في وضع سيئ، لذا طالت المباحثات والمشاورات في الباب العالي وفي قصر يلدز، وفكر السلطان في استغلال إيطاليا التي كانت منافسة لفرنسا، وزجها في هذه القضية. لذا تحركت ثلاث بواخر حربية عثمانية من جزيرة "كريت" متوجهة إلى

ولكن هل كان مدحت باشا رجل دولة، ورجل سياسة من الطراز الجيد، أو حتى المتوسط؟ المدقق لتاريخه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال بـــ"نعم"!

يقول "ولفرد بلنت"، وهو يصف مدحت باشا الذي التقاه عندما كان والياً على دمشق:

"لم يكن ممتازاً بأي شيء في مظهره، سوى أنه كان فخوراً مختالاً، ولم أجد في أثناء محادثتي معه في موضوع تجديد تركيا وإصلاحها أي عمق في أفكاره".[1]

وقد سبق وأن شرحنا كيف أنه دفع الدولة العثمانية -بقصر نظره- إلى كارثة رهيبة وهي الحرب الروسية – التركية، التي كلفت الدولة العثمانية ثمناً باهظاً جداً.

كما سبق أن شرحنا نظرته السطحية حول الدستور، واعتقاده أن إعلانه سيحمي الدولة العثمانية من تدخل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية، ناسياً أن هذه الدول لم تكن همها في الحقيقة الإصلاحات ولا شؤون الأقليات، لأنها هي نفسها كانت ترتكب بحق شعوبها، وبحق الشعوب التي تستعمرها مظالم كثيرة، لم تكن بأي حال من الأحوال أقل من المظالم التي تذكر وقوعها في الدولة العثمانية. كما أنه كان يجهل أن الشكل النيابي المطبق في بعض الدول الأوروبية -وليس كلها آنذاك- لن يكون تطبيقه في صالح الدولة العثمانية التي كانت تتألف من عشرات القوميات والعناصر والأديان والمذاهب ولاسيما في تلك الظروف الحرجة. هذا إذا غضضنا الطرف عن اتصاله المريب بإنكلترة طوال حياته، هذا الاتصال الذي وصل إلى حد التشاور معها في أدق شؤون الدولة العثمانية وفي أدق أسرارها؛ ففي مسألة خلع السلطان عبد العزيز استشار إنكلترة وحصل على تأييدها كما جاء ذلك صراحة في مذكرات السفير الإنكليزي "سير هنري أليوت" التي نشرها فيما بعد في مجلة "القرن التاسع عشر" (Nineteenth Century).

لنقتطف بعض الفقرات من هذه المذكرات:

"جاء مدحت باشا لزيارتي ليطلعني على رأيه في هذه الأوضاع المتردية وانتشار الرشوة. لذا فقد أبان لي عن ضرورة تغيير شكل الحكم".[2] "كان مدحت باشا يدرك مدى خطورة

---

[1] الفرد بلنت: تاريخ الاحتلال الإنكليزي لمصر ١٢٢/١؛ نقلاً عن كتاب: "تاريخ العراق الحديث" للدكتور عبد العزيز سليمان نوار، ص ٤٤٠.

[2] تمت هذه الزيارة في تشرين الثاني عام ١٨٧٥م، أي قبل خلع السلطان عبد العزيز.

العمل الذي أخذه على عاتقه، ولكنه بدل أن ييأس فإن عزمه كان يزداد لتحقيق هدفه. وعندما أعاد وكرر طلب معونة الشعب الإنكليزي والحكومة الإنكليزية من أجل تأسيس مجلس للنواب، قلت إنه يستطيع أن يثق ويعتمد على تأييدي وعلى تأييد كل إنجليزي يعرف مدى فوائد النظم القائمة على المشروطية، ومدى فوائد القانون الأساسي الذي يحد من الصلاحيات الواسعة للحكام".(١)

كما سبق أن أشرنا -عند استعراضنا إعلان الدستور- إلى المحاولة الغريبة لمدحت باشا، عندما حاول إشراك الدول الأوروبية في مسالة داخلية للدولة العثمانية، وجعلها طرفاً ضامناً ضد السلطان عبد الحميد، وكيف أنه أرسل مبعوثاً وهو "أوديان أفندي" إلى إنكلترة لطرح هذا الموضوع.

ولما كانت هناك سياسة "رسمية" لسنوات طويلة في تركيا لذم السلطان عبد الحميد والقدح فيه، كذلك فقد كانت هناك سياسة رسمية لعدة عهود في تركيا لكيل المديح لمدحت باشا، ولكن ما إن ملك المؤرخون والكتاب والمفكرون الأتراك حرية التعبير عن آرائهم وحرية طرح الوثائق التاريخية، ومناقشة الشخصيات التاريخية بعيداً عن سيف الدولة المسلط على الرقاب، حتى انقلبت الآية فارتفعت أسهم السلطان عبد الحميد وانخفضت أسهم مدحت باشا.

ولعل المؤرخ "حامي إسماعيل دانشماند" هو أفضل مَن كتب في هذا الموضوع إذ يقول:

"إسمه أحمد شفيق مدحت باشا رئيس "شورى الدولة" وهو ابن قاضي أحد الاقضية وهو الحاج محمد أشرف أفندي من أهالي "روسجوق"، وقد أبعد مدحت باشا في زمن "علي باشا" من إسطنبول ليكون والياً على بغداد، كما أعطِيتْ له قيادة "الجيش السادس".

كان والياً قديراً جداً، فله إجراءات وإصلاحات كبيرة في بغداد كنجاحه في ولاية "الدانوب" أيضاً. ولكن هذا الوالي القدير لم يكن رجل دولة كما أشيع عنه، إذ كان شديد الإعجاب بنفسه، ومستبداً في رأيه، وذا شهوة كبير للحكم، متجاوزاً لحدوده، وكانت طباعه هذه هي سبب فشله في حياته السياسية وسبب نكبته.

(1) *31 Mart Faciası*, Cevad Rifat Atilhan, s. 27-28.

إن عدم كونه رجل دولة لامعاً قد يرجع إلى عدم تمرسه بالشؤون السياسية المهمة، وقلة تجربته في هذا الخصوص، كما اعترف بنفسه عندما استقال من وزارة العدل -بعد أول صدارة له- إذ كتب في عريضة الاستقالة ما يأتي: "لما كنت قد قضيت معظم عمري في الأماكن النائية فإنني لم أواجه سابقاً مثل هذه الأمور المتشابكة والمعقدة، لذا فإنني أسترحم من وليّ النعمة[1] نقلي إلى وظيفة أخرى تكون أكثر ملائمة لقابلياتي العاجزة".

ولعل هذا الاعتراف صدر من الباشا في فترة من فترات خلاصه من نوبات الكبرياء التي كانت تسيطر عليه كما سنرى. فهناك إجماع عام على هذه النقطة. فمثلاً يتحدث المؤرخ جودت باشا عن تصرفات الباشا فيقول: "كان شخصاً يتسم باللامبالاة، لا يعمل حساباً لنتائج أي عمل".

ويتحدث وزير المابين ووزير الحربية سعيد باشا في مذكراته عن "مكره الشرير" و"علي سعاوي" عن "عدم معرفته للحد الذي يقف عنده".

كما يتحدث ممدوح باشا - الذي كان يعمل في البريد زمن صدارة مدحت باشا عن "تصرفاته المطبوعة باللامبالاة".

وعبد الرحمن شرف عن "عدم اهتمامه بالحيطة والتأني" و"كان لا يقدم الأهم على المهم، و لم يكن بطبيعته يستطيع فرز الأمور التي يمكن تحقيقها وتنفيذها".

ويقول عنه محمود جلال الدين باشا: "كان شعاره الشهرة عن طريق التخريب، وميالاً إلى الاستبداد برأيه الشخصي".

وأخيراً يصفه ابن الأمين محمود كمال[2] بالاستبداد في الرأي وعدم المبالاة في تصرفاته وكلامه وأنه سمع من جميع أصدقاء مدحت باشا أنه كان شخصاً متهوراً لا يحسب حساباً للنتائج الضارة الناتجة من عمله.

نكتفي بهذا القدر من إيراد هذه الآراء حوله، ولكي يعرف الإنسان مدى صواب هذه الآراء فإنه يكفي تصفح مذكرات مدحت باشا التي وضعها في جزأين وسماها بـــ"تبصرة العبرة ومرآة الحيرة" إذ يستطيع أن يتأكد حول مدى إعجاب الباشا بنفسه ومدى توقيره

---

[1] يقصد السلطان عبد العزيز.

[2] مؤرخ تركي معروف.

لنفسه، فهو لا يتنازل لاستعمال ضمير المفرد "أنا" أو حتى ضمير الجمع "نحن"، بل إنه عندما يتحدث عن نفسه يستعمل كلمة "مدحت باشا" أو "المشار إليه مدحت باشا" وكأنه يتحدث عن شخص ثالث!

لذلك وانطلاقاً من هذه الحالة النفسية فإنه أصبح مقتنعاً ومتأكداً في قرارة نفسه بأن الدولة قائمة به، وأنه عندما ينسحب ستتقوض أركانها، فعندما نفاه السلطان عبد الحميد إلى خارج البلاد فإن "المشار إليه مدحت باشا" التفت إلى مشير "المابين" سعيد باشا قائلاً له:"يعلم الله أنكم إن قمتم بطردي وإبعادي فإن البلد سينهار لا محالة، وعندما أُخرِج من القصر في طريقه إلى الباخرة اعتقد أن الدولة العثمانية أصبحت بعده في عداد الأموات، لذا لم يتردد في الترحم عليها قائلاً: يرحم الله هذه الأمة".

إن سعيد باشا المعروف بدرايته وحكمته وجديته لا يمكن أن يُتهم بأية مبالغة عند إيراده هذه الكلمات لمدحت باشا في مذكراته حيث إن ذلك ثابت من قِبل مدحت باشا نفسه، فهو يذكر في صفحة ١٩٧ من مذكراته "تبصرة العبرة" أنه قال ما يأتي: "أرجو إبلاغ الحضرة الشاهانية بأنني آسف جداً لأنني عندما سأرجع إلى دار السعادة[1] فإنني لن أرى سيدنا في هذا القصر ولن أرى هذا المُلك في مكانه، وعند ذاك ستدركون فداحة هذا الخطأ، ولكن سوف لن ينفع الندم آنذاك، ولا يمكن تلافي ما فات".

ولكنه عندما رجع بعد مدة من أوروبا رأى أن السلطان موجود والقصر موجود، والدولة موجودة. ولأن كل شيء موجود في مكانه فإنه عُيّن والياً على دمشق أولاً ثم على إزمير.

لذلك فإن مثل هذا الشخص المصاب بداء الغرور، والذي تصدر عنه مثل هذه الأقوال غير الموزونة كان طبيعياً أن يستخف ويستهين بالآخرين، بل وأن يجرؤ على التطاول حتى على السلطان -الذي صبر عليه طويلاً- شفاهاً أو كتابة، وعلى وصمه بالجهل وتهديده وإهانته، فمثلاً نرى أنه في أحد التقارير التي قدمها إلى السلطان عبد الحميد، والتي أرفق صورة منها في مذكراته "تبصرة العبرة" صفحة ٣٩٥ يستخدم أسلوباً لا يليق بمخاطبة أي إنسان اعتيادي فضلاً عن مخاطبة سلطان، أسلوباً يثير ويغضب أقرب الناس إليه وأكثرهم صداقة، لكونه مليئاً بالكلمات المحتدة والغاضبة:

---

[1] يقصد إسطنبول.

"أولاً يجب على حضرتكم الشاهانية أن تدركوا جيداً كل الوظائف المتعلقة بحكمكم، ذلك لأنكم ستكونون مسؤولين تجاه الأمة عن جميع تصرفاتكم" إن مدحت باشا الذي صدر عنه الزجر والتجهيل للسلطان في الأيام الأولى للمشروطية الأولى لا يدري أن النظم النيابية تجعل الحكومة -وليس الحاكم- في موضع المسؤولية، لذا لا نملك إلاّ أن نعطي الحق للسلطان عبد الحميد عندما يذكر في مذكراته أن مدحت باشا لم يكن ملماً بالقانون الأساسي.

وفي نفس التقرير يستمر مدحت باشا في إعطاء الدروس لسلطانه، فبعد أن يتحداه قائلاً: "هل تعلم ما هو النظام في أمة تدار شؤونها بأصول المشورة؟"، ينهي الموضوع فجأة بقوله: "لا حاجة لمزيد من التفصيلات"!

ثم يهين سلطاناً ارتقى العرش لتوه وكان أول عمل قام به هو إعلان المشروطية إذ يقول له: "إنني أستطيع القول بأنكم تحاولون هدم ما نحاول تعميره من أسس الدولة التي تخلصت حديثاً من الانحدار إلى هاوية الانقراض".

إن مثل هذا الكلام لا يناسب الآداب والأعراف الرسمية، بل لا يناسب آداب المعاشرة أيضاً، و لم يشاهد حاكم يزجر هذا الزجر من قبل مواطنيه.

يقول عثمان نوري بك -الذي كان من محبي مدحت باشا- ومن مبغضي السلطان عبد الحميد حول مذكرة كانت ستقدم إلى الدول الأوروبية، حيث "كان رأيُ مدحت باشا استعمالَ لهجة شديدة جداً فيها، وعندما أوصاه السلطان عبد الحميد ووزير الخارجية صفوت باشا باستعمال لهجة معتدلة غضب مدحت باشا عليهما صدرت من مدحت باشا كلمة نابية تجاه السلطان عبد الحميد ثم أضاف بأن السلطان لا يملك أية خبرة في شؤون الحكم، فلم يتمالك السلطان نفسه من طرده من مجلسه واستبقى عنده صفوت باشا بعض الوقت". ثم يقول عن مدحت باشا: "وقد تفوه بكلمات مغايرة للآداب بحق السلطان عبد الحميد أمام بعض رجال الدولة والعلماء الذين زاروه في البيت".(١)

ويتبين من كل هذا أن مدحت باشا لم يكن رجل دولة يتصف بالرزانة والنضج والكفاءة مثل المرحوم علي باشا وفؤاد باشا، بل كان معجباً بنفسه، ينظر إلى الآخرين من عل، وشخصاً انفعالياً.

---

(١) السلطان عبد الحميد وعهد سلطنته، عثمان نوري بك، ١/١٨٥.

أما الفكرة الوحيدة حول إدارة الدولة والتي كان يمثلها هذا الوزير المتهور فهي فكرة المشروطية، وهي فكرة قديمة كانت موجودة قبله، وتمت مناقشة جوانبها المتعددة و لم يستطع هو -كما فعل أسلافه العظام أمثال علي باشا وفؤاد باشا- من تكييفها وجعلها صالحة وبعيدة عن تعريض الدولة للخطر، وملائمة لظروفها الداخلية، بل اعتقد أنه بمجرد تطبيق النظام البرلماني بالشكل المطبق في البلدان الأوروبية، فإن الدولة العثمانية ستقوى وتتخلص من خطر الانهيار والتفكك، وأن الدول الأوروبية ستتوقف عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية، حالما تعلن المشروطية، وستتآلف العناصر العثمانية المتألفة من قوميات واديان ومذاهب ولغات متعددة ومجتمعة على أساس إنهم جميعاً عثمانيون.

وبعكس أسلافه -أمثال علي باشا وفؤاد باشا- فإن قلة تجربته السياسية وضحالة ثقافته الغربية كانت سبباً في عدم فهمه للأوضاع الدولية، فاعتقد أن بإمكانه خلق "قومية" للقوميات العديدة للإمبراطورية تحت اسم "العثمانية". وقد ساقه هذا الاعتقاد إلى الإخلال حتى بشكل العَلَم العثماني، وهذه الحادثة الغريبة يرويها بنفسه بكل فخر، فعلى أثر نشر "الكونت اندراس" وزير خارجية النمسا مقالة "عقب اضطراب البوسنة والهرسك" ذكر فيها "إن الهلال والصليب لا يمكن أن يتحدا" "بالمعنى المجازي طبعاً" قام مدحت باشا[1] بوضع صليب إلى جانب الهلال في العَلَم التركي، وهو يذكر قيامه بهذا العمل النشاز في صفحة ١٨١ من كتابه "تبصرة العبرة" ويتحدث عن نفسه -كعادته- وكأنه شخص ثالث فيقول: "قام مدحت باشا -لمجرد تكذيب هذه الدعوى[2] فعلياً- بتشكيل طابور عسكري من المسيحيين ووضع الصليب بجانب الهلال والنجمة في رايتهم، وأرسل هذا الطابور إلى دار السعادة لكي يشاهد من قِبل الجميع، وبعد ذلك أرسلوا هذا الطابور إلى الفرقة العسكرية الموجودة في مدينة "نيش".

كما قام بعمل لا يقل سطحية عن العمل السابق، وهو محاولة وضع المشروطية العثمانية تحت الكفالة المشتركة للدول الأوروبية، ولكنه -ولله الحمد- لم ينجح في ذلك".

إلى هنا تنتهي أقوال المؤرخ التركي إسماعيل حامي دانشماند.[3]

---

[1] كان مدحت باشا آنذاك والياً على ولاية الطونة (الدانوب).

[2] أي الادعاء بأن الهلال والصليب لا يلتقيان.

[3] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/239-242.

وهناك حادثة تبين عدم نـــزاهته المالية، ففي عهد السلطان عبد العزيز شكّل الصدر الأعظم محمود نديم باشا لجنة لدراسة اقتراح[1] بتنـــزيل نسبة الفوائد للقروض التي كانت الدولة العثمانية قد اقترضتها من الدول الأوروبية، ولا سيما من إنكلترة وفرنسا، وكان مدحت باشا ضمن أعضاء هذه اللجنة.[2] وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح ونفذ فعلاً، وكان هذا خطوة خاطئة في تلك الظروف، لأنها تمت من طرف واحد فقط دون موافقة الطرف الآخر، مما أثار الرأي العام الأوروبي، وأصبحت الجرائد الأوروبية تصب حممها على الدولة العثمانية وتصفها بأبشع الصفات، وأعلنت إنكلترة وفرنسا أنهما لن تكفلا بعدُ الدولة العثمانية تجاه المقرضين.

الذي يهمنا من إيراد هذه الحادثة هو تصرف مدحت باشا؛ فقبل إعلان تنـــزيل نسبة الفوائد إعلاناً رسمياً استدعى مستشاره المالي وأوعز إليه ببيع جميع ما لديه من السندات والأسهم. وهكذا وبهذه المضاربة غير الشـــريفة استطاع أن يربح الآلاف من الليرات الذهبية، ومع أن السلطان عبد العزيز كان على علم بذلك إلاّ انه لم يهبط إلى مستوى استغلالها، فخسر نتيجة هبوط الأسهم والسندات التي كان يملكها ثلاثة ملايين من الليرات الذهبية.

مدحت باشا، من المنفى إلى المحكمة

نفي مدحت باشا بعد عزله من موقع الصدر الأعظم إلى أوروبا مع تزويده بالمـــال الـــلازم، وأعطيتْ له حرية اختيار البلد الذي يرغب الذهاب إليه، وقد اختار إيطاليا، ثم تنقل بـــين عـــدة بلدان أوروبية، وزار إنكلترة في آخر المطاف، واجتمع مع رجال السياسة هناك وتباحث معهم، مع أنه لا يحمل أية صفة رسمية، وكان له نشاط ضد السلطان في معظم البلدان التي زارها.

ثم كتب رسائل متعددة يسترحم فيها السلطان، ويطلب منه السماح له بالعودة إلى بلده، وأخيراً سمح له السلطان بالعودة،[3] ولكن بشرط الإقامة مع عائلته في جزيرة "كريت". وبعد أربعة أشهر فقط من إقامته هناك عينه السلطان والياً على سوريا.

---

[1] يذكر عدد من المؤرخين إن هذا الاقتراح قُدّم من قبل السفير الروسي في إسطنبول إلى الصدر الأعظم لتوريط الدولة العثمانيـــة وإثارة الرأي العام الأوروبي ضدها، وهذا ما حصل فعلاً.

[2] كان آنذاك وزيراً للعدل.

[3] بقي مدحت باشا في أوروبا مدة سنة واحدة وسبعة أشهر وواحدا وعشرين يوماً.

بقي مدحت باشا والياً على سوريا مدة سنة وثمانية أشهر، أنجز خلالها كثيراً من الإصلاحات كعهده دائماً في كل ولاية، ولكنه كان يشتاق إلى بلده، فأرسل عرائض إلى السلطان يبدي فيها هذا الشوق ويطلب السماح له بالعودة، فاستقدمه السلطان وعينه والياً على ولاية "آيدن" التي كان مركزها في "إزمير"، وكانت من أهم الولايات آنذاك.

محكمة يلدز

عقدت هذه المحكمة لمحاكمة قتلة السلطان عبد العزيز، وذلك بعد مرور خمس سنوات وثلاثة وعشرين يوماً على تلك الحادثة، إذ عقدت المحكمة أولى جلساتها في ١٨٨١/٦/٢٧م -٢٩ رجب ١٢٩٨هـ.

بعد وفاة السلطان عبد العزيز -التي أعلن عنها آنذاك من قبل رجال الانقلاب بأنها نتجت من انتحاره- انتشرت الأحاديث والهمسات بين الناس الذين لم يقتنعوا بانتحار السلطان السابق، والشكوك كانت تحوم حول هذه الحادثة فالأدلة التي قدمها رجال الانقلاب كانت ضعيفة لا تنفع الكثيرين.

ولم تنقطع هذه الهمسات والأخبار التي أصبحت حديث المجالس بين الناس حتى بعد انقضاء كل هذه المدة، بل لعلها زادت، فالذين عاصروا الحادثة وشاهدوها -وبخاصة من مستخدمي القصر ومنتسبيه- أخذوا يتكلمون عنها بحرية أكثر بعد أن دالت دولة رجال الانقلاب وزال الخوف من بطشهم، وكان السلطان يسمع ما يدور من حديث، فيصبر عليه انتظاراً لتوضح بعض الأمور وانجلاء الحقيقة بكاملها، وأخيراً قام أحدهم وهو محمود جلال الدين بك مؤلف كتاب "مرآة الحقيقة" بإرسال عريضة إلى السلطان يذكر فيها أن لديه الأدلة الكافية لإثبات أن السلطان عبد العزيز قد قُتل ولم ينتحر[1] وهكذا تشكلت المحكمة.

كان المتهمون هم:

١. السلطان المخلوع مراد الخامس.
٢. والدة السلطان مراد.
٣. الصدر الأعظم الأسبق رشدي باشا الملقب بـ"المترجم".

---

[1] استند السيد محمود جلال الدين بك في عريضته هذه على المعلومات التي أفشتها له السيدة "بروين فلك" زوجة ابنه "منير بك" وكانت تعيش قبل زواجها في قصر السلطان عبد العزيز عند وقوع الجريمة.

٤. الصدر الأعظم السابق مدحت باشا.
٥. الداماد المشير محمود جلال الدين باشا.
٦. الداماد المشير نوري باشا.
٧. شيخ الإسلام السابق خير الله أفندي.
٨. فخري بك (من موظفي القصر).
٩. علي نامق بك.
١٠. سيد نامق بك.
١١. العميد عزت.
١٢. المصارع مصطفى آغا.
١٣. مصطفى الجزائري.
١٤. محمد آغا المصارع.
١٥. آرزو نياز "إحدى رئيسات الخدم في القصر".

أما المشير سليمان باشا الذي كان أحد أقطاب رجال الانقلاب فلم يكن بين المتهمين لكونه منفياً آنذاك إلى بغداد بتهمة التقصير في الحرب الروسية - التركية الماضية.

لم يستقدم جميع المتهمين إلى المحكمة، إذ استُثنيَ السلطان مراد ووالدته "لانتسابهم إلى العائلة السلطانية" وكذلك رئيسة الخدم لكونها تحت الإقامة الجبرية مع السلطان مراد، كما لم يستقدم الصدر الأعظم الأسبق رشدي باشا لكونه مريضاً في بيته في "إزمير" إذ تم استنطاقه هناك.[1]

اعتقال مدحت باشا

في ليلة ١٦-١٧ من جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨هـ-١٦-١٧ مارس سنة ١٨٨١م أيقظوا مدحتِ باشا من نومه في بيته في إزمير لكي يخبروه أن الجنود على وشك تطويق البيت، فأسرع الباشا بارتداء ملابسه والخروج من الباب الخلفي للبيت إلى أحد الشوارع الفرعية، ثم ركب عربة أجرة مسرعاً إلى القنصلية الفرنسية ملتجئاً إليها لكون القنصلية الإنجليزية بعيدة عن بيته. فكان بذلك أول شخص شغل منصب الصدارة العظمى يلتجئ إلى

---

[1] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/174.

قنصلية بلد أجنبي طالباً الحماية، وقد كان عمله هذا شيئاً منكراً لا يليق برجل مثله شغل مناصب كبيرة في الدولة، وقد اعترف فيما بعد بسوء تصرفه هذا قائلاً بالحرف الواحد:

"إن ذهابي إلى القنصلية الفرنسية يُعدّ لطخة سوداء في تاريخي السياسي، وأنا أعترف أن هذه اللطخة سوف تبقى في ذريتي وأولادي من بعدي".[1]

في اليوم التالي استلم برقية من وزير العدل جودت باشا يقول فيها إنه يأسف جداً لالتجائه إلى دولة أجنبية، مظهراً بذلك عدم ثقته بعدالة بلده، ويؤكد فيها استحالة تجريم أي شخص دون دليل أو برهان، لذا فإنه ينصحه بالمثول أمام المحكمة.

استدعى السلطان السفير الفرنسي "تيسوت" (Ch.tissot) وأخبره بضرورة تسليم مدحت باشا. فأبرق هذا إلى القنصل الفرنسي في إزمير "بلسير" (Pelissier) يأمره بتسليم الباشا فوراً ودون تأخير ساعة واحدة (UNE heure de Plus).

وهكذا تم تسليم الباشا إلى الحكومة -ولم يقم مدحت باشا بتسليم نفسه باختياره كما أشيع من قِبل بعض المؤرخين- ويُعدّ هذا العمل لطخة في تاريخ فرنسا السياسي، لأن من المفروض أن لا تقوم بتسليم شخص لجأ إليها لجوءً سياسياً ولكن يمكن فهم السبب الذي دعا فرنسا إلى ذلك إذا علمنا أنها كانت قد احتلت تونس قبل أيام قليلة، وكانت تخشى تدخل الدولة العثمانية، لذا فإنها لم تكن ترغب في إثارة أية مشكلة إضافية معها.

في ليلة ٢٣/٢٢ مايو وصل مدحت باشا إلى إسطنبول عن طريق البحر، وكان التحقيق معه قد بدأ في الباخرة المقلة له، واستمر التحقيق في قصر "جادركوشكي" حيث كان محل اعتقاله في إسطنبول.

قُدّمت له قائمة بأسماء المحامين لكي يختار من بينهم مَن يقوم بمهمة الدفاع عنه، ولكن مدحت باشا طلب محامياً نصرانياً لم يكن اسمه موجوداً في القائمة فرفض طلبه، لذا فقد اختار المحامي "شهد أفندي" ولكنه سرعان ما رفضه أيضاً إذ ارتاب في كونه عيناً عليه، مبدياً رغبته في القيام بنفسه بمهمة الدفاع.

كانت التهمة الموجهة هي قيام المصارع مصطفى آغا مع اثنين من أعوانه بقتل السلطان عبد العزيز بإيعاز من الداماد محمود جلال الدين باشا ونوري باشا، وكانت التهمة الموجهة

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/320.

إلى مدحت باشا أنه كان على علم بهذه الجريمة ومدبريها أو الراضين عنها على أقل تقدير، وقد رد مدحت باشا التهمة قائلاً: إنه -وإن شك في رواية الانتحار- إلاّ أنه اضطر للسكوت عندما رأى أن الوزراء الباقين لم يحركوا ساكناً.(١)

وقد اعترف المصارع مصطفى آغا بقيامه بقتل السلطان عبد العزيز، شارحاً ذلك للمحكمة وقائلاً: "تلقيتُ أمراً بذلك من الداماد محمود جلال الدين باشا والداماد نوري باشا، لأنني كنت آنذاك في خدمة السلطان عبد العزيز في القصر، وعندما سكنت الحركة ذلك اليوم هجمنا عليه وبطحناه على ظهره، أمسك فخري بك بذراعه وقعد صديقاي الآخران على ركبته وعلى صدره وقمتُ أنا بقطع شرايين زنده بسكين، كما قمتُ بجرح بعض المواضع في يده اليمنى".(٢)

أما أعوانه الآخرون فقد أنكروا هذه التهمة، وطلب محامي الدفاع الرأفة بحاله لأنه لم يكن سوى آلة صماء بيد مسؤولين كبار في الدولة.

قد يقال: إن من السهل تلفيق اعتراف مزيف بالتهديد والوعيد، إذن ما الحقيقة؟ هل مات السلطان عبد العزيز منتحراً أم قُتِل؟ سبق وأن قلنا إننا نعتقد بأنه قُتِل ولم ينتحر، لذا فستستعرض هنا بإيجاز وتركيز أهم الدلائل التي تؤيد اعتقادنا هذا:

١- إن التقرير الذي وُقّع من قِبل ١٩ طبيباً لم ينظم بشكل صحيح، فأكثر الأطباء لم يفحصوا الجثة، بل قاموا بالتوقيع فقط، وحتى الأطباء الذين شاهدوا الجثة "وهي مغطاة" لم يُسمح لهم بفحصها لمعرفة سبب الوفاة، إذ صرخ فيهم رجل الانقلاب القوي وزير الحربية حسين عوني باشا قائلاً: "لا... ليست هذه جثة أي فرد عادي.. إنها جثة سلطان لذا لا أستطيع أن أكشف لكم الجثة بكاملها".(٣)

وهكذا لم يستطيعوا سوى رؤية ذراعي الجثة. وعندما رفض طبيبان التوقيع على التقرير، عوقبا من قِبل حسين عوني باشا، إذ نفي أحدهما إلى طرابلس الغرب، أما الثاني -وكان طبيباً عسكرياً- فقد نـــزعت رتبته العسكرية هناك فوراً وطُرد من الجيش.

٢- بعد وقوع الحادثة لم تجر التحقيقات العدلية بشكل طبيعي، ولم تؤخذ إلاّ شهادة

---

(1) *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 4/115.
(2) *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 201.
(3) *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/114.

فخري بك، وراقم بك، وترك مئات الأشخاص الموجودين في القصر في أثناء الحادثة، كما لم تؤخذ شهادة أي فرد من عائلة السلطان عبد العزيز.

٣- عندما وصل وزير الحربية حسين عوني باشا إلى مكان الحادثة كان السلطان عبد العزيز لا يزال حياً ويداه تنـــزفان، فلم يؤخذ أي تدبير لمنع النـــزيف وإسعاف الجريح، ولم يتجرأ أي طبيب على الاقتراب منه، ولم يُضمد الجرح، ثم أمر حسين عوني باشا بنقل السلطان الجريح من القصر إلى مركز قريب للشرطة، حيث توفي هناك بعد فترة دون وجود أي سبب منطقي لهذا النقل.

ومع أن عدم إسعاف الجريح يكفي للاستدلال على كون الحادثة جريمة إلاّ أن نقل الجثة قبل إجراء التحقيق العدلي اللازم يُعد أيضاً من الدلائل التي تثير الشكوك حول الحادثة.

وحتى على فرض أن السلطان حاول الانتحار فإن مجرد منع الإسعافات الأولية عنه لإيقاف النـــزيف يُعدّ بحد ذاته جريمة.

وقد اعترف الصدر الأعظم الأسبق رشدي باشا قبيل وفاته بأن السلطان عبد العزيز كان لا يزال حياً في مركز الشرطة وأن الأطباء لاحظوا ذلك.[1]

٤- هناك علامات استفهام كثيرة حول تصرفات مدبر الانقلاب حسين عوني باشا في يوم الحادثة. إذ إن بيته كان على الضفة الأخرى من البسفور مقابل القصر الذي كان السلطان عبد العزيز معتقلاً فيه، وكان الباشا في ذلك الصباح كثير التردد إلى النافذة مراقباً القصر المقابل بكامل ملابسه، وعندما ارتفع الصراخ من قصر السلطان أسرع كالسهم إلى قاربه حيث وصل إلى مكان الحادث في ظرف عدة دقائق فقط. أي إنه كان متأكداً أن شيئاً سيقع في ذلك اليوم في القصر ومتهيئاً لذلك.

٥- باستثناء ثلاث جوارٍ -كن عيوناً لحسين عوني باشا- فقد أفادت جميع الجواري وخدم القصر أن الحادثة كانت جريمة وليست انتحاراً.

٦- بعد الحادثة نرى أن رواتب المصارعين الثلاثة "مصطفى الجزائري، مصطفى آغا والمصارع محمد" تطفر من راتب متواضع يبلغ عدة ليرات إلى مائة ليرة ذهبية، وهو مبلغ كبير آنذاك، لم يكن يتقاضاه سوى كبار رجال الدولة من وزراء أو ولاة أو قوّاد. فلِمَ هذا المبلغ

[1] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/116.

ومقابل أية خدمة دُفع لهم؟

٧- جاء في شهادة الأئمة الذين قاموا بغسل وتكفين السلطان عبد العزيز أن اثنين من أسنانه كانتا مكسورتين والجانب الأيسر من لحيته منتوفا، كما كانت هناك بقعة زرقاء كبيرة تحت حلمته اليسرى، وكل هذه العلامات تدل على مقاومة السلطان العنيفة ضد قتلته.

٨- إن الادعاء بأن السلطان عبد العزيز قد انتحر بقص شرايين يديه إدعاء غريب، إذ كيف يتسنى لشخص أن يجرح يده اليسرى جرحاً بليغاً ثم يقوم بوساطة هذه اليد الجريحة والممزقة بجرح يده اليمنى؟

قد يقول قائل إن محكمة يلدز لم تُشكل إلاّ من أجل تصفية مدحت باشا وإيجاد مبرر لهذه التصفية، وقد تردد هذا الاتهام كثيراً وبخاصة في عهد الاتحاد والترقي.

هذه التهمة واضحة البطلان إذا ألممنا ببعض الحقائق، وإذا علمنا بأنه كان من بين المتهمين صهران للسلطان عبد الحميد، وهما الداماد محمود جلال الدين باشا والداماد نوري باشا؛ حيث كان كل منهما متزوجاً من أخت من أخوات السلطان عبد الحميد، ومع ذلك فقد جُرّدا من رتبهما العسكرية ومن أوسمتهما "وكانا برتبة مشير" وحُكم عليهما بالسجن المؤبد، علماً بأنهما لم يكونا من رجال الانقلاب مثل مدحت باشا.

ويشكل موقف السلطان من الداماد محمود جلال الدين باشا دلالة خاصة في هذا الصدد، إذ كان زوجَ أحب أخت للسلطان عبد الحميد وهي "الأميرة جميلة". كما كان من أشد أنصار السلطان وأكثرهم نشاطاً وتأييداً لتولي السلطان العرش بدلاً من أخيه السلطان مراد، لذلك فقد عينه السلطان مرافقاً له في مراسيم تولي العرش، ومع ذلك فإن خدماته السابقة هذه وتوسلات أخته ودموعها لم تُجدِ شيئاً و لم تثن السلطان عن تحقيق العدالة وعقاب الذين اشتركوا في جريمة قتل عمه السلطان عبد العزيز.[1]

أحكام محكمة يلدز

عقدت جلسات المحكمة في قصر يلدز تحت خيم أعدت لهذا الغرض وكانت الجلسات علنية، و لم تُخوَّل هيئة المحكمة أية صلاحيات استثنائية. ودامت جلساتها ثلاثة أيام ثم أعلنت أحكامها وكانت كما يأتي:

---

[1] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/118.

الحكم بالإعدام على كل من المصارعين مصطفى آغا ومصطفى الجزائري ومحمد آغا، وعلى رشدي باشا ومدحت باشا والداماد محمود باشا والداماد نوري باشا وفخري بك وعلي نجيب بك.

الحكم بالسجن لمدة عشر سنوات على كل من سيد وعزت بك. وقد صادقت محكمة التمييز وكذلك باب الفتوى على هذه الأحكام، وأرسلت إلى السلطان عبد الحميد للمصادقة عليها.

تمهل السلطان في المصادقة على هذه الأحكام، فشكل لجنة مؤلفة من خمسة وعشرين شخصاً من كبار رجال المملكة وعلمائها مدنيين وعسكريين، وخول هذه اللجنة صلاحية تصديق أو تعديل هذه الأحكام. وقد صوت ١٥ عضواً من هذه اللجنة بالتصديق على أحكام الإعدام، بينما صوت الباقون "وهم عشرة" على تخفيف هذه الأحكام أي إن الأكثرية صادقت على قرار الإعدام. وقد كان بطل معركة "بلفنة" المشير الغازي عثمان باشا -الذي كان معروفاً بنـــزاهته واستقامته واستحالة التأثير عليه من قبل أي شخص كان- من بين الذين صـــــادقوا على قرار الإعدام، إذ كتب في سجل المجلس: "إن تنفيذ الأحكام القانونية هو من الأمور المقدسة ولما كان الشهيد المرحوم سلطاناً، لذا فإنني أسترحم من سلطاني تنفيذ الأحكام لكي يكون عبرة لمن اعتبر".[1]

ومع ذلك فإن السلطان عبد الحميد خفف أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد على عادته في الابتعاد عن إزهاق الأرواح، وسيق المحكوم عليهم إلى سجن الطائف في غرة رمضان سنة ١٢٩٩هـــ-١٨٨١/٧/٨م لقضاء مدة العقوبة.

وفاة مدحت باشا

بقي مدحت باشا في سجن الطائف ثلاث سنوات تقريباً أُلّفت عن حياته فيه قصص خيالية وبأسلوب روايات المغامرات، فالسلطات هناك -على ادعاء هذه القصص- تحاول قتله عدة مرات فلا تنجح، فمرة تدس له السم في الحليب، فلا يكتشف ذلك سوى خادمه عارف فيسكبه، ومرة أخرى تدس له السم في الطعام فلا تنجح كذلك، فتفكر السلطات هناك برشوة خادمه عارف، وتطلب منه ترك باب الغرفة مفتوحاً من الداخل لكي يسهل دخول الحرس إليه

---

[1] عن كتاب "الذكريات" للصدر الأعظم السابق سعيد باشا ١/ ٦٦ نقلاً عن كتاب:
İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi, İ.H. Danişmend, 4/321.

ليلاً للقضاء عليه. ولكن الخادم يرد كل العروض والمغريات المقدمة إليه من السلطات، ويقوم بإخبار سيله بالأمر! ولا يحتاج الإنسان إلى ذكاء كبير ليعرف مدى التلفيق في هذه القصص، إذ إن السلطات لو رغبت في قتله فلا تحتاج في ذلك إلى إغراء خادم، ولا يستطيع خادم أن يكون سداً أمام رغبة هذه السلطات التي تستطيع بكل بساطة نقله، ثم إن غرف السجن لا تغلق من الداخل بل من الخارج، والمفاتيح عند إدارة السجن، كما أن كسر باب مغلق ليس بشيء صعب، وليس مدحت باشا في موقع الصدارة العظمى حتى يحتاج قتله إلى تدابير سرية كدس سم أو رشوة خادم، بل هو في أيدي السلطات تستطيع أن تفعل به ما تشاء.

وأخيراً وفي ١٠-١١ رجب سنة ١٣٠١هـ-٦-٧ مارس ١٨٨٤م توفي مدحت باشا في سجنه من ورم خبيث في جنبه -يحتمل أن يكون سرطاناً- بادعاء السلطة الرسمية، أو خنقاً بإدعاء الآخرين.[1] فإذا كانت قصة الخنق صحيحة فهي تشكل بلا ريب لطخة سوداء في جبين القائمين بها وكذلك في جبين الآمرين بها.

فهل كان للسلطان عبد الحميد أي ضلع في هذا الأمر، كما ورد في بعض الكتب التاريخية، وكما قد يتبادر إلى الذهن أيضاً؟ يحتاج الأمر إلى تحليل جدي.

إن جميع الوثائق لم تنشر بعد حول هذا الموضوع، ولكن ما نشر منها حتى الآن يدل على براءة السلطان من هذه التهمة.

نستطيع أن نعدد أهم الأسباب التي نراها تشير إلى عدم وجود أية علاقة للسلطان بهذه الجريمة "إن كانت هناك جريمة" كما يأتي:

١- إن السلطان لو كان يرغب في قتله، لما خفف حكم الإعدام عليه، هذا الحكم الذي أصدرته المحكمة بعد جلسات علنية وبعد وضوح وثبوت وقوع الجريمة -كما سبق وأن شرحناها- وبعد أن صادقت على هذا الحكم محكمة التمييز وباب الفتوى، والمجلس الذي كان يضم أشهر علماء ورجال ذلك العصر أمثال جودت باشا صاحب "المجلة" والغازي عثمان باشا بطل معركة "بلفنة". إذن فما الفائدة التي كان يتوخاها السلطان من قتله غيلة بعد ثلاث سنوات؟.

---

[1] وهم رفقاء مدحت باشا من المسجونين: شيخ الإسلام السابق خيري أفندي وفخري بك. واقتصار رواية الخنق على هؤلاء يضع ظلاً من الشك حول صحة هذه الرواية فهؤلاء متهمون ومسجونون، لذا فإن روايتهم لا تُعدّ موضوعية.

٢- لم يكن مدحت باشا الرجل السياسي الوحيد الذي عادى السلطان عبد الحميد طوال حكمه الطويل، ولو كانت عادة السلطان هي اغتيال أعدائه لاغتال أو أعدم غيره كذلك، مثل المشير سليمان باشا والمشير رديف باشا وسعد الله باشا والشاعر ضياء باشا والشاعر الأديب نامق كمال بك وغيرهم، وكان أقصى ما عمله تجاههم هو إما فرض الإقامة الجبرية على بعضهم أو نفيهم إلى مدن أخرى مع تخصيص رواتب كبيرة لهم.

٣- قامت مخابرات القصر بكشف مؤامرات أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الرامية بالاطاحة بالسلطان عبد الحميد ثلاث مرات متتالية (سنشرح هذا الموضوع بالتفصيل في فصل قادم)، ومع هذا لم يقم بإعدام أي منهم مع أنه كان يملك كل الحق في هذا الأمر. إذن فلِمَ يقوم بقتل مدحت باشا مع أن جرمه كان أخف من الذين كانوا يرومون عزله وقتله؟!

٤- عند تدقيق الأوراق الرسمية لقصر يلدز بعد عزل السلطان عبد الحميد وبعد وفاته، وُجِدت بعض الوثائق التي تدل على أن السلطان عندما علم بوفاة مدحت باشا اعتقد لأول وهلة أن هذا الخبر خدعة، وان مدحت باشا قد هرب إلى الخارج، وما خبر الوفاة إلاّ إشاعة أطلقها المسؤولون في سجن الطائف لكي ينقذوا أنفسهم من العقاب، لذا فقد أرسل مذكرة إلى الصدر الأعظم يأمره بإجراء تحقيق حول الموضوع. ولا يقال بأنه كتب هذه المذكرة لخداع الرأي العام، ذلك لأن هذه المذكرة لم تُنشر في وقتها، بل كانت مذكرة داخلية وُجِدت فيما بعد بين الأوراق الرسمية لقصر يلدز.[١]

وهناك دلائل أخرى نتركها تجنباً من الخوض في تفاصيل فرعية كثيرة. يبقى هناك احتمال واحد ذكره السلطان عبد الحميد في مذكراته وذكره بعض المؤرخين كذلك، وهو أن إنكلترة كانت تريد تسهيل هرب مدحت باشا لأنها كانت تعدّه رجلها، وقد أُنمي هذا الخبر إلى السلطان عبد الحميد فأرسل برقية إلى والي الحجاز المشير عثمان نوري باشا يقول فيها انه لن يقبل أي عذر إن تم مثل هذا الأمر وهرب مدحت باشا من السجن، لذا فيحتمل أن الوالي خشي من احتمال هرب مدحت باشا فأقدم على اغتياله لكي ينهي المسألة من أساسها، ويتخلص من عقاب السلطان المنتظر إن نجح مدحت باشا في الهرب بمعاونة الإنكليز.[٢]

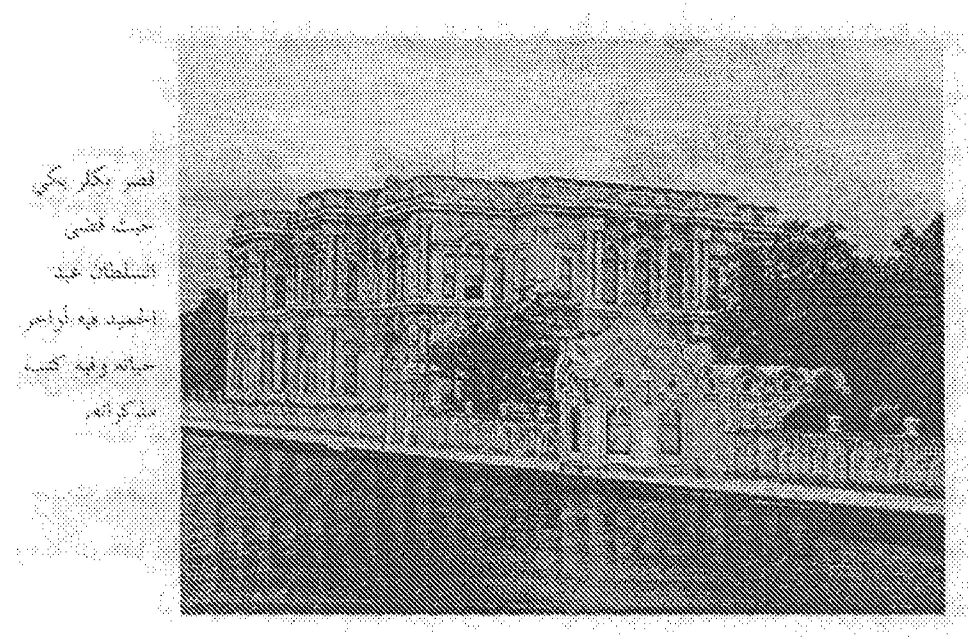
---

[١] عن كتاب "الذكريات" للصدر الأعظم السابق سعيد باشا، ١/ ٦٦ نقلاً عن كتاب:

İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi, İ.H. Danişmend, 4/326.

[2] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/177.

نقتطف هنا من مذكرات السلطان عبد الحميد الجزء الخاص بمدحت باشا وعصره: في مارس ١٣٣٣ ر.



قصر بكلر بكي حيث قضى السلطان عبد الحميد فيه أواخر حياته وفيه كتب مذكراته

قصر بكلر بكي

كان مدحت باشا حسبما أذكر- آخر وزير لساكن الجنان والدي، وإذا لم يكن آخرهم فإنه من أواخرهم. اكتسب مدحت باشا تقديرنا جميعاً بحسن إدارته وتعميره لولاية "الطونة" وذلك عند عودتنا من أوروبا، وكنا في معية المرحوم عمي وكان عمي قد رأى حركة التعمير في أوروبا وأعجب بها، فبمجرد دخولنا "الطونة" في طريق عودتنا، ذكر عمي مدحت باشا بالخير ودعا له.

وكان الغرض من تعيين الباشا في شورى الدولة فتح طريق الصدارة أمامه. لكن مدحت باشا لم يستطع أن يستمر كثيراً في شورى الدولة، أو بمعنى آخر في إستانبول، لأن السلطان عبد العزيز لم يكن يحب إيلام عالي باشا خاصة وأن إحساسه وشعوره تجاهه قد زاد بعد عودته من أوروبا. وكان المغفور له عمي حاكماً وقوراً وأظن أن لنابليون الثالث شيئاً من التأثير على عمي في التزامه بمساندة عالي باشا بهذا الشكل، ولكن المرحوم عمي لم يكن يشعر أحداً أنه تحت تأثير مثل هذا.

حضر عالي باشا ذات يوم عند السلطان عبد العزيز، وحدثه عن الأهمية الكبيرة التي تحوزها ولاية بغداد، وعن تزايد النفوذ الشيعي فيها، ونقل له أخباراً متواترة عن زيارة سيقوم بها شاه العجم يهدف منها زيارة "العتبات"، ثم حدثه عن عدم ثقته في إدارة تقي الدين باشا للولاية. وأخيراً عرض عليه أن تسند إليه هذه الولاية.

كان عالي باشا واثقاً من أن السلطان لن يبعده عن إسطنبول وحدث ما توقعه بالفعل، وعلى هذا قال له: "لا أجد والياً مناسباً من بين عبيد السلطان". وهكذا أصبح مدحت باشا والياً لبغداد.

كانت حدود ولاية بغداد في ذلك الوقت واسعة جداً، وأظن أن مدحت باشا ظل والياً عليها أكثر من ثلاث سنوات، كنا سمعنا عن التوفيق الذي أحرزه في تعميرها وتنظيمها، وسمعنا في البداية عن عدم رغبته في الذهاب إلى بغداد، ولكنه كان آسفاً أشد الأسف عند تركه لها.

إن خلع مدحت باشا من بغداد، وتعيين الصدر الأعظم محمود نديم باشا مكانه، كان خطأً من عالي باشا، فإن رجلاً لا يجتنب حتى عالي باشا منافسته لا بد وأن يكون خصماً خطراً على محمود نديم باشا، وفعلاً هذا ما حدث، فقد مر مدحت باشا قبل سفره إلى ولاية "أدرنة" التي عين عليها، مر بإسطنبول، حيث وجد طريقاً استطاع بوساطته المثول بين يدي السلطان، وأسقط نديم باشا واستطاع أن يحل محله.

مدحت باشا كان والياً جيداً، ولكن إدارته السياسية كانت خطأً. كان كثير الاختلاط بهؤلاء الذين كان السلطان والوزراء يشتبهون بهم، وكانت الإشاعات والأراجيف التي تشكك ليس في سلطان شرقي فحسب، بل وفي أكثر حكام الشرق دستورية تخرج من فم الصدر الأعظم ومن قصره.

تولدت فكرة خلع السلطان عبد العزيز أول ما تولدت عند حسين عوني باشا، وسبب هذا أن السلطان نفاه من قبل إلى إسبارطة.

كان المرحوم عمي وقوراً، وكان كريم الظن بكل إنسان، فقد عفا عن رجل حقود مثل عوني باشا بعد فترة قليلة، وعينه سَر عسكراً، وهكذا ذهب عمي ضحية خطئه هذا.

باشتراك مدحت باشا في عملية الخلع انتقل بذلك من مصاف رجال الحكم إلى عداد

الثوار. ولا يستطيع حاكم قط أن يثق في رجل اشترك في عملية خلع ولو كان الحاكم الجديد خصم حياة الحاكم القديم. ولم يُعرف قط أن ثائراً استطاع أنِ يحقق في البناء ما حققه في الهدم.

لم يكن مدحت باشا هو الصدر الأعظم وقت توليتي العرش، عينته فوراً في الصدارة، لأنه كان محل ثقة واحترام الرأي العام، ولأن الموقف كان يحمل في طياته حساسية وخطراً غير عادي.

وإني لواثق أنه لو كان مدحت باشا صدراً أعظم حكيماً ومحنكاً، لكان ولا شك قد استمر في الصدارة حتى ختام الحرب الروسية. وجدته ينصب من نفسه ومنذ اليوم الأول آمراً عليّ ووصياً، وكان في معاملته بعيداً عن المشروطية وأقرب إلى الاستبداد.

والذين يعرفون مدحت باشا عن قرب لا يكتمون عظم استبداده برأيه ومواقفه. هذا هو "رامز منلا" من أعز أصدقاء مدحت باشا منذ أن كان والياً على الطونة، والذي أفنى عمره خارج إسطنبول بسبب حبه لمدحت باشا عندما كان رئيساً أول لمحكمة التمييز، وقال في أثناء بحثه إحدى المسائل المعروضة على مجلس إدارة ولاية بيروت عندما كان نائباً عن بيروت المركز: "إن هذا شيء فكر فيه أساساً مدحت باشا في أثناء ولايته الطونة. الباشا كان يريد الحرية لنفسه فقط. وخلاف هذا كان الباشا مستبد المستبدين وأثر هذا الكلام تأثيراً سيئاً في أحد الوالهين بمدحت باشا دون أن يروه ولم يتمكن من مسك زمام نفسه، فظهر عليه الغضب. لاحظ هذا رامز منلا فنادى بعد انفضاض المجلس على هذا الشخص، وقال له وهو ممسك بلحيته الطويلة البيضاء: "انظر يا بني، ليست متاعب الزمن وحدها التي شيبت هذه اللحية، وإنما تعاونت معها الغربة التي قاسيتها بسبب مدحت باشا. هذا الكلام الذي أزعجك الآن، قلته مرات عديدة في مواجهة الباشا. أنا رجل لا أتحدث من أجل خاطر هذا أو ذاك، وإنما رجل يتبع للحقيقة كلامه". قصّ عليّ هذا ذات يوم شخص من أهالي هذه المنطقة، بعد وفاة رامز منلا.

أصدرت المرسوم السلطاني الخاص بالقانون الأساسي في أثناء صدارة مدحت باشا الثانية، ومن المعروف أن "أحرار" ذلك العهد من شعراء وأدباء اجتمعوا مساء يوم صدور مرسوم القانون الأساسي في قصر مدحت باشا، لا ليتحدثوا في أمور الدولة بل في أمور السكر

والعربدة، وهم يحتسون الخمر، ومدحت باشا يدمن الخمر منذ شبابه، ومشهور عنه هذا.

والتقت نشوة الخمر بالنشوة التي بعثها إعلان القانون الأساسي، وعندما نهض من على الأكل خرج مستنداً على ذراعيه لكي لا يقع، وبينما كان يغسل يديه قال لزوج أخته طوسون باشا وهو يؤرجح لسانه: يا باشا: مَن يستطيع هذه المرة وبعد كل هذا أن يبعدني عن مكاني؟!

رد عليه طوسون باشا قائلاً: "إذا بقيتم على هذه الحال فليس أكثر من أسبوع". قال له طوسون باشا هذا الكلام وهو يدفعه إلى جناح الحريم...

أُبلغت بما حدث في نفس ليلة حدوثه.

أنا لا أغض من قيمة مدحت باشا، فقد كان والياً فعالاً ومستقيماً، لكن بقدر مزاياه كانت فيه عيوب. لم يكن يدرك نفس إدراك صفوت باشا وأدهم باشا فيما يوجبه الوقت من أمور سياسية.

عندما كان والياً على الطونة، كان يشجع على تدريس اللغة البلغارية ويلتزم بهذا... نبهوه إلى العواقب الوخيمة التي تؤدي إليها هذه السياسة، فقال لهم: "ليدرسوا بأي لسان" ومعروف أنه أصر على قراره، لأن له لمعة ظاهرة.

كانت مسألة استشهاد السلطان عبد العزيز في يد القضاء خطوة بخطوة. و لم أتدخل في شيء سوى في تخفيف قرار الحكم بالإعدام، وإذا كان موته غير طبيعي فليس لي دخل فيه.

بعد وفاته بعشر سنوات تقريباً، نشرت في أوروبا رسالة باللغة التركية وردت فيها مجموعة من التفصيلات والأسماء المشتركة في قتله. وإذا كان ما ورد في هذه الرسالة صحيحاً، فيتضح منها أنه ليس بين المشتركين في الحادثة مَن ينتمون لي، وأنه ليس لي علاقة بها.

في الحقيقة، إني كنت دائم التخوف من مدحت باشا، ولكن وقت صدور حكم المحكمة رأيت أن إنساناً معروفاً بهذا القدر يستوجب ألاّ ينفذ فيه حكم الإعدام.

ثم ما الفائدة فيما لو قتلته؟

بكل تأكيد إنني لن أفيد شيئاً إذا وضعتُ عدوي في مصاف الشهداء. سأفرض أن هذه الفرية الموجهة ضدي صحيحة، وأقبلها على علاتها، فكم من خليفة محا من الوجود في كل لحظة كل مَن تخوف منه أو وجده يعمل ضده!

ألم يُعدم الخليفةُ العباسي المنصور -وهو من أكبر الخلفاء المسلمين- أبا مسلم الخراساني صاحب الفضل على الأسرة الدوانقية؟

وهارون الرشيد، ألم يعدم جعفر البرمكي، وكان من أصدقائه الخلص؟ بل ولم يقتنع بهذا فقط، وإنما ظلم أقاربه أيضاً!

أليس هذا أخطر من معاملتي لمدحت باشا؟ خاصة وأني اكتفيت فقط باتخاذ الإجراء الاحتياطي ضد اعتداء متوقع من مدحت باشا الذي لو وجد الفرصة لإيذائي لفعل، وهو ما كنت أتوقعه.

لم ألحق أدنى ضـــرر برجل من رجاله على الإطلاق، وكنت أمرت بصرف مرتبه إلى أسرته، بل وعينت بعض رجاله في الوظائف المختلفة التي وصلت أحياناً إلى درجة الصدراة العظمى، مثل عبد الرحمن باشا، وخليل رفعت باشا، عندما رأيت صلاحيتهم. وعينت من رجاله أيضاً المشير شاكر باشا، ورائف باشا، في مراكز الدولة الهامة.

إن سرعة تنفيذ السلطان محمد الفاتح الإعدام في الصدر الأعظم، له جليل القدر، رغم أنه أحرز النصر للعثمانيين في موقعة فارنا، وهو خليل باشا، لم تكن سرعة التنفيذ هذه معاملة ترتكز على أسطورة خطاب تظهر منه خيانته وتحريضه الأروام على المقاومة.

وهل يمكن إنكار صلة صوقوللو محمد باشا العميقة بالسلطان مراد الثالث عندما أعدمه شهيداً! وفي حادثة علمدار مصطفى باشا، هل قدم جدي السلطان صاحب الجلالة محمود(*) خيراً إلى الباشا؟.

ليست هناك حاجة للبحث عن أمثلة تاريخية بعيدة هكذا. منذ أربعة أعوام قرأت في "تقويم الوقائع" أن سبع عشرة رصاصة أطلقت على محمود شوكت باشا(*) وهو صدر أعظم مهيب ووزير الحربية. فمزقته مع ياور له إرباً إرباً، أمام وزارة الحربية وفي وضح النهار. ومع علم الحكومة مقدماً بمكان وساعة اغتياله، فإن رجلاً واحداً من رجال الشرطة أو الحرس لم يعثر له على أثر في مكان الحادث، ولو لم يكن الذي لم يتمكن من الفرار بالعربة أعرج، فربما كان المدنيون قد اختفوا، مثلهم في ذلك مثل رجال الشرطة.

إصراري هكذا في مسألة مدحت باشا، كان بسبب تأثري ونفوري جداً من ذلك العناد العام الذي يعمل على أن يبدي هذا الاسم في صورة بقعة ملصقة بحياتي.

يقولون: إن مدحت باشا هو واضع القانون الأساسي في الدولة. في الحقيقة، إنه كان مؤيداً قديماً للمشروطية. لكن تحيزاً ظهر من كثرة ترديد اسمه وذكره ومدحه في بعض الكتب.

مدحت باشا لم ير غير فوائد الحكم المشروطي في أوروبا. ولكنه لم يدرس أسباب هذه المشروطية ولا تأثيراها الأخرى. أقراص "السلفات" لا تصلح لكل مرض أو لكل بنية، وأظن أن أصول المشروطية لا تصلح لكل شعب ولكل بنية قومية. كنت أظن أنها غير مفيدة، أما الآن فإنني مقتنع بضررها.

لم يكن مدحت باشا قد درس أي قانون أساسي في أية دولة من الدول عندما اقترح عليّ ضرورة إعلان القانون الأساسي، ولم يكن له في هذا الموضوع فكر متأصل، كان "أوديان أفندي" أستاذه الفكري. وأوديان أفندي هذا لم يكن في ذلك الوقت أفضل مشرّع عندنا، خاصة أنه لم يكن يعرف البلاد. وأظن أن عدم المعرفة هذه ذهبت مع مدحت باشا حتى قلعة الطائف.

في عام ٩٣ أعدّ كل من حضرات ضياء باشا وكمال بك وعابدين باشا لائحة للقانون الأساسي، كما أعد كل من كاتب سري "سعيد باشا" لائحة، وناظر المدارس الحربية المشير سليمان باشا لائحة أخرى، وقدموا لي هذه اللوائح.

لم يكن بين هؤلاء السادة توافق أفكار قط؛ كان كمال بك معارضاً لمدحت باشا، ومعارضاً مع أصدقائه لسعيد باشا في هذا الموضوع. وقدم لي ما يقرب من عشرين عريضة، محفوظة ضمن الأوراق التي نقلت إلى وزارة الحربية من يلدز. وهذه الأوراق لا تزيد عن كونها أوراقاً تاريخية ولذلك يحدوني الأمل في ألاّ تكون قد نهبت أو بيعت.

المعارضون للقانون الأساسي من طبقة الخواص كانوا أكثر من المؤيدين. كان أدهم باشا وكثير من الوزراء الآخرين وأصحاب النفوذ من رجال الدولة ضد إعطاء حرية كاملة لشعب من الشعوب دون تأن وإعداد، حتى إن وزيراً جريئاً في الحق مثل خير الدين باشا التونسي قال لي ذات مرة عندما كان في الصدارة العظمى: "ينبغي التفكير كثيراً قبل تسليح الأجلاف بالقانون" وهو نص تعبير خير الدين باشا.

لم أكن أستطيع الوقوف أمام تيار العهد، وقلت: "ما دامت الأمة تريد تجربة مسؤولياتها

عن مقدراها وحكم نفسها فليكن ما تريده الأمة" واخترت من بين لوائح القوانين الأساسية لائحة مدحت باشا، وصدقت عليها بعد أن أدخلت عليها تعديلات جزئية وأصدرت المرسوم السلطاني المعروف.

كنت مجبراً في البداية على تفضيل لائحة مدحت باشا على لوائح الآخرين فقد كان من الضروري أن نقدم لشعب مريض أفصح بأن اسم "مدحت" يساوي بحساب الجمل[1] "دواء الأمة" أن نقدم له الدواء الذي طلبه، و لم أكن أستطيع إسكاته بصورة أخرى.

أعد مدحت باشا العدة لحرب روسيا، وبينما كان مجلس الأمة شاهداً متابعاً لتيار الحرب، فقد أرادوا أن يحمّلوني كل الكوارث وسوء الطالع الذي نتج عن هذه الحرب وأن يحصروها في نطاقي، وما زالت هذه الاعتراضات والتعرضات تتكرر هنا وهناك.

أقرر بجبهة عالية، وأثبت بالوثائق، أن الشعب وقّع على معاهدة "أياستفانوس" أما أنا فقد حققت مقررات مؤتمر برلين.

وإني لم أبعد عن فكري منذ جلوسي على العرش إلى يوم تركي له أن الحرب آفة تضر الأمة. كم من العتاب وجّه إليّ من قريب ومن بعيد لأنني حللت "مسألة قلبه" دون حرب، وعند قبول الحرب مع اليونان فكرت كثيراً في أن المعارضين لي قلبوا الأمور وزوروها ووضعوا تخوفاتي اللازمة والمحقة في أشكال ومعانٍ مختلفة.

فكرتُ كثيراً في موقفي من دخول هذه الحَرب العامة[2]، لأني لا ألتفت لفريق دون اقتناعي اقتناعاً حسابياً بانتصاره.

الحرب أكبر آفة للأمم، حتى المنتصرون فيها، فإنهم يمحون أممهم ويرهقونها.

اعتقد مدحت باشا كثيراً في أن الأمة تحبه حباً جماً، و لم ير داعياً لكتمان أنني لو عزلته فستقوم في البلاد ثورة ضخمة، وأنه من الممكن خلعي أو حتى إعدامي.

والذي حدث عندما أبعدته إلى أوروبا أن أحداً لم يفتح فمه، وهنأني كثير من الوزراء ورجال الدولة ونظم الشعراء القصائد في مدحي، وهجوه أيضاً بالقصائد ونشروها في الصحف والكتب، ومن بين هؤلاء الغازي أحمد مختار باشا(*) الذي يعترف في مذكراته التي

---

[1] المقصود بحساب الجُمل هو تحويل كلمة ما أو جملة ما إلى أعداد، إذ إن كل حرف في العربية يقابل رقماً معيناً في هذا الحساب. (المؤلف)

[2] الحرب العالمية الأولى.

نشرها أخيراً، وبعد مرور ما يقارب من الثلاثين عاماً على هذا الحادث، بمغامرة له متفرعة من هذه المسألة.

لم أكن أرى أنه من اللائق التحدث في هذه المسألة هنا، لو لم يكن مدحت باشا قد أبدى هذه الدرجة في السذاجة، ولا أود التحدث عن مدى جدارة أمة بالحكم المشروطي يصمت عوامها ويقدم خواصها الشكر عند إبعاد ولي نعمتها الذي أعطاها الحرية و لم يجف بعد مداد صنيعه!

والذين أعلنوا أني اعظم مناصر للحكم الاستبدادي، وأني أكبر مستبد في العالم، لا شك إنهم سيعترفون بالحقيقة بعد موتي، وسيتراجعون عن موقفهم تجاهي.

يسألونني: "لماذا حاكمتَ وأدنتَ مدحت باشا؟"

ويقصدون مؤاخذتي!

هنا حادثة محددة، وليست متوهمة، وهي وفاة المرحوم عمي الدامية.

هل انتحر السلطان عبد العزيز أم قتلوه فاستشهد؟

إني مقتنع الآن بأن عمي العزيز لم يمت منتحراً، بل مقتولاً.

أولاً: تقرير الطبيب مطاط جداً، ويمكن مناقشته بوساطة أكبر علماء الطب في العالم.

كيف يستطيع منتحر أن يقطع شرايين ذراعيه الاثنتين؟ لقد لفت هذا انتباه الأطباء في ذلك الوقت، وتناوله الأدباء في كتبهم.

سطور مشبوهة في كتاب "أس الانقلاب" للمرحوم أحمد مدحت نشرت قبل محاكمة مدحت باشا وإدانته بحوالي أربع سنوات، وأحمد مدحت أفندي لم يكن عدواً للباشا، بل كان من رجاله، ومن عبيده.

أجريت المحاكمة علانية، لم تسبقها معاملة على خلاف أصول المحاكمات، وبجانب الشهود توجد إقرارات بعض المجرمين.

الادعاء بأن أعضاء ودوائر محكمة الجنايات والتميز مهملون وفاقدو الضمير بالدرجة التي ينحرفون فيها عن العدل والحق في مسألة هامة مثل هذه المسألة، ادعاء من شأنه تحقير كل الأمة التي مدحت باشا فرد من أفرادها.

طلبتُ تشكيل هيئة على مستوى عال من الوزراء وعلماء الدين لكي تطلع على حكم

أخذ مجراه في المحاكم وتبحثه. لم أمارس ضغطاً على أحد سواء مادياً أو أدبياً، حتى إن بعض أفراد هذه الهيئة كان ثابتاً على أفكاره بغاية الحرية. وإذا راعينا الدقة، فإن بعضهم عرّض حتى بشخصي، على كل حال فإن الأصوات المتجمعة لم تستطع أن تكون أغلبية لصالح المتهمين، وكنتُ في هذا الخصوص أكثر انصافاً من هذه الهيئة المكونة من أعاظم رجال الدولة، ورحمتُ حياة المتهمين، و لم ينفذ حكم الإعدام في أحد منهم.

أُورِد دليلاً عقلياً أقوى من تقرير الطبيب وفي حكم المحكمة:

كان السَر عسكر حسين عوني باشا هو صاحب فكرة خلع السلطان عبد العزيز، وقد زج حسين عوني باشا بمدحت باشا وببقية المشتركين في عملية الخلع بسبب خصومة السَر عسكر للسلطان، إن السلطان جرده ذات يوم من رتبته ونياشينه، ونفاه مقهوراً إلى بلدته إسبارطة. و لم ينس هذا حسين عوني باشا الحقود، بل انتقم له في أول فرصة.

أما الإسراف وغير ذلك فترهات وكذب. حسين عوني باشا أظهر أثناء عملية شراء بنادق "مارتيني هذي" أنه شخص غير متعصب أمام الأضرار بالخزينة، وبقدر ما كان حسين عوني باشا حقوداً بقدر ما كان محتاجاً. إنه لم يكن يريد للسلطان عبد العزيزِ الانتحار، بل كان يريد له الحياة ليرى في السلطان يوماً يتشفى فيه منه، ويبرهن على هذا أيضاً الخطاب المحزن الذي أرسله من "طوب قابي" إلى السلطان مراد. وليس هناك من حاكم مخلوع يود الموت قبل أن يرى ويسمع شعبه وهو يبحث عنه بندم.

مرضُ السلطان مراد كان محسوساً ومشاهَداً منذ اليوم الأول لمراسم البيعة له. أخذ السلطان على غرة. الموالون له كثيرون جداً. رأى السَر عسكر الخبيث غداة الخلع أن رد فعل كبيراً سيحدث لصالح السلطان عبد العزيز خلال مدة قليلة. لذلك رأى وجوب إزالة الخطر بأي صورة من الصور. وهذا هو السبب الذي أدى إلى حادث استشهاد السلطان عبد العزيز.

بعد التحقق من أن ما وقع كان قتلاً و لم يكن انتحاراً، تأتي في الدرجة الثانية مسألة وجود أو عدم وجود أبرياء بين المتهمين.

"تذكرتُ الآن وبعد كتابة هذه الأسطر مسألة أود تسجيلها قبل نسيانها. كان كل من حسين عوني باشا ومدحت باشا ورفاقهما في الحادث ينتظرون بحماس مجيء طلاب المدرسة الحربية في "موقت خانه" في "بشيك طاش". حينها تصوروا أن الساعة المتفق عليها جاءت

ومرت فتحدثوا مع بعضهم قائلين: "آه.. سليمان باشا اتفق معنا ثم خاننا".

هذه الحادثة حقيقية، ولا يستطيع أحد إنكارها.

نعم، إن مسألة وجود أو عدم وجود بريء بين المتهمين تأتي في المرتبة الثانية بعد ظهور أن الجرم لم يحرف أو يفتأت. وإذا ظهر نسيان فمرده إلى قضائهم.

يدّعون أن مدحت باشا ومحمود باشا خُنقا ذات ليلة في سجون قلعة الطائف بأيدي ضباط وجنود معروفين بالاسم، حتى لو كان هذا صحيحاً، فليس لي دخل فيه، ولن أرضى عنه.

أنقل هنا واقعة خطرت على بالي كما هي، أريد بذلك أن ألقي الضوء على التاريخ وأؤيد واقعة ادعائي بالتاريخ: كان أمير مكة وقت إرسال المتهمين إلى الطائف هو الشريف عبد المطلب. كانت عداوة الشريف لأركان عملية الخلع، وبخاصة مدحت باشا، صريحة وواضحة. سمعتُ أنه ضرب القيود الحديدية على أقدامهم، فأمرتُ فوراً بتجنيبهم سوء المعاملة. وعلى ما هو معروف فإن والي الحجاز وقائده عثمان باشا اعتقل الشريف عبد المطلب، وعزله من الإمارة.

كتب إلى الشريف عريضة في ذلك الوقت قال فيها: إن محاولة حدثت من بعض الأجانب لتهريب مدحت باشا ومحمود باشا إلى مصر، وأنه منع هذا التدخل، والمعاملة التي لاقاها كانت بسبب هذا.

لم أصدق كلمة واحدة من كلام الشريف عبد المطلب، ومع هذا فإن ادعاءه لم يكن خالياً من الأهمية بالقدر الذي يحدو بيَ إلى إهماله. أخطرتُ عثمان باشا بأنه في حالة هروب هذين الباشوين، فإني سأسائل الحرس شخصياً، ولن أقبل في هذا الأمر عذراً أو تعديلاً.

أبلغ رضا باشا سكرتيري في ذلك الوقت إرادتي إلى عثمان باشا. ورضا باشا كان رجلاً جاداً في شخصيته، جاداً في كلامه. وقد استأذنني في هذه المناسبة أن ينبه بعدم إيذاء المتهمين أو الضغط عليهم كثيراً، مراعاة لما تقتضيه الإنسانية، وقد استصوبت كلامه بتقدير. ولا بد أن مسودة هذا موجودة بين أوراق القصر الآن.

أفكر الآن أنه ربما يكون الحراس قد خافوا من رؤسائهم ورأوا من المناسب تنفيذ الأمر الواقع، وأن ذلك يتفق مع منفعتهم وسلامتهم. إنما أردف قائلاً: إن التقارير التي جاءتني

تقول: إن ميتة الاثنين طبيعية، ومرفق بها شهادات الأطباء.

هذا ما أردتُ التحدث به عن مدحت باشا، وأعود فأكرر إنني كتبتُ هذه الأسطر ليس من أجل ذاتي، وإنما من أجل حماية اسمي من هجاء غير عادل.

ليس معروفاً كم سأعيش بعد هذا فالموت يقترب مني، وأحس بوقع أقدامه، وإذا أيقنتُ أن يوماً سيأتي يعرف فيه كل شخص هذه الحقائق فإني أموت وأقابل ربّيَ الذي أومِن به دائماً وأثق في عدله وألطافه، بضمير مستريح".[١]

المسألة المصرية

كان الخديوي إسماعيل باشا قد نجح في أخذ امتياز من السلطان عبد العزيز بالسماح له بالاستدانة من الدولة الأجنبية.[٢] وقد استغل هذا الإمتياز فتورط في استدانة مبالغ ضخمة من الخارج صرفها على ملذاته وعلى حياة البذخ والترف التي أصبح يحياها، وعلى مشاريع خاسرة غير مدروسة وعلى بناء قصور كثيرة، حتى بلغت ديونه في ظرف عشر سنين "مائة مليون" جنيه ذهبي، وهو دَين ضخم جداً إذا أخذنا في الحسبان القوة الشرائية الكبيرة للجنيه الذهبي آنذاك، ويكفي لتقدير ضخامته أن نعلم انه كان يقارب كثيراً ديون الدولة العثمانية.

أمام هذه الديون الباهضة اضطر الخديوي إسماعيل إلى طرح أسهم قناة السويس التي كان يملكها للبيع وتبلغ ٤٤٪ تقريباً من مجموع أسهم القناة.[٣] ومع أن فرنسا -التي شقت القناة- كانت ترغب في شرائها، إلاّ أن دزرائيلي -رئيس وزراء بريطانيا- سبق فرنسا ونجح في شراء هذه الأسهم وبثمن بخس، وقامت قيامة باريس، إذ أصبح واضحاً أن إنكلترة بسطت جناحيها على مصر.

ولم ينجح بيع هذه الأسهم في تسديد الديون الكبيرة، إذ أنها لم تكن تكفي لتسديد فوائد هذه الديون، وأخذت إنكلترة وفرنسا تضغطان على الخديوي إسماعيل باشا وعلى الباب العالي لتسديد هذه الديون مطالبتين بحق الرقابة على الشؤون المالية المصرية. وأخيراً رضخ

---

[١] انظر: مذكرات السلطان عبد الحميد، ص ٢٤-٣٤ ترجمة: د. محمد حرب عبد الحميد. والهوامش هي في الكتاب ص ١٤٠-١٤٢ والترجمة غير جيدة وقد نقلتها كما هي بأخطائها اللغوية.

[٢] حصل على هذا الامتياز في ٢٥ من رجب ١٢٨٩هـ-٢٨/٩/ ١٨٧٢م بعد رشوة السلطان عبد العزيز وإغراقه بالهدايا ورشوة رجال البلاط كذلك. انظر في ذلك: *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/242-243.

[٣] الموسوعة العربية الميسرة، ص ١٥٩.

إسماعيل باشا وأدخل في وزارته وزيرين أجنبيين: وزير إنكليزي لوزارة المالية ووزير فرنسي لوزارة الإعمار اللذين أصبحا يقللان المصاريف بحجة المحافظة على حقوق الدائنين، ويتدخلان في قضايا كثيرة بنفس الحجة مما كان يثير الرأي العام.

كان الخديوي إسماعيل قد أخذ إذناً من السلطان عبد العزيز بزيادة عدد قواته من ١٨ ألف جندي إلى ٣٠ ألف جندي، فجاء الوزراء الأجانب فأنزلوا تعداد الجند إلى ١١ ألف جندي فقط، كما أحالوا ألفين وخمسمائة من الضباط على التقاعد، أي أكثر من نصف الضباط، مما ولّد استياءً شديداً في مصر، لا سيما إذا علمنا أن الرتب العالية في الجيش كانت محصورة تقريباً في الضباط الأتراك أو الجركس أو الأرناؤوط، وكان الضباط المصريون يشكلون الأغلبية من الذين أحيلوا على التقاعد مما حرك المشاعر الوطنية وأثارها فالتف الضباط المصريون حول أحمد عرابي.

عندما رأى السلطان عبد الحميد زيادة القلاقل في مصر عزل الخديوي إسماعيل باشا، ونصب مكانه ابنه محمد توفيق باشا خديوياً على مصر في ٥ رجب ١٢٩٦هـ-١٨٧٩/٦/٥م. واستمر نشاط الوطنيين في مصر حتى نجحوا في الضغط على الخديوي محمد توفيق لتشكيل وزارة وطنية احتل فيها أحمد عرابي منصب وزير الحربية، وقد رقاه السلطان عبد الحميد إلى رتبة لواء وأنعم عليه برتبة الباشوية وبوسام المجيدية من الدرجة الأولى.

كان أول عمل قام به عرابي باشا هو السعي لتقوية الجيش أولاً، ثم طرد الموظفين الأجانب من الإدارة المصرية، مما حدا بإنكلترة وفرنسا إلى حشد سفنهما الحربية أمام الإسكندرية، وقد اقترحت فرنسا على إنكلترة القيام بعمل عسكري موحد لاحتلال مصر، فرفضت إنكلترة هذا الاقتراح، لأنها كانت تريد إبعاد فرنسا عن مصر التي أصبحت -لاسيما بعد فتح قناة السويس- ذات أهمية بالغة لإنكلترة.

ولكن فرنسا كانت لها أيضاً مطامع في مصر، ولم يكن انفراد إنكلترة بمصر متمشياً مع مصالحها، لذا سعت إلى عقد مؤتمر للدول الأوروبية الكبرى في إسطنبول، ونجحت في مسعاها، وكان قرار هذا المؤتمر هو تقديم طلب إلى الدولة العثمانية للقيام بحملة عسكرية خلال ثلاثة أشهر لتأمين الاستقرار في مصر وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها.

ولكن السلطان عبد الحميد رفض هذا الاقتراح، وقد انتقد بعضهم موقف السلطان على

أساس أنه ترك مصر وحدها أمام إنكلترة، ولكن الحقيقة هي أن السلطان تصرف بحكمة بالغة، ذلك لأنه لم يكن من المعقول أن يرسل جيوشاً إلى مصر لمحاربة المصريين الوطنيين، وبعد أن يملأ أرجاء مصر دماء وأشلاءً وخرائب يقدم مصر لسيطرة الأجانب مرة أخرى، ذلك لأن اقتراح الدول الكبرى "الذي لم يكن في مقدوره أن يقف أمامه" هو أن يعيد الأوضاع إلى سابق عهدها. ثم ماذا يكون شعور المسلمين جميعاً في خليفة المسلمين إن حارب بجيشه مسلمي مصر ليقدم مصر إلى الدول المسيحية وهو الذي يحمل لواء سياسة الوحدة الإسلامية؟!

أما فكرة الاحتفاظ بجيش كبير في مصر ليقف أمام إنكلترة وفرنسا فلم يكن أمرها في قدرة الدولة العثمانية لا من الناحية العسكرية ولا من الناحية المالية.

أمام موقف السلطان هذا أعلنت إنكلترة لجميع الدول الأوروبية أنها سعت لدى الدولة العثمانية للقيام بحملة عسكرية لإزالة القلاقل ولكنها رفضت ذلك، لذا فهي مضطرة إلى حماية مصالح الأوروبيين في مصر، وأنها لا تنوي المساس بتابعية مصر للدولة العثمانية، واستغلت حادثة صغيرة -وقد تكون مفتعلة- وقعت في الإسكندرية ضد أحد الأجانب لقصف الإسكندرية مدة ست ساعات ونصف ثم نـزلت الجيوش الإنكليزية إليها واحتلتها في ٢٥ من شعبان ١٢٩٩هـ-١٢/٧/١٨٨٢م وفي ٢ ذي القعدة-١٥ أيلول من السنة نفسها دخلت الجيوش الإنكليزية مدينة القاهرة بعد انتصارها على جيش أحمد عرابي في معركة "التل الكبير".[١]

تشكيل لجنة الديون العثمانية

٢٨ من محرم ١٢٩٩ هـ-٢٠/١٢/١٨٨١م

كان من أهم المشاكل التي ورثها السلطان عبد الحميد من أسلافه -لاسيما العهد الأخير للسلطان عبد العزيز- مشكلة ديون الدول الأجنبية -لاسيما إنكلترة وفرنسا- وقد زادت هذه الديون نتيجة للقلاقل المستمرة في دول البلقان وما كانت تكلفه الحملات المستمرة لإخمادها من مصاريف باهظة، وكانت هذه الديون مع فوائدها المركبة تشكل نـزيفاً مستمراً لخزينة الدولة، وعندما عجزت الدولة العثمانية عن تسديد ما عليها من أقساط عام

(1) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/323-325; *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/194-196.

١٨٧٥م أعلن ما يسمى بإفلاس الدولة العثمانية فأصبحت الدول وبيوت المال ترفض إقراضها.[١]

وجاءت الحرب الروسية-التركية الأخيرة فقضت على البقية الباقية من قدرة الدولة المادية، إذ أضافت على كاهلها تعويضات حرب باهظة، إضافة إلى المصاريف الباهظة جداً والتي تحملتها في أثناء تلك الحرب الضروس.

وقد قرر مؤتمر برلين إنشاء لجنة دولية تدرس مطالب الدائنين ويكون مقرها إسطنبول، إلاّ أن الخلافات بين الدائنين حالت دون نجاح أي حل.[٢]

كان السلطان عبد الحميد بنظره الثاقب يعلم مدى خطورة هذا الوضع المالي ومدى خطورة تراكم الديون الأجنبية، لكونها مدخلاً وحجة قوية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، لذا فقد حاول إيجاد حل لهذه المشكلة المستعصية، واهتدى إليه أخيراً، فقد شكل سنة ١٨٨١م بمقتضى "فرمان محرم"[٣] لجنة للديون العثمانية تتكون من سبعة أعضاء تمثل الجهات الدائنة، ووضع بعض واردات الدولة العثمانية تحت تصرف هذه اللجنة كواردات الطوابع المالية والملح والسمك والحرير والتبغ وضرائب "الروملي" وبلغاريا، وقد تفاوض مع ممثلي الجهات الدائنة، واستطاع في هذه المفاوضات تحقيق مكاسب كبيرة للدولة العثمانية فقد خفض ديون الدولة التي بلغت آنذاك -مع فوائدها- ٢٥٢,٨٠١,٨٨٥ ليرة تركية إلى ١٠٦,٤٣٧,٢٣٤ ليرة أي إلى اقل من النصف كما تم تخفيض الفوائد إلى ١٪ فقط. واستطاعت هذه اللجنة إدارة أعمالها بكفاءة، وأصبحت الديون تدفع بشكل منتظم إلى الدائنين.[٤]

استمرت الدولة العثمانية بدفع هذه الديون حتى السنوات الأخيرة من عمرها، وكانت قد دفعت القسم الأكبر منها في أثناء السنوات الطويلة لحكم السلطان عبد الحميد، وبذلك تحسنت سمعة الدولة العثمانية من الناحية المالية بعض التحسن، كما استطاع السلطان بخطوته هذه إزالة عامل مهم من عوامل تدخل الدول الأجنبية.

لا شك أن هذه اللجنة كانت تفوق في أهميتها وزارة المالية العثمانية، وكانت تستهلك

---

[١] الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص ٢٨٢.

[٢] الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص ٢٨٣.

[٣] دعي ذلك بـــ"فرمان محرم" لأنه صدر في شهر محرم.

[4] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/322.

جزءاً كبيراً من واردات الدولة، لذا فإن الدولة كانت تمر بفترات من الضائقة المالية، وكان الموظفون لا يستلمون رواتبهم أحياناً إلاّ كل شهرين، إلاّ أن رخص الظروف المعاشية آنذاك رخصاً كبيراً كان يسهل الأمر فلا يشعر الموظفون بضيق كبير، ومع ذلك فإن هذه الناحية بالذات كانت من أهم العوامل التي سببت تذمر الضباط، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الانقلاب ضد السلطان.[1]

المسألة الأرمنية

أطلق بعض الكتّاب الأوروبيين لقب "السلطان الأحمر"[2] على السلطان عبد الحميد متهمين إياه بإيقاع المذابح على طائفة الأرمن التي كانت تعيش آنذاك في ست ولايات عثمانية في الأناضول هي ما يأتي حسب التشكيلات الإدارية العثمانية آنذاك: "أرضروم، وان، بتليس، ديار بكر، معمورة العزيز، خاربوط، سيواس" وفي المصادر العثمانية نجد أنهم كانوا يطلقون على هذه الولايات اسم "الولايات الست"، وهي تشمل الآن ست عشرة ولاية في تركيا هي: "أرضروم، أرزنجان، آغرى، وان، حكاري، بتليس، موش، سعرت، ديار بكر، ماردين، ألازغ، مالاطيا، بينكول، سيواس، آماصيا، توقات".

نبذة تاريخية

كان الأرمن قد سكنوا هذه المنطقة من شبه جزيرة الأناضول قبل عدة عصور، وقبل مجيء الأتراك، فكانوا لذلك على طريق الفاتحين -كالاسكندر الكبير- وفي منطقة النـزاع بين الإمبراطوريات الكبيرة آنذاك وهي الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية، مما أدى إلى وقوعهم تارة تحت سيطرة هذه وتارة تحت سيطرة تلك. ويعزى تشتتهم مع قلة عددهم إلى هذا السبب، أي وقوعهم في منطقة الصدام بين الإمبراطوريتين، مما كان يدفع البعض منهم إلى الابتعاد عن منطقة القتال والتوجه إلى مناطق أخرى.

وقد شكل الأرمن في تاريخهم بعض الإمارات والدول التي كانت في الأغلب تحت سلطة وسيطرة الدول الكبرى، وقلما تيسرت لهم سبل الاستقلال، كما إنهم عانوا من اضطهاد الغالبين ومحاولتهم فتنتهم عن دينهم وعقيدتهم، وقد استوى في هذه المحاولة الفرس المجوس

[1] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/174.

[2] أول مَن أطلق هذا اللقب على السلطان عبد الحميد هو الكاتب الفرنسي "بيار كيار".

والبيزنطيون النصارى، فقد حاول الفرس تحويلهم عن المسيحية، بينما حاول البيزنطيون تغيير مذهبهم وإدخالهم في المذهب الأرثدوكسي ومحاربة لغتهم وثقافتهم.

بعد ظهور الإسلام وتوسع دولته وتغلب المسلمين على الفرس وعلى البيزنطيين أصبح الأرمن تحت حكم العرب المسلمين تارة وتارة تحت حكم البيزنطيين. وفي عهد معاوية أصبح الأرمن تابعين للحكم الأموي في عهد ملكهم "قسطنطين الثاني" ولكنهم كانوا يتمتعون بحكم ذاتي مع ضمان حرية عقيدتهم كدأب المسلمين في احترام عقائد الآخرين على مدار التاريخ.

ولا نملك هنا في هذه العجالة أن نستعرض جميع الأدوار التاريخية التي مر بها الأرمن حتى أواسط القرن التاسع عشر "وهي بداية ظهور الحركات الأرمنية" ولكننا نقول بأن الأرمن عاشوا بسلام تحت الحكم العثماني، وكانوا يتمتعون بحرية العقيدة والعمل فانصرفوا إلى الزراعة والتجارة والصيرفة والصياغة، ولما كانوا مُعفين عن الخدمة العسكرية فإنهم استطاعوا التفرغ لأعمالهم أكثر من المسلمين الذين روّوا بدمائهم قارات ثلاث في حروب لا تكاد تنقطع.

ولاستمرار الوئام والوفاق بينهم وبين الدولة العثمانية، فقد أطلقت الدولة العثمانية لقب "الأمة المخلصة" على الأرمن.

يقول جمال باشا في مذكراته:" ولقد عاش الأرمن والأتراك في الأناضول، والروملي والآستانة، بل في طول الدولة التركية وعرضها متجاورين، وساد بينهم الوفاق، حتى إن تاريخ ذلك العهد خلا بتاتاً من ذكر شيء اسمه المسألة الأرمنية، وكانت الصداقة بين الأتراك والأرمن في الشؤون العائلية لا حد لها، فمن ذلك أن التركي كان إذا غادر قريته في آسيا الصغرى لشؤون خاصة، أو مصلحة شخصية عهد إلى جيرانه الأرمن برعاية أسرته ومباشرة شؤونه والعناية بحقوقه، فقاموا بذلك خير قيام، وكذلك كان الأرمن يبدون من جهتهم هذه الثقة نفسها حول جيرانهم الأتراك. ولم يكن في الأناضول ولا في الروملي ولا في الآستانة أرمني واحد يتكلم بالأرمنية، لأن اللغة التركية كانت تُعلّم في المدارس بالحروف الأرمنية، وفي الكنائس نفسها كان القداس يُقام باللغة التركية، وكانت المناصب الحكومية مفتوحة للأرمن، وكنا نعدّهم أكثر الرعايا العثمانيين ولاء وأشدهم إخلاصاً.

وقد سمح السلطان الفاتح محمد خان للبطريركية الأرثوذكسية بالبقاء في الآستانة بعد سقوطها في أيدي العثمانيين ومنح اليونانيين "لا بضغط خارجي بل بدافع المروءة وعلو الهمة

والكرم المحض" عدة من الحقوق تسمى "الامتيازات الدينية" وأنشأ أيضاً بطريركية أرمنية في عاصمة مملكته.

ففي عام ١٤٦٢م أي في الوقت الذي لم تكن تكونت في أي جهة من جهات أوروبا فكرة "حقوق الأقليات" سمح أحد السلاطين المسلمين وهو في أوج عزه ببقاء البطريركية اليونانية في الآستانة ثم منح اليونانيين "كامتيازات دينية" سلسلة من الحقوق الشخصية تتعلق بالزواج والوراثة والتعليم، بل إنه أنشأ في عاصمة ملكه بطريركية أخرى لأمة أخرى ترسف في الأصفاد والأغلال، ومنحها مثل تلك الحقوق والامتيازات".[1]

وقد تقلد كثير من الأرمن مناصب رفيعة في الدولة العثمانية، فكان منهم الوزراء ونواب الوزراء وأعيان ونواب، وندرج هنا أسماء بعض الشخصيات الأرمنية الذين تقلدوا مواقع مهمة في الدولة العثمانية:

الوزراء:

١. آغوب كازازيان باشا : وزيراً للمالية
٢. المارشال غارابيت أرتن داود باشا : وزيراً للبريد والبرق
٣. آندون تنغر ياور باشا : وزيراً للبريد والبرق
٤. أوسكان ماردكيان : وزيراً للبريد والبرق
٥. بردوس حلاجيان : وزيراً للشؤون الاجتماعية
٦. المحامي كريكور سينابيان : وزيراً للشؤون الاجتماعية
٧. كريكور آغاتون : وزيراً للشؤون الاجتماعية
٨. جبرائيل نورادونكيان : وزيراً للشؤون الاجتماعية
٩. جبرائيل نورادونكيان : وزيراً للخارجية
١٠. أوهانيس صاكيز باشا : وزيراً للخزانة الخاصة
١١. ميخائيل بورتقاليان باشا : وزيراً للخزانة الخاصة

[1] "مذكرات جمال باشا السفاح"، تعريب: علي أحمد شكري، ص ٢٦٩-٢٧١.

الأعيان:

١- المارشال أوهانيس كيوبحويان باشا. ٢- أبراهام أراميان باشا.

٣- مانوك أزاريان. ٤- نورادونكيان.

النواب:

أ – في مجلس النواب لسنة ١٨٧٦م (المشروطية الأولى):

١. أوهانيس ألله ويردي : وكيل رئيس المجلس النيابي

٢. صبوح ماكصوديان : نائب إسطنبول

٣. روبن يازجيان : نائب أدرنة

٤. ساهاك باروميان : نائب بورصة

٥. هامازاسب بالاريان : نائب أرضروم

٦. مانوك قارجيان : نائب حلب

٧. ميخائيل آلتن طوب : نائب أنقرة

٨. أغوب شاهنيان : نائب سيواس

٩. تانيل قارجيان : نائب أرضروم

ب – مجلس النواب لسنة ١٩٠٨م (المشروطية الثانية)[1]:

١. كريكور زوهراب : نائب إسطنبول

٢. بدروس هلاجيان : نائب إسطنبول

٣. اغوب بابكيان : نائب تكرداغ

٤. اغوب بوياجيان : نائب تكرداغ

٥. ارتين بوشكزنيان : نائب حلب

٦. الدكتور نزارت داغاواريان : نائب سيواس

٧. أسطيفان إسبارتاليان : نائب إزمير

٨. هاميرسوم بوياجيان : نائب كوزان

٩. كغام درغارابديان : نائب موش

---

[1] Tarih Boyunca Ermeniler, s. 95-96.

١٠. كراكين باسترماجيان : نائب أرضروم

١١. واهان بابازيان : نائب وان

ولا ندرج هنا أسماء النواب في المجلس النيابي لعام ١٩١٤ لكونه خارج موضوعنا وخارج الفترة التاريخية التي نستعرضها.

ولا نستطيع تعداد أسماء الموظفين من الأرمن الذين تسلموا مناصب مهمة أخرى كالمدراء العامين ومعاوني الولاة والمتصرفين، ولكن نستطيع أن نقول إن الأرمن كانوا من أكثر الأقليات تمتعاً بالامتيازات، وإن حركة التململ التي بدأت من قبلهم، وانتهاز فرص ضعف الدولة العثمانية لم تبدأ في أول الأمر إلاّ بتشـــويق وتمويل روسي من أجل خدمة المطامع الروسية، علماً بأن الأرمن الموجودين في روسيا القيصرية كانوا يرزخون تحت حكم قاس وظروف سيئة جداً لا تقاس بالظروف الطبيعية التي كان يعيشها الأرمن في الدولة العثمانية.

ويبرر أحد المؤلفين الأرمن وهو ميخائيل أوهانسيان في كتابه المطبوع باللغة الأرمنية سنة ١٩٠٦ باسم "الطشناق ومعارضوه" سبب ظهور الحركات الأرمنية في الدولة العثمانية وليس في روسيا القيصرية بقوله: "إن من الصعب جداً الوقوف والنضال أمام وحش كاسر مثل روسيا، لذا فإن من الأفضل، والأنسب إبداء الفعاليات في تركيا".[1]

ويلاحظ أن معظم قادة الجمعيات الأرمنية التي قامت بالحركات المسلحة ضد الدولة العثمانية كانوا من أرمن قفقاسيا الروسية، وقد اتبعت هذه الجمعيات سبل التهديد والقتل للأرمن الذين لا يرغبون في الالتحاق بهم أو الائتمار بأمرهم، فقتلت أشخاصاً بارزين منهم في إسطنبول وفي إزمير وفي كل مدينة وولاية استطاعوا النفوذ إليها والتي كان يسكنها الأرمن.

يقول سيدني واتمان مراسل جريدة نيويورك هارولد في كتابه "ذكريات تركية" (Turkish Memories) المطبوع سنة ١٩١٤ ما يأتي:

"سألت القنصل الإنكليزي في أرضروم السيد "كريفز" (Mr. Greves): "هل كان من الممكن أن يحدث هذا الصراع الدموي هنا لو لم تأت هذه الجمعيات الأرمنية التي أثارت الأرمن ودفعتهم للعصيان؟".

---

[1] Tarih Boyunca Ermeniler, s.124.

فأجاب: "طبعاً لا"... إذ لا أظن أن أرمنياً واحداً كان سيُقتل".

وفي الكتاب نفسه يقول ما يأتي: "قال لي أحد اليهود في طرابزون: "لو أن إحدى هذه الحركات حدثت في روسيا لما بقي هناك ارمني واحد على قيد الحياة؛ إن الأرمن يؤخذون للجندية في روسيا ويُرسلون للخدمة في مناطق نائية عن بلدانهم، ورسائلهم مرَاقبَة، بينما يعيشون في رفاه في تركيا ويقتنون الثروات ولا يُوخذون للجندية، مدارسهم حرة يدرسون فيها تاريخهم القومي ويلقنون فيها العداوة والخصومة"

ثم أردف قائلاً: "وخلاصة الكلام كيف يمكن جمع قومية يبلغ تعدادها مليوناً واحداً فقط ينتشرون على مساحة كبيرة تقارب نصف مساحة أوروبا في أمة واحدة؟".[1]

كان الأرمن منتشرين على مساحة واسعة في تركيا، لذا فلم يكونوا يؤلفون أكثرية في أية ولاية من الولايات الست التي كانوا يطالبون بتشكيل دولة أرمنية عليها.

ولكي نأخذ فكرة عن عددهم ونسبة وجودهم في هذه المناطق فإننا نورد هنا الإحصائيات حسب مختلف المصادر:

باسماجيان	(سنة ١٩١٥) ٢,٣٨٠,٠٠٠
توربيزة	(سنة ١٩٠٠) ١,٣٠٠,٠٠٠
ل. د. كونتانسون	(سنة ١٩١٣) ١,٤٠٠,٠٠٠
لينج (Lynch)	(سنة ١٩٠١) ١,١٥٨,٠٠٠
كيفورك أصلاتيان	(سنة ١٩١٤) ١,١٠٠,٠٠٠ في ولايات أناضول
	١,٨٠٠,٠٠٠ في جميع الممالك العثمانية
البطريرك أورمانيان	١,٥٧٩,٠٠٠
القس الألماني لابسيوس	١,٦٠٠,٠٠٠
مارش ليات (بالنسبة لوجهة نظر	(سنة١٨٨٢) ٢,٥٦٠,٠٠٠ في جميع الممالك العثمانية
بطريرك الأرمن)	١,٠١٨,٠٠٠ في شرق الأناضول
الإحصائية السنوية البريطانية	(سنة ١٩١٢) ١,٠٥٦,٠٠٠
الكتاب الأصفر الفرنسي	(١٨٧٩) ١,٤٧٥,٠٠٠(نسبة ١٠٪ من نفوس تركيا
فرنسيس دي بسنس[1]	(سنة ١٨٩٥) ١,٢٠٠,٠٠٠

[1] Tarih Boyunca Ermeniler, s.121.

إحصائية الدولة العثمانية (سنة ١٩٠٥) ١,٢٩٤,٨٥١ (أي بنسبة ٧٪ من سكان تركيا).

نفوس الأرمن في الولايات الشرقية التسع حسب المصادر الآتية

	الأرمن	المسلمون
البروفيسور فاليري (١٨٩٦م)	١,١٣٥,١٢٥	٤,٤٥٣,٢٥٠
ترودر	٧٢٦,٧٥٠	٣,٩٠٢,٦٢٥
رولان جاكن	١,٣٣٠,٠٠٠	ـــــــ
كونت	٨٣٨,١٢٥ أي بنسبة ٨,٧٪ من النفوس	
دائرة المعارف البريطانية	٩١٣,٨٧٥	٤,٤٥٣,٢٥٠ ٦٦٣,٨٧٥ آخرون

أي بنسبة ٧٤٪ مسلمون،
١٥٪ أرمن و ١١٪ آخرون.

أما بالنسبة للولايات الخمس التي كانت تتجمع فيها أكثرية الأرمن فالموسوعة البريطانية تعطي هذه الأرقام:

١,٨٢٨,٨٧٠	مسلمون
٦٣٣,٢٥٠	أرمن
١٧٩,٨٧٥	آخرون

أي بنسبة ٦٩٪ مسلمون، ٢٤٪ أرمن، ٧٪ آخرون.

وبالنسبة لـــ "كونت COINET" فإن نسبة الأرمن كانت كما يأتي:

في بتليس	٣٣٪	في أدرنة	٢٤٪
في أرضروم	٢٠,٣٪	في وان	١٨,٦٪
ديار بكر	١٦٪	إسطنبول	١٦٪
سيواس	١٥,٧٪	ألازيغ (العزيزية)	١٢,١٪

---

(١) يذكر Francis de pressence في كتابه: "Revue Des Delix Mondes" أن الأرمن لم يكونوا أكثرية في أية ولاية أو قضاء أو ناحية.

أنقرة	١٠,٥٪	بورصة	٥,٥٪
طرابزون	٤,٥٪	إزمير	١,١٪
قونية	٠,٩٪	قاصطموني	٠,٣٪
الولايات الأخرى	٨,٧٪		

أما القنصل الفرنسي في "وان" (M.Zarecki) فيذكر في مجلة "DeParis Revue" أن نفوس الأرمن في العالم كله هو ثلاثة ملايين ويوزعها كما يأتي(١):

تركيا	١,٣٠٠,٠٠٠
روسيا	١,١٠٠,٠٠٠
أمريكا، مصر، بولونيا، رومانيا، بلغاريا	٥٠٠,٠٠٠

إذن فكيف يمكن أن تقوم دولة أرمنية بهذه النسبة القليلة وفي قلب الدولة العثمانية؟ من سوء حظ الأرمن إنهم لم يكونوا يملكون أكثرية في أية منطقة، لذا فإن اللورد سالزبوري كان محقاً عندما قال في خطابه عند اجتماع السفراء الإنجليز سنة ١٨٧٨م إن الأرمن لا يملكون أي عنصر من عناصر الدولة:

"ليست هناك أية عناصر أو شروط ملائمة لتأسيس الحكم الذاتي في أرمنستان، فالحكم الذاتي مستحيل بالنسبة للأرمن الذين يقطنون مساحات شاسعة من الأرض في أرمنستان حيث إنهم ممتزجون مع عناصر وأديان مختلفة كثيرة دون أن يشكلوا أغلبية فيها، وإن من الصعب جداً العثور على أية ولاية تكون نقطة تجمع لهم".(٢)

ويقول السفير الفرنسي (M.T.Cambun) -المعروف بصداقته للأرمن- في التقرير الذي قدمه في ٢٠/١٨٩٤م لوزير الخارجية الفرنسي (M.Cabimir) ما يأتي:

"أثيرت المسألة الأرمنية في أوروبا لأول مرة حوالي سنة ١٨٨٥م، وقد اتحد الأرمن المنتشرون في فرنسا وإنكلترة والنمسا وأمريكا حول غاية وحركة واحدة، فأسسوا الجمعيات الوطنية وأصدروا الصحف باللغة الفرنسية والإنجليزية، ومهروا في بيان مساوئ الإدارة التركية في هذه الجرائد.

(١) المصدر السابق، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٩.

ويجدر الاعتراف هنا بأن فرنسا لم تبد اهتماماً يُذكر بهؤلاء الرجال الذين كانوا يتكلمون دائماً عن الصليبيين وعن نوح وجبال أرارات.[1]

ولكنهم لقوا ترحيباً كبيراً في لندن، إذ إن حكومة "غلادستون" جمعت المعارضين وسعت في تنظيمهم وأبدت لهم كل مساعدة ممكنة.

حسناً، أيّ حل يمكن إيجاده لهذا الوضع المتشابك؟ هل بتشكيل أرمنستان مستقلة؟ هذا أمر لا يمكن التفكير فيه أبداً، ذلك لأن أرمنستان ليست أرضاً محددة بحدود طبيعية يعيش عليها أناس متجانسون كما كان الوضع في بلغاريا، فالأرمن مبعثرون في جميع أنحاء تركيا، والمنطقة التي يطلقون عليها "أرمنستان" يعيشون فيها مع المسلمين، أما "أرمنستان" الأصلية فهي موزعة بين تركيا وروسيا وإيران، فإذا طلبت إقامة أرمنستان على هذه الشاكلة، فإن من الصعب تحديد مكانها، ليس هذا فقط، بل إنه من الصعب تعيين ولاية واحدة مستقلة بهذا النمط".[2]

والحقيقة نفسها كررها السلطان عبد الحميد عندما قال للسفير الألماني: "إن الأرمن لا يشكلون أغلبية في أي مكان".

ومع أن الأرمن يدينون للمسلمين العثمانيين بحفظ عقيدتهم ولغتهم وتراثهم، إلاّ أنهم عندما رأوا ضعف الدولة العثمانية أرادوا اقتطاع جزء منها، واستغل الروس الأرمن -أول الأمر- في هذا الموضوع ثم تحولوا عنهم، ولكن بريطانيا تبنت الحركة الأرمنية لمصالحها الخاصة لاسيما بعد وصول الليبراليين إلى الحكم بعد هزيمة المحافظين. وأصبح "غلادستون" المدافع الأول عن القضية الأرمنية.

وبعد أن تقدمت الجيوش الروسية في جميع الجهات، ووصلت إلى مشارف إسطنبول في أعقاب الحرب الروسية-التركية سنة ١٨٧٨م لم تر الطائفة الأرمنية أي محذور في إعلان ابتهاجها بانتصار الروس، وذهب وفد منهم برئاسة البطريرك الأرمني "نرسيس" مهنئاً القائد الروسي "الغراندوق نيقولاي" بإنتصار روسيا، طالباً منه إبداء العون للأرمن في تأسيس حكم

---

[1] ذلك لأن معظم المؤرخين الأرمن يقولون: إن الأرمن ينحدرون من سلالة يافث بن نوح عليه السلام، وإنهم انتشروا في تلك المنطقة بعد أن رست سفينة نوح على جبال "أرارات".

[2] المصدر السابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

ذاتي لهم. ومع أن هذا التصرف كان يُعدّ -ولا يزال- في أي عرف سياسي خيانة وطنية عقوبتها الإعدام، إلاّ أن أحداً لم يمس شعرة واحدة من البطريرك ولا من أي عضو في الوفد، لا في أثناء وجود الروس على مشارف إسطنبول، ولا بعد رحيلهم وتسوية الأمور بعقد المعاهدات التي سبق شرحها.

وقد أدرج الروس فعلاً المسألة الأرمنية في المادة السادسة عشرة من معاهدة "أيا ستفانوس" ثم أعيد ذكرها في البند الحادي والستين من معاهدة "برلين" التي قضت بوجوب إجراء "الإصلاحات" الضرورية في الولايات التي يوجد فيها الأرمن.

مصطلح "الإصلاحات" كان يعني في القاموس السياسي للمسألة الشرقية آنذاك مجموع الامتيازات والحقوق والمؤسسات الضرورية لتأسيس حكم ذاتي مستقل للطوائف المسيحية في الدولة العثمانية، لذا فإن السلطان عبد الحميد رغم اضطراره للتوقيع على معاهدة برلين أصر وبعناد وعزم على عدم تطبيق هذا البند قائلاً قولته المشهورة: "إنني أفضل الموت على أن أقبل هذه الإصلاحات التي ستقود شرقي الأناضول إلى الانفصال".

بالنسبة للدولة العثمانية فإن "الإصلاحات" في شرقي الأناضول كانت تعني شيئاً مختلفاً تماماً عن "الإصلاحات" في بلغاريا أو في "كريت" مثلاً، فهذه الأماكن كانت تسكنها فعلاً أكثرية مسيحية وكانت بعيدة عن مركز وقلب الدولة العثمانية، لذا فإن إعطاءها حكماً ذاتياً لا يعني خطراً مميتاً للدولة العثمانية.

أما الأناضول فالغالبية العظمى من سكانها مسلمون، وكانت تعد قلب الدولة العثمانية، لذا كان من الطبيعي للسلطان عبد الحميد أن يقف موقفاً صلباً لا يتزحزح أمام جميع التهديدات الدولية الخارجية. وعندما أنذرت بريطانيا السلطان بوجوب إجراء هذه الإصلاحات، وشفعت إنذارها بتحريك أساطيلها البحرية من الإسكندرية إلى "جناق قلعة" لم يلن موقف السلطان بل بقي صلباً وثابتاً ومصراً على موقفه، واعتمد على عزل موقف بريطانيا عن التأييد الدولي -إذ استمال إليه فرنسا وروسيا- وأرسل الباب العالي مذكرة رسمية إلى بريطانيا عدت طلبها تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، وفعلاً لم تستطع بريطانيا تنفيذ تهديداتها واضطرت إلى سحب أساطيلها.[1]

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/332-334.

كما ذكرنا سابقاً فإن روسيا كانت أول مَن حرّضت الأرمن القاطنين في الدولة العثمانية للوصول أولاً إلى إضعافها داخلياً، ثم إثارة القلاقل والمشاكل في وجهها لإيجاد مبرر للتدخل في شؤونها الداخلية، وثانياً بدعوى الدفاع عن المسيحيين ضد ظلم المسلمين! علماً بأن الأرمن القاطنين في روسيا كانوا في أسوأ حال، ثم تشكيل دولة أرمنية على حدودها مع الدولة العثمانية، تكون تحت سيطرتها ونفوذها متبعة في ذلك نفس سياستها في البلقان، ولكنها عندما رأت أن الدول التي ساعدت في تشكيلها في البلقان أمثال رومانيا وبلغاريا قد قلبت لها ظهر المجن وأصبحت تشكل سداً وعائقاً أمامها في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، خشيت أن تكرر الخطأ نفسه، فنفضت يديها من المسألة الأرمنية، وتحولت إلى سياسة القومية الروسية، وأخذت تحاول تذويب جميع القوميات غير الروسية في المجتمع الروسي، وكانت القومية الأرمنية من ضمن هذه القوميات التي انصبت على رؤوسها هذه السياسة الظالمة دون هوادة، فحورب الأرمن في لغتهم وفي كنيستهم وفي قوميتهم.

في هذه الأثناء تبنت بريطانيا المسألة الأرمنية كورقة تهديد وإزعاج للدولة العثمانية، ولكي تشكل أمام روسيا حاجزاً يحول دونها والوصول إلى الخليج العربي عند تشكيل الدولة الأرمنية.

يقول هرتزل في مذكراته: "جاءني رابوبورت الصحفي الروسي ليأخذ مني حديثاً، وفيما كنا نتحدث تبين لي انه على علاقة مع اللجان الأرمنية وخاصة مع "نازار بك"، ولقد أوضح لي رابوبورت أن الحكومة الإنكليزية تسند الثوار الأرمن بالمال".[١]

ويقول في موضوع آخر: "طلبتُ من جولد سمث أن يقدمني لارثر كوهين مستشار الملكة، لأنه صديق لدوق أرجيل الذي هو عضو هام في اللجنة الأرمنية".[٢]

ويقول الزعيم المصري المعروف مصطفى كامل في كتابه "المسألة الشرقية": "وأما العناصر كالأرمن -تستعملها بعض الدول كإنكلترة- فهي تثور بعوامل الدين وبدسائس دينية، وقد ثبت ذلك جلياً في المسألة الأرمنية وشوهد أن الأرمن الكاثوليك كانوا على سكينة تامة بينما كان البروتستانت يثورون ويدبرون المكائد ضد الحكومة العثمانية. فالذين ماتوا من الأرمن

---

[١] يوميات هرتزل، ص ٤٠.

[٢] يوميات هرتزل، ص ٤٠.

في الحوادث الأرمنيـــة إنما ماتوا فريسة الدسائس الإنكليزية".[1]

الجمعيات الأرمنية المسلحة

في سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م تشكلت في جنيف أول جمعية أرمنية مسلحة بقيادة أرمني من روسيا اسمه "نازار بك"[2] تحت اسم "خنجاك".[3] كانت غايتها تشكيل دولة أرمنية في "الولايات الست" بالصدام المسلح ودون الاعتماد على تدخل الدول الأجنبية.

في سنة ١٨٩٠م انشقت جماعة من هذه الجمعية مؤلفة جمعية أخرى باسم "تروشاك"[4] ثم اتخذت هذه الجمعية فيما بعد اسم "طشناق"،[5] وإلى هذه الجمعية تعزى الحركات التي وقعت في عهد السلطان عبد الحميد في إسطنبول وأرضروم وصامصون وطرابزون وسيواس وديار بكر وموشالخ. وكان معظم قادة هذه الجمعية من أرمن روسيا، فتسببوا في ثورات وحركات دامية ذهب ضحيتها الألوف من الطائفة الأرمنية ومن المسلمين كذلك. وانتهت أخيراً بمأساة كبيرة في أثناء الحرب العالمية الأولى في عهد الاتحاد والترقي بعد أن دفع الأرمن من قبل روسيا ومن قبل الجمعيات الأرمنية المسلحة إلى خيانة بلدهم والتطوع في الجيش الروسي الذي اقتحم حدود الدولة العثمانية على أمل مساعدة الروس لهم في إقتطاع جزء من أراضي الدولة العثمانية لتشكيل دولة أرمنية مع أنهم لم يكونوا -كما قلنا- يشكلون أكثرية في أي ولاية أو منطقة. فلم تر الحكومة العثمانية آنذاك أي حل سوى إبعاد هؤلاء الأرمن المتعاونين مع الأجنبي المحتل عن المنطقة الحدودية، ونقلهم إلى سوريا ولبنان والعراق أو إلى غرب تركيا الحالية. وتمت عملية التهجير في ظروف الشتاء القاسية وفي ظل الحرب حيث لم تكن الدولة تملك وسائل النقل الكافية لمئات الآلاف من الأرمن المهجرين مما أسفر عن مآسي وعن موت كثير منهم بسبب البرد والإرهاق وكذلك بسبب مرض التيفوئيد الذي انتشر آنذاك وحصد مئات الآلاف من أرواح المهجرين والسكان المقيمين في المدن والقرى. وهذا

---

[1] الاتجاهات الوطنية الحديثة، للدكتور محمد محمد حسين. ص ٦.

[2] يلاحظ أن قيادة الحركات الأرمنية كانت على الدوام من الخارج وبخاصة من روسيا.

[3] معناه: صوت الناقوس.

[4] معناه: العلم.

[5] معناه: الاتحاد.

موضوع طويل لا نملك إيراد التفاصيل حوله لأنه يحتاج إلى كتاب كامل، ولأنه خارج عن الفترة التاريخية التي نتناولها في هذا الكتاب.

النـــزاع مع اليونان

في ١٦ من ذي القعدة سنة ١٣١٤هـــ-١٨/٤/١٨٩٧م

كانت جزيرة "كريت" قد حصلت على بعض الامتيازات الخاصة بها بعد حرب القرم، إذ كان نصف عدد المتصرفين والقائمقامين من المسيحيين، كما كان للوالي معاونان، معاون مسلم ومعاون مسيحي، وكان لها مجلس إدارة يشكل المسيحيون الأكثرية فيه، لذا فإن المشاكل بين الوالي وبين هذا المجلس لم تكن تنتهي حتى تبدأ من جديد.

بدأت القلاقل في الجزيرة عندما بدأ المسيحيون يلحون ويطالبون بوال مسيحي، واستجاب السلطان لهذا الطلب وعين "كاراتودورس باشا" والياً على "كريت"، فثار المسلمون على هذا التعيين، وبدأ الصدام بينهم وبين المسيحيين، فقدم الوالي استقالته، وتعقدت الأمور واستمرت الصدامات وبدأت اليونان بمد روم الجزيرة بالأسلحة والعتاد والرجال، حتى وصلت الأمور إلى تدخل الدول الأوروبية، وإرسالها السفن الحربية إلى الجزيرة! وانتهزت اليونان هذه الفرصة فأرسلت أسطولاً وجنوداً تحت قيادة العميد "فاسوس" حيث نزلوا بالجزيرة متحدين بذلك الدولة العثمانية والمجتمع الدولي كذلك، وبدأ الجنود اليونانيون يتعرضون للمسلمين ويريقون الدماء دون أن يهتموا بالتحذير الدولي المشترك الذي بعثت به الدول الأوروبية إلى اليونان يوم ٢ مارس محذرة إياها من مغبة هذا التدخل، وموضحة بأن اليونان لا يمكنها إلحاق الجزيرة بها، ومعطية مهلة ستة أيام لسحب جيشها.

زادت القلاقل وتعقدت الأزمة إلى درجة أن الوالي المسيحي الذي عينه السلطان مؤخراً وهو "باروفيج باشا" لم يجد له طريقاً لإنقاذ حياته سوى الالتجاء إلى الباخرة الروسية "ألكسندر الثاني" ثم الهرب إلى النمسا. وأصبحت الجزيرة بلا حكومة ولا وال، فقام قواد الأساطيل الأوروبية بإدارة الجزيرة بصورة مشتركة!

ولم تكتف اليونان بالتدخل العسكري في جزيرة "كريت" وأمام أنظار العالم أجمع، بل بدأت بالهجوم على حدود الدولة العثمانية بوحدات فدائية صغيرة أول الأمر، ثم بوحدات أكبر. وفي يوم الجمعة ٧ من ذي القعدة/٩ نيسان بدأ الجيش اليوناني بتدمير المخافر العثمانية،

وكرر الهجوم في ١١ و ١٤ نيسان، أما في ١٧ نيسان فقد استعمل المدافع في الهجوم واستولى على جميع المخافر العثمانية الحدودية.

كان السلطان عبد الحميد يراقب الأمور وتطوراها بهدوء وصبر، ويسلس لليونان القياد لكي تذهب إلى أبعد مدى ممكن، ويخبر الدول الأوروبية ويعلمها بجميع الاعتداءات اليونانية أولاً بأول، وهكذا استطاع أن يعزل اليونان عن أي تأييد أو عطف خارجي محتمل، ويظهر بكل جلاء صبره وحسن نيته ومحاولته تسوية الأمور بالطرق الدبلوماسية. وبعد أن تم له ما أراد أعلن الحرب على اليونان.

الحرب اليونانية–التركية

جمع السلطان عبد الحميد الوزراء ودعاهم إلى عقد اجتماع في قصر يلدز للتباحث في قضية النـــزاع مع اليونان، وعن ضرورة أو عدم ضرورة إعلان الحرب عليها.

بقي الوزراء في اجتماعات متصلة مدة ٥٦ ساعة، وكان السلطان على اتصال دائم بما يجري في قاعة الاجتماع من مناقشات وما يطرح من آراء، وأخيراً استدعى السلطان وزير الحربية وسأله عن رأيه في الوضع العسكري وعن مدى ثقته بالنصر السريع، وعندما أبدى الوزير ثقته الكاملة بالنصر، شارحاً للسلطان على الخارطة خطته العسكرية، أبدى السلطان موافقته على إعلان الحرب.

لا يسعنا هنا استعراض صفحات هذه الحرب وتطوراها ومعاركها، ولكننا نقول باختصار بأن الجيش العثماني استطاع أن يُنـــزل هزيمة ساحقة وسريعة بالجيش اليوناني وأن يكتسح جميع المواقع العسكرية الجبلية الحصينة التي كان الجيش اليوناني يعتمد عليها، فانفتح الطريق أمامه إلى العاصمة "أثينا".

عندما بدت بوادر الهزيمة العسكرية في اليونان سقطت الوزارة وتشكلت وزارة أخرى قامت بالاستنجاد بالدول الأوروبية، معلنة أنها وضعت مصير اليونان بين أيدي هذه الدول، كما طلبوا من قيصر روسيا التوسط لدى الدولة العثمانية لإيقاف القتال.

لبى السلطان رجاء القيصر وأوعز إلى قواده بإيقاف القتال في ١٧ من ذي الحجة /١٩ مايو.

وقد أنشد أمير الشعراء أحمد شوقي ملحمته الرائعة بمناسبة هذا الانتصار مخاطباً السلطان عبد الحميد:[1]

بسيفك يعلو الحق والحـــق أغلب	وينصـــر دين الله أيان تضـــربُ
وما السيف إلاّ آية الملك في الورى	ولا الأمر إلاّ للذي يـــتـــغلـــب
فأدّبْ به القـــــومَ الطغـــاة، فإنه	لنعـــم المـــربي للطغـــاة المؤدب
وداو به الدولات من كل دائـــها	فنعم الحســـام الطب والمتطـــبب
تنام خطوب الملك إن بات ساهراً	وإن هو نام استيقظت تتـــــألب
أمنّا الليالي أن نـــراع بحـــادث	و(أرمينيا) ثكلى، وحوران أشيب
ومملكة اليونـــان محلولـــة العرى	رجاؤك يعطيها وخوفك يســـلب
هـــددت أمير المؤمنين كيـــانها	بأسطع مثل الصـــبح لا تكـــذب
وما زال فجراً سيف عثمان صادقاً	يساريه من عالي ذكائك كوكب
إذا ما صـــــرعت الحادثات بحده	تكشف داجي الخطب وانجاب غيهب
وهـــــاب العدا فيه خلافتك التي	لهم مأرب فيها ولله مأرب

عقد الصلح مع اليونان

٩ رجب ١٣١٥هـــ - ١٨٧٩/١٢/٤م.

عقد اجتماع سفراء الدول التي توسطت في إيقاف القتال في قصر "طوبخانة" في إسطنبول تحت رئاسة وزير خارجية الدولة العثمانية "توفيق باشا"، واستمر هذا الاجتماع -الذي كان يعقد بمعدل اجتماعين في الأسبوع- مدة ثلاثة أشهر وستة عشر يوماً، بحثت خلاله أسس الصلح بين الدولتين المتحاربتين وتوصلت إلى اتفاقات نستعرض أهمها:

١- أن تعيد الدولة العثمانية منطقة "تســاليا" التي استولت عليها في الحرب إلى اليونان، على أن يعاد رسم الحدود بين الدولتين لصالح الدولة العثمانية.

٢- أن تقدم اليونان إلى الدولة العثمانية مبلغ أربعة ملايين ليرة ذهبية عثمانية كتعويضات حرب.

---

[1] "الشوقيات" لأمير الشعراء أحمد شوقي، ١/ ٤٢.

٣- أن تقدم اليونان مبلغ مائة ألف ليرة ذهبية عثمانية إلى رعايا الدولة العثمانية من الذين تضرروا في أثناء الحرب.

٤- أن تنهي أعمال العصابات في الحدود.[1]

وتعد هذه البنود نصراً لليونان ونتيجة لتعاطف الدول الأوروبية معها ضد الدولة العثمانية التي حرمت من جني ثار نصرها، إذ أصبحت المقولة السياسية: "إذا هُزمت تركيا أخذ منها الشيء الكثير، أما إذا انتصرت فلا تأخذ شيئاً" قاعدة في الجو السياسي آنذاك.

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/341.

الفصل الخامس

الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين
وسياسة السلطان عبد الحميد

وضع الدول الكبرى في أوائل القرن العشرين

كان ترتيب الدول الكبرى وتسلسلها من ناحية الأهمية والقوة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كما يأتي:

إنكلترة، ألمانيا، فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة، النمسا، الدولة العثمانية، اليابان، إيطاليا، ثم الصين.

وبين السنوات ١٨٧٥-١٩٠٠ كانت نفوس هذه الدول كما يأتي:

ازدادت إنكلترة "مع جميع مستعمراتها" من ٣٠٣ مليوناً إلى ٣٨٢ مليوناً

وقلت نفوس ألمانيا من (٤٢) مليون إلى (٦٦) مليوناً.

وزادت نفوس فرنسا من (٤٥) مليوناً إلى (٨٦) مليوناً.

ونفوس روسيا من (٨٩) مليوناً إلى (١٢٣) مليوناً.

ونفوس الولايات المتحدة من (٤٥) مليوناً إلى (٨٦) مليوناً.

ونفوس النمسا من (٣٨) مليوناً إلى (٤٥) مليوناً.

ونقصت نفوس الدولة العثمانية من (٦٤) مليوناً إلى (٥٧) مليوناً.

وزادت نفوس اليابان من (٣٣) مليوناً إلى (٥٦) مليوناً.

ونفوس إيطاليا من (٢٧) مليوناً إلى (٣٣) مليوناً.

ونفوس الصين من (٣٤٨) مليوناً إلى (٤٣٠) مليوناً.

ويلاحظ أن نفوس الدولة العثمانية قلّت، وذلك نتيجة فقدها الكثير من ولاياتها. كما ازداد نفوس العالم من (١٣٢٦) مليوناً إلى (١٤٩١) مليوناً في هذه الفترة.[1] كانت إنكلترة في هذه الفترة أقوى دولة في العالم وكان أسطولها أقوى وأكبر أسطول آنذاك، ولكن كانت هناك دولة أخرى بدأ نجمها يتألق وتنتصب كمنافسة خطيرة لإنكلترة وهي دولة ألمانيا، وكانت هناك دولتان قد دخلتا في دور النمو والتطور السريع، ولكن كونهما بعيدتين نوعا ما فإنهما لم تكونا منافستين لسياسة إنكلترة في أوروبا أو في الشرق، هاتان الدولتان هما الولايات المتحدة واليابان.

أما دول البلقان فكانت كما يأتي:

رومانيا (ملكية): مساحتها ١٣٥١٥٦كم٢ ونفوسها ٥,٩١٣,٠٠٠ نسمة

الصرب (ملكية): مساحتها ٤٥,٤٢٧ كم٢ ونفوسها ٢,٥٠٥,٠٠٠ نسمة.

إمارة الجبل الأسود: مساحتها ٩٤٢٧ كم٢ ونفوسها ٢٢٨,٠٠٠ نسمة.

اليونان (ملكية) مساحتها ٦٤,٨٥٩ كم٢ ونفوسها ٢,٥٣٤,٠٠٠ نسمة.

إمارة بلغاريا (التابعة للدولة العثمانية) مساحتها ٨٣٧٩كم٢ ونفوسها ٣٠٤,٠٠٠ نسمة.

البوسنة والهرسك (التابعة للدولة العثمانية) مساحتها ٥١٥٦٤كم٢ ونفوسها ١,٧٣٧,٠٠٠ نسمة.

وكانت الدولة العثمانية تشغل في أوروبا مساحة قدرها ١٥٥,٣٤٤كم٢ تعيش عليها ٦,٩٥٤,٠٠٠ نسمة.

السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد

تسلم السلطان عبد الحميد إمبراطورية واسعة على حافة التفكك والانحلال، تتربص بها جميع الدول الأوروبية الكبرى تقريباً، وتنقض على جزء منها كلما سنحت الفرصة المناسبة لها.

ولم تكن متاعب الدولة العثمانية محصورة في أعدائها الخارجيين، بل إن دولة واسعة مثلها تعيش فيها قوميات وأديان ومذاهب ولغات متعددة لا بد أن تجد صعوبة كبيرة في الإدارة.

[1] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/202.

وكانت الدول الكبيرة كثيراً ما تستغل هذه الناحية فتثير الاضطرابات والثورات الداخلية التي كانت تنهك الدولة العثمانية وتزيدها ضعفاً.

أمام هذه الصعوبات والمشاكل المعقدة التي تفوق قدرة أي شخص استطاع السلطان عبد الحميد بذكائه السياسي أن يدير دفة السياسة الخارجية بأقل الخسائر طوال ثلاث وثلاثين سنة. وعندما جاء الاتحاديون إلى الحكم لم يستطيعوا المحافظة على الإمبراطورية العثمانية مدة عشر سنوات.

كان من أهم السمات المميزة لسياسة السلطان عبد الحميد الخارجية تجنب الدخول في الحروب. ذلك لأنه كان يعلم جيداً أن بنود معاهدة "باريس" التي أعقبت حرب القرم والتي تضمنت تعهد الدول الأوروبية بضمان حدود الدولة العثمانية لم تعد نافذة المفعول، وأن جميع الدول قد أدارت ظهرها لها، لذا فإن الاعتماد عليها كان ضرباً من الغباء، لذلك فقد رأينا معارضته للدخول مع روسيا في بداية حكمه، وأن الفئة التي كانت تملك القوة آنذاك من رجال الانقلاب -الذين كانوا يعتمدون على بنود معاهدة باريس- زجوا بالدولة العثمانية في حرب ضروس أنهكتها وضيّعت أجزاء كبيرة منها.

لذا نجد أنه طوال حكمه الطويل لم يدخل إلاّ في حرب خاطفة مع اليونان لم تدم إلاّ شهراً واحداً، فأمن بذلك فترة سلام طويلة، انتعش فيها العمران ونشأ كادر لا بأس به من المتعلمين كانت الإمبراطورية العثمانية في أمس الحاجة إليهم، هذا الكادر الذي فنيَ تقريباً في الحرب العالمية الأولى التي دخلها الاتحاديون بكل رعونة وفي حروب الاستقلال فيما بعد.

وبسبب سياسته هذه فإنه لم يكن ليدخل في حروب مع دول أخرى في سبيل إنقاذ ولايات أو إمارات قطع الأمل من استمرار بقائها مرتبطة مع الدولة العثمانية، ولا يستنـــزف موارد الدولة وقواها فيما لا طائل تحته ولا أمل منه.

إذن لم يكن السلطان عبد الحميد يقترب من الحرب فكيف إذن كان يحافظ على سلامة وأمن دولته بين دول قوية تطمع كلها في افتراس دولته؟!

هنا تبرز السمة الثانية في سياسته الخارجية المرتكزة على الاستغلال الماهر الذكي للتناقضات والخلافات الموجودة بين الدول الأوروبية وتضارب مصالحها مستنداً في ذلك إلى شبكة الاستخبارات القوية التي أسسها والتي كانت لها فروع في جميع عواصم العالم تقريباً، والتي

كانت تزوده بالأخبار السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومواقف الأحزاب والصحف..الخ.

ونستطيع أن نوجز هذه السياسة بالقول بأنه كان يضع ألمانيا أمام إنكلترة، ويضع إنكلترة أمام روسيا، ويحاول أن يُبقي فرنسا في موقف الحياد، ويدفع النمسا أمام روسيا أحياناً ووراء ألمانيا أحياناً ليمنعها من الانفراد في البلقان.[1] أما سياسته في البلقان فتتلخص بمحاولة المحافظة على التوازن بين البلغاريين والمقدونيين من جهة واليونانيين والصربيين من جهة أخرى، أو بعبارة أوضح عدم السماح لهم بالاتحاد ضد الدولة العثمانية، وإثارة الخلاف بينهم بمختلف الوسائل معتمداً في ذلك على العداء السابق الموجود بينهم.

يقول جمال الدين الأفغاني في وصف سياسة السلطان عبد الحميد: "إن السلطان عبد الحميد لو وزِن مع أربعة من نوابغ رجال العصر لرجحهم ذكاءً ودهاءً وسياسةً خصوصاً في تسخير جليسه.

ولا عجب إذا رأيناه يذلل ما يقام لملكه من الصعاب من دول الغرب، ويخرج المناوئ له من حضرته راضياً عنه وعن سيرته وسيره، مقتنعاً بحجته، سواء في ذلك الملك والأمير والسفير... ولكن ياللأسف! إن عيب الكبير كبير، والجبن من أكبر عيوب الملك".[2]

"ورأيته يعلم من دقائق الأمور السياسية ومرامي الدول الغربية، وهو معد لكل هوة تطرأ على الملك مخرجاً وسلماً.

وأعظم ما أدهشني، ما أعد من خفي الوسائل وأمضى العوامل كي لا تتفق أوروبا على عمل خطير في الممالك العثمانية، ويريها عياناً محسوساً أن تجزئة السلطة العثمانية لا يمكن إلاّ بخراب الممالك الأوروبية بأسرها.

وهكذا كانت يقظته لدول البلقان الصغيرة التي أخذتها أوروبا، أحبولة لتضعضع بها السلطنة العثمانية وتتذرع بها للتدخل في شؤونها الداخلية، لتقتطع من أجزاء المملكة جزءاً بعد آخر، وكلما حاولت أوروبا أن تجمع كلمة دول البلقان للخروج عن الدولة بحرب،

---

(1) *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 244.

(٢) يتهم جمال الدين الأفغاني السلطان عبد الحميد بالجبن، متأثراً في ذلك بكثرة رجال الأمن والاستخبارات العثمانية وبمظاهر حياة العزلة التي كان يعيشها السلطان، فعزا ذلك إلى الجبن، وقد سبق وأن تطرقنا لهذا الموضوع، ونعيد هنا القول بأن كثرة رجال الأمن، كانت بسبب الحرص على مقارعة جواسيس الدول الأجنبية التي كثرت في إسطنبول وأصبحت ترتب الانقلابات في الدولة العثمانية لصالحها، ولمحاربة الجمعيات السرية، التي كثرت وبخاصة في البلقان.

كان السلطان يسارع بدهائه العجيب لحل ما ربطوه وتفريق ما جمعوه من كلمة وكيد. فالبلغار مع شدة شكيمتهم ودهاء أميرهم البرنس فرديناند، رضخ طائعاً لأمر عبد الحميد ولبس الشعار العثماني "الطربوش"، وافتخر برتبة المشيرية، وانتظم مع مشيري الدولة في حفلة صلاة الجمعة "السلاملك".

أما أمير الجبل الأسود "نيقولا" فكان أمره مع السلطان عبد الحميد كولد لا يرى الفرج إلاّ من أبيه. كان كلما شكا قلة ذات اليد، وطلب كفالة على استقراض زهيد يرسله له دون عوض ولا سند، واكثر جهاز ابنته التي زفها إلى ولي عهد إيطاليا "الملك الحالي" كان من جيب السلطان عبد الحميد. وهكذا بقية دول البلقان مع ذلك السلطان العظيم الشأن.

ضاقت أوروبا ذرعاً بسياسة السلطان عبد الحميد وحيطته، ويئست من أكثر دول البلقان، فحولت كيدها بدس الدسائس، وصرفت همتها بالاستغواء إلى أخف الدويلات حلوماً وأكثرها غروراً وطيشاً، وهي دولة اليونان، فقد بدأت تتحرش بالدولة العثمانية لتتدهور بالحرب مع السلطان عبد الحميد".

"أما ما رأيته من يقظة السلطان وشدة حذره وإعداده العدة اللازمة لإبطال مكايد أوروبا، وحسن نواياه واستعداده للنهوض بالدولة "الذي فيه نهضة المسلمين عموماً" فقد دفعني إلى مد يدي له فبايعته بالخلافة والملك، عالماً علم اليقين إن الممالك الإسلامية في الشرق لا تَسلَم من شراك أوروبا، ولا من السعي وراء إضعافها وتجزئتها، وفي الأخير ازدرادها واحدة بعد أخرى إلاّ بيقظة وانتباه عمومي وانضواء تحت راية الخليفة الأعظم".[1]

عندما تولى السلطان عبد الحميد السلطة كان "غلادستون" رئيس حزب المعارضة قد أصدر كتيباً وصف فيه الأتراك أبشع وصف، إذ قال بأنهم عدو الإنسانية، ودعا الحكومة البريطانية والحكومات الأوروبية إلى شن حرب على الدولة العثمانية وطردها من القارة الأوروبية. ومع أن سياسة الدولة العثمانية كانت -حتى أواخر عهد السلطان عبد العزيز- تميل إلى مصادقة إنكلترة،

---

[1] الأعمال الكاملة: لجمال الدين الأفغاني، للدكتور محمد عمارة ص ٢٤٥-٢٤٦، نقلاً عن خاطرات جمال الدين الأفغاني.
علماً بأن علاقة جمال الدين الأفغاني مع السلطان عبد الحميد أصابها بعض البرود فيما بعدُ إثر بعض الشائعات المغرضة، مما حدا به إلى القول في إحدى غضباته المعروفة أنه رجع عن مبايعته له، فقد كان كما يقول عنه تلميذه وصديقه الشيخ محمد عبده: "يهدم بالحدة ما بناه بالحكمة".

إلاّ أن الحرب الروسية التركية والموقف المتفرج لإنكلترة حتى وصول القوات الروسية إلى مشارف إسطنبول حز في نفس السلطان وترك فيها أثراً لا يُمحى.

وعندما وصل غلادستون إلى الحكم سنة ١٨٨٠م انتهج سياسة عدائية ضد الدولة العثمانية مما زاد من مشاكلها، لأنه لم يكن من السهل عليها أن تقف أمام أقوى دولة آنذاك. لذلك فقد قرر السلطان أن يستميل إليه ألمانيا التي بدأ نجمها يبزغ في سماء السياسة الأوروبية كأكبر ندّ ومنافس لإنكلترة، وذلك بالتلويح لها بمصالح معينة، وأهمها إعطاء صلاحية مد خطوط سكة حديد برلين-بغداد-البصرة لها.

وسياسة السلطان في موضوع منح امتياز سكة حديد برلين - بغداد - البصرة تعدّ أنموذجاً جيداً في التوازن الدقيق الذي كان يحفظه مع الدول الأخرى من ناحية، وإذكاء المنافسة والمصالح المتضاربة بين الدول الأوروبية من ناحية أخرى لضمان عدم تكتلها ضد الدولة العثمانية، لذلك فإننا سنتناول هذه المسألة ببعض التفصيل:

عندما جاء السلطان عبد الحميد إلى الحكم كانت خطوط السكك الحديدية في البلاد قليلة جداً وكانت الدولة العثمانية المترامية الأطراف بحاجة ماسة إليها من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية.

فمن الناحية العسكرية كانت خطوط السكك الحديدية بمثابة شرايين الحياة لدولة على وشك التمزق. إذ إنها كانت تسهل إرسال الجيوش إلى الجبهات بسرعة مما كان يسهل خطط الدفاع والتعبئة وسوق الجيش.

وقد أظهرت الحرب الروسية-التركية سنة ١٨٧٧ مدى فقر الدولة العثمانية من ناحية هذه الخطوط ومدى الأضرار التي نتجت عن قلة وجودها. لذا نرى أن السلطان يبادر إلى إنشاء خط إسطنبول-سلانيك وخط مانصتر-سلانيك. وفي الحرب التركية-اليونانية بدا مدى أهمية هذين الخطين ومدى استفادة الجيش العثماني منهما.

ثم مد خط القصبة-إزمير فأمن بذلك ربط هذه المنطقة -وإن لم تكن كبيرة- بالبحر الأبيض المتوسط. وبذلك ارتفع مجموع طول السكك الحديد من ١٣٠٣ كيلومترات إلى ٤٥٠٠ كيلومتراً، منها ١٩٩٣ كيلومتراً في الروملي و ٢٥٠٧ كيلومتراً في الأناضول.[1]

---

[1] عبد الحميد الثاني ودور سلطنتي، عثمان نوري، ص ٧١٦-٧١٧.

كان السلطان يرغب أن يمد خطوطاً أخرى وأن يربط أجزاء وأطراف الدولة العثمانية بشبكة من الخطوط الحديدية لولا أنه كان يجد أمامه عائقين مهمين أولهما ارتفاع تكاليفها وخلو الخزينة من المال اللازم، وثانيهما عدم رغبة الشركات الغربية التي تملك الخبرة في هذا المجال بالتقدم إلى مثل هذه المشاريع التي لم تكن مربحة أو مغرية من الناحية الاقتصادية.

إذن ما العمل؟

أدرك السلطان ببصره الثاقب أنه لا سبيل أمامه لإنجاز مشاريع السكك الحديدية إلاّ بالتلويح بمصالح سياسية لدول يرغب في تقريبها إلى الدولة العثمانية للتلويح بها أمام الدول الأخرى فيضرب بذلك عصفورين بحجر واحد كما يقال.

اختار السلطان دولة ألمانيا -التي أصبحت أكبر دولة منافسة لبريطانيا- لكي يعطي لها حقوق إنشاء خط إسطنبول-بغداد وهو خط يشكل تهديداً إستراتيجياً خطيراً لطريق الهند بالنسبة لبريطانيا. ومع أنه كان يشعر بصواب قراره إلاّ أنه تعمد إطالة أمد المباحثات مع ألمانيا حول الموضوع لعدة سنوات لكي يجس نبض الدول الغربية الأخرى -وبخاصة إنكلترة- ويرى ردود فعل هذا القرار، ومع أن المباحثات انتهت في ١٨٩٩ إلاّ أن الامتياز لم يُعط للألمان بشكل نهائي إلاّ في سنة ١٩٠٢ بعد حسابات دقيقة ومتوازنة.

ثم هناك خط الحجاز وفيه يظهر أيضاً براعة السلطان ونظراته الإصلاحية والسياسية البعيدة المدى، فهذا الخط الذي يقارب طوله ٢٠٠٠ كيلومتر والذي كان يكلف مبالغ باهظة جداً لم يكن بوسع خزينة الدولة العثمانية آنذاك تمويله فماذا فعل السلطان؟

لقد دعا المسلمين جميعاً إلى التبرع، كلٌّ حسب طاقته لإنشاء هذا الخط الذي كان يسهل حج الملايين من المسلمين إلى البيت الحرام، وقد سرت موجة من الحماسة الدينية في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه، من مصر وإفريقيا إلى الهند وأفغانستان وإيران وتركستان والبلاد العربية والأناضول، وتبرع السلطان بمبالغ كبيرة من ماله الخاص للمشروع الذي كانت له إيجابيات كثيرة منها:

١- أظهر وبشكل عملي مدى ارتباط المسلمين بنداء الخليفة وتجاوبهم معه مما قوّى موقف السلطان أمام الدول الغربية.

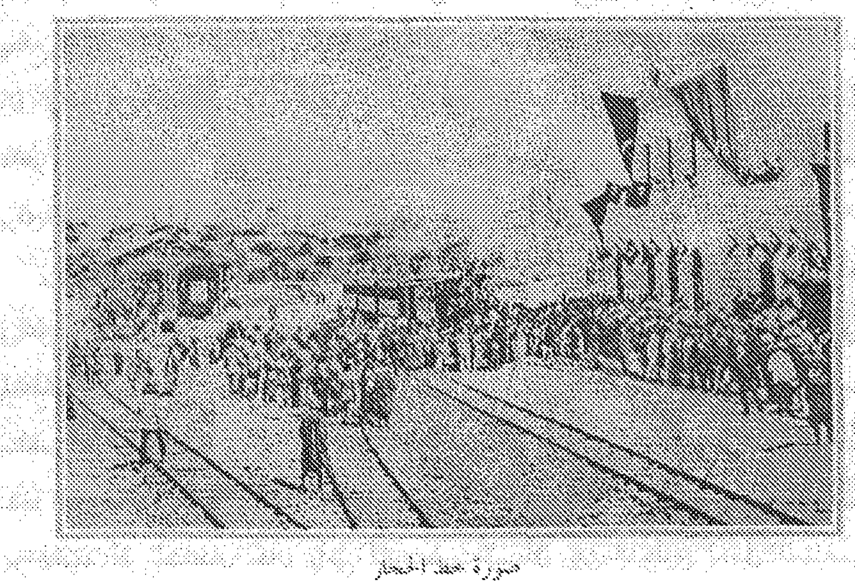
٢- قوّى هذا المشروع من سياسة الجامعة الإسلامية التي كان السلطان رائداً لها.

٣- كان هذا المشروع يربط الأناضول مع أقسام حيوية من البلدان العربية، وكان ذلك يساعد -عدا سهولة السفر للمسافرين- في تبادل البضائع وتوسيع التجارة وربط القرى والمدن الصغيرة والمناطق التي يمر فيها الخط بعضها.

٤- كان هذا الخط يسهل إرسال الجيش بسرعة إلى المنطقة العربية التي كانت السياسة الإنكليزية تتربص بها وتطمع فيها وتثير فيها الثورات (كاليمن مثلاً).

٥- كان هذا الخط يسهل انتقال الجيش العثماني بسرعة إلى الحدود المصرية والمضائق المائية المهمة في البحر الأحمر.

٦- سد هذا الخط الأبواب أمام مطامع روسيا في الوصول إلى البحار الدافئة "البحر الأبيض المتوسط" كما أسكتت ادعاءاتها بأنها حامية الأماكن المقدسة في فلسطين.



صورة خط الحجاز

كانت من نتيجة التقارب مع ألمانيا زيارتان قام بهما إمبراطور ألمانيا "غليوم الثاني" إلى إستنبول، تمت الزيارة الأولى سنة ١٨٨٩م حيث استقبل استقبالاً حافلاً وأحيط بمظاهر التكريم وأغدق السلطان عليه وعلى الإمبراطورة "أوغستا" هدايا ثمينة جداً. وفي هذه الزيارة تم الاتفاق على تدريب الجيش العثماني بوساطة خبراء ألمان وعلى تزويده بالأسلحة والعتاد الألماني، وبالمقابل فإن الدولة العثمانية ستعهد لألمانيا بإنجاز المشاريع وعلى رأسها مشاريع السكك الحديد.

وبعد تسع سنوات "أي سنة ١٨٩٨م" قام الإمبراطور الألماني بزيارة ثانية للسلطان في طريقه لافتتاح إحدى الكنائس في مدينة القدس.

كان وقت الزيارة محدداً بصورة دقيقة فقد كانت مسألة جزيرة كريت ملتهبة والدول الكبرى تقف في مواجهة الدولة العثمانية، وهنا تأتي الزيارة ويقرر الإمبراطور الألماني سحب أساطيله حول الجزيرة التي كانت محاصرة آنذاك بأساطيل إنكلترة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وألمانيا، ثم يرفض التوقيع على الإنذار المُقدَّم من هذه الدول للدولة العثمانية، ويصرح وهو في القدس بأنه صديق للسلطان ولجميع المسلمين.

وعلى الرغم من إبداء السلطان عبد الحميد تقارباً مع ألمانيا، ومع مبالغته في إكرام الإمبراطور الألماني، إلاّ أنه لم يتعهد له بشيء، ذلك لأن أي انحياز واضح إلى ألمانيا كان سيدفع بإنكلترة إلى قطع أملها من الدولة العثمانية فالوقوف أمامها وإعلان العداء لها، وبينما كان الإمبراطور الألماني يصر على الوصول إلى نتيجة ملموسة، كان السلطان يحاول إلهاءه بمظاهر الضيافة وإغداق الهدايا عليه وعلى زوجته حيث إن أحد الفرنسيين قدر مجموع ما صرفه السلطان في هذا المجال مليوناً ونصف مليون من القطع الذهبية[1] ولكن الإمبراطور بدأ وهو يرى عدم وصوله إلى أية نتيجة ملموسة يشعر بالامتعاض ويزيد من إصراره بأنه لا بد أن تتوضح لديه الأمور، وأن يعرف مدى وقوف السلطان بجانب ألمانيا، وأخيراً أخبره السلطان بكل لطف وكياسة بأنه يراقب حالياً المنافسة التي بدأت بين إنكلترة وفرنسا حول المستعمرات في إفريقيا وأنه لا يستطيع حالياً أن يتخذ موقفاً واضحاً وصريحاً بجانب ألمانيا إلاّ عندما تتبين نتيجة هذه المنافسة.

والحقيقة أن السلطان كان يأمل أن يتطور السباق بين الدولتين حول المستعمرات في إفريقيا إلى حدوث حرب بينهما، مما قد يفتح الباب أمامه إلى احتمال استعادة مصر من إنكلترة ويستعيد السيطرة على شمالي إفريقيا.

وهكذا نرى أن السلطان كان يزن مواقفه بكل دقة وحذر، فعندما يقترب من ألمانيا فإنه لا يقع في حضنها ولا يجعل الدول الكبرى الأخرى المنافسة لألمانيا تقطع الأمل منه ومن صداقته.

---

[1] *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s. 252.

وعندما ودع السلطان الإمبراطور الألماني وهو راحل إلى القدس أعطى امتياز ترتيب الرحلة الفخمة للإمبراطور الألماني إلى شركة إنكليزية وهي شركة "كوك".

عندما غادر الإمبراطور الألماني مدينة إسطنبول استلم السلطان تقارير من الموصل تقول بأن الوفد الألماني الذي يدعي البحث عن الآثار في الموصل إنما يبحث في الحقيقة عن البترول هناك، وقد غضب السلطان من هذا النفاق الألماني وكاد أن يلغي حفلة الاستقبال الفخمة المعدة لاستقبال الإمبراطور في القدس، لولا أنه قرر بعد التشاور مع وزرائه ومستشاريه الاكتفاء بمراقبة الوفد الألماني سراً وبحذر لمعرفة نتيجة بحوثهم، إذ إن مصلحة الدولة العثمانية ستتحقق عند العثور على البترول لأنها لم تدخل في أي تعهد مع ألمانيا بذلك الخصوص وهي حرة في قراراتها حول هذا الموضوع.

وتورد بنت السلطان عبد الحميد في كتابها "والدي السلطان عبد الحميد" ما يأتي حول رأي والدها في القيصر الألماني وفي السياسة الدولية آنذاك: "عندما كنت في السلطة زارني القيصر مرتين في إسطنبول لذا فإنني أعرفه عن قرب، فهو شاب نشط وفعّال، رقيق الجانب ومحبوب، وبعد أن أطاح بـــ"بسمارك" أراد أن يلعب دوره، ولكنه لا يملك دراية وتجربة وعقل بسمارك، غايته هي تقوية ألمانيا من الناحية العسكرية.

ومع أنني أوليت اهتماماً خاصاً بألمانيا، إلاّ أنني لم أغفل الدول الكبرى الأخرى وحاذرت على الدوام من إغضابها، وكنت على الدوام أزن سياستي بميزان دقيق. ومع أنني داومت على حفظ الصداقة مع الإمبراطور، إلاّ أنني لم أهمل أبداً الصداقة لإمبراطور روسيا كلما سنحت لي الفرصة، ذلك لأن وضعنا الجغرافي كان يستوجب ذلك.

عند زيارته الثانية لي، وفي إحدى الأمسيات عندما كنا في اجتماع خاص قام الإمبراطور الألماني فجأة من مكانه وأمسك بيدي الاثنتين قائلاً لي: يا صاحب الجلالة! إذا وقعت الحرب في أوروبا ستكون في صفنا أليس كذلك؟ أجبته: "أنت صديق عزيز عليّ، ولكني لا أملك صلاحية إعطاء الوعد لك من الآن، إن قراري سيصدر آنذاك" ذلك لأنني كنت على الدوام أفكر في مصلحة دولتي ولم أسمح لنفسي أن أكون هدفاً لمصالح ورغبات أية دولة. كانت ظروف أوروبا السياسية آنذاك في توتر مستمر واحتمال دائم لنشوب الحرب في أية لحظة، لذلك فإن ميلنا إلى أي جانب كان بمثابة سكب البنـــزين على نار تشتعل بهدوء، وكان من

الممكن أن ترتفع أصابع الاتهام بإشعال الحرب نحونا. لذلك كان من الضروري أن نحسب حساباً لكل خطوة من خطواتنا وعدمُ التصرف مطلقاً دون بصيرة. ليس من السهل أن يكون الإنسان رجلاً سياسياً، وليس كل مَن قال: "إنني سياسي" هو رجل سياسة بحق. إن بسمارك كان رجل سياسة بحق.. كان يعرف روح أوروبا، تراسلتُ معه عدة مرات، وكان لي اتصال خاص معه.

إن الألمان أمة تعدّ من الدرجة الأولى في الجندية وفي الجد والاجتهاد، ولكن هل يستطيعون التغلب على ميزة العدد السكاني المتفوق لروسيا؟ وهل يستطيعون الوقوف في وجه ألاعيب السياسة الإنجليزية الخفية؟

هذا ما لم أستطع البت فيه، ولكني لم أرتبط بأي عهد مع أية دولة.

كانت أطماع إنكلترة وفرنسا مصوبة نحو الشرق، وكانتا تريدان كسر شوكتنا وقوتنا ببث الشقاق بيننا وبين المسلمين، فحاولت بسياسة الجامعة الإسلامية[1] أن أقف حائلاً بينهم وبين ذلك. وحاذرت كثيراً من إثارة أية مشكلة. كنت صديقاً لإمبراطور النمسا، كذلك، وهذه الصداقة التي بدأت منذ سنوات عديدة تعود إلى حادثة شخصية، فعندما رافقت عمي السلطان عبد العزيز في رحلته إلى أوروبا مرضت في "فيينا" فخصص لي الإمبراطور قصر "شرنبرن" للمعالجة وتأخرت لمـــدة أسبوعين بعد رجوع عمي إلى إسطنبول، وقد استفدت من هذه الصداقة في تقوية العلاقات السياسية، كما أن الملك "أمبرتو" ملك إيطاليا كان صديقاً لي، وعندما كان ابنه فكتور عمانوئيل في زيارة لإسطنبول اغتيل "أمبرتو" بحادثة قنبلة. وهكذا لم يترك ولي العهد عمانوئيل مياهنا الإقليمية إلاّ وهو ملك، وكان ذلك سبباً في تقوية الصداقة بيننا.

كانت زوجةُ عمانوئيل بنتَ أمير الجبل الأسود الذي كنت أحتفظ به دائماً بين يدي وأعطيه راتبه، وكان رجلاً طيباً.

أما البلغاريون فقد كانوا يُعدون الأبناء الشقاة لروسيا. وكنت أرعى أميرهم "فردناند" إذ جعلته ياوري الخاص، وأستطيع أن أقول بأنني لم أقابل في حياتي شخصاً له مثل ذكائه الشيطاني، وهكذا كان مثل هذا الأمير النادر الذكاء على رأس هؤلاء الأبناء الشقاة ويستند إلى قوة مثل قوة

---

[1] استعمل السلطان عبد الحميد هنا عبارة "سياسة الخلافة".

روسيا. لقد تجنبت الحرب وكوارثها على الدوام. وأرجو الله أن يحفظ الأمة والدولة".[1]

كان السلطان عبد الحميد، وهو يمسك ميزاناً دقيقاً في سياسته الخارجية، من أهم العوامل في استقرار السلام في أوروبا، حتى إن الأميرال "سير هنري وودس" يقول في كتابه "ذكريات عن تركيا" المطبوع سنة ١٩٢٤م بأنه لو كان السلطان عبد الحميد موجوداً في السلطة لما اندلعت الحرب العالمية الأولى، ولو اندلعت لبقيت الدولة العثمانية على الحياد.[2]

يروى عن السفير الفرنسي في إسطنبول "جامبون" أنه في إحدى زياراته لقصر السلطان عبد الحميد رأى السفير الإنكليزي خارجاً من القصر ويهم بركوب عربته فسلم عليه، ولكن السفير الإنكليزي بدا ساهماً، ولم يرد على تحيته مع أنه كان من أصدقائه المقربين، فهتف به السفير الفرنسي:

- ما هذا الشرود يا صاحبي؟

فأجابه السفير الإنكليزي:

- إن السلطان مريض جداً.

- وما شأنك أنت بذلك؟

- ماذا تقول يا جامبون؟ هل تعتقد أن حرباً عالمية ستكون بعيدة إن ألمّ شيء -لا سمح الله- بالسلطان؟.[3]

كانت سياسة السلطان الخارجية في استغلاله للتناقضات الموجودة بين مصالح الدول الأوروبية وبحثه عن خلاص الدولة العثمانية عن هذا الطريق تمثل الناحية الدفاعية عن دولته أو الناحية "الوقائية"، أما الناحية "العلاجية" في سياسته الخارجية والداخلية فتتمثل في تبنيه سياسة "الجامعة الإسلامية"، إذ كان يؤمن بأنه لا سبيل أمام دولته للشفاء إلاّ بالتمسك بهذه السياسة التي تستطيع جمع المسلمين وتوحيد كلمتهم أمام الأطماع الخارجية وتعطي قوة وزخماً للإنسان وللأسرة وللمجتمع، فأخذ يستعمل كل طريق يخدم هذه السياسة، وانبث رجاله ودعاته من تركستان إلى الهند إلى إفريقيا يدعون المسلمين سراً وجهراً إلى التمسك

---

[1] *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 49-50.
[2] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/146.
[3] *İlani Hürriyet ve Sultan II. Abdulhamid Han*, N.N. Tepedelenoğlu, s. 69.

بالوحدة الإسلامية، وأخذ يطبع الكتب الإسلامية وكتب الأحاديث النبوية ويوزعها بالآلاف في أرجاء العالم الإسلامي.[1]

يقول الكاتب الأمريكي: "لبو ثروب ستودارد" في كتابه: "حاضر العالم الإسلامي":[2] "وقد جهد السلطان عبد الحميد جهداً كبيراً لإحياء عظمة الخلافة الدينية واسترداد ما كان لها من الجلالة والهيبة والخطورة في العالم الإسلامي، فنال ما ناله ليس بسبب من أسباب الخلافة من حيث الاعتبار الديني، بل بسبب الشعور العام الذي ظهر واشتعل في صدور المسلمين لإنشاء الجامعة الإسلامية الكبرى، لهذا كان عظماء قادة الجامعة الإسلامية الحديثة قسمين، فمنهم من اعترف بالسلطان عبد الحميد خليفة على المسلمين ومنهم مَن ناصبه العداء كالسنوسي".[3]

---

[1] من أمثلة ذلك قيام السلطان بترجمة الكتاب المعروف: "إظهار الحق" الذي ألفه العالم الهندي "رحمة الله الهندي" والذي سجل فيه مناظرته مع المبشرين المسيحيين في الهند إلى اللغات التركية والفرنسية والألمانية والإنجليزية، ونشرها في جميع أنحاء العالم، وكان للكتاب صدى كبير في العالم، وقد قامت الكنائس في الغرب بشراء وإتلاف التراجم فلم تبق منها سوى نسخ قليلة في بعض المكتبات القديمة.

انظر: "أكبر مجاهد في التاريخ: الشيخ رحمة الله الهندي" تأليف محمد سليم بن محمد سعيد، ترجمة الدكتور أحمد حجازي والشيخ السيد عبد الله محمد غلام. ص ٦-٧.

[2] حاضر العالم الإسلامي، لمؤلفه "لو ثروب ستودارد" ترجمة: عجاج نويهض. وقد علق عليه أمير البيان شكيب أرسلان وأضاف إليه مباحث كثيرة، حتى إن هذه التعليقات والإضافات أصبحت أهم وأشهر من الكتاب الأصلي.

[3] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، ص ٢٩٠/١. وقد علق المرحوم شكيب أرسلان على موضوع علاقة السنوسي بالسلطان عبد الحميد مصححاً رأي الكاتب فقال ما يأتي: "كون السنوسي ناصب السلطان العداوة هو خبر من الأخبار تهافت على تصديقه كثير من الأوروبيين، من جملتهم مؤلف هذا الكتاب، والحقيقة أن سيدي محمد بن علي السنوسي وولده المهدي وجميع السادة السنوسية كانوا موالين للسلطان ومؤيدين للدولة العثمانية باعتبار أنها ملجأ الإسلام، وبأن السلطان هو أكبر ملوك المسلمين. ولأبن النصر مقرب شاعر الحضرة السنوسية قصيدة يمدح بها سيدي المهدي من جملة أبياتها:

ولا بد أن تأتي جيوش بيرقه ... فتغشى غواشيها العيون الغواشيا

قبائل من سام وحام تجمعت ... وما جمعت إلاّ الأسود الضواريا

زوية أهل المجد من يأت حيهم ... يرى العز في نادي زوية باديا

"زوية" هي القبيلة التي تقطن واحة الكفرة وهي بمثابة الحرس الخاص للسادة السنوسية. ثم يقول:

وكم بدوي في الفلا خلف نوقه ... يبول على الأعقاب أشعث حافياً

تلافاه في وادي الضلالة هاوياً ... فأصبح نجماً في الهداية عالياً

ثم يقول: ولولا انتظار الإذن من سيد الورى ... وسلطاننا الغازي لأصبح غازياً

"ولما وصلت الحال في العالم الإسلامي إلى هذا الحد، أدرك قادة الجامعة الإسلامية الحكماء جميع هذا، وباتوا يوقنون أن الثورات المحدودة المضطربة تشب في موضع تقوم بها أمة من المسلمين دون الأخرى في قطر من الأقطار لا يمكن أن توهن شيئاً من قوة الغرب، تلك القوة الحربية المنظمة على أحدث الأصول والفنون، وأدركوا حق الإدراك أنه إذا رام العالم الإسلامي حقاً تحرير نفسه من النير الغربي، وتحطيم هذه السلاسل الثقيلة التي يرسف فيها منذ عهد بعيد ودك هذه السيطرة المذلة دكاً، وجب عليه أن يعمل عملاً منظماً شاملاً، ويسعى سعياً أكيداً ثابتاً جامعاً للوحدة العامة والرابطة الكبرى.

وأيقن هؤلاء أيضاً أنه لا بد للعالم الإسلامي إذا شاء هذا من دراسة علوم الغرب واكتناه عظمته وقوته وتقدمه، ونهج مناهجه وسلوك سبله في جميع ما يؤدي إلى النهضة الصحيحة القائمة على أسس العلم وأركانه، فإنما هذا هو السبيل الذي لا سبيل إلاّ هو للإفلات من ربقة استعمار الغرب والتحرر من حكم الفرنجة. وفوق جميع هذا أيقن قادة الجامعة الإسلامية أن استقلال العالم الإسلامي عن الغرب النصراني الاستقلال السياسي، يجب على كل حال أن يسبقه التجدد الروحي العقلي العلمي الأدبي والتربية النفسانية الصحيحة، وأنه متى صلحت نفوس المسلمين وزكت وطابت واعتزت وباتت تعاف الذل، وتأبى الضيم سهل إذ ذاك كل عمل في سبيل التحرر والاستقلال".[1]

وعن تقريبه للعلماء ودعاة الجامعة الإسلامية يقول المؤلف عن مجيء جمال الدين الأفغاني إلى إسطنبول: "فلما احتل الإنكليز مصر سنة ١٨٨٢م نفوا جمالاً للحال فزايل مصر وأنشأ يسيح في مختلف البلدان حتى وصل إلى القسطنطنية فتلقاه عبد الحميد بطل الجامعة الإسلامية بالمبرة والكرامة، وقربه منه ورفع منـــزلته، فسحر جمال السلطان الداهية بتوقد ذكائه ونفسه الكبيرة فقلده السلطان رياسة العمل في سبيل الدعوة للجامعة الإسلامية".[2]

"على مثل هذه الأسس بنى السلطان عبد الحميد بناء الجامعة الإسلامية وشيد أركانها وأضاف إليها كل مطمع بعيد وغاية جليلة، فعبد الحميد في الواقع داهية من أعاظم دهاة

أي لا يمنعه أن يغزو ضعف في المنة ولا فتور في العزيمة وإنما هو انتظار الإذن من السلطان الأعظم. (حاضر العالم الإسلامي، لـــو ثروب ستودارد، ١/ ٢٩٠).

[1] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد: ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

[2] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد: ١/ ٣٠٦.

العصر الحديث وسياسي في منتهى الحصافة".[1]

"ولما استوثق له الأمر شرع يقوم بسياسته الخاصة التي نحا بها منذ أول الأمر منحى الجامعة الإسلامية[2] فعقد عزمه على أمر لم يعقد عزمه على مثله أحد من أسلافه الأقربين، وهو التذرع بالخلافة لبلوغ أغراض سياسية عظيمة، وإذ أبان للملأ كافة أنه فوق كونه سلطان الدولة العثمانية ورئيسها السياسي الوحيد فهو الخليفة الديني للمسلمين أجمعين، أخذ يستصرخ الأمم الإسلامية في كل رقعة من رقاع العالم الإسلامي لتمد يد العون إليه، وتشد أزره بالالتفاف من حوله، قاصداً بذلك قذف الرعب في روع الدول الغربية التي خالها ربما كانت تأتمر فيما بينها وتتشاور وتتخذ الوسائل وتقوم بالتبريرات للانقضاض على المملكة العثمانية. وكان منذ عهد بعيد يدبر أمر نشر الدعوة للجامعة الإسلامية تدبيراً نائي المضطرب واسع النطاق، غالبه بالوسائل الخفية الهائلة، فغدت القسطنطينية مكة ثانية، يلوذ بها جميع ذادة الإسلام المشتهرين بأعمال المقاومة للدول الغربية مثل جمال الدين وأنداده.[3] ومن القسطنطينية صارت توفد الوفود وتنفذ الرسل جماعات ودراكاً إلى جميع الأقطار الإسلامية حاملة رسالة الخليفة ألا وهي رسالة الأمل المحقق في النجاة من خطر حكم الفرنجة الكافرين.

وظلت دعوة عبد الحميد للجامعة الإسلامية تسير سيراً متوالياً مدة تقرب من ثلاثين سنة، غير أنه من الصعب الشديد أن يستطاع تحديد المفعول الذي كان لهذه الدعوى الكبرى تحديداً

---

[1] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، ٣٠٨/١.

[2] كان الكاتب الفرنسي المشهور "غبريال شارم" أول مَن استشف سياسة عبد الحميد وغايته ومقصده في الدعوة للجامعة الإسلامية فجعل ينشر الفصول الممتعة في هذا الصدد منذ سنة ١٨٨١. وفي سنة ١٨٨٣ وضع كتابه: مستقبل تركيا والجامعة الإسلامية، أودع فيه جميع ما رجم بالغيب Gabrial Charmes L. avenir la Turqiue – Le pan islamisme

[3] جمع السلطان إليه كثيرين من مقدمي العرب وزعمائهم ومشايخ الطرق فيهم من الحجاز والشام والعراق، ونجد، واليمن، ومصر، وطرابلس، وتونس، والمغرب، وآخرين من زعماء الأكراد وآخرين من زعماء الأرناؤوط، لا لزوم لتسميتهم وأقرهم في الآستانة، وأجرى عليهم الأرزاق كما هو معروف، قال لي في أثناء الحرب كبير أولاده الأمير محمد سليم أفندي: "كان الأرناؤوط في يد والدي يهدد بهم أوستريا "النمسا" وجميع دول البلقان، كما أنه كان يهدد بخيالة الأكراد روسيا بعظمتها كلها، فتحسب للايالات الحميدية حساباً، وكان يهدد بالعرب الدول الغربية بأسرها. فتظن هذه الدول أنه بالعرب يخلق لها مشكلات لا تنتهي. فالآن أصبحنا والأرناؤوط قد خرجوا من السلطنة بعد قتال شديد معنا. والأكراد بدل أن يجاهدوا أمام الدولة في الروس، صار يلزمنا أن نسوق العساكر لتطويعهم، حينما عساكرنا هي في ملحمة كبرى مع الروس. وأما العرب فبعد أن كانوا عدتنا وسلاحنا لمقاومة الدول الغربية، انقلبوا عوناً للدول الغربية علينا" انتهى. ومراده بذلك انتقاد سياسة تركيا في السنين الأخيرة. (شكيب أرسلان). انظر: حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، ٣٠٩/١.

بيناً، والسبب الأكبر في ذلك هو أنه لما حدثت ثورة "تركيا الفتاة" سنة ١٩٠٨ وخلع عبد الحميد توقف مجرى الدعوة للجامعة الإسلامية وفتر سيرها في المتجه الذي كانت تسير فيه".[1]

"وفوق جميع هذا فقد استطاع عبد الحميد أن ينشر الدعوة في سبيل الجامعة الإسلامية الكبرى في أوسع آفاقها، ويحيي الشعور بالوحدة العامة والتضامن المستمسك بعضه ببعض في جميع الأمم الإسلامية إحياءً نشيطاً. ولم يكن يساعده على ذلك كونه خليفة الإسلام فحسب، بل ما كان يسطه ويبينه من جميع ما تكنه وتظهره الدول الغربية من أنواع العداء والمقت للمسلمين والتحامل عليهم. هذا هو السبب الأكبر في أن الدعوة التي أنشأها ودبرها عبد الحميد في سبيل الجامعة الإسلامية كان لها من التأثير الشديد في النفوس المسلمين ما برح يزداد وينمو".[2]

ويصف المؤلف انتصار اليابان على روسيا سنة ١٩٠٤: "فهب غالب المسلمين يتهجون لانتصار اليابان هذا، ابتهاجاً ملؤه الفخر الشرقي والحماسة الإسلامية، وتمنى كثير من رجال الجامعة الإسلامية ورعاتها لو ينتحل أبطال اليابان الإسلام. وشرع في تحقيق هذا الأمر العظيم والتمست وسائل التقرب من اليابان ثم أنشئت العلاقات معها وأنشئت الصحف العديدة لنشر الدعوة، واختير المبشرون للقيام بهذا المشروع الإسلامي الكبير فأوفد السلطان وفداً إلى اليابان على بارجة حربية وأخذ العالم الإسلامي بسبب ذلك يلهج بحديث إسلام اليابان ويتناقل الأنباء في هذا الصدد، ويتباحث فيه ويحبذه أشد التحبيذ.

قالت صحيفة مصرية سنة ١٩٠٦: "إن بريطانيا العظمى وفي حكمها ستون مليوناً من المسلمين لتخشى كل الخشية إسلام اليابان، الأمر العظيم إذا كان تغير على الأمر مجرى السياسة الإسلامية العامة تغيراً كلياً هائلاً".

وقال شيخ من شيوخ مسلمي الصين: "إذا شاءت اليابان أن تدرك منــزلة لم تدركها

---

[1] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، ص ١/ ٣١٠-٣١٤.

[2] جاء أحد أمراء الأسرة المالكة في اليابان في أيام السلطان عبد الحميد إلى الآستانة. فبينما هو في الحديث مع السلطان اذ جــاء ذكر الأديان فقال له السلطان: "بلغني أنكم تبحثون عن دين فإن كان الخبر صحيحاً فأنا أوصيكم بالإسلام". فقال له الأمــير الياباني: "ليس الخبر كما بلغ جلالتكم، بل نحن متمسكون بديننا". وقد سمعت ذلك من فم العلامة المرحوم منيف باشا، نــاظر المعارف الشهير في أيام عبد الحميد وكان صدوقاً حراً، ثقة في كل ما يرويه، ومع ما كان عليه من شرف الطبــاع، لم يكــن متظاهراً بالتدين. فليسمع ذلك مَن يزعمون أن اليابان لم تترق في المدنية إلاّ بعد أن خلعت الدين، ونبذته ظهرياً. (شــكيب أرسلان) المصدر السابق، ص ١/ ٣١٤.

مثلها دولة فيما مضى وأرادت أن ترفع شأن آسيا على شأن سائر القارات فلا يتم لها ذلك بتة إلاّ بانتحالها الإسلام ديناً".

فاستقبلت اليابان وفد المسلمين استقبالاً جليلاً وأحلته محل الرعاية والإكرام بيد أنها لم تكشف عن رغبة في الدخول في دين الرسالة".[1]

ولم تكن سياسة الجامعة الإسلامية التي قادها السلطان عبد الحميد مجرد وسيلة سياسية عنده يرغب في الوصول من ورائها إلى غاية محدودة، بل كانت فكرة أصيلة عنده لأنه كان من أكثر سلاطين آل عثمان تديناً وتمسكاً بالإسلام.

كان السلطان عبد الحميد يرى أن خلاص بلده يكمن في أمرين هامين:

١- المحافظة قدر الاستطاعة على أراضي الدولة العثمانية وحفظها أمام أطماع الدول الغربية. وكان يستغل التوازنات السياسية الدقيقة الموجودة في أوروبا وتضارب مصالح الدول الأوروبية وأطماعها، فيضع بعضها تجاه بعض وينقذ بلده. وقد نجح في هذا في معظم الأحيان، وفشل في أحيان قليلة.

٢- كان يراقب تطور الأوضاع الدولية في أوروبا ويرى أن الدول الكبرى فيها ستنجر إلى حرب كبيرة، وكان يضع أمله في اندلاع هذه الحرب على أن تبقى الدولة العثمانية خارجها. وفي نهاية مثل هذه الحرب العالمية الكبيرة كان يأمل أن تقل فجوة القوة بين الدولة العثمانية -التي احتفظت بقوتها- والدول الكبرى التي ستخرج دون شك منهكة من الحرب، وبذلك يضمن سلامة الدولة العثمانية لأمد بعيد.

ولكن مع أن ما توقعه وقع فعلا ونشبت الحرب العالمية الأولى إلا أنه لم يكن في السلطة بل كان الرجال الأغرار لجمعية الاتحاد والترقي في السلطة حيث ورطوا الدولة العثمانية في تلك الحرب الجهنمية التي وضعت أيضا نهاية للدولة العثمانية.

يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته بعد عزله وبعد قيام الحرب العالمية الأولى: "لقد انتظرت منذ أربعين عاما قيام صراع بين الدول الكبرى. كان كل أملي محصورا في هذا، لأنني كنت أربط بقاء السلطنة العثمانية بهذا الأمر، وقد جاء هذا اليوم الذي كنت أنتظره، ولكن هيهات! كنت قد أُبعدت عن العرش، وكان الذين يديرون البلد أناسا يفتقرون إلى

---

[1] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد: ص ١/٣١٤.

العقل وإلى البصيرة. هذه الفرصة الكبيرة التي انتظرتها أربعين عاما ذهبت هباء منثورا، ولا أعتقد أنها ستعود مرة أخرى"

ويقول أيضا: "لكي يتم فهم كيفية وصولي إلى هذه القناعة يجب معرفة الظروف العالمية التي كانت موجودة عندما ارتقيت العرش. لم أكن آنذاك قد وصلت إلى هذه القناعة. ولكن بعد أن خسرنا الحرب مع روسيا شاهدت في أثنائها وعن قرب موقف الدول الكبرى تجاهنا فوصلت إلى هذه القناعة؛ علمت بأننا لوحدنا لا نملك القوة والقدرة للاستمرار في الحياة ومقاومة الأعداء، إن أعداءنا الذين اتفقوا فيما بينهم على تمزيقنا إن تفرقوا فيما بينهم وانقسموا، استطعنا نحن أن نكون إحدى القوى التي لا يمكن الاستغناء عنها بعد هذه الفرقة.

كان واضحا أن المنافسة الموجودة بين الدول الكبرى ستؤدي إلى صراع بينها. إذن كان على الدولة العثمانية الحفاظ على كيانها دون تمزق حتى ظهور هذا النـــزاع؛ فعند ذلك تستطيع وضع ثقلها في المسرح الدولي. كان هذا هو سر ولب سياستي طوال ٣٣ عاما".[1]

يقول المؤرخ التركي البرفيسور "جزمي أر آصلان" (Eraslan Dr. Cezmi) في محاضرة له تحت عنوان "سياسة السلطان عبد الحميد الثاني وأثرها على التعليم": "إن السلطان كان يجتمع برجال السياسة من ذوي الخبرة والتجربة ويأخذ وجهات نظرهم حول السياسة الخارجية وكيفية التصرف حيال الدول الكبرى ولا سيما بعد خسارة الحرب مع روسيا وضياع تونس ومصر، فكان رأي سعيد باشا وكامل باشا هو اتباع سياسة متوازنة حيال أقوى دولتين آنذاك وهما روسيا وإنكلترة. بينما كانت نظرة السلطان أشمل وأوسع، لأنه كان يقيّم الأمور كما يأتي:

"إن الدول الأوروبية تروم توسيع أراضيها أو استعادة ما فقدته سابقا لزيادة قوتها وقدرتها، وذلك بجانب توسيع تجارتها" أما بالنسبة للدولة العثمانية فكان يقول: "ندعو من الله تعالى أن يهب لنا فترة صلح وسلام. لا يوجد بلد في حاجة إلى هذا مثلنا. وكان يرى أن أهم عامل يؤثر في ســياسة دولته هو أن تكون قوية في الداخل. لذا حاول تنشيط روح الوحدة الإسلامية بقوة في المجتمع العثماني. وكان يرى أن الإسلام عامل فعال في استقرار البلد داخليا ومصدر قوة خارجيا. فكان يحاول تحقيق هذه الأمور الثلاثة:

---

[1] *Siyasi Hatıralarım*, II. Abdulhamid, Hareket Yayınları, İstanbul 1974, s. 45.

١- توحيد المجتمع العثماني على أساس الدين لتأمين الاستقرار والاطمئنان الداخلي.
٢- اتباع سياسة توازن دقيقة حذرة تجاه الدول الكبرى ولا سيما روسيا وإنكلترة.
٣- استخدام سياسة الخلافة أو سياسة "الجامعة الإسلامية" كورقة تهديد تجاه الدول الأوروبية التي كانت تستعمر بلدانا إسلامية".[1] كان السلطان يغير سياسته ومواقفه حسب تغير الظروف، فعندما بدأ نجم ألمانيا بالصعود بدأ بإشراكه في سياسته التي كان ينتهجها في السياسة الدولية. فمثلا تقرب من روسيا وإيران ضد إنكلترة في مشكلة "روملي الشرقية". وعندما اشتركت روسيا وإنكلترة في إثارة الأرمن وزادتا من ضغوطهما على الدولة العثمانية دفع ألمانيا للوقوف معه ضد هاتين الدولتين مؤمنا بذلك توازنا دوليا وتخفيفا للضغط الواقع عليه".

ثم يقول: "أصبحت إسطنبول كمقر للخلافة المركز الذي يتقاطر عليه المسلمون من أنحاء العالم مما زاد من شعبية السلطان في قلوب المسلمين.وكان السلطان يرى أن صفته كخليفة مقدمة على صفته كسلطان وأنه يستطيع بهذه الصفة تحريك مسلمي العالم بكلمة واحدة منه. لذا كان يرى نفسه في وضع قوة في كثير من الأحيان أمام الدول التي كانت تحتل بلاد المسلمين مثل إنكلترة وفرنسا وروسيا وهولندة".

"علاوة على هذا اهتم بالمؤسسات التعليمية وأعطى أهمية للطرق الصوفية كالمولوية والقادرية والرفاعية والخلوتية، وكان يعطي مصاريف تكاياها من وقود وطعام من ماله الخاص ويعمر التكايا الخربة ويقرب زعماء الطرق الصوفية منه، ويعطي النياشين والرتب لكبار زعماء الطرق الصوفية في الولايات العربية وفي إفريقيا، وقرب العديد من العلماء المعروفين الذين لهم تأثير ونفوذ مثل عبد الهادي الصيادي وظافر أفندي وخصص لهم الرواتب، وكذلك اهتم بتحسين مستوى الحياة المعيشية للأساتذة ولطلاب العلم".

"وقد حزن السلطان عندما رأى بؤس وخراب المباني الإسلامية التي لم تلمسها يد الرعاية منذ عهد التنظيمات، بينما كانت المؤسسات والأبنية التبشيرية تزداد عددا وفخامة. لذا عمد إلى تعمير هذه الأبنية وأرسل في ١٩٠١/١٠/٧ أمرا إلى الولاة بتنظيم قائمة بهذه المباني من مساجد وجوامع وتكايا ومدارس دينية وإرسالها -مع مصارف التعمير المخمنة- إلى اللجنة

---

[1] راجع الوثائق العثمانية في أرشيف رئاسة الوزارة التركية المرقمة -YYEE-9-1820-72.

التي شكلها لهذا الأمر وكانت مؤلفة من وزير المعارف ووزير الأوقاف ووالي إزمير كامل باشا".

كان السلطان يرى أن التعليم هو أساس كل نهضة وأن بقاء الدولة العلية العثمانية مرهون بصيانة الدين الإسلامي الحنيف من كل عوامل الضعف. وكانت هناك مشكلة عدم توفر المعلمين والأساتذة الذين يستطيعون شرح الإسلام للطلاب، بل حتى عدم توفر الأئمة والعلماء الذين يستطيعون شرح الإسلام للعامة وللجماهير. لذا نرى السلطان يحاول علاج هذه المشكلة كما يأتي:

١- تعمير المؤسسات الدينية.

٢- زيادة عدد المدارس في القرى والأرياف والمدن وتحسين مستوياتها.

٣- علاوة على تدريس مادة الدين في هذه المدارس يجب إعطاء الطلاب معلومات حياتية مهمة في مواضيع الزراعة والصناعة كل حسب الإقليم الذي توجد فيه تلك المدارس لكي يتجهزوا بمعلومات تساعدهم على احتراف مهنة تؤمن معيشتهم".[١]

ويقول الأستاذ الجامعي الدكتور مصطفى بِيلكه (Dr. Mustafa Bilge) في محاضرة له بعنوان "دعوة الوحدة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الثاني ومسألة المغرب" ما ملخصه:

"لقد لاحظ الغرب أن جميع حركات التحرر ومقاومة الاستعمار تنبع من الفكرة الإسلامية وروح الجهاد الإسلامي؛ ففي المغرب كانت هناك حركة عبد الكريم الخطابي، وفي السودان حركة المهدي، وفي ليبيا الحركة السنوسية؛ فبدأوا بتدقيق هذه الحركات وأصولها وجذورها، وأرجعوها إلى ما أطلقوا عليه اسم "بان إسلام" (Pan Islam) أي ما نطلق عليه نحن اسم "سياسة الوحدة الإسلامية أو الاتحاد الإسلامي".

وسياسة الوحدة الإسلامية التي انطلقت في الدولة العثمانية كانت تعني جمع جميع الرعايا في المملكة العثمانية تحت راية "العثمانية"، وجمع جميع المسلمين خارجها تحت راية فكرة الوحدة الإسلامية. لذا اتخذت الدول الأوروبية الاستعمارية موقفا سلبيا ومعارضا تجاه سياسة الوحدة الإسلامية".[٢]

---

(1) *II. Abdulhamid ve Dönemi Sempozyum Bildirileri*, Seha Neşriyat, İstanbul 1992, s. 4-27.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٥-٦٤.

ويؤكد مؤرخ تركي آخر هو السيد "عزمي أوزجان" (Azmi Özcan) في كتابه "عبد الحميد والخلافة" (Abdülhamid ve Hilafet) على صواب النهج الذي اتبعه السلطان في سياسته الخارجية مؤكدا على أن سياسة الوحدة الإسلامية كانت ركنا أساسيا في سياسته الخارجية، ويشيد بها ويعدها من أهم الجوانب الإيجابية في السياسة الداخلية والخارجية للسلطان.[١]

يقول هذا المؤرخ ما ملخصه: "مع أن السلطان اتبع سياسة الوحدة الإسلامية فإن الدين الإسلامي لم يكن الشرط الوحيد عند التعيين في المناصب الرفيعة، فإن الشخص غير المسلم إن كان ذا كفاءة وإخلاص عيّن حتى في أرقى المناصب كمنصب الوزير، وفي أرفع المناصب لا سيما في وزارة الخارجية العثمانية.

كان من أهداف السلطان ترسيخ مفهوم الدين والدولة والخلافة في وعي المجتمع بتدابير عملية على المدى القريب مثل مراقبة زي النساء وعدم السماح لهن بارتداء أزياء خارجة عن الأدب الإسلامي، ومحاربة شرب الخمر وسد الحانات وعدم السماح للمسرحيات المخلة بالآداب في داخل الدولة العثمانية، وللمسرحيات التي تهاجم الإسلام أو نبيه في الدول الغربية (مثال ذلك سعيه لدى فرنسا للحيلولة دون تمثيل مسرحية لفولتير تهاجم الرسول ﷺ)، ثم بسياسة التعليم على المدى البعيد، وذلك برفع مستوى المعلمين والاساتذة، ورفع مستوى التعليم في المدارس؛ فقد رأى بكل أسف كيف أن المدارس الخاصة التي فتحها الأجانب في الدولة العثمانية -وأكثرها مدارس تبشيرية- تفوق في مستواها التعليمي المدارس العثمانية، وعد هذا الأمر بادرة خطيرة، لأن العديد من الناس بدؤوا يرسلون أبناءهم إلى هذه المدارس فينشأون في ظل ثقافة أخرى غير الثقافة الإسلامية، لأن هذه المدارس لم تكن تدرس مادة الدين الإسلامي. فأرسل بيانا إلى الولاة ليقوموا بتحذير المواطنين من إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس التبشيرية.[٢] كما كان يرسل مفتشين إليها لمراقبة نشاطاتها وكيفية سير التدريس فيها. وكان الحل المناسب عنده هو زيادة بناء المدارس ورفع مستوى التعليم فيها لتكون منافسة للمدارس الأجنبية ولتبلغ مستواها. وسعى في هذا المسعى حسب القدرة المالية التي كانت متاحة له، كما زاد من حصص دروس الدين ومن مفرداتها.

---

[1] *Abdülhamit ve Hilafet,* Azmi Özcan, İz yayıncılık, İstanbul 1995, s.67-93.

[٢] كانت الدول الغربية قد حصلت قبل مجيء السلطان عبد الحميد إلى الحكم على إذن بفتح المدارس وكان من الصعب آنذاك إلغاء هذا الإذن.

كانت سياسة الوحدة الإسلامية ضرورية لربط المسلمين -ولا سيما العرب- بالدولة العثمانية، لأن خسارة الحرب أمام روسيا ووصول الجيش الروسي إلى مشارف إسطنبول أثار حالة من القلق والخوف عند العرب، حيث اجتمع أشراف سوريا عقب الحرب مباشرة وبحثوا في أمر العرب ومستقبلهم وأرضهم إن تهدمت الدولة العثمانية، كما انتشرت الشائعات في الحجاز بأن الدولة العثمانية قد دخلت تحت النفوذ الروسي. وكان من الضروري رأب الصدع والعمل على تقوية الرابطة الوحدة الإسلامية في الدولة العثمانية، لذا قام السلطان بتثبيت مركزه ومركز الخلافة في نفوس المسلمين بسياسته الإسلامية، واستعان بالعلماء والمشايخ الذين كان لهم تأثير كبير على قطاعات عريضة من الشعب، كما استعان بالطرق الصوفية المنتشرة في جميع أرجاء العالم الإسلامي حتى أصبح اسمه وذكره يتردد في أصغر قرية مسلمة في الهند وفي خطب الجمعة فيها، كما استعان بموسم الحج حيث يلتقي فيه المسلمون من جميع بقاع الأرض، فكان يتم توزيع الكتب الإسلامية والجرائد والمجلات في هذا الموسم على الحجاج لتقوية الرابطة الإسلامية وسياسة الوحدة الإسلامية أي سياسة الخلافة، كما حاول التقرب من إيران، وكذلك التقريب بين المذهب السني والمذهب الشيعي وإزالة حالة العداء بينهما والتي كانت الدول الغربية تستفيد منها، واستعان في ذلك ببعض العلماء وعلى رأسهم جمال الدين الأفغاني الذي كتب عشرات الرسائل إلى العديد من علماء الشيعة البارزين يدعوهم فيها إلى السعي لتوحيد المسلمين ونبذ كل ما يدعو إلى تفرقهم.

ولا شك أن الدول الأوروبية ولا سيما إنكلترة وفرنسا وإيطاليا كانت تخشى هذه السياسة التي كانت تقوي مركز الخليفة تجاههم في الأراضي التي تحتلها في العالم الإسلامي. وكان المسلمون هناك يظهرون تساندهم مع الخليفة وارتباطهم به بشتى المظاهر كجمع التبرعات والقيام بالمظاهرات التي تهتف بحياة الخليفة، لذا حاولت هذه الدول -ولا سيما إنكلترة- إثارة المشاكل أمام السلطان في هذا الموضوع ووضع العراقيل أمام سياسته هذه وحبك المؤامرات لإفشالها. فمثلا دفعت بعض العملاء إلى نشر خبر مفاده أن الخلافة لا تجوز لآل عثمان لأنهم ليسوا من قريش. كما دفعوا سلطان المغرب آنذاك إلى استعمال لقب الخليفة، فأرسل السلطان عبد الحميد رسالة عام ١٨٧٦م إلى رئيس علماء المغرب استنكر فيها هذا الأمر وبين ضرره وذكر فيها أن خلافة آل عثمان صحيحة ولا شائبة فيها وأورد الأدلة على ذلك وهي:

١- تجلي القدر الإلهي في إعطاء الخلافة لآل عثمان منذ مئات السنوات.

٢- أنه ورث هذا الحق من أجداده.

٣- أن الدولة العثمانية هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك القوة العسكرية والسياسية في الدفاع عن الإسلام وعن المسلمين وهي التي قامت بالفتوحات.

٤- أن العلماء ورجال الدولة والجيش والشعب أعطوا البيعة لهم.

أما مسألة القريشية فكان رأي علماء الدولة العثمانية أنها كانت شرطا منحصرا في العهد الراشدي فقط، وكما قال العالم المشهور "جودت باشا": "إن الدولة العثمانية في هذا العصر هي الحامية الوحيدة للدين الإسلامي، فكل من يعارض خلافة آل عثمان يعد عاصيا وباغيا دون شك".

وهكذا استطاع السلطان عبد الحميد تثبيت أمر خلافته ونجح في إفشال خطة الإنكليز التي كانت تثير هذا الأمر في صحافتها من حين لآخر،لا لأنها تريد تطبيق شروط الخلافة الصحيحة حبا في المسلمين، بل سعيا لتفتيت قوة المسلمين وإضعاف مقاومتهم لسياستها الاستعمارية. وقد ذكر السلطان عبد الحميد: "أن الإنكليز يحاولون نقل مركز الخلافة من إسطنبول إلى جدة أو إلى مصر ليكون هذا المركز تحت نفوذهم وسيطرتهم".[1]

ونعود لذكر العلاقات التي أنشئت بين اليابان والدولة العثمانية والزيارات المتبادلة التي تمت بينهما والتي ذكرها المؤلف الأمريكي وعلق عليها أمير البيان شكيب أرسلان لنعطي بعض التفاصيل السريعة حولها:

"تمت أول زيارة يقوم بها وفد ياباني إلى عاصمة الدولة العثمانية سنة ١٢٩٦هـ/١٨٨٠م برئاسة أحد أقرباء الإمبراطور وهو الأمير "هيي"، وكان هذا الوفد يقوم بجولة في أوروبا للاطلاع على معالم الحضارة الغربية وتقوية أسس النهضة اليابانية و لم يهمل هذا الوفد زيارة تركيا للاطلاع على أحوال الدولة العثمانية عن قرب، ومع أن الزيارة لم تكن رسمية إلاّ أن السلطان الذي كان يتابع بإعجاب النهضة السريعة لليابان لم يهمل هذه الزيارة، فبعث بعض رجال القصر إليهم حيث خصصوا لهم أفخر فندق في منطقة "بك أوغلو" في قلب العاصمة، كما دعاهم إلى وليمة فاخرة في قصر يلدز لكي يراهم عن قرب.

---

[1] *Abdülhamit ve Hilafet,* Azmi Özcan, s. 67-82.

ونتيجة لهذا الاهتمام الذي لم يكن يتوقعه الوفد فإنهم قصدوا في اليوم الثاني الباب العالي لزيارة الصدر الأعظم لتقديم اقتراح بإنشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين..

ومع أن وزارة الخارجية العثمانية رحبت بهذه الاقتراحات إلاّ أنها -لكي لا تغضب روسيا- فضلت آنذاك الاقتصار على العلاقات التجارية دون السياسية.

وتمت الزيارة الثانية بعد ست سنوات من الزيارة الأولى، وكانت في هذه المرة زيارة رسمية وبرئاسة الأمير "كيهتيو" ابن خال الإمبراطور "ميكادو". وقد بالغ السلطان عبد الحميد في إكرام هذا الوفد وخصص لهم جناحاً في قصر يلدز لإقامتهم، وكانت وظيفة الوفد هي تسليم رسالة شخصية من الإمبراطور الياباني إلى السلطان.

في هذه الرسالة كان الإمبراطور يتمنى تأسيس العلاقات السياسية وتطوير التبادل التجاري بين البلدين ويلمح من طرف خفي إلى أن السلطان يستطيع في أي آن الاعتماد على مساعدة اليابان إن أصبح في وضع حرج مع روسيا.

وبعد رجوع الوفد الياباني إلى بلده قرر السلطان وجوب رد الزيارة ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يرغب في جلب أنظار العالم -وبخاصة روسيا- إلى هذا التفاهم والتقارب بين البلدين.

إذن ما العمل؟ وماذا يجب أن يكون حجم الوفد وصبغته السياسية وتحت رئاسة أي أمير يجب إرساله؟ وبينما كان الوزراء يبحثون عن حل لهذه المعضلة جاء الاقتراح الذكي من السلطان نفسه: يجب أن لا يحمل الوفد أية صبغة سياسية، وإنما سيكون وفداً تربوياً وتعليمياً، وستزور الباخرة التي تقل الوفد -وهي تحمل العلم العثماني- أكبر عدد ممكن من الموانئ التي يسكنها المسلمون وهي في طريقها إلى اليابان.

وهكذا نلاحظ الحذر والدراسة الدقيقة لكل خطوة يخطوها السلطان والأخذ في الحسبان جميع الاحتمالات وردود الفعل للدول الكبيرة، ثم محاولة الحصول على أكبر كسب ممكن من هذه الخطوات.

ولم يختر لرئاسة الوفد أميراً من الأمراء العثمانيين بل اختار الميرآلاي (العميد) عثمان بك لرئاسة وفد كبير على متن الباخرة "أرتغرل". وعندما وصلت الباخرة إلى ميناء "سنغافورة" أنعم السلطان على رئيس الوفد برتبة الباشوية، وهذه أيضاً خطوة سياسية بارعة، إذ لم يقم

بهذا الإنعام في إسطنبول لكي لا يجلب انتباه أحد ولم يكن مناسباً أن تكون رتبة رسول السلطان للإمبراطور "ميكادو" أقل من رتبة الباشوية، إذن فليكن ذلك في أثناء السفر.

استغرقت الرحلة أحد عشر شهراً رست في أثنائها الباخرة على عدد من الجزر والموانئ التي يسكنها المسلمون مما أثار عواطف المسلمين وهم يرون العلم العثماني يرفرف على السفينة في هذه الديار البعيدة فكانت تظاهرات الحب تحيط بالوفد في كل مدينة يحلون فيها. وفي ١٨٩٠/٥/٢٦م وصلت الباخرة إلى ميناء "يوكوهاما" حيث استقبلوا استقبالاً حاراً من اليابانيين.

مكث الوفد هناك ما يقارب ثلاثة أشهر ولكنهم لم يستطيعوا الرجوع إلى بلدهم، إذ إنهم ما إن أقلعوا من الميناء الياباني، حتى داهمتهم عاصفة عاتية في عرض البحر الياباني المشهور بعواصفه الهوجاء، وبعد كفاح مستمر مع العاصفة دام ٤٤ ساعة، تحطمت الباخرة على صخور ساحل "أوشيما"، ولم ينج من الوفد البالغ عدده (٦٠٧) شخصاً سوى (٦٩) فرداً، وكان رئيس الوفد عثمان باشا من بين الغرقى.

ومع أن السلطان عبد الحميد اهتم باليابان اهتماماً خاصاً وحاول أن يبشر بالإسلام فيها (إذ أرسل إليها أفضل ما حوته مكتبته من الكتب الإسلامية) إلاّ أن عراقيل كثيرة حالت دون ما كان يأمل، علماً بأنه بقي على حذر من تطوير علاقته مع بلد بعيد -مثل اليابان- كي لا يقع في مشاكل سياسية مع بلد قريب له مثل روسيا. لاسيما بعد أن تأزمت العلاقات اليابانية - الروسية والتي انتهت بالحرب فيما بينهما، هذه الحرب التي انتصر فيها اليابان انتصاراً كاسحاً سنة ١٩٠٤م، وكان ذلك مفاجأة كبيرة لكثير من الدول ومجلبة للفرح في جميع أنحاء الدولة العثمانية.

سياسة السلطان تجاه الحركة الصهيونية

طُرِد اليهود من كثير من البلدان الأوروبية التي سكنوا فيها دون أن يتعايشوا ويتآلفوا وينسجموا مع شعوبها، بل تقوقعوا على أنفسهم وعاشوا في أحياء منعزلة مقفلة عليهم أطلِق عليها اسم "الجيتو" (Ghetto System) فكرهتهم هذه الشعوب ونبذتهم وأساءت معاملتهم وحرمت عليهم في معظم الأحيان تولي المناصب العامة، بل أكرهتهم أحياناً على التنصر، وخُيِّروا في أحيان أخرى بين التنصر والطرد من البلاد؛ فقد طُرِدوا من إنكلترة عام ١٢٩٠م ومن فرنسا عام ١٣٠٦م ومن إسبانيا عام ١٤٩٣م ومن روسيا عام ١٨٨١م بعد اغتيال

القيصر، إذ اتُّهموا بالاشتراك في عملية الاغتيال.

وفي سنة ١٤٨٣م خيّرهم "لويس الثاني عشر" ملك فرنسا بين الطرد وبين التنصر، فقام يهود فرنسا باستشارة حاخامي "إسطنبول" في هذه الكارثة التي حلت بهم، وتلقوا منهم الجواب التالي: "إن ملك فرنسا يطلب أن تعتنقوا الديانة المسيحية، فلبوا طلبه، إذ ليس باقتداركم مخالفته، ولكن احفظوا على الدوام شريعة موسى في قلوبكم. وتقولون: إنهم يقصدون الاستيلاء على أموالكم، فاجعلوا أبناءكم تجاراً، فبواسطة التجارة تسترجعون مالكم وتضيفون عليه مالهم. تؤكدون لنا بأنهم يهدمون مجامعكم وكنائسكم، فابذلوا الجهد لكي يصير أولادكم كهنة أو إكليريكيين، وهكذا يتسنى لكم أن تهدموا كنائسهم".[1]

وعلى عادة المسلمين في التسامح الديني، فإن العثمانيين لم يمانعوا في التجاء اليهود إلى بلادهم هرباً من الاضطهادات. ومع أنهم لم يجدوا أية مضايقات في الدولة العثمانية إلاّ أنهم أصروا على تشكيل أحيائهم الخاصة "الجيتو" دون أن يكون هناك أي مبرر سوى رغبتهم في العيش المنعزل أو تعودهم على ذلك لسنين طويلة. وقد انصرفوا إلى مزاولة التجارة والصيرفة والصياغة، ووصل بعضهم إلى مناصب رفيعة في الدولة العثمانية فكان منهم وزراء ونواب.

ولا نريد هنا أن نستعرض بالتفصيل أحوال اليهود في أنحاء الإمبراطورية العثمانية فهذا خارج عن نطاق بحثنا، ولكننا سنشير باختصار إلى موقف السلطان عبد الحميد تجاه أطماع اليهود في أرض فلسطين، وذلك بعد ظهور الصهيونية كحركة سياسية ودينية وفكرية وتبلورها وذيوع أخبارها بعد المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد سنة ١٨٩٧م في مدينة "بال" بسويسرة والتي نشطت في الدعوة إلى جمع اليهود وتهجيرهم إلى فلسطين لتثبيت موضع قدم لهم هناك تمهيداً لتحقيق أملهم في السيطرة الكاملة على أرض فلسطين.

لما كانت فلسطين تقع آنذاك ضمن أملاك الدولة العثمانية، فقد اتجهت أنظار ومحاولات زعماء اليهود إلى السلطان عبد الحميد لعله يوافق على مقترح من مقترحاتهم العديدة لتشكيل نواة صغيرة في فلسطين أو فيما يجاورها كخطوة أولى تتبعها خطوات أخرى للوصول إلى الهدف النهائي.

ولم يكن هيرتزل أول مَن بذل مساعيه لدى السلطان في هذا الموضوع، وان كان هو

---

[1] موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، حسان الحلاق، ص ٢٩-٣٠.

الشخصية البارزة والنشطة في هذه المحاولات؛ فقد أرسلت جمعية "أحبّاء صهيون"[1] أحد أعضائها وهو "لورنس أوليفانت" (Laurence Oliphant)-صاحب كتاب "أرض جلعاد" [2] (The Land of Giolead) وكتاب "مع نــزهات في جبل لبنان"- إلى السلطان تعرض عليه جهود اليهود في تعمير تركيا وتجديد شبابها مقابل السماح لهم بالاستيطان في أرض شرقي الأردن وسوريا الجنوبية، فرُفِض الطلب من قبل السلطان الذي كان يحدس المرامي الحقيقية لليهود قائلاً: "إن اليهود يستطيعون العيش بسلام في أية جهة من المملكة إلاّ في فلسطين، لأن الدولة العثمانية ترحب بالمضطهدين، ولكنها ترفض مساعدة اليهود في إقامة مملكة لهم في فلسطين أساسها الدين".[3]

كما تقدم المصرفي اليهودي المعروف السير صموئيل مونتاجو -أصبح لورداً فيما بعد- وكان عضواً في البرلمان البريطاني عن حزب الأحرار ورئيساً لجمعية "أحبّاء صهيون" في بريطانيا إلى السلطان باقتراح مشابه سنة ١٨٩٣ فرُفِض طلبه كذلك.[4]

ولكن هرتزل كان -دون شك- أبرزُ شخصية آنذاك في مجال السعي لإقامة الدولة الصهيونية وأنشط الساعين إليها، فقد كتب كتاباً بعنوان "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٥م ونشره عام ١٨٩٦م، وقد بذل جهوداً كبيرة لاستمالة السلطان إليه، وأرسل له رسائل عديدة ومشاريع مختلفة حافلة بالعروض المغرية مقابل تحقيق أمله في تثبيت قدم اليهود في جزء من فلسطين، وزار إسطنبول في الفترة من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٢م خمس مرات استطاع أن يقابل السلطان في أثنائها مرتين.

كانت زيارته الأولى في ١٨٩٦، والثانية في ١٨٩٨، والثالثة في ١٩٠١، والرابعة والخامسة في ١٩٠٢م.

بالنسبة لزيارته الاولى يذكر هرتزل في ١٨٩٦/٥/٣م في يومياته ما يأتي: "زارني ديونس روزنفيلد رئيس تحرير "البريد العثماني" في القسطنطنية، وقد عرض عليّ خدماته بالتوسط.

---

[1] أحباء صهيون: مؤسسة يهودية أنشئت في روسيا عام ١٨٨٢م. عملت على إنشاء المستعمرات في فلسطين لتهجير اليهود إليها: انضم معظم أعضائها إلى المنظمة الصهيونية العالمية عند إنشائها. انظر: يوميات هرتزل، الملحق ص ٥٠٣.

[2] أرض جلعاد: تقع في شرقي الأردن.

[3] موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، حسان الحلاق، ص ٥٨.

[4] يوميات هرتزل، الملحق ص ٥٤٢.

يقول، إنه على علاقـــة طيبة مع عزت بك الرجل المقرب من السلطان. أخبرته بكلمات قليلة عن القضية وقلت له: إننا سندفع لتركيا كثيراً وسنقدم عطايا كبيرة لمن يتوسط لنا إن نحن حصلنا على فلسطين، ونحن لا نرضى بأقل من التنازل عنها كبلد مستقل، ومقابل هذا نحن مستدعون أن نسوي أوضاع تركيا المالية".[1]

ثم يخطر له، أو يقترح عليه صديقه "نيولنسكي" أن يلوّح بإغراء آخر للسلطان وهو مساعدته في المسألة الأرمنية التي كان الرأي العام الأوروبي ثائراً على السلطان بسببها، لذا نراه يسجل في ١٨٩٦/٥/٧م من يومياته: "ولكن هناك طريقة أخرى يمكن أن تؤثر على السلطان بها، وهي مساندته في قضية الأرمن".[2]

أما رفيقه "نيولنسكي" الذي كان صديقاً للسلطان فقد رتب لقاء مع السلطان نقل فيه مقترحات هرتزل فكان جواب السلطان كما سجل هرتزل في يومياته ما يأتي على لسان صديقه: "قال السلطان لي: إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي فانصحه أن لا يسير أبداً في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحدة من البلاد. لأنها ليست لي بل لشعبي لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد حاربت كتيبتان من جيشنا في سورية وفي فلسطين، وقُتِل رجالنا الواحد بعد الآخر في "بلفنة" لأن أحداً منهم لم يرض بالاستسلام، وفضّلوا أن يموتوا في ساحة القتال. الإمبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي، لا أستطيع أبداً أن أعطي جزء منها، ليحتفظ اليهود ببلادهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل إنما لن تُقسم إلاّ على جثثنا، ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان".[3]

ومع أن هذا الجواب كان شديداً على هرتزل إلاّ أنه لم يكن من النوع الذي يفقد أمله بسرعة، إذ بدأ بالبحث عن إغراء جديد يستطيع أن يلوح به ويستميل قلب السلطان، فأضاف اقتراح إعادة جزيرة قبرص من إنكلترة إلى الدولة العثمانية إضافة إلى عرض خدماته

---

[1] يوميات هرتزل، الملحق ص ٢٨.

[2] يوميات هرتزل، الملحق ص ٢٩.

[3] يوميات هرتزل، ص ٣٥. ونحن نشك أن السلطان استعمل تعبير "الإمبراطورية التركية" ولعل هذا سهو في النقل من نيولنسكي ومعروف أن كلمة "التركي" كانت تعني "المسلم" آنذاك في العالم الغربي.

في القضية الأرمنية مع مبلغ إضافي من المال ينقذ الموقف المالي الحرج للدولة العثمانية.

فنراه يسجل في يومياته: "كانت نصيحة عزت بك[1] أن يشتري اليهود أي مقاطعة أخرى يقدموها إلى تركيا كبديل لفلسطين مع مزيد من المال، ففكرتُ رأساً بقبرص".[٢]

لم تنفع هذه المحاولات في زحزحة السلطان عن موقفه، فترك هرتزل إسطنبول صفر اليدين ولكن على أمل بلقاء السلطان، ذلك لأن السلطان وهو السياسي المحنك لم يشأ أن يقفل الباب في وجهه نهائياً وذلك لسببين رئيسين:

(١)السبب الأول: هو نية السلطان في استخدام هرتزل -وكل الأوساط والمؤسسات التي تقف وراءه- في خدمة سياسته وتحقيق أغراضه، والتلويح بإمكانية الاستقراض المالي منهم للدول التي كان يزمع الاستقراض منها فعلاً لكي يقوي مركزه في هذه المباحثات المالية.

(٢)والسبب الثاني: هو التأجيل قدر الإمكان من فتح جبهة جديدة ضده في تلك الأوقات الحرجة التي كانت فيها المشكلة الأرمنية في أوجها، لأنه كان على وعي تام بالنفوذ اليهودي الكبير في عالم الصحافة والمال والسياسة في أوروبا. وكان إغلاق الباب في وجوههم بشكل نهائي لا يعني إلاّ هبوب عاصفة شديدة من المتاعب والمشاكل والمضايقات ضد الدولة العثمانية الغارقة أصلاً في كثير من المشاكل.

أي إن موقف السلطان كان دقيقاً وحرجاً للغاية، فهو من جهة لا يستطيع التخلي عن أي شبر في فلسطين، وعليه من جهة أخرى أن يتجنب إثارة عداوة المؤسسات اليهودية الواسعة النفوذ في أوروبا.. فما الحل إذن؟ الحل هو أن يمتنع عن إعطاء أية وعود محددة لهم، ولكن بشكل يبقيهم على أمل غامض يدفعهم إلى تكرار المحاولة، وعدم قطع هذا الخيط الرفيع من الأمل، أي كسب أكبر قدر ممكن من الوقت، لذا نراه يمنح هرتزل وساماً لجبر خاطره بعد رد طلبه ذلك الرد الحازم.

ولكن الطرف الآخر في هذه اللعبة السياسية -أي اليهود- لم يكونوا مغفلين إذ حلس بعضهم لعبة السلطان، لذا نرى أن السير صموئيل مونتاجو -السابق الذكر- يحذر هرتزل من مناورات السلطان: "إن أول وأهم ما يشك فيه مونتاجو هو السلطان، إذا تم دفع جزية

---

[1] عزت بك: كان من رجال القصر المقربين إلى السلطان.

[٢] يوميات هرتزل، الملحق ص ٣٥.

القرض له فإنه سيرمي بالمهاجرين اليهود جانباً".[1]

ولكن الأمل الضئيل بقي قائماً لدى هرتزل مما دفعه إلى مزيد من المحاولات مع السلطان وهذا ما كان السلطان يريد الوصول إليه.

اتجه هرتزل إلى إسطنبول في زيارته الثانية في ١٨٩٨/١٠/١٤ بمناسبة زيارة قيصر ألمانيا للدولة العثمانية، وذلك على أمل التأثير على القيصر للتوسط لدى السلطان لصالح القضية الصهيونية، ولكنه لم ينجح في هذا المسعى رغم بذله جهوداً كبيرة إذ لم يعده القيصر بأي شيء، فرجع خائباً.

لم يفقد هرتزل الأمل، وواصل جهوده واتصالاته لعله يفوز بمقابلة السلطان، وقد نجح في ذلك سنة ١٩٠١ بوساطة صديقه المستشرق الهنجاري "فامبيري" -الذي كان صديقاً شخصياً للسلطان- فشد الرحال على عجل إلى إسطنبول وكانت تلك زيارته الثالثة لها، وقد نبهه صديقه "فامبيري" إلى أن السلطان سيستقبله -ولكن ليس كصهيوني، بل كرئيس لليهود وصحافي نافذ-[2] وطلب اليه أن يكون حذراً جداً في المقابلة، لأن السلطان يكره الصهيونية: "إياك أن تحدثه عن الصهيونية، إنها فانوس سحري. القدس مقدسة لهؤلاء الناس مثل مكة".[3]

تمت المقابلة واستغرقت ساعتين تقريباً حرص السلطان خلالها أن يكون مستمعاً هادئاً معظم الوقت، تاركاً هرتزل يسترسل في تقديم مشاريعه وحلوله لمشاكل الدولة العثمانية المالية لاسيما في موضوع "الدَّيْن العام"، ثم أشار السلطان إلى الثروات غير المستغلة في بلاده، وطلب منه تقديم دراسة وافية عن كيفية استغلال هذه الثروات وإيجاد موارد جديدة للدولة، ولم يتطرق هرتزل إلى مشاريعه في فلسطين وإلى طلباته ومقترحاته في هذا الخصوص، وإنما طلب -وهو على وشك الانصراف- تصريح عطف لصالح اليهود، وهو ما لم يعد به السلطان ولم يفعله، فهو مع تسامحه مع اليهود -شأنه في ذلك مع أصحاب الديانات الأخرى- إلاّ أنه كان يكره الصهيونيين ويراهم خطراً على مستقبل بلاده، لذا نراه يقول لهرتزل في بداية اللقاء: "إنه حافظ دائماً على إبقاء إمبراطوريته مفتوحة أمام اللاجئين اليهود

---

[1] يوميات هرتزل، الملحق ص ٣٩.

[2] يوميات هرتزل، ص ١٧٢.

[3] يوميات هرتزل، ص ١٧٢.

كملجأ لهم حين اضطهدوا في بعض البلدان الأوروبية".[1] وانتهت المقابلة دون أن يحصل هرتزل على شيء.

في زيارته الرابعة التي تمت في ١٩٠٢/٥/١٥ لم يستطع مقابلة السلطان، بل قابل بعض موظفي القصر أمثال إبراهيم بك وعزت بك اللذين حاسباه على بعض تصريحاته في أوروبا وعلى عدم تحقيقه أياً من وعوده ومشاريعه السابقة، وكررا له موقف السلطان من هجرة اليهود، وقال له عزت بك:

"إن جلالة السلطان مستعد أن يفتح إمبراطوريته أمام اللاجئين اليهود من جميع الدول بشرط أن يتعهدوا بأن يصبحوا رعايا عثمانيين بكل ما يفرضه ذلك عليهم من واجبات من حيث القانون والخدمة العسكرية... عليهم قبل أن يدخلوا بلادنا أن يتخلوا عن جنسياتهم السابقة، ويصبحوا رعايا عثمانيين. بهذه الطريقة يستطيعون سكن أية مقاطعة في البلاد عدا فلسطين بادئ الأمر... مقابل ذلك يريدكم جلالة السلطان أن تؤلفوا وكالة لتصفية الدَّيْن العام وللقيام باستثمار مناجم معادن الإمبراطورية كلها".[2]

ومع إن هرتزل حاول حذف شرط إستثناء سكنى اليهود في فلسطين في مذكرة قدمها للسلطان، إلاّ أن الجواب جاء بالرفض، وبقي الاستثناء قائماً مما كان يعني فشله مرة أخرى.

ومع أنه ترك إسطنبول غاضباً محنقاً، إلاّ أنه واصل مراسلاته لحاشية السلطان ورجال قصره، مكرراً طلباته السابقة شارحاً منافعها للدولة العثمانية مضيفاً إليها بعض الاغراءات المالية التي لم تؤد إلى أية نتيجة لدى السلطان بل أعلن غضبه عليه وقطع اتصاله به.[3]

ولكن هرتزل الذي لم ييأس من جراء إعراض السلطان عنه، بدأ يفكر في عرض آخر، فقد جرب عرض المال، وعرض المساعدة في القضية الأرمنية، وعرض إرجاع قبرص فلم تفلح هذه العروض... إذن أليس من جديد؟ خطرت له فكرة جديدة شرحها للسلطان في رسالة كتبها له في ١٩٠٢/٥/٣:

"لي الشرف أن أقدم لحكمة جلالتكم المتناهية الاقتراح التالي: إنني أدرك الصعوبة التي تواجه حكومتكم بسبب ذهاب شباب تركيا لتلقي العلم في الخارج، وما يتعرض له هؤلاء الشبان من

---

(1) يوميات هرتزل، الملحق ص ١٧٣-١٧٧.

(2) يوميات هرتزل، ص ١٩٦-١٩٧.

(3) يوميات هرتزل، ص ١٩٩-٢١٣.

ضياع، خاصة في تأثرهم بالأفكار الثورية مما يجعل الحكومة أمام أحد الأمرين: إما أن تحرم هؤلاء من التدريب العلمي أو أن تعرّضهم إلى مخاطر الغوايات السياسية، على أن هناك حلاً للمشكلة، وأنا أسمح لنفسي بكل تواضع أن أقدم لحكمة جلالتكم هذا الحل:

إننا معشر اليهود نلعب دوراً هاماً في الحياة الجامعية في جميع أنحاء العالم، والأساتذة اليهود يملأون جامعات البلدان، كما أن هناك عدداً كبيراً من العلماء والمتخصصين في جميع الحقول التعليمية، لهذا فإننا نستطيع أن نقيم جامعة يهودية في إمبراطوريتكم ولتكن في القدس[١] مثلاً، عندها لن يضطر الطلاب العثمانيون إلى الذهاب إلى الخارج، بل يبقون في بلادهم ويتلقون في بلادهم فيها أفضل ما تقدمه أحسن الجامعات ومدارس التدريب المهني ومدارس الزراعة، ولن تقدم مثل هذه المؤسسة إلاّ ما هو الأفضل، وعندها تقوم بدورها في خدمة العلم والطلاب والبلاد".[٢]

إذن فقد كان هرتزل ينوي الضرب على وتر قيل إنه حساس جداً لدى السلطان الذي أشيع عنه أنه ذو وسوسة دائمة وخوف مستمر على حياته وعلى حكمه، ولكن السلطان خيّب ظنه في هذا أيضاً، إذ أرسل إليه جواباً بوساطة عزت بك قال فيه: إن الإمبراطورية العثمانية مشغولة في الوقت الحاضر بإصلاح الحالة المالية للخزينة.. وهكذا رجع هرتزل خائباً مرة أخرى.

كانت الزيارة الأخيرة لهرتزل لإسطنبول في ١٩٠٢/٧/٢٥ بدعوة من السلطان الذي قرر أن يلعب بورقة هرتزل لأنه كان على وشك الدخول في مفاوضات مالية مع فرنسا.

في هذه الزيارة التي قابل فيها السلطان قدم مقترحه بالسماح لليهود باستعمار العراق مضافاً إليها حيفا وضواحيها، أي بقي متمسكاً بطلبه في استقطاع جزء من فلسطين، كما هاجم مشروع الوزير الفرنسي "روفيه" وهو مشروع إقراض لتركيا، لأنه كان يعلم أن ذلك المشروع إذا تحقق فستقل الحاجة إليه وإلى مشاريعه، بينما كان هدف السلطان استعمال هرتزل وزيارته كورقة في يده في المفاوضات المالية التي كان يزمع دخولها. وقد عرض هرتزل في هذه الزيارة دفع مبلغ يزيد عن ثلاثين مليوناً من الجنيهات الذهبية وهو مبلغ ضخم آنذاك إذا أخذنا القوة الشرائية له في الحسبان، كما اقترح على السلطان إصدار تصريح عطف على اليهود:

---

[١] أقام اليهود فعلاً هذه الجامعة سنة ١٩٢٥.

[٢] يوميات هرتزل، الملحق ص ٢٣١-٢٣٤.

"وأضفتُ قائلاً: إذا تفضلتم يا صاحب الجلالة مثلاً بأن تعلنوا في يوم عيد ميلادكم المقبل عطفكم على الشعب اليهودي في وقت التلغراف والمواصلات السريعة اليوم فسيكون لهذا الإعلان رد فعل سريع ومهم في جميع أنحاء العالم، سيكون فيه إشارة تجذب المواهب والأموال والصناعة وأنواعاً من المشاريع، لن تستفيد من هذا مقاطعتا العراق وحيفا وضواحيهما فحسب بل جميع الإمبراطورية العثمانية".[1]

ولم يقطع السلطان أي وعد له، بل أحاله إلى الصدر الأعظم، وعندما بدأ هرتزل حواره مع الصدر الأعظم ومع رجال القصر سمع الرأي السابق نفسه وبإصرار: "يمكن للإسرائيليين أن يقبلوا ويستقروا في الإمبراطورية العثمانية شرط أن لا يكونوا جميعاً في مكان واحد، بل يفَرّقوا في أماكن تعينها لهم الحكومة، وبشرط أن يُقرر عددهم مسبقاً من قِبَل الحكومة وسيُعطون الجنسية العثمانية ويُسألون عن جميع الضرائب المدنية بما فيها الخدمة العسكرية، كما سيكونون خاضعين لجميع قوانين البلاد كالأتراك تماماً".[2]

أي إن السلطان لم يَعِد بأي شيء ولم يكن يحدد أو يعيّن حتى أي أرض قريبة من فلسطين، ولا يحدد أي رقم محدد لقبول المهاجرين، فكل هذه الأمور ستكون في قبضته وتحت إرادته.

وهكذا غادر هرتزل إسطنبول في ١٩٠٢/٨/٢ خائباً لم يحقق شيئاً طوال سنوات عدة من المحاولات والجهود وبعد أن استنفذ كل أنواع الاغراءات. وكتب في يومياته وهو يغادر إسطنبول غاضباً: "وها أنا قد خلصت مرة ثانية من جبّ القتلة وبلاد اللصوص".[3] و"بعد تقديم التحيات تركتُ جب علي بابا والأربعين حرامياً".[4]

والشيء الذي يلفت النظر حقاً هو أن السلطان عبد الحميد شعر بالخطر قبل الجميع.. شعر به حتى قبل ظهور هذا الخطر على السطح وتبلوره في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٦م، بل حتى قبل قيام هرتزل بكتابة كتابه المعروف "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٥م، إذ كان يرصد جميع التيارات الفكرية والسياسية في أوروبا بدقة، والدليل على ذلك نلمسه في

---

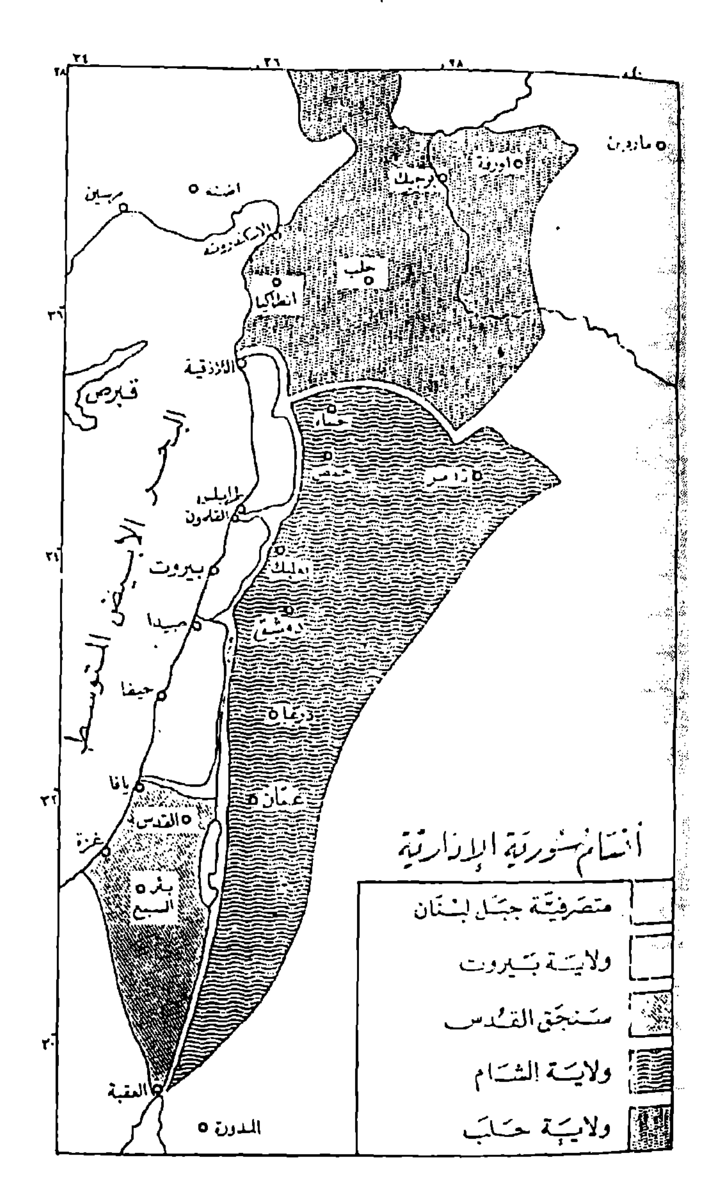
[1] يوميات هرتزل، الملحق ص ٢٣٢.

[2] يوميات هرتزل، ص ٢٣٦.

[3] يوميات هرتزل، ص ٢٣٦.

[4] يوميات هرتزل، الملحق ص ٢٣٦.

"الفرمانات" الثلاثة المتعاقبة التي أصدرها سنة ١٨٩١ ومنع بموجبها هجرة اليهود إلى فلسطين وقيّد وحدّد زياراتهم إلى القدس، أي إنه حدس بالخطر الصهيوني قبل ظهور هرتزل على مسرح الأحداث، وفهم المرامي البعيدة لرغبة اليهود في الهجرة إلى فلسطين. لنستعرض هذه الفرمانات التي توجد نسخة مكتوبة بخط يد السلطان نفسه والتي كتبها في ٢١، ٢٨، ٢٩ من ذي القعدة لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩١م:



الفرمان الأول:

"نعيد إليكم المذكرة:

إن قبول الذين طُرِدوا من كل مكان، في الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة موسوية، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز، وبخاصة إن الممالك الشاهانية ليست من قبيل الأراضي الخالية والمتروكة، ولما كان من المفروض إرسال هؤلاء إلى أمريكا، لذا فلا يُقبل هؤلاء ولا أمثالهم، بل يجب وضعهم في السفن فوراً لإرسالهم إلى أمريكا، وأن يتخذ مجلس الوزراء قراراً قطعياً بخصوص تفاصيل هذا الأمر وعرضه علينا، إذ ما الداعي لقبول مَن طرَدَهم الأوروبيون المتمدنون و لم يقبلوهم في ديارهم. وفضلاً عن ذلك فإن هناك دسائس كثيرة، لذا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.

وبناءً على ذلك، وحتى لا يبقى هناك أي مجال بعد الآن لأية معروضات أخرى في هذا الخصوص، تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع".

الفرمان الثاني:

بعد سبعة أيام من الفرمان الأول أصدر السلطان هذا الفرمان:

"إلى اللجنة العسكرية للمعية السنية:

إن قبول هؤلاء الموسويين وإسكانهم أو إعطائهم حق المواطنة شيء ضار جداً، فقد يتولد عن هذا في المستقبل مسألة حكومة موسوية. لذا يجب عدم قبولهم، وأن يؤخذ هذا في الحسبان عند عرض المسألة، وأن يُعرض هذا القرار بسرعة هذا اليوم، وأن تُعطى المعلومات للصدارة العظمى من السكرتارية الخاصة".

الفرمان الثالث:

بعد يوم واحد من الفرمان الثاني أصدر السلطان هذا الفرمان:

"لا يحق لأية دولة أن تعترض على عدم قبولنا الموسويين الذين طردتهم دولة متمدنة و لم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى، وهؤلاء الذين يحتجون ويعترضون علينا كان الأحرى هم الاحتجاج على الدول التي طردتهم ورفضت قبولهم.

وبناء عليه فإن هؤلاء الموسويين لو أسكنوا في أي مكان من أجزاء الإمبراطورية فإنهم سيتسللون إلى فلسطين شيئاً فشيئاً مهما اُتخذت من تدابير، وسيسعون لتشكيل حكومة

موسوية بتشجيع وحماية الدول الأوروبية، ولن يعمل هؤلاء في الزراعة والفلاحة، بل سيحاولون الإضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طُرِدوا منها. وما دام هؤلاء كانوا بصدد الهجرة إلى أمريكا، إذن فإن من المناسب أن يهاجروا إلى هناك، ونرى وجوب المذاكرة بشكل مفصل في هذا الموضوع في اللجنة العسكرية".(١)

وهذا الفرمان -أي الأمر السلطاني- يشير إلى الوعي الكامل للسلطان للهدف الحقيقي من هجرة اليهود، وفي تلك السنوات المبكرة التي لم تكن الدعوة الصهيونية قد بدأت فعالياتها ونشاطها، فنراه يقرر أن غاية اليهود هي تشكيل حكومة موسوية "يهودية" في فلسطين بتشجيع وحماية الدول الأوروبية وهو ما حدث فعلاً فيما بعد -كما هو معلوم- وإنهم لو أسكنوا في أي جزء من الإمبراطورية العثمانية فسيتسللون إلى فلسطين، وإنهم لن يعملوا في الزراعة بل يقومون بالإضرار بالسكان المحليين، أي سيقومون بأعمال الإقراض بالربا ومص دماء المحتاجين.

زيادة في الحيطة نراه يسن القوانين ويصدر التعليمات التي تضمن عدم بقاء اليهود في القدس بعد إكمال زيارتهم لها، ويتخذ التدابير اللازمة في هذا الخصوص، وندرج أدناه التعليمات التي أصدرها السلطان حول زيارة اليهود لمدينة القدس سنة ١٩٠٠ تأكيداً للتعليمات التي سبق وأن أصدرها سنة ١٨٩١م.

المادة الأولى:

لا بد للموسويين -سواء أكانوا من رعايا الدولة العلية أو من الممالك الأجنبية- الذين يذهبون إلى فلسطين لأجل الزيارة أن يحملوا معهم تذكرة مرور -أو جواز سفر- تتضمن صفة وغاية السياحة وتابعية حاملها.

المادة الثانية:

على جميع هؤلاء الزوار الموسويين الذين يصلون إلى ولاية بيروت أو إلى أي ميناء من موانئ ولاية القدس الشريف إيداع تذاكر مرورهم أو جوازات سفرهم لدى موظف الجوازات، والحصول -مقابل قرش واحد- على تذكرة زيارة أو إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر في فلسطين، ولتيسير تمييز هذه التذاكر عن غيرها يجب أن تكون بلون وشكل متميز، ويجب

(1) *31 Mart Faciası*, Cevad Rifat Atilhan, s. 43-45.

إبراز هذه التذكرة لموظفي الدولة وللشرطة عند الطلب في أثناء السياحة أو الإقامة، ويُخرج بقوة الشرطة أو بوساطة قنصل الحكومة المنتسب إليها كل مَن يتجاوز هذه الأشهر الثلاثة.

المادة الثالثة:

يجب تنظيم قائمة بمندرجات وتواريخ تذاكر الإقامة المؤقتة للزوار الموسويين المذكورة في المادة السابقة، وتنظم هذه القوائم في نهاية كل شهر ليتسنى إخراج الذين يتجاوزون هذه المدة، وكذلك معاقبة الموظفين الذين يتهاونون في هذا الخصوص.

المادة الرابعة:

إذا ظهرت في الجداول المنظمة لأمور السياحة والإقامة أية مخالفة لدى الزوار الذين يكملون المدة المسموحة لإقامتهم أو سياحتهم ويتركون أرض فلسطين أو يأتون ميناء بيروت لركوب البواخر أو ينهون مدة إقامتهم، أو الذين يُزوّدون بوثائق المرور ووثائق الإقامة فيجب اتخاذ إجراءات حازمة ضد المخالفين وضد الموظفين المسؤولين عن تطبيق هذه التعليمات".[1]

ورغم هذا الحرص الكبير للسلطان على منع اليهود من التسلل إلى فلسطين إلاّ أن الفساد الإداري المتفشي في الدولة والذي حاول السلطان أن يقضي عليه ولكنه لم يفلح إلاّ في التقليل منه، لأنه كان إرث مئات من سني التدهور والانحطاط، و لم يكن بوسع أي حاكم مهما أوتي من قوة القضاء عليه تماماً... هذا الفساد الإداري ساعد اليهود على اختراق هذه القوانين في بعض الأحيان والتسلل إلى فلسطين بفضل الرشاوي التي كانوا يقدموها للموظفين.

كما أن الدول الأوروبية قامت بدور كبير في هذا المجال، فكانت تقوم بتزوير الوثائق وتموه على السلطات العثمانية هوية اليهود من رعاياها الراغبين في زيارة فلسطين ومن ثم الإقامة فيها، إضافة إلى استعمال كل أنواع الضغوط السياسية على الدولة العثمانية لقبول هؤلاء المهاجرين، وكانت إنكلترة وفرنسا وأمريكا في مقدمة الدول المساندة لهجرة اليهود إلى فلسطين. ومع ذلك فإن عدد اليهود الذين استطاعوا التسلل إلى فلسطين طوال سنوات حكم السلطان عبد الحميد لم يتجاوز الخمسين ألفاً، علماً بأن نصف هذا العدد اضطر بعد مدة من إقامته في فلسطين إلى العودة إلى بلاده نتيجة للمضايقات العديدة التي كانوا يلقونها من الإدارة العثمانية التي كانت تلاحق هؤلاء المتسللين، لأن المشكلة بالنسبة للمهاجرين

---

[1] *Yahudiler Dünyayı Nasıl İstila Ediyorlar,* Cevat Rifat Atilhan, Çelik Cilt Matbaası, İstanbul- 1962, s.46-48.

اليهود لم تكن تنتهي بالوصول إلى فلسطين، بل إن البقاء والاستقرار والتهرب من ملاحقة الإدارة العثمانية كانت مشكلة كبيرة بالنسبة إليهم مما حدا بنصف هؤلاء المهاجرين إلى الهجرة إلى تركها والعودة إلى بلادهم -كما قلنا آنفاً- أي إن عدد المهاجرين اليهود في عهد السلطان الذين استقروا في مناطق مختلفة من فلسطين بلغ "٢٥ ألفاً" فقط طوال أكثر من ثلاثين سنة، وهو عدد ضئيل لم يكن يؤثر على الوضع السكاني تأثيراً يذكر.

ولكن العهد الذهبي لليهود في موضوع الهجرة بدأ بعد عزل السلطان عبد الحميد ومجيء الاتحاديين إلى السلطة لأنهم كانوا على علاقة وثيقة بالحركة اليهودية وبالحركة الماسونية العالمية. ويمكن القول بكل اطمئنان إن عزل السلطان عبد الحميد لم يكن إلاّ مؤامرة يهودية استهدفت إقصاءه عن الحكم بعد أن فشلت جميع المساعي والاغراءات في تغيير موقفه الصلب تجاه أطماعهم.[1]

الثورة المقدونية

بقيت مقدونيا تحت الحكم العثماني خمسة قرون تقريباً، وفي أواخر الدولة العثمانية أصبحت بؤرة للاضطرابات. ثم قسمت بين اليونان وبلغاريا ويوغسلافيا. وكان الجزء الأكبر من الجمهورية المقدونية الحالية تشكل أقصى جزء في جنوبي الجمهورية اليوغسلافية. وكانت حدودها قد تقررت بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الحكومة اليوغسلافية التي سمتها باسم جمهورية مقدونيا الاشتراكية وبعد تمزق الدولة اليوغسلافية بعد وفاة تيتو تشكلت دولة مقدونية من جديد ولكن بسبب اعتراض اليونان على تسمية الدولة المقدونية باسم جمهورية مقدونيا تغير اسمها الرسمي إلى "جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة": وهي موطن الفاتح المشهور إسكندر المقدوني.

دخلت تحت الإدارة العثمانية في أواخر القرون الوسطى وبداية العصور الحديثة. وعندما بدأت الدولة العثمانية تضعف وتنتقل من مرحلة الهجوم والفتوحات إلى مرحلة الدفاع أخذت مقدونيا تنتفض وتثور متأثرة برياح مبادئ الثورة الفرنسية التي أخذت تهب على أوروبا في القرن الثامن عشر.

---

[1] نحيل القراء الذين يرغبون الاطلاع على مزيد من التفاصيل في هذا الموضوع إلى كتاب "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧- ١٩٠٩م" للأستاذ حسان علي حلاق.

وقد وجدت الدول الكبرى آنذاك "وبخاصة روسيا والنمسا" الفرصة مواتية لإنهاك الدولة العثمانية -تمهيداً لالتهام أجزاء منها- وذلك بتغذية هذه الثورات ومدها بالسلاح والمال والخبرة العسكرية والتدريب، وبالجنود والضباط في أحيان كثيرة، لا إيماناً منها بحرية الشعوب ووجوب تمتعها بالسيادة على أراضيها "لأن هذه الدول كانت نموذجاً لأقسى أنواع الظلم والاضطهاد لشعوبها" بل كوسيلة لتمزيق الدولة العثمانية ووضع اليد على هذه المنطقة.

ولكن هذه المنطقة كانت مسكونة من قبل قوميات ومذاهب مختلفة ذات مصالح وأماني واتجاهات مختلفة بل ومتعادية، لذلك فإن المشاكل والمذابح التي كانت تحدث بين هذه القوميات والمذاهب المختلفة ما كانت لتنتهي حتى تبدأ من جديد، فالنزاعات كانت مستمرة بين البلغاريين والرومانيين والصربيين والبوشناق والألبانيين "الأرناؤوط" وسكان الجبل الأسود، أي إن هذه المنطقة أصبحت موطناً للنزاعات الدموية خاصة بين الطوائف المسيحية، وكانت الدولة العثمانية في حيرة من أمرها، فهي إن تسامحت وأخذت الأمور باللين اتُّهِمت بأنها تسمح للفوضى بالانتشار، وأنها لا تستطيع إدارة البلاد، وإن هي أنزلت العقاب الصارم في مسببي الفتن والمذابح تعالت الأصوات في أوروبا متهمة إياها بالظلم والتعسف.

في سنة ١٩٠٣ بدأت موجة جديدة من العنف في مقدونيا فالانفجارات في كل مكان والجمعيات السرية المحاربة للدولة العثمانية، والمتحاربة فيما بينها كذلك قد استولت على قمم الجبال وقطعت الطرق بين كثير من المدن، ولم تبق تحت سيطرة الدولة العثمانية سوى المدن الكبيرة. وهكذا برزت المشكلة المقدونية مرة أخرى كمشكلة موضوعة أمام أنظار الدول الأوروبية.

كانت الدول الأوروبية آنذاك منقسمة إلى محورين، محور "روسيا، فرنسا، إنكلترة" ومحور "النمسا، ألمانيا، إيطاليا" أي إن أقرب دولتين أوروبيتين من المشكلة المقدونية وهي روسيا والنمسا كانت كل واحدة منهما في محور مقابل لمحور الدول الأخرى لذا لم يكن من السهل عليهما الالتقاء والاتفاق على شيء محدد بالنسبة للمشكلة المقدونية، مما كان يضيف صعوبة جديدة في حل هذه المعضلة المزمنة، وإن كان هذا الخلاف بين هاتين الدولتين يمنح الدولة العثمانية في أحيان كثيرة فرصة مواتية لاستغلاله لمنع اتفاق الدول ضدها في هذه المسألة.

وقد استطاع السلطان عبد الحميد بدهائه السياسي استغلال ذلك في تخفيف ضغط الدول

الأوروبية على الدولة العثمانية وساعدته في ذلك شبكة استخباراته الواسعة التي بثها في الدول الأوروبية، إذ كان بوساطتها على علم دائم بآخر التطورات في مواقف هذه الدول وما يدور خلف الكواليس إضافة إلى موقف الأحزاب والصحف هناك.

ونعود إلى الثورة المقدونية التي اشتدت سنة ١٩٠٢ وتفاقمت مشاكلها مما أدى بالتالي إلى تدخل الدول الأوروبية مرة أخرى وإنذارها الدولة العثمانية بوجوب قيامها بتنفيذ الإصلاحات في مقدونيا، لذا فقد سارع السلطان إلى سبق روسيا والنمسا فأعلن عن تشكيل مفتشية عامة مقرها في سلانيك، قبل أن يتحول هذا الإنذار إلى خطوات فعلية خاصة وأن المشكلة المقدونية تنذر أن تكون هي الشرارة الأولى التي تندلع منها حرب عالمية. وعين والي اليمن السابق حسين حلمي باشا مسؤولاً عن هذه المفتشية التي سن لها تعليمات خاصة بإصلاح الولايات التابعة لها، وذلك لكي يتخلص السلطان من تطبيق المادة الثالثة والعشرين لمعاهدة برلين التي كانت تقضي بإعطاء مقدونيا حكماً ذاتياً مماثلاً للحكم الذاتي لجزيرة "كريت"، ولكن على الرغم من سن قوانين الإصلاح التي كانت تتناول النواحي المالية والاقتصادية والعدلية وتشرك الرعايا المسيحيين في قوات الجندرمة والشرطة بنسبة النصف، فإن مشاكل مقدونيا المزمنة والصراعات الداخلية الدموية بين العناصر والمذاهب المختلفة من جهة والتدخل الروسي والنمساوي السافر والسري من جهة أخرى كانت تجعل أي جهد مبذول هباءً منثوراً.

بعد سنة واحدة، أي في سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م تقدمت روسيا والنمسا إلى الباب العالي بـ"برنامج إصلاح فيينا"[1] المؤلف من اثنتي عشرة مادة، تجعل مقدونيا تحت رقابة وسيطرة الدول الأوروبية ونفوذها المباشر. وقد رفض السلطان هذا البرنامج معلناً بأنه تدخل سافر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، ولكنه وافق على المادة التي تنص على جلب المتخصصين الأجانب لاصلاح قوة الجندرمة هناك. ولكن البلغاريين لم يقنعوا بذلك فأعلنوا الثورة. ولكي يؤمّنوا تدخل الدول الأوروبية فقد رأوا أن أفضل وسيلة لذلك هي ضرب مصالح هذه الدول. لذا قاموا بتفجير "البنك العثماني"[2] في سلانيك بكمية كبيرة من المتفجرات، وتذكر

---

[1] وضع هذا البرنامج في "فيينا" بعد المحادثات الرسمية التي تمت بين وزيري خارجية روسيا والنمسا.

[2] كما ذكرنا سابقاً فإن "البنك العثماني" كان مؤسسة لأداء الديون الأجنبية حسب نظام خاص.

بعض المصادر التاريخية أن عدد الثوار المشتركين في هذه الثورة التي دامت ثلاثة أشهر كان يتراوح بين "٢٦-٣٠" ألفاً.[1]

على إثر اندلاع هذه الثورة اجتمع قيصر روسيا مع إمبراطور النمسا بحضور وزيري خارجية البلدين حيث تم وضع برنامج جديد للإصلاحات في مقدونيا، وسرعان ما اشتركت الدول الأوروبية الأخرى معلنة موافقتها على هذا البرنامج، حتى ألمانيا حليفة الدولة العثمانية، فلم يبق أمام السلطان بد من قبول البرنامج، ولكنه أجرى بعض التعديلات فيه بحيث أمن عدم الإخلال بسلطة الدولة، وأهم ما احتوى عليه هذا البرنامج هو تعيين مساعدين مدنيين للمفتش العام حسين حلمي باشا أحدهما روسي والآخر نمساوي، يقومان بإبداء المشورة له في أمور الإصلاح وليست لهما سلطة إجرائية. وكذلك تعيين ضابط إيطالي برتبة جنرال يعمل في معيته خمسة ضباط أوروبيين "روسي، نمساوي، فرنسي، إنكليزي، إيطالي" تكون وظيفتهم إبداء الرأي في كيفية إصلاح الجندرمة ولا يملكون سلطة أية قيادة عسكرية، ومع أن هذا الأمر كان يُعد تدخلاً من قبل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، إلاّ أن السلطان جعل آثار هذا التدخل في اصغر نطاق ممكن.

ولم يكن بإمكانه أن يتحدى جميع الدول الأوروبية، هذا إضافة إلى أن بنود هذا البرنامج كانت أهون بكثير من مادة رقم ٢٣ لمعاهدة برلين بالنسبة للدولة العثمانية. كما أن السلطان رفض بنوداً عديدة من هذا البرنامج مثل البنود التي كانت تقترح تبديل المحافظات الإدارية حسب وضعية العناصر وإعطاءها حكماً ذاتياً.

ولعل الحوادث التي تعاقبت بعد ذلك تشكل نموذجاً جيداً لموقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية، كما أنها تبين مدى حراجة موقف السلطان واضطراره إلى تقديم بعض التنازلات في المواقف الحرجة، ذلك أن الدول الأوروبية لم تكتف بمراقبة الإصلاحات المدنية وإصلاحات الجندرمة، فطلبوا من الدولة العثمانية تعيين مراقبين أوربيين للأمور المالية في مقدونيا، وعندما رفض السلطان ذلك أرسلت خمس دول أوروبية "وهي روسيا والنمسا وإنكلترة وفرنسا وإيطاليا" قوة بحرية مشتركة إلى جزيرة "مدللي" واستولت على دوائر الجمارك والبريد. فاضطر السلطان إلى الاستجابة لطلب هذه الدول لأنه لم يكن بإمكانه أن

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/346.

يواجهها جميعاً، وكانت الدولة الوحيدة التي لم تشارك في هذه المظاهرة الحربية ضد الدولة العثمانية هي ألمانيا.

مسألة العقبة: ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م

في هذه الأثناء كانت سكة حديد الحجاز مبتدئة من إسطنبول ومارة بدمشق قد وصلت إلى المدينة المنورة ممولة بالتبرعات التي شارك فيها العالم الإسلامي الذي كان ينتظر بشوق ولهفة وصول السكة حتى مكة المكرمة.

وبينما كانت أسهم السلطان عبد الحميد ترتفع في العالم الإسلامي نتيجة سياسة الجامعة الإسلامية التي كان يتبعها ونتيجة خروجه قبل سنوات قليلة ظافراً في حربه مع اليونان، وتنتشر صوره حتى في أصغر قرية إسلامية في الهند أو في إفريقيا وترتفع الأدعية باسمه من مساجد جاوة والصين إلى إفريقيا كانت هناك دولة كبرى تراقب هذه الظاهرة بقلق وترتب خططاً مضادة.

هذه الدولة كانت دولة بريطانيا، أكبر دولة استعمارية آنذاك وأكثرها تضرراً من سياسة الجامعة الإسلامية، لأنها كانت تعزو لهذه السياسة المصاعب والمتاعب التي أصبحت تواجهها من الشعوب في الهند ومصر، لذا فقد أصبح السلطان عبد الحميد أبغض حاكم بالنسبة لصحف ولأحزاب ولحكومة إنكلترة ومحط هجومها المستمر.

ولم تكن إنكلترة واقفة مكتوفة الأيدي، إذ إنها بدورها كانت تدبر المصاعب والمتاعب للدولة العثمانية وبخاصة في شبه الجزيرة العربية: في الكويت واليمن والحجاز. ذلك لأن هذه المناطق كانت تشرف على المضايق المهمة الموجودة على طريق الهند، وقد استمالت إنكلترة إليها كثيراً من رؤساء العشائر والبدو وحرضتهم على الثورة.

ولا شك أن من أهم أهداف خطوط سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد والبصرة تحقيق الوصول السريع للجيش العثماني إلى هذه المناطق الحساسة. لذلك فإن إنكلترة كانت تراقب بقلق هذه المشاريع لسكك الحديد وبخاصة أن خط برلين-بغداد-البصرة أودع في يد أخطر منافس لها وهو ألمانيا.

وفي سنة ١٩٠١ أنشأ السلطان عبد الحميد مدينة "بئر السبع" في منطقة إستراتيجية بين مدينة "غزة" والبحر الميت تشرف على شبه جزيرة سيناء وعلى طريق خط الحجاز وتمد يد

الدولة العثمانية إلى منطقة قريبة من مصر حيث يوجد الاحتلال الإنكليزي. وقد أثبتت هذه المدينة مدى أهميتها الإستراتيجية في الحرب العالمية الأولى عندما خسرت إنكلترة عشرة آلاف جندي في المعركة التي نشبت هناك.

في مثل هذه الأجواء ظهرت مشكلة العقبة بين إنكلترة والدولة العثمانية، ولكي نفهم أصل هذه المشكلة علينا أن نعود للوراء قليلاً.

عندما تدخلت الدول الكبرى وحرمت محمد علي الكبير من قطف ثمار انتصاره على الدولة العثمانية وأجبرته على الاكتفاء بمصر وجرى تثبيت حدود مصر، بقيت مدينة العقبة ضمن حصة الدولة العثمانية. ولكن في سنة ١٨٤٠م سمحت الدولة العثمانية بوجود جنود مصريين في مدينة العقبة لتأمين سلامة الحجاج المصريين.

بدأت المشكلة عندما أرادت إنكلترة إرسال جنود إنكليز إلى العقبة، عند ذلك قرر السلطان عبد الحميد قطع الطريق على هذه المحاولة فأرسل ضابطاً مع طابورين ومدفع واحد إلى هذه المدينة حاملاً فرماناً من السلطان إلى الحامية المصرية لإخلاء المدينة وتسليمها إليهم، وفعلاً انسحبت الحامية المصرية.

كان السلطان يعلم بأن خطوته هذه التي قطعت الطريق أمام إنكلترة لتحقيق السيطرة على هذه المدينة ذات الموقع الجغرافي المهم سوف تثير المشاكل مع إنكلترة، لذلك فأنه أمر نفس الحامية التي أرسلها باحتلال مدينة صغيرة أخرى هي مدينة طابا لتكون موضوع مساومة في المفاوضات المتوقعة.

اغتاظت إنكلترة من تصرف السلطان، فحرضت بعض البدو وأرسلتهم لمهاجمة الحامية التركية، ولكن الضابط التركي استطاع تشتيت المهاجمين ودحرهم.

عند ذلك شعرت إنكلترة بأن عليها أن تستعرض عضلاتها أمام السلطان وتشعره بأنها لن تسكت، فأرسلت عدة آلاف من الجنود إلى مصر لتعزيز قواتها البالغة آنذاك خمسة آلاف جندي، كما حركت أسطولها الموجود في البحر الأبيض المتوسط إلى مصر، فهب الشعب المصري منددا بإنكلترة ومعلناً تأييده للسلطان في مظاهرات صاخبة، مما زاد من حراجة موقف إنكلترة، وعندما قام سفير إنكلترة في إسطنبول بمقابلة السلطان لإبلاغه عدم ارتياح حكومته مما يحدث سأله السلطان بكل هدوء: "أتريد إنكلترة أن آخذ منها إذناً عندما أرسل

حامية إلى بلدة تعود إلى الدولة العثمانية؟". فعجز السفير الإنكليزي عن الجواب.

ولكن إنكلترة عادت فأنذرت الباب العالي معطية مهلة عشرة أيام لسحب الحامية التركية وإلاّ ستكون محقة في الدخول في الحرب، وأردفت إنذارها بتحريك قسم من أسطولها الموجود في المحيط الأطلسي عن طريق جبل طارق إلى البحر الأبيض المتوسط.

رفض السلطان التهديد الإنكليزي، وأعلن أنه سيقبل تشكيل لجنة جميع أعضائها مصريون للتفاوض مع لجنة عثمانية، وأنه لا يقبل وجود أي عضو إنكليزي في اللجنة المصرية لعدم وجود أي حق قانوني لإنكلترة في مصر.

وفعلاً سويت المشكلة بهذه الطريقة بين ضباط مصريين وعثمانيين، إذ بقيت العقبة لدى الدولة العثمانية وأعطيت بلدة "طابا" لمصر.

الفصل السادس

جمعية الاتحاد والترقي وعزل السلطان

والآن نحن نقترب من أواخر حكم السلطان عبد الحميد لذا فلا بد أن نتناول ببعض التفصيل نشوء حزب الاتحاد والترقي الذي تم على يديه إقصاء السلطان.

إن دراسة حزب الاتحاد والترقي ومعرفته على حقيقته ضرورية من ناحيتين:

أولاً: من الناحية التاريخية، فلا بد لكل مَن يؤرخ لفترة أواخر حكم السلطان عبد الحميد من تناول هذا الحزب من حيث نشأته وانتشاره ومبادئه وتطور نشاطه، وأخيراً نجاحه في إقصاء السلطان والقبض على الحكم وإنشاء دكتاتورية حزبية.

ثانياً: من ناحية معرفة السلطان عبد الحميد نفسه، فلعل من أكثر الطرق فائدة في معرفة أي شخص أو أي حاكم هو معرفة ماهية أعدائه ومناوئيه وأهدافهم ووسائلهم وأخيراً أعمالهم ونتائجها، وذلك على قاعدة "بضدها تتبين الأشياء".

جمعية الاتحاد والترقي

في ١٨٨٩/٤/٢١م اجتمع طالب ألباني يدعى إبراهيم تيموكان يدرس في المدرسة الطبية العسكرية السلطانية مع بعض أصدقائه من الطلاب طارحاً عليهم فكرة إنشاء جمعية سرية تسعى إلى عزل السلطان عبد الحميد، وهكذا كان؛ إذ تشكلت من هؤلاء الطلاب أول نواة لجمعية الاتحاد والترقي، وكانت تحت اسم جمعية "الترقي والاتحاد".

كيف تشكلت هذه الجمعية؟ ومَن كان وراءها؟

لم يعد من الصعب الإجابة على هذين السؤالين، فقد أصبح ثابتاً الآن أن الماسونية كانت الإصبع المحركة من وراء الستار، ويعترف بذلك الدكتور أ. رامزور في كتابه "تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨"، إذ يقول:

"كان تنظيم الجمعية على طراز جمعية الكاربوناري الإيطالية التي تشكلت في القسم الأول من القرن التاسع عشر، ففي العطلة الصيفية للسنة السابقة لتشكيل الجمعية توقف "تيمو" في برنديزي لما كان في طريقه إلى بلاده ألبانيا، وزار خلال إقامته في برنديزي ونابولي محفلاً ماسونياً برفقة أحد أصدقائه وتعلم شيئاً كافياً عن دور الكاربوناري في التاريخ الإيطالي، وقد تأثر بتنظيماتها فيما بعد لما قرر أن ينشئ في تركيا جمعية سرية تشبهها".[1]

إذن منشئ الجمعية تدرب على أيدي الماسونيين الإيطاليين، وعندما بدؤوا بالاجتماعات الدورية وانتخاب الهيئة الإدارية اتبعوا الطريقة الماسونية في عقد الاجتماعات وإجراء مراسيم معينة عند قبول أي عضو جديد:

"كان أثر الكاربوناري فيها واضحاً من حيث إن المفروض في أعضائها أن يعرف بعضهم بعضاً بأرقام كسرية، وتتكون هذه الأرقام الكسرية من ترقيم كل خلية جديدة في المنظمة ثم بإعطاء رقم لكل عضو في تلك الجماعة، فكان رقم الخلية أو الفرع هو المقام ورقم العضو البسط، ولتوضيح ذلك نقول: إن العضو الخامس في الخلية السابعة كان يدخل في قائمة الجمعية برقم (٧/٥) وكان رقم إبراهيم تيمو منشئ الحركة (١/١)".[2]

من المنتسبين الأوائل لهذه الجمعية نرى الأسماء الآتية:

إسحق سكوتي، وشرف الدين مغمومي، وعبد الله جودت، ومحمد رشيد الشركسي، وآصاف درويش، والهرسكلي علي رشدي، ومحمد غيريد، وحسن زادة علي، وحكمت أمين، وإسماعيل إبراهيم، وكريم سيباطي، ومكلي صبري، وسلانيكلي ناظم، ونجيب دراغا، وطلعت بك، وشطين بك، وقوصوالي إبراهيم، وكريتلي شفيق، وجودت عثمان.[3]

في تلك الفترة كان أحمد رضا(*) "الذي أصبح فيما بعد من أشهر رجال الاتحاد والترقي" قد هرب إلى فرنسا بحجة زيارة معرض باريس وبدأ يرسل من هناك رسائل إلى السلطان ينتقد فيها الأوضاع ويبدي رأيه في كيفية الإصلاح، وعندما سمع به الاتحاديون عرضوا عليه بوساطة أحمد ورداني والدكتور ناظم وعلي زهدي بك -الذين هربوا إلى أوروبا- أن يمثل

---

[1] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، للدكتور أرنست أ. رامزور، ترجمة: صالح العلي، ص ٥٠.

[2] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، د. أرنست أ. رامزور، ص ٥٠-٥١.

[3] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، للدكتور أرنست أ. رامزور، ترجمة: صالح العلي، ص ٥٠-٥١. وانظر:
Ulu Hakan, N.F.Kısakürek, s.408.

الجمعية في باريس، فلم يتردد أحمد رضا في القبول، وهناك تبدل اسم الجمعية إلى "جمعية الاتحاد والترقي" (Union et Progres).

أما في إسطنبول فلم يلبث أن انكشف أمر الجمعية وألقي القبض على معظم أعضائها وقُدّموا إلى المحكمة العسكرية حيث أصدرت بحقهم أحكاماً مختلفة بالسجن فقط! و لم يقض هؤلاء مدة السجن إذ لم يلبث أن أصدر السلطان "الظالم!" العفو عنهم.[1]

ولكن انظر كيف يفسر أعداء السلطان هذه السماحة والرحمة الصادرة منه نحو جمعية اعترف أعضاؤها بأن غايتهم هي عزله ونصب أخيه مراد على العرش، أي اعترفوا بجريمة ليس لها عقاب في أي حكم سوى الشنق. يقول الدكتور أرنست أ. رامزور: "والظاهر أن هذه الصفحة الأولى من المؤامرة لم ينظر إليها بعين الجد لأننا نعلم أن عبدالله جودت سُمح له بإكمال دراسته وأنه عاود عمله ضد السلطان".[٢]

أما المفكر والأديب التركي "نجيب فاضل" الذي كان من أوائل مَن أنصفوا السلطان عبد الحميد فإنه يقول ما يأتي في هذا الموضوع:

"لم يشهد تاريخ الإنسانية كذبة أشنع من كذبة أن السلطان عبد الحميد -الملقب من قبل الأرمن بالسلطان الأحمر- كان يرمي طلاب الكلية الطبية وطلاب الكلية العسكرية إلى مياه بحر مرمرة، إن أي حاكم فردي مهما بلغت رقة قلبه لم يكن ليتردد لحظة واحدة في إرسال زمرة عقدت العزم على تدبير انقلاب ضده إلى أعواد المشانق.

ومع ذلك فإن الحاكم الفردي السلطان عبد الحميد -بينما كانت المحكمة العسكرية على أتم استعداد لمعاقبة المتآمرين- أبدى نبلاً وأصالة لا مثيل لهما عندما عفا عنهم. وإن أردتم الحقيقة فإن الذنب الوحيد للسلطان عبد الحميد الذي لا يمكن غفرانه أبداً هو قيامه بالعفو عن هؤلاء الأشخاص الذين استهدفوا حكمه وعرشه، وبدلاً من الشفقة على هؤلاء الأتراك الذين كانوا خدماً وألعوبة بيد الماسونية واليهودية والإمبريالية الغربية، كان عليه أن يشفق على أمته وعلى تاريخها، فيقضي عليهم وهم بعد في أول الطريق وأن يجتثهم من جذورهم... وماذا يمكننا أن نقول أكثر.. لقد كانت تلك طبيعته وسجيته وكان ذلك قدره.

ولقد كان هذا السلطان الداهية يعرف بذكائه نقطة ضعفه هذه، لذلك فإنه قال مرة لأحد

---

[1] *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s.409.

[٢] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨: ص ٥٣.

ندمائه: "إنهم يدفعونني لكي أسلك طريق الشدة والعنف. ولكنني لا أستطيع ذلك لأنني لا أملك نفس المزاج العنيف الذي كان يملكه جدي السلطان محمود".

إن الوسائل التي كان السلطان عبد الحميد يستعملها ضد الاتحاديين وأعضاء تركيا الفتاة كانت وسائل غير فعالة وغير مجدية وتتلخص في إسداء النصح إليهم أو استمالتهم بمنحهم مناصب عالية، أو بدفع مبالغ معينة إليهم، أو نفيهم وتحديد إقامتهم هنا أو هناك مع تخصيصات مالية أكبر من رواتبهم الأصلية، ولم يؤذ أي واحد منهم خارج هذا أي إيذاء. لذا فقد فقست بيوض الأفاعي تحت جناحي رحمته وكبرت ونمت وانتشرت في كل جحر ثم خرجت إلى الميادين والساحات".[١]

وبدأت الجمعية تتسع تدريجياً، وكثر الهروب إلى أوروبا ولاسيما إلى باريس، حيث تألفت هناك زمرة منهم كان على رأسها أحمد رضا الذي بدأ بإصدار جريدة نصف شهرية باسم "مشورت" بالتعاون مع خليل غانم(*) مستعملاً التقويم الوضعي والغريغوري ومتجاهلاً التقويم الهجري الإسلامي مما أدى إلى زيادة النفور منه.[٢] ثم انضم إلى الهاربين مراد بك صاحب جريدة "الميزان" الذي قدم قبل هروبه مقترحاته في الإصلاح للسلطان، ولكن كما يذكر رامزور "إن منهاج الإصلاحات التي طلبها مراد من السلطان لم يكن لها أثر كبير في إذاعة صيته لأن مقترحاته كانت تبدو ضحلة لا تستحق أية أهمية".[٣]

بدأت الدول الأجنبية تمد يد المساعدة إلى الاتحاديين، ووضعت دوائر بريدها لخدمة ومساعدة توزيع جرائد ومنشورات الاتحاديين، وإيصالها وتوزيعها داخل الدولة العثمانية حتى إن "نيش" يقول بأن نقل صحيفة من باريس إلى أرضروم أصبح أسهل من نقل صحيفة داخل إسطنبول من محلة إلى أخرى.[٤]

وفي سنة ١٨٩٥ ألقي القبض مرة أخرى على معظم رؤوس الاتحاديين في إسطنبول منهم إسحاق سكوتي وكريم سيباطي وعبد الله جودت وشرف الدين مغمومي والشيخ نائلي وعبد القادر أفندي وأحمد بك.

---

[١] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٤١٠-٤١١. (بتلخيص).

[٢] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ١٧٢.

[٣] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٦٠.

[4] Paul Fesch Constantinople aux deriners Jours d' Abdullhamid, ???

إذن فهذه هي المرة الثانية التي يُلقى القبض فيها على المتآمرين، مما يثبت أن العفو السلطاني السابق لم يثمر معهم و لم يؤد إلى النتيجة، إذن فلا بد لهم الآن من عقاب شديد.. هذا هو الشيء المنطقي، ولكن السلطان وللمرة الثانية يكتفي بعقوبة النفي وتحديد الإقامة في المنفى[1] لهؤلاء المتآمرين عليه:

"فأما سكوتي وتشروكسولا أحمد بك وهو مدرس في المدرسة الحربية فقد نفيا إلى "رودس" غير أنهما استطاعا أن يهربا ويذهبا إلى باريس، وأما عبد الله جودت فقد أرسِل إلى طرابلس الغرب، غير أنه استطاع أن يعبر الحدود إلى تونس ثم انتهى به المطاف إلى فرنسا سنة ١٨٩٧، أما إبراهيم تيمو فقد خرج من البلاد قبل أن يقبض عليه وذهب إلى رومانيا حيث نظم فرعاً للجمعية ونشر صحيفة لتركيا الفتاة".[2]

وأمام سماحة السلطان وعدم أخذه إياهم بعقاب رادع فقد استمرت الجمعية في الداخل والخارج بنشاطها استناداً إلى مساعدات الدول الأوروبية الطامعة في أملاك الدولة العثمانية وعلى رأسها إنكلترة وفرنسا، وإلى مساعدة الجمعيات الماسونية التي كانت ولا تزال جمعية تهيمن عليها الصهيونية الدولية، لذا فإننا نرى أن الجمعية تخطط لحركة انقلابية في آب سنة ١٨٩٦، أي بعد سنة واحدة فقط من حركة الاعتقالات الثانية والتي انتهت بعقوبات خفيفة كما ذكرنا، وقد افتضحت المؤامرة قبل يوم واحد فقط من ساعة الصفر فأُلقيَ القبض على جميع المشتركين في المؤامرة وأودعوا السجن.

ما هو المنتظر الآن من السلطان تجاه جماعة يضبطهم متلبسين بمؤامرات الواحدة تلو الأخرى للإطاحة به؟ من حاكم فردي أشاع عنه نفس هؤلاء المقبوض عليهم بأنه قاتل سفاك، وأنه في وسوسة دائمة على عرشه وعلى حياته؟!

وللمرة الثالثة يصدر السلطان أحكاماً مخففة جداً، إذ اكتفى بنفي جماعة منهم وتحديد إقامتهم في مدن مختلفة من البلاد، وتبديل وظائف جماعة أخرى، و لم يعدم أي شخص منهم.

---

[1] كان الشخص المنفي زمن السلطان عبد الحميد حراً في التحول داخل المدينة ويسكن في بيت وليس في سجن؛ مع مخصصات مالية دسمة، ولكن يحظر عليه مغادرة تلك المدينة حيث يسجل تواجده فيها في مخفر الشرطة من آن لآخر. والظاهر أن الرقابة على هؤلاء المنفيين كانت من الضعف والتساهل إلى حد أن معظمهم كان يجد وسيلة للهرب بكل سهولة، و لم يكن المنفيون يقضون حياتهم في سجون وحصون مخيفة كما كان أعداء السلطان يشيعون.

[2] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٥٨.

ويشرح أرنست رامزور حادثة كشف المؤامرة والحكم على الاتحاديين كما يأتي:

"ولم تنقض الليلة إلاّ وكان كل المشتركين بالمؤامرة قد أُلقيَ القبض عليهم، وأدى هذا إلى نفي المتآمرين إلى أجزاء نائية من الإمبراطورية. وقد شملت قائمة المنفيين الزعماء جميعهم: كاظم باشا وحاجي أحمد وشيخ نائلي مع أخويه حقي بك وعيني بك، وثمانية عشر آخرين من أفراد أسرته، والشيخ عبد القادر وعشرين من أفراد أسرته، ومكلي صبري وزهدي بك رئيس ديوان المحاسبة، وكمال بك المدعي العام لمجلس الدولة وعدداً كبيراً وُضِعوا جميعاً على ظهر سفينة ووُزِعوا على المناطق التي عينت لمنفاهم. أما الذين كانوا يُعدّون أخطر العناصر فقد أرسِلوا إلى ليبيا.

وهكذا أقام الشيخ نائلي وأقاربه في أماكن كحمص وبنغازي بينما أجبِر حاجي أحمد على الإقامة في فيزان، أما مكلي صبري فقد أرسِل إلى الموصل، غير أنه استطاع بعد بضع سنوات الهرب، ثم استقر في باريس، أما المقدم شفيق بك فقد ذهب إلى عكا، لكنه استطاع الهرب بسرعة وذهب إلى باريس حيث أصبح أحد الزعماء في الحزب".[1]

وهذا النص يشي أيضاً بمدى حرية المنفيين في منفاهم بحيث أنهم كانوا يهربون إلى الخارج بكل سهولة ولم يكونوا يعيشون في السجون وخلف أبواب مغلقة.

"وأما كاظم باشا فقد طُرد مهاناً[2] وعُيّن حاكماً على شقودرة في ألبانيا وهو عقاب خفيف على ضابط انكشفت محاولته لخلع سلطانه. أما المتآمرون الصغار فقد تشتَتوا في الولايات الشرقية من الإمبراطورية وعلى ساحل الأناضول".[3]

ويعترف المؤلف هنا -كارهاً- بأن عقاب السلطان كان عقاباً خفيفاً، إذ إن عقاب ضابط كبير اشترك في محاولة خلع السلطان كان تعيينه حاكماً على "شقودرة" وهذا ليس عقاباً، بل هو عفو واضح، علماً بأن هذا الشخص عُين من قبل السلطان فيما بعد مديراً لمشروع خط الحجاز، وكان من أهم المشاريع من الناحية السياسية والعسكرية.

ويحاول المؤلف جاهداً أن يأتي بسبب معقول لديه لتفسير هذه الرحمة من جانب السلطان

---

[1] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٦٣.

[2] تأمل تعبير المؤلف: "طرد مهاناً وعيّن حاكماً"!! إذ يحاول المؤلف أن يشوه حتى هذه الرحمة التي لا مثيل لها. فالسلطان بدلاً من أن يشنق هذا الضابط المشترك في مؤامرة انقلاب تستهدف حياته وعرشه يعينه حاكماً على شقودرة في ألبانيا!.

[3] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٦٣-٦٤.

فلا يجد شيئاً ذا بال، إذ نراه يقول معقباً على التصرف الرحيم للسلطان:

"من الصعب أن نفهم المنطق في سياسة عبد الحميد في إنزال عقوبة النفي، فقد أدين المشتركون في مؤامرة ١٨٩٦ كلهم بالخيانة قانونياً، ولا بد أنه لا يصعب على رجل شديد كعبد الحميد أن ينفذ فيهم حكم الإعدام، ولعله كان قد أدرك بالطبع أن المذابح الأرمنية أثارت الكثير من الانتباه غير أنه ظل يتابع هذه السياسة طوال مدة حكمه،[١] وقد استطاع بعض هؤلاء المبعَدين الهرب كما رأينا، كما أن آخرين ممن لا يحصر عددهم طالت هم الحياة فظلوا ينشرون أفكارهم في البلاد،[٢] وهكذا فبينما كان السلطان يجتث أخطر نقطة موبوءة من أملاكه، نجد أنه في الوقت نفسه كان ينشر الداء في مناطق أوسع بكثير، لقد توفي بعض المُبعدين في المناطق النائية، وقتل عدد قليل منهم عمداً[٣] وهم في المنفى كما قُتل مدحت باشا في منفاه من قَبلُ. غير أن سياسة السلطان -أو فقدان السياسة عنده- ينبغي أن تعتبر إلى حد كبير أحد العوامل التي ساعدت على التعجيل بسقوطه".[٤]

لا يمكن أن يكون هناك تحامل وتحيز وعدم إنصاف أكثر من هذا، فالمؤلف يحاول جاهداً أن يعثر على سبب يستطيع به تفسير هذا التصرف النبيل من قِبل السلطان ضد أعدائه، فيخفق في ذلك، ولما كان السبب الواضح والصريح -وهو رحمة السلطان وعفوه الواسع- غير وارد بالنسبة إليه، لذا فهو يعزو هذا التصرف إلى فقدان السياسة عنده!.. ففقدان السياسة عند سلطان اشتهر بالدهاء السياسي، واعترف له بذلك حتى ألد أعدائه! وهو السلطان الذي قال عنه جمال الدين الأفغاني: "إنه لو وزن مع أربعة من نوابغ رجال العصر لرجحهم ذكاءً ودهاءً وسياسةً".

---

[١] إذن فقد كانت هذه هي سياسته الدائمة، و لم تكن سياسة مؤقتة عنده أملتها أحداث الأرمن، وقد رأينا أنه عفا عنهم قبل هذه المؤامرة مرتين متتابعتين أيضاً.

[٢] وهذا اعتراف من المؤلف بأن المنفيين كانوا أحراراً في التنقل داخل المدن المعينة لمنفاهم، وإنهم كانوا احراراً في الاتصال مع الناس.

[٣] هذا افتراء تاريخي، إذ لم يستطع لا هو ولا غيره من المؤرخين ذكر اسم واحد فقط قُتل في المنفى، ولو استطاع المؤلف أن يعثر على اسم واحد فقط لذكره بكل تأكيد، إذ أليس من الغريب أن يسرد قائمة طويلة بأسماء المنفيين وأماكن نفيهم، ولا يذكر اسم منفي واحد قُتل؟... أما مسألة وفاة مدحت باشا -أو قتله- فقد سبق أن فصلنا الكلام حولها.

[٤] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٦٤.

ويعترف المؤلف هنا بأن سياسته هذه في معاملة خصومه كانت عاملاً في التعجيل بسقوطه.

في هذه الأثناء حصلت منازعات كثيرة في باريس وجنيف بين أعضاء الاتحاديين، ولن ندخل في تفاصيل كثيرة عن هذا الموضوع ولكننا نقول باختصار إن مراد بك انتخب رئيساً لهم، وإن الخلاف الرئيسي كان بين أحمد رضا المشهور بآرائه الوضعية وبحبه للتسلط وبين بقية الأعضاء، حتى إن أحد الاتحاديين أعلن: "إذا كنا نرضى بالخضوع لإرادة شخص واحد، فالأجدر بنا أن نخضع لإرادة أسرة ترجع إلى ستمائة سنة في القدم،[1] وما دمنا قد رفضنا حكمهم فلماذا إذن نخضع لإرادة أحمد رضا؟".[2]

كانت صحف الاتحاديين وبخاصة "مشورت" و"الميزان" تنشر المقالات العنيفة ضد السلطان متهمة إياه بكافة أنواع التهم وملصقة به أبشع الصفات، وإن المؤرخ اليوم عندما يدقق مقالات هذه الصحف أو الأخبار الواردة فيها يجد معظمها أخباراً كاذبة وملفقة، وقد حارب السلطان هذه الصحف محاولاً تعطيلها وتقليل آثارها، فنجح في ذلك أحياناً وأخفق في أحيان أخرى، ولن ندخل في هذه التفاصيل.

عندما ألقى السلطان القبض على المتآمرين داخل الدولة العثمانية شل حركة الجمعية ونشاطها بعض الوقت، واتجه إلى معالجة أمر الاتحاديين في أوروبا فأرسل رئيس استخباراته أحمد جلال الدين باشا إلى أوروبا لمفاوضة الاتحاديين وبخاصة إلى مراد بك ليخبره بأن هذا النزاع يجب أن ينتهي وأن السلطان يعد بأنه سينظر بعين العطف إليهم وسينفذ مطاليبهم الصالحة، وان بإمكانهم العودة إلى إسطنبول حيث سيعينهم السلطان في المناصب الملائمة لهم، وإذا رفضت هذه البادرة فإن السلطان سيكون حراً في اتخاذ ما يراه مناسباً لعقابهم وملاحقتهم.[3]

فكر الاتحاديون في هذا العرض ملياً ثم قرروا -أو قرر معظمهم- الموافقة عليه ولكن باعتباره "هدنة" أي أن لهم الحق في الرجوع إلى نشاطهم السابق في حالة عدم تنفيذ السلطان

---

[1] يقصد أسرة آل عثمان.

[2] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٦١ نقلاً عن مذكرات "إبراهيم تيمو" وعن كتاب "إنقلاب تاريخي واتحاد وترقي" لأحمد بدوي كوران.

[3] *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 416.

شروطهم التي كانت تتلخص في إجراء بعض الإصلاحات وفي قيام السلطان بإعلان عفو عام بشكل تدريجي.

ما إن وصلت البرقية السرية إلى السلطان بهذه الشروط حتى قبلها على الفور وأعلن العفو العام عن أعضاء الاتحاد والترقي، أي قام بالخطوة المطلوبة منه لذا كان على الاتحاديين أن يقوموا من جانبهم بتحقيق تعهدهم أيضاً.

لم يتردد الاتحاديون أيضاً، إذ أعلنوا عن قيامهم بحل الجمعية وإغلاق جريدة "الميزان" ورجع مراد بك إلى إسطنبول، و لم يلبث الآخرون أن تبعوه وهم يمنون النفس بمناصب كبيرة في ظل السلطان. و لم يخيب السلطان آمالهم إذ وزع بعض المناصب عليهم، حتى مراد بك الذي تعهد لأصدقائه بأنه لن يقبل أي منصب من السلطان، ما إن وصل إسطنبول حتى زار السلطان الذي عينه عضواً في إحدى دوائر لجنة "شورى الدولة" وأصبح يراجع القصر في كل حاجاته حتى مصاريف أخته المريضة،[1] علماً بأنه كان قبل شهرين فقط يقول عن السلطان: "لم يعد سلطاناً، بل شيطاناً يحكم". كما عين أحمد بك "باشا" وشريف بك كملحقين عسكريين، وعين إسحاق سكوني في سفارة روما. أما عبد الله جودت فقد عُيّن طبيباً في السفارة العثمانية في فيينّا.[٢]

ويتبين من هذا مدى انتهازية الاتحاديين وتهالكهم على مصالحهم الخاصة واستعدادهم للتلون لمن يدفع لهم أكثر، يقول الدكتور أرنست رامزور: "وبينما كانت بقايا المنظمة مشغولة بتضميد جراحها بعد الضربة الأخيرة[٣] جاءها أقوى ضربة من دون سابق إنذار، فقد أوقف أعضاء تركيا الفتاة في أوروبا كفاحهم ضد عبد الحميد فجأة باستثناء واحد أو اثنين من الشخصيات البارزة، بل إن بعضهم توجه يقودهم معبود الجمعية مراد بك إلى ضفاف البسفور ليُقبّلوا أقدام الرجل الذي كانت أقوالهم المهينة ضده قد بلغت غايتها من قبلُ ذلك

---

[1] *Ulu Hakan*, N.F.Kısakürek, s. 417.

[٢] هذا الشخص كان معروفاً بإلحاده وبعداوته الشديدة للإسلام، لذلك ما إن سمع القصر بتصرفاته المعادية للإسلام حتى طرده من السفارة، فذهب إلى مصر وأصدر هناك مجلة "الاجتهاد". كما قام بترجمة كتاب المستشرق الدكتور "دوزي" "تاريخ الإسلام" المملوء بالتهجم والافتراء على الإسلام مما أدى إلى انتحار طالبين في الكلية العسكرية في إسطنبول بعد قراءتهما الكتاب، إذ شعرا بصدمة عنيفة وبفراغ كبير بعد تضعضع عقيدتهما.

[٣] يقصد المؤلف هنا اكتشاف السلطان للمؤامرة الأخيرة سنة ١٨٩٦م، وقيامه بإلقاء القبض على زعماء الاتحاديين.

بأيام قليلة"،[1] هنا نرى أن جمعية الاتحاد والترقي تلقت ضربة قوية في الداخل وفي الخارج وأن الشلل أصاب نشاطها فخفتَ صوتها وسكنت حركتها.

في هذه الأثناء نرى أن شرارة صغيرة من هذه الحركة سرت إلى الجيش الثالث في مدينة سلانيك مركز الدونمة[2] واليهود والماسونيين فوجدت مرتعاً خصباً لها هناك، يقول أحد الاتحاديين في كتاب نشره: "كان الجيش الثالث يتمتع بنوع من الحرية العسكرية، ذلك لأن تدخل الدول العظمى في أحداث الروملي ساعد على اكتساب هذا الجيش نوعاً من الحرية لم تتمتع بها الجيوش الأخرى مما عمل على تهيئة تربة جيدة لفكرة الحرية".[3]

وهذا اعتراف بعدم وجود أنصار للاتحاديين في مراكز الجيوش العثمانية الأخرى، التي بقيت مخلصة للسلطان، والحقيقة أنه لولا المساعدات التي قُدّمت من قِبل الجمعيات الماسونية لهذه الحركة لما كتب لها النجاح.

بعد أن فشلت مساعي هرتزل لدى السلطان عبد الحميد في استقطاع وطن قومي لليهود في جزء من فلسطين رغم العروض السخية والاغراءات العديدة التي قُدّمت للسلطان من قِبل الصهيونية العالمية[4] -والماسونية ليست إلاّ واجهة من واجهاتها- تقرر التخلص من السلطان، فمدت المراكز الماسونية خارج الإمبراطورية العثمانية -لاسيما في أوروبا- يدها إلى جمعية الاتحاد والترقي لتبعث فيها الحياة، وقد أدركت أن دور وجهد بضعة أشخاص هاربين من

---

[1] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٧٥.

[2] الدونمة: هم جماعة من اليهود الذين تظاهروا بالإسلام ولكنهم بقوا على دينهم يمارسون شعائره وطقوسه سراً. ومعنى كلمة "الدونمة" هو "المرتد" وهم أتباع حاخام يهودي ظهر في إزمير وادعى سنة ١٦٤٨م أنه المسيح المنتظر وانه سيخلص اليهود ويؤسس لهم دولتهم حيث سيسيطرون على العالم. وعندما أشيع أنه سيقوم بحركة تمرد قبضت عليه السلطات العثمانية وسجنته وشكلت لجنة علمية لمناقشته. فرأى أن أسلم شيء له هو أن يعلن إسلامه ففعل، وتسمى باسم "محمد عزيز أفندي" وطلب من السلطات العثمانية السماح له بدعوة اليهود إلى الإسلام فسمح له بذلك. وانتهزها فرصة لدعوة اليهود إلى اعتناق الإسلام ظاهرياً، وكان يحثهم على الإيمان به والالتفاف حوله. ولا تزال هذه الطائفة موجودة في تركيا. (أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية، للدكتور أحمد نوري النعيمي، ص ٢٣-٢٩).

[3] *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s. 427.

[4] يراجع في هذا الخصوص المصادر الآتية:

١- موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩" لحسان الحلاق.

٢- يوميات هرتزل" إعداد أنيس الصايغ، ترجمة هلدا شعبان الصايغ.

٣- الصهيونية وتركيا:

Siyonizim ve Türkiye, Dr. Yaşar Kutluay, Akçağ Yayınları İleri Sanat Matbaası, İstanbul.

الدولة العثمانية لن يكون مجدياً على الإطلاق، وان الأسلوب المؤثر والفعال هو التسرب إلى الجيش واصطياد الضباط الشباب بكل أنواع الاغراءات، وكان الجيش الثالث هو الأنسب لهم، فهو بعيد عن مركز الدولة، وفي إقليم مضطرب مشحون بالفتن وبالحركات السرية المسلحة، وهناك نوع من التدخل الدولي، وعلاوة على ذلك ففيه مركز من أقوى المراكز الماسونية.

يقول المؤرخ التركي "نظام الدين نظيف" في كتابه "إعلان الحرية والسلطان عبد الحميد الثاني"(İlani Hürriyet ve Sultan Abdülhamid Han): "عندما رد طلب الوفد اليهودي - المسند من قبل الإمبراطور ويلهم- في الحصول على وطن لهم، أي عندما خاب هرتزل في مسعاه اشتد العداء ضد "يلدز" وهذا ما كان يتوقعه عبد الحميد، لأن اليهود قوم يتقنون العمل المنظم، وكانت لديهم قوى عديدة تضمن لهم النجاح في مسعاهم، فالمال متوفر لديهم وكانوا يسيطرون على أهم العلاقات التجارية الدولية، وكانت صحافة أوروبا في قبضتهم، فكان في مقدورهم إطلاق العواصف التي يريدونها لدى الرأي العالمي متى شاءوا..".

ويستمر المؤرخ: "بدأوا أولاً بتحريك الصحافة العالمية، ثم أخذوا بتوحيد وتجميع كل الظروف المعادية لعبد الحميد في المجتمع العثماني، فإذا بنا نجد أن أنصار المشروطية يتخذون طابعاً منظماً وهجومياً، علماً بأنهم كانوا حتى ذلك الوقت متفرقين ويعملون دون نظام ودون تنسيق، إذ لم يكن صعباً عليهم توحيد أعداء عبد الحميد الذين نشأوا في ذلك المجتمع العثماني الكوزموبوليتي "الخليط" فبمقدور مثل هذه المنظمة "الكوزموبولوتية" القيام بهذه المهمة. وقد أخذ "المحفل الأعظم" الماسوني الإيطالي على عاتقه هذه المهمة في التوحيد والتنسيق لأنه كان اقرب مركز ماسوني للإمبراطورية العثمانية. ولعب محفل (Macedonia Risorta) ومحفل (Lux Labos) الإيطاليان وخاصة محفل "ريزورتا" في "سلانيك" دوراً ملحوظاً".[1]

يقول الدكتور رامزور مبرراً سرعة انتشار جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك: "ربما كانت سلانيك آنذاك أكثر المدن تقدماً في الإمبراطورية العثمانية لأن الأوروبيين في سكانها المنوعين كانوا أكثر من العثمانيين، وكان نصف سكانها تقريباً من اليهود السفارين الذين لقوا منذ زمن بعيد في تركيا الإسلامية تسامحاً دينياً لم توفره لهم إسبانية المسيحية، وفي القرن السابع

(1) *İlani Hürriyet ve Sultan II. Abdulhamid Han,* Nizamettin Nazif Tepedelenoğlu, Yeni Matbaa-İstanbul-1960, s. 58-59.

عشر أسلم عدد منهم مع رئيسهم شبتاي سيوي، الذي عدّ نفسه مسيح إزمير، ثم صاروا يدعون منذ ذلك الحين "الدونمة". وبالإضافة إلى ذلك كانت توجد جماعات كبيرة تمثل كل قومية في البلقان، وكان مستوى التعليم العام أرقى بالتأكيد من مستواه في تركيا الأسيوية.

إن قرب مقدونية من أوروبا، وتعقد مشاكلها التي تنعكس آثارها في كل الأمم البلقانية، وبصورة غير مباشرة في جميع الدول الكبرى بشكل من الأشكال، كان من الأسباب التي جعلت هذه الدول تضعها تحت الرقابة، فقد فرضت على السلطان الموافقة على قوة من الجندرمة بإمرة ضباط أوروبيين كمحاولة لإبقاء الحالة الراهنة القلقة، وهذا زاد من الصعوبات في وجه عبد الحميد في محاولته وقف انتشار الأفكار في سلانيك وبقية أنحاء مقدونية، أو في أن يمنع بأساليبه الدقيقة المعتادة التنظيم الذي كان يعمل بنشاط ضده. كما أن السهولة النسبية للاتصال بالعالم الخارجي كانت أيضاً مهمة".[1]

ويضطر الدكتور رامزور للاعتراف بدور الماسونية في حركة الاتحاد والترقي، فيقول: "لم يمض وقت طويل على المتآمرين في سلانيك، وهي مركز النشاط حتى اكتشفوا فائدة منظمة أخرى وهي الماسونية، ولما أنه كان يصعب على عبد الحميد أن يعمل هنا بنفس الحرية التي كان يتمتع بها في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية، فإن المحافل الماسونية القديمة في تلك المدينة استمرت تعمل دون انقطاع -بطريقة سرية طبعاً- وضمت إلى عضويتها عدداً ممن كانوا يرحبون بفكرة خلع عبد الحميد.

لذلك وجدت الجمعية العثمانية للحرية أن المحافل الماسونية في سلانيك تلائم أغراضها بصورة رائعة، ويبدو أن الجمعية استعملت بعض المحافل أو ربما جميعها لتكون محلات للاجتماع، وضمت كثيراً من أعضائها واستخدمت الفن الذي نماه الماسونيون في اختبار المرشحين للعضوية، ومن المحتمل أيضاً أن عمل الجمعية سار بسرعة تثير التقدير بسبب هذا الاتصال مع ماسونية سلانيك".[2]

و"يؤكد لنا دارس آخر للحالة أنه في حوالي سنة ١٩٠٠ قرر "المشرق الأعظم" الفرنسي إزاحة السلطان عبد الحميد وبدأ يجتذب لهذا الغرض حركة تركيا الفتاة منذ بداية تكوينها. ثم

---

[1] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ١١٩.

[2] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ١٢٣.

إن محللاً آخر يلاحظ: "يمكن القول بكل تأكيد أن الثورة التركية كلها تقريباً من عمل مؤامرة يهودية ماسونية".[1] ويشير الكاتب في الصفحة نفسها إلى أن النشرة الماسونية الفرنسية "لاكاسيا" (Lacacia) تبدو مقتنعة بأهمية الماسونية لحركة تركيا الفتاة.

ويقول: "اتخذت هذه الصلة بين الماسونية وأعضاء تركيا الفتاة طابعاً شبه رسمي بعد الثورة مباشرة، حينما قابل مراسل صحيفة باريسية شاباً من تركيا الفتاة اسمه رفيق بك.

ويبدو أن إجابة رفيق بك توضح أن المحافل الماسونية كانت مفيدة جداً للحركة، وقد اتخذ هذا أيضاً كدليل على ثورة عالمية، فقد قال: "حقاً إننا وجدنا سنداً معنوياً من الماسونية وبخاصة الماسونية الإيطالية؛ فالمحفلان الإيطاليان (Labor et lux. Macedonia Risorta) قدما لنا خدمة حقيقية ووفرا لنا الملاجئ، فكنا نجتمع فيهما كماسونيين، لأن كثيرين منا كانوا ماسونيين غير أننا في الحقيقة كنا نجتمع لننظم أنفسنا، كما أننا اخترنا معظم رفقائنا من هذين المحفلين، اللذين ساعدا لجنتنا كغربال، نظراً لما كانا يبديانه من دقة في الاستفسار عن الأفراد، فكان العمل السري الذي يجري في سلانيك قلما يثير الشكوك في القسطنطينية. كما أن عملاء الشرطة حاولوا عبثاً دخوله. يضاف إلى ذلك أن هذه المحافل التمست من "المشرق الأعظم" في إيطاليا أن تتدخل السفارة الإيطالية عند الحاجة، وقد وعد "المشرق الأعظم" بدوره بضمان ذلك".[2]

ويقول: "أما فيما يتعلق بأعضاء تركيا الفتاة في أوروبا فيبدو أن عدداً منهم ارتبط بالمحافل الماسونية حينما كانوا في المنفى، إلاّ أنه لا يمكننا تعيين عدد الذين فعلوا ذلك، بل يمكن القول بالتأكيد أن اثنين على الأقل من أبرز قوادها لم ينضما قط للماسونية وهما أحمد رضا والدكتور "سلانيكلي" ناظم".[3]

ومع كل هذه الاعترافات الطويلة فإن المؤلف يحاول التقليل من دور الماسونية في إعداد الانقلاب الاتحادي ضد السلطان عبد الحميد، وفي تأثيرهم الجدي والكبير على رسم السياسة الخارجية للدولة العثمانية وتعيينها بعد الانقلاب، إذ يقول: "نعم إن الماسونية لقيت في تركيا

---

[1] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ١٢٦.

[2] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ١٢٦-١٢٧ نقلاً عن The Causes of World Unrest, s.145

[3] تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨؛ ص ١٢٧. نقلاً عن رسالة خاصة للمؤلف من الدكتور أرنست جاك (Ernest Jach) في ١٩٤١/٢/٥.

رواجاً بعض الوقت على إثر ثورة سنة ١٩٠٨ غير أن أي دارس جدي للشؤون التركية لا يستطيع اتهام حكومة تركيا الفتاة بالسماح "للماسونية الدولية" أو "اليهودية العالمية" بإملاء سياستها في الحقبة التي مرت بين سنة ١٩٠٨ إلى إعلان الحرب".[١]

ونحن لا نوافق المؤلف في ذلك فإضافة إلى النصوص والأدلة السابقة فسنورد هنا أدلة أخرى ووثائق أخرى تكشف بشكل قاطع أن المؤامرة التي أطاحت بالسلطان عبد الحميد كانت مؤامرة يهودية وماسونية، وان الشعارات التي رفعت من قبل جمعية الاتحاد والترقي وهي "الحرية، الأخوة، المساواة" لم تكن إلاّ شعارات كاذبة مزيفة[٢] ولم تكن إلاّ قناعاً وستاراً وغطاءً للمؤامرة اليهودية التي استخدمت أعضاء جمعية الاتحاد والترقي كأدوات في هذه المؤامرة التاريخية الكبرى.

تقول "ناستا هـــ. ولستر Nasta H.Welster مؤلفة كتاب "الجمعيات السرية والحركات الهدامة". "Secret Societies and Subversive Movment" حول علاقة حركة الاتحاد والترقي بالماسونية ما يأتي بالحرف الواحد: "إن حركة تركيا الفتاة نشأت من المحافل الماسونية في سلانيك التي كانت تدار من قبل "المشرق الأعظم" الإيطالي".[٣]

ويقول سيتون واطسون[٤] في كتابه "نشأة القومية في بلاد البلقان" (The Rise of Nationality in the Balkans): "إن اعضاء تركيا الفتاة -الذين كان غرب اوروبا على إتصال دائم بهم- كانوا رجالاً منقطعين وبعيدين عن الحياة التركية وطراز تفكيرها لكونهم قضوا ردحاً طويلاً من الزمن في المنفى وكانوا متأثرين وبشكل سطحي بالحضارة الغربية وبالنظريات غير المتوازنة للروح الوحشية للثورة الفرنسية.

كان كثير منهم أشخاصاً مشبوهين ولكنهم كانوا دون استثناء رجال مؤامرات لا رجال سياسة، ومدفوعين بدافع الكراهية والحقد الشخصي لا بدافع الوطنية، والثورةُ التي أنجزوها كانت نتاج عمل مدينة واحدة وهي مدينة "سلانيك" إذ تمت وترعرعت فيها وتحت حماية

---

(١) تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ١٢٧.

(٢) أقام الاتحاديون بعد وصولهم إلى السلطة حكماً دكتاتورياً قاسياً ونصبوا المشانق لمعارضيهم وبعد أن فتتوا الإمبراطورية العثمانية وبعثروا أشلاءها هربوا إلى الخارج. ولا يمكن تفصيل هذا الموضوع هنا.

(3) *Secret Societies and Subversive Movment,* Nasta H.Welster, London 1928, s. 284.

(٤) يصف الدكتور أرنست رامزور هذا الكاتب بأنه "رجل معروف باطلاعه الواسع على الشرق الأدنى". (انظر: المصدر السابق، ص ٢٠٠).

المحافل الماسونية "جمعية الاتحاد والترقي" وهي المنظمة السرية التي بدلت نظام حكم عبد الحميد.

إن العقول الحقيقية للحركة كانت عقولاً يهودية أو يهودية - مسلمة، وقد جاءت مساعداتها المالية من أغنياء "الدونمة" ومن يهود سلانيك ومن الرأسماليين العالميين أو شبه العالميين في فيينا وبودابست وبرلين وربما في باريس ولندن أيضاً".(1)

ويقول فخري البارودي وهو يصف وضع دمشق بعد نجاح الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد: "وقد ساعد الاتحاديين على نشر دعايتهم اللوج "أي المحفل" الماسوني الذي كان مغلقاً قبل الدستور".

ثم يقول: "وبعد الانقلاب فتح المحفل أبوابه، وجمع الأعضاء شملهم وأسسوا محفلاً جديداً أسموه محفل "نور دمشق" وربطوه بالمحفل الأسكتلندي".(٢)

ويعترف أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بما يأتي: "كان هناك نوعان من الأعضاء في الجمعية: أحدهما مرتبط بالمحفل الماسوني وهذا كنا نطلق عليه اسم "الأخ من الأب والأم" وآخر غير مرتبط بالمحفل الماسوني فكنا نطلق عليه اسم "الأخ من الأب فقط"(٣) فتأمل!

ويعلق الكاتب التركي المعروف "نجيب فاضل" على هذا الاعتراف بتساؤل مرير: "أكان الضباط الاتحاديون في الجيش الثالث تحت إمرة الدولة يا ترى؟ أم تحت إمرة وخدمة اليهودية؟!".(٤)

والأدهى من ذلك أن هذه المؤامرة التي كانت الأيدي اليهودية تنسجها من وراء الأستار كانت تتم باسم الإصلاح وباسم مقاومة الظلم والاستبداد وتحت شعارات براقة مثل: الحرية، الإخاء، المساواة.

ولا ينكر الماسونيون الذين أصدروا كتاباً لهم في تركيا باسم "الماسونية في تركيا والعالم" (Dünyada ve Türkiyede Masonluk) دورهم في هذه المؤامرة إذ نقرأ فيه ما يأتي: "لم يستطع عبد الحميد الثاني السماح للحركة الماسونية بالعمل لأنها كانت تحمل مبادئ الحرية،

---

(1) *The Rise of Nationality in the Balkans*, London 1917.p.p. 134-135.

(٢) مذكرات البارودي، فخري البارودي، ٦٣/١.

(٣) انقلاب تاريخميز واتحاد وترقي، أحمد بدوي كوران، ص ٢٤٣.

(4) *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 430.

فقام بإغلاق محافلها، ومع ذلك فقد استمرت الحركة الماسونية بشكل سري في عملها طوال السنوات ١٨٧٦-١٩٠٩. وتأسس المحفل التركي الكبير المرتبط بالمحفل الإيطـــالي الكبير المســـمى بمحفل "ريزورتا" في سنة ١٨٨٤ من قبل "سافا باشا" و"وقد انتشرت الماسونية بشكل خاص في سلانيك وحواليها، ومع أن عبد الحميد حاول أن يحد ويشل الحركة الماسونية هناك، إلاّ أنه لم يوفق في مسعاه" و"وقد قامت هذه المحافل، لاسيما محفل "ريزورتا" ومحفل "فاريتاس" بدور كبير في تأسيس وتوسيع حركة جمعية الاتحاد والترقي. كما كان للماسونيين دورهم في إعلان الحرية سنة ١٩٠٨".[١]

وقد كان السلطان عبد الحميد على وعي كامل بأن خيوط المؤامرة المحاكة ضده هي في أيدي اليهودية العالمية لعدم استجابته لبيع القدس وفلسطين لهم. يقول "حسام الدين أرتوك" وهو أحد رؤساء الأمن القومي السابقين في تركيا في كتابه "ما وراء الأستار في عهدين"[٢] "قال لي مرة صديقي ملازم أول خيالة "زنون دبره لي": "عندما كنت في حراسة السلطان عبد الحميد[٣] شكا لي السلطان المخلوع في أحد الأيام قائلاً:

"إن أشد ما آلمني هو تبليغي بقرار الخلع من قبل ذلك اليهودي الماسوني، فأنا لا أستطيع نسيان "عمانوئيل قره صو" من بين وفد المبعوثين "النواب" الذين جاءوا إلى يلدز، لقد كان هذا إهانة لمقام الخلافة. ونحن جميعاً نعلم مدى الحقد الذي يكنه اليهود منذ زمن الرسول ﷺ للإسلام ولمقام الخلافة، وعندما كنت على عرش السلطنة العثمانية جاءني في أحد الأيام "تيودور هرتزل" مؤسس المنظمة اليهودية العالمية مع رئيس الحاخاميين وذلك من أجل غاية صهيونية، وقبلت الزيارة للاستماع إليهم لمعرفة مقاصدهم فكان طلبهم هو الحصول على وطن لليهود. وكانوا يقترحون القدس لذلك، حتى إن تيودور هرتزل قال بلا خجل: "أُحب أن أعرض على جلالتكم بأننا مستعدون لتقديم الملايين التي ترونها مناسبة من الذهب حالاً من أجل القدس".

شعرتُ بأن الدم يطفر إلى رأسي... تأمل! لقد وصلت الجرأة بهذين اليهوديين إلى عرض

---

(1) *Dünyada ve Türkiye'de Masonluk*, Faruk Ülke – A. Semih Yazıcıoğlu, Başak Yayınevi –İstanbul-1965, s. 296-298.

(2) *İki Devrin Perde Arkası*, Samih Nafiz Tansu, s. 50.

(٣) نفي السلطان عبد الحميد بعد خلعه إلى مدينة "سلانيك" حيث أقام هناك تحت حراسة مشددة حتى اندلاع الحرب البلقانية كما سيأتي شرحه.

الرشوة في مقام سلطنتنا صرختُ بهما: "أخرجا من هنا حالاً.. إن الوطن لا يباع بالمال".

وعندما دخل رجال القصر أمرتهم بإخراجهما.

ومنذ ذلك الوقت ناصبني اليهود العداء، وكل ما أقاسيه هنا في "سلانيك" هو جزاء عدم إعطائي وطناً لليهود".(١)

وإلى الشيء نفسه يشير السلطان عبد الحميد في رسالته(٢) التي وجهها إلى الشيخ محمود أفندي أبي الشامات من منفاه حيث يقول فيها بعد الحمد والتسليم: "بعد هذه المقدمة أعرض على رشادتكم وإلى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة في ذمة التاريخ: إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما سوى أنني بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم "جون تورك" وتهديدهم اضطررت وأجبرتُ على ترك الخلافة الإسلامية. إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا عليّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة -فلسطين- ورغم إصرارهم لم أقبل بصورة قطعية هذا الاقتراح. وأخيراً وعدوا بتقديم ١٥٠ مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهباً، فرفضتُ هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً، وأجبتهم بالجواب القطعي الآتي: إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً -فضلاً عن ١٥٠ مائة وخمسون مليون ليرة إنجليزية ذهباً- فلن أقبل اقتراحكم هذا بوجه قطعي. لقد خدمتُ الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة فلن أسوّدَ صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين. لهذا لن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضاً.

وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي، وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى سلانيك فقبلتُ بهذا الاقتراح الأخير هذا. وحمدتُ المولى وأحمده أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة فلسطين، وقد كان بعد ذلك ما كان. ولذا فإني أكرر الحمد والثناء لله المتعالي وأعتقد أن ما عرضته كاف في هذا الموضوع المهم وبه أختم رسالتي هذه.

ألثم يديكم المباركتين وأرجو وأسترحم أن تتفضلوا بقبول احترامي. سلامي إلى جميع الأخوان والأصدقاء.

---

(1) *İki Devrin Perde Arkası*, Samih Nafiz Tansu, s. 50-51.

(٢) انظر مقالة: "كانت الصهيونية هي خالعة السلطان ومقوضة المملكة العثمانية" لسعيد الأفغاني. مجلة العربي ١٩٧٢ العدد ١٦٩. وندرج صورة هذه الرسالة.

يا أستاذي المعظم !

لقد أطلتُ عليكم البحث، ولكن دفعني لهذه الإطالة أن نحيط سماحتكم علماً، ونحيط جماعتكم بذلك علماً أيضاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في ١٣٢٩/٩/٢٢

خادم المسلمين

عبد الحميد بن عبد المجيد

يا هو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد
رسول رب العالمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين إلى يوم الدين
اشبو عريضه مى طريقت عليه شاذليه نك شيخى وجودلره روح وحيات
ويرن وجمله نك افنديسى بولنان الشيخ محمود افندى ابو الشامات حضرتلرينه
رفع ايديورم. مبارك اللرينى اوپرك ودعالرينى رجا ايدرك سلام
وحرمتلرمى تقديم ايله عرض ايدرم كه. سنه حاليه شهر مايسك ٢٢ نجى
كونى تاريخلى مكتوبكز واصل اولدى. صحت وسلامتده دائم اولديغكزدن دولايى
الله حمد وشكر ايتدم. افندم اوراد شاذليه قرائتنه ووظيفه شاذليه
اللهيه توفيقله گيجه وگوندوز دوام ايديورم. وبو وظيفه لرى ادايه موفق
اولديغمدن دولايى الله تعالى حضرتلرينه حمد ايدرم ودعوات قلبيه كزه دائما
محتاج اولديغمى عرض ايلرم. بو مقدمه دن صكره شو مهم مسئله يى ذات
رشاد پناهيلرينه وذات ساحت پناهيلريكز امثال عقول سليمه صاحبلرينه
تاريخى بر امانت اولارق عرض ايدرمكه: بن خلافت اسلاميه يى هيچ بر سبب ايله
ترك ايتمه دم. انجق وانجق جون ترك اسميله معروف ومشهور اولان
اتحاد جمعيتك رؤساسنك تضييق وتهديدلرى ايله خلافت اسلاميه يى تركه
مجبور ايدلدم. بو اتحاديجيلر ارض مقدسه ده فلسطينده يهود ايچون
بر وطن قومى تأسيسنى قبول وتصديق ايتمكلكم ايچون اصرارلرنده
دوام. بو اصرارلرينه وتهديدلرينه باقمايه رق قطعيا بو تكليفى قبول ايتمدم
وبالآخره يوز اللى مليون التون انكليز ليراسى ويره جكلرينى وعد ايتديلر

رسالة السلطان عبد الحميد الثاني التي بعثها من سلانيك إلى الشيخ محمود أبو الشامات في دمشق يبين فيها أن خلعه عن العرش كان بسبب عدم قبوله الموافقة على إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين .

وأمام هيمنة اليهود بواسطة المحافل الماسونية على حكومة الاتحاد والترقي بدأ الشعراء بنظم أبيات تنتقد هذا الوضع وتسخر منه نرى منهم الشاعر أشرف الذي قال:

بفضل بعض الدونمة (العودتيين)   أصبحت حكومتنا شبيهة بدولة اليهود[1]

وقال الشاعر نابي:

لقد انتشر كفر الماسونية في العالم   فكيف يصبر على هذه الأوضاع من كان مسلما؟

ويشير الكاتب الغربي تيودور ورنر (Theodar Werner) في كتابه الذي ترجم إلى التركية تحت عنوان: "الأتراك تحت قبضة الإنكليز" إلى أن الموضوع لم يعد وجود تأثير يهودي قوي على الاتحاد والترقي بل إنهم دخلوا في الحكومة فعلاً.[2]

وفي سنة ١٩١١ نرى السيد رضا صالح النائب عن مدينة بيروت يلقي الخطاب الأتي في مجلس النواب بمناسبة مناقشة ميزانية سنة ١٩١١ مشيرا إلى الخطر الصهيوني في فلسطين وكيف أنهم بدأوا يضعون علمهم وطوابع خاصة بهم ويقومون بسك نقود خاصة بهم فيقول: "لقد بدأ اليهود بوضع علم وطوابع ونقود خاصة بهم مع أن هذا خاص بالدول. ولا أملك حالياً في يدي وثيقة حول العلم والنقود، ولكن السيد شكري عرض لكم نماذج من طوابعهم. بدأ اليهود يشترون الأراضي في فلسطين ليس بألف قرش بل بخمسين قرشاً. لقد اشتروا أراضي كثيرة وحولوها إلى مجمعات "مستعمرات" واقترب عددهم من مائتي ألف نسمة، وانتقلت القوة الاقتصادية في هذه المنطقة إلى أيديهم".[3]

بينما جعل السلطان عبد الحميد الثاني أرض فلسطين ملكاً سلطانياً ومنع منعاً باتاً بيعها إلى أي أجنبي لأنه كان يخشى قيام اليهود بشراء هذه الأراضي. فجاءت حكومة الاتحاد والترقي وسنت القوانين التي أباحت لجميع الأجانب شراء الأراضي في الدولة العثمانية ومنها أراضي فلسطين.[4]

وعلاوة على المصادر التي ذكرناها حول هذا الموضوع ندرج هنا بعض المصادر التركية والأجنبية "المترجمة منها إلى التركية وغير المترجمة" التي تناولت هذا الموضوع، أي التأثير اليهودي والماسوني القوي على جمعية الاتحاد والترقي:

- İttihat ve Terakki ve farmasonluk. (Resimli tarih mecmuası sayı 10 C:2 Haziran 1951)[1]

---

[1] انظر: أرشيف رئاسة الوزارة التركية رقم ١٨، ٦٢٢/٥٢٥، ٣٠، ١٢٨.

[2] Türkler İngilizlerin Yumruğu Altında (1918-1923), Theodor Werner, b.y., t.y., s. 21.

[3] A.N Ölçem: Osmanlı Meclisi Mebusa'nda, s. 369.

[4] *Belgelerle Sultan İkinci Abdulhamid Han*, Ö. Faruk Yılmaz, s.368-369.

- Angelo Jacovella: “Jön Türk–Mason iş birliği” (Tarih ve medeniyet dergisi sayı 63 Haziran 1999)(٢)
- Mim Kemal Öke: “Siyonizm ve Filistin davası.”(٣)
- Mustafa Turan: “31 Mart faciası”(٤)
- Bernard Lousie “The jews of İslam”, Princton 1984.(٥)
- Bedii N. Şehsuvroğlu: “Türk yükselme cemiyeti ideal kolu” Istanbul 1964.(٦)
- Angelo Jacovella: “Jon Türk – Mason iş birliği”(٧)
- M.S Anderson: “The Eastern Question”,Newo York 1960.(٨)
- William Yale: “The Near East A Modern History” New York 1958.(٩)
- Angelo Lacovella, “Gönye ve hilal, Ittihad–Terekki ve Masonluk” çev. Tülin Altınova, Istanbul 1998.(١٠)

والمصادر التي تشير إلى هذه العلاقة وتؤكد على هذا الارتباط كثيرة جدا ولا نملك ذكرها كلها هنا.

ولعل من أهم الوثائق التي نشرت في السنوات الأخيرة الرسالة السرية والشخصية التي بعثها السفير البريطاني في إسطنبول السير جيرارد لاونـــز بتاريخ ٢٩ أيار ١٩١٠ إلى وزير خارجية بريطانيا شارل هاردينغ، وقد نشر هذه الرسالة وقدّم لها "إيلي كيدوري" أستاذ علم السياسة بجامعة لندن في كتابه الصادر بلندن سنة ١٩٧٤، ورقم الرسالة في وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O. 800/193 A)، ترجمت الرسالة إلى العربية من قبل الدكتور محمد توفيق حسين ونشرت في العدد التاسع من مجلة "آفاق عربية"، أيار ١٩٧٨. ونص الرسالة كما يأتي:

---

(١) "الاتحاد والترقي والماسونية" مؤلف هذا الكتاب هو وزير بحرية سابق اسمه توبجو إحسان.

(٢) "التعاون بين الماسونيين وتركيا الفتاة".

(٣) "الصهيونية وقضية فلسطين".

(4) *31 Mart Faciası*, Mustafa Turan, Fatih Matbaası, İstanbul 1966.

(٥) "يهود الإسلام" برنار لويس، برينغتون ١٩٨٤.

(٦) "الذراع العقائدي لجمعية التعالي التركية، المؤلف: بديع ن.شاهسوار أوغلو. إسطنبول ١٩٦٤.

(٧) "التعاون بين تركيا الفتاة والماسونية"، مجلة "التاريخ والمدنية"، ص ٢٨.

(٨) "المسألة الشرقية" بقلم: م. س. أندرسون، نيويورك ١٩٦٤.

(٩) "التاريخ الحديث للشرق الأدنى"، بقلم : وليم يال، نيويورك ١٩٥٨.

(١٠) "المثلث والهلال، الاتحاد والترقي والماسونية"، تأليف: أنجيلو لاكوفيلا، ترجمة: تولين آلتن أوفا.

(سرّي)

من السير ج. لاوتر إلى السير ش. هادرينغ: (شخصي وسري)

القسطنطنية ٢٩ أيار ١٩١٠

عزيزي شارل!

برقية غورست بتاريخ ٢٣ نيسان، وبرقيتكم بتاريخ ٢٥ نيسان حول شائعة تعيين محمد فريد مندوباً في مصر عن الماسونيين في القسطنطنية "الذين يقال إنهم على علاقة وثيقة مع جمعية الاتحاد والترقي" حملتني على أن أكتب إليك بشيء من التفصيل عن الماسونية الأوروبية المسيطرة على حركة تركيا الفتاة. وأنا أكتب إليك بصورة شخصية وسرية لأن هذه الماسونية الجديدة في تركيا، على خلاف الماسونية في إنكلترة وأمريكا، هي إلى حد كبير سرية وسياسية، ولا يمكن الحصول على أية معلومات عن الموضوع إلاّ بمنتهى السرية، لأن الأشخاص الذين يكشفون عن أسرارها السياسية يخشون الانتقام على أيدي زبانيتها السريين. وقبل بضعة أيام هدد فعلاً أحد الماسونيين المحليين، الذي كشف عن رموز الماسونية بأن يقدم للمحكمة العرفية الموجودة بموجب ظروف حالة الطوارئ.

ولا يخفى عليك أن حركة تركيا الفتاة في باريس كانت مستقلة عن حركة تركيا الفتاة في سلانيك، وكانت تجهل معظم تنظيماتها وإجراءاتها الداخلية، ويسكن في سلانيك حوالي ١٤٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٨٠٠٠ يهودي من اصل أسباني، و ٢٠,٠٠٠ من طائفة سبط لاوي "كذا" أو من اليهود المتظاهرين بالإسلام،[1] ومعظم هؤلاء اليهود الإسبانيي الأصل قد حصلوا في الماضي على الجنسية الإيطالية. وهم ماسونيون ينتمون إلى المحافل الإيطالية. فاليهودي ناثان رئيس بلدية روما يحتل مركزاً رفيعاً في الماسونية. واليهوديان لوزاتي وسونينو، من رؤساء الوزارة، وغيرهما من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب هم أيضاً فيما يظهر من الماسونيين. وهم يزعمون أن محافلهم الماسونية هي فروع من المحفل "الأسكتلندي القديم" وتتبع طقوسه.

وقبل بضعة أعوام أسس عمانوئيل قره صو -وهو يهودي ماسوني من سلانيك ويمثل الآن مدينة سلانيك في مجلس المبعوثان التركي- بالتعاون مع الماسونية الإيطالية محفلاً في سلانيك

[1] يقصد جماعة "الدونمة".

سمي بمحفل "ماسيدونيا ريزورتا". ويبدو أن كاراسو أقنع رجال تركيا الفتاة ضباطاً ومدنيين، بالانتماء إلى الماسونية. وهدفه من ذلك فرض النفوذ اليهودي غير المستساغ على الأوضاع الجديدة في تركيا، وإن كان يتظاهر بأنه إنما يريد مساعدة رجال تركيا الفتاة في تضليل جواسيس السلطان عبد الحميد، ومنحهم الأمن في محفله الماسوني، لأن هذا المحفل الماسوني الذي ينعقد في بيت أجنبي يتمتع بالحصانة الممنوحة للأجانب في الدولة العثمانية ضد الملاحقة والتفتيش. وقد علم جواسيس عبد الحميد بالحركة ويظهر أن إسماعيل ماهر باشا عرف بعض أسرارهم ونقلها إلى قصر يلدز.

وبعد مدة قصيرة من قيام الثورة سنة ١٩٠٨، اغتيل إسماعيل ماهر باشا في ظروف غامضة. ووضعت السلطات العثمانية جواسيس خارج مقر المحفل الماسوني يسجلون أسماء من يرتاده من الضباط والمدنيين. ورد الماسونيون على هذا الإجراء بإجراء معاكس فأدخلوا في الماسونية عدداً من الشرطة السرية، واعتبروهم من "الإخوة" ويظهر أن المخططين لحركة تركيا الفتاة في سلانيك كانوا بالدرجة الأولى من اليهود. كانت شعارات أعضاء تركيا الفتاة: "الحرية، العدالة، والتآخي" من ابتكار الماسونية الإيطالية.

وبعد مدة قصيرة من ثورة ١٩٠٨ وحالما انتقلت جمعية الاتحاد والترقي إلى القسطنطنية أصبح من المعروف بأن عدداً كبيراً من قادتها كانوا ماسونيين، وأخذ كراسو يلعب دوراً كبيراً، ومن ذلك نجاحه في السيطرة على فرع جمعية الاتحاد والترقي في البلقان. وقد لوحظ أن اليهود المحليين والأجانب على اختلاف انتماءاتهم كانوا مؤيدين متحمسين للعهد الجديد. لقد أصبح كل يهودي -كما عبر عن ذلك أحد الأتراك- جاسوساً بالقوة للجمعية الخفية، وبدأ الناس يقولون: "إن الحركة إنما هي حركة يهودية أكثر مما هي ثورة تركية".

وعينت الحكومة الإيطالية يهودياً وماسونياً يدعى بريموليفي، الذي لم يكن موظفاً في السلك القنصلي، قنصلاً عاماً لها في سلانيك. وعين أوسكار ستراوس سفيراً للولايات المتحدة في القسطنطينية. وكان أوسكار ستراوس هذا، بالتعاون مع جاكوب شيف، قد أثر على اليهود في الولايات المتحدة وجعلهم يحبذون هجرة اليهود إلى العراق بدلاً من الخطط الإقليمية الأخرى، باعتبار ذلك صيغة موسعة من الصهيونية.

ولا يخفى عليك أن المسلم المستقيم العقيدة يكره الماسونية كراهية شديدة، ويراها أسوأ من

اللادينية والإلحاد. وقد برز هذا الشعور العدائي للماسونية بوضوح في الحركة المناهضة لجمعيـــة الاتحاد والترقي والتي بلغت ذروتها في التمرد الذي وقع يوم ١٣/٤/١٩٠٩م،[1] ولم تفسر هذه الحوادث لحد الآن تفسيراً مرضياً، ولكن لم يغب عن المراقب في ذلك الوقت أن يلاحظ بأن الأفواج الأربعة التي أرسلت خصيصاً من سلانيك إلى العاصمة، والتي كان كامل باشا يود أن يعيدها إلى الجيش الثالث، هي التي بدأت التمرد أو ما يسمى بـــ"الحركة الرجعية" وكانت تحت إمرة اليهودي المتظاهر بالإسلام والماسوني من سلانيك العقيد رمزي بيك، الذي -بدلاً من أن يُحاكم أمام المحكمة العرفية العسكرية بسبب تصرف العساكر الذين كانوا تحت إمرته- عُيّن رئيساً لأركان حرب السلطان محمد الخامس.

وكان قره صو أحد الرجال الذين حملوا إلى الســـلطان عبد الحميد رسالة خلعه من السلطنة، وقد نُقل عبد الحميد إلى سلانيك، وحُبس عند صيرفي جمعية الاتحاد والترقي اليهود الإيطاليين، في حين عُين أخ لرمزي بيك مشرفاً عليه. وبعد أن تم خلع السلطان عبد الحميد أخذت الجرائد اليهودية في سلانيك تزف البشائر بالخلاص من "مضطهد إسرائيل" الذي رفض مرتين أن يستجيب لطلب الزعيم الصهيوني هرتزل، والذي وضع جواز السفر الأحمر الذي يقابل عندنا (أي في بريطانيا) قانون الأجانب، ضد المهاجرين البولونيين اليهود، وغير ذلك من الأعمال التي حالت دون تحقيق الحلم الصهيوني في فلسطين. وأعلن المؤتمر الصهيوني التاسع المنعقد في همبرغ في شهر كانون الأول سنة ١٩٠٩ أن انقسام العالم اليهودي بين الصهيونيين ودعاة الهجرة إلى مناطق أخرى غير فلسطين قد انتهى.

وعاد اليهود موحدين بفضل "معجزة الثورة التركية". وفي نفس الوقت عُين جاويد بيك، نائب سلانيك، وزيراً للمالية، وهو يهودي الأصل وماسوني بارع الذكاء موهوب. بينما أصبح طلعت بك، وهو أيضاً ماسوني وزيراً للداخلية، وقدم حلمي باشا الصدر الأعظم، طلباً للانتماء إلى المحفل الماسوني ولكنه لم يلاحق طلبه.

وأعلنت الأحكام العرفية لمدة سنتين، وكان معظم الضباط في المحاكم العرفية العسكرية من الماسونيين. و"أمر" مجلس النواب أن يصدر قانوناً صارماً للمطبوعات، وعُين رجل يهودي الأصل وماسوني من سلانيك مديراً للمطبوعات. وكان مدير المطبوعات يتمتع بسلطات

---

[1] سنتناول ببعض الشرح هذه الحادثة في الفصول القادمة.

واسعة، حيث كان يستطيع أن يوقف أية صحيفة عن الصدور إذا وجهت إلى العهد الجديد أي نقد شديد وكان انتقاد النظام يوصم بـــ"الرجعية" كما كان بإمكانه أن يوصل صاحب الجريدة ومحررها إلى المحاكم العرفية العسكرية. وأنشئت وكالة أخبار تلغرافية شبه رسمية لتقدم رأي جمعية الاتحاد والترقي في الأحداث الداخلية والخارجية، ووضعت تحت إدارة يهودي بغدادي. وكادت المساعي تنجح في تعيين محام يهودي وصهيوني من سلانيك مستشاراً لوزارة العدلية.

وكان يرأس الفرع الرئيسي لجمعية الاتحاد والترقي في القسطنطينية رجل يهودي الأصل وماسوني من سلانيك. وقام رجل يهودي الأصل وماسوني من سلانيك بمحاولات مجهدة ليتعين في منصب أمين العاصمة في القسطنطينية ولكنه لم ينجح لحد الآن، مع أن الأمير سعيد حليم، وهو ماسوني مصري قد أصبح نائب أمين العاصمة. ويتمتع أمين العاصمة في إسطنبول بسلطات واسعة وخاصة في القضايا المتعلقة بالانتخابات البلدية، وانتخاب ممثلي مدينة القسطنطينية في مجلس المبعوثان (مجلس النواب).

وفي الوقت نفسه أبدلت وزارة الشرطة القديمة بمديرية "الأمن العام" التي تسيطر على الشرطة والدرك "الجندرمة" ووضعت تحت إمرة ماسوني من سلانيك. وأمر "مجلس النواب" أيضاً بسن "قانون الجمعيات" الذي مكن جمعية الاتحاد والترقي من حل جميع الجمعيات المماثلة لها أو المنافسة لها بين البلغار واليونان..الخ. وبعد أن قامت جمعية الاتحاد والترقي بعملية تكميم الأفواه هذه، تظاهرت كذباً وزيفاً بتحويل نفسها من جمعية ثورية سرية إلى "حزب سياسي وجمعية اجتماعية" ذات نظام داخلي معلن. على أنه لوحظ في الوقت نفسه أن المحافل الماسونية أخذت تظهر بكثرة، كما ينبثق الفطر من باطن الأرض، في جميع المدن الرئيسية والصغرى في مقدونيا وفي العاصمة كذلك، حيث تم إنشاء اثني عشر محفلاً ماسونياً خلال العام المنصرم.

ولا يحتاج المرء إلى كثير من التحري والتحقيق ليعلم أن سرية المحافل الماسونية قد استخدمت جزئياً لإخفاء الإجراءات الداخلية للجمعية التي أعلنت أنها لم تعد "جمعية سرية" ويبدو أن الجمعية ما زالت تقوم بدعاية سرية. كما يبدو أن الموظفين وغيرهم من ذوي المناصب المهمة قد أُفهِموا بأن مناصبهم، وترقياتهم، وبالتالي موارد رزقهم، تتوقف على

دخولهم في المحافل الماسونية حيث يصبحون إخوة. وأُخبر بعضهم بأنهم إذا ما أصبحوا ماسونيين فإن قضية مصر وكريت، وغيرها من القضايا التي تؤثر في عظمة البلاد القومية ستحل لصالح تركيا، وأن أسرار العالم السياسية الكبرى ستكشف لهم، وأنهم سيصبحون إخوان ملك إنكلترة، وأن بإمكانهم أن يصافحوه ويتبادلوا معه الرموز عندما يزور القسطنطنية..الخ. وقام كثيرون من هؤلاء الماسون الجدد بزيارة المحفل الماسوني البريطاني المؤسس منذ مدة طويلة تحت اسم "تركيا". وقد نجح بعضهم فعلاً في الانتماء إلى هذا المحفل.

وقد بُذلت الجهود المكثفة لحملهم على الاعتقاد بأنهم باعتناقهم الماسونية إنما ينتمون إلى مؤسسة إنكليزية. وهذه المحافل الماسونية الجديدة، شأن مثيلاتها في مصر، تدعي بأنها تتبع "الطقوس الأسكتلندية العتيقة" كما تدعي كذباً بأنها تحمل بصورة غير مباشرة براءة من المحفل الأسكتلندي الأعظم، الذي يعمل تحت رعاية ملك إنكلترة. وهدفهم من ذلك استثارة الثقة التي تقترن باسم إنكلترة في نفوس طبقات العثمانيين كافة.

ولكي تشدد الجمعية قبضتها على الجيش أدخل عدد كبير من الضباط، وخاصة من الضباط ذوي الرتب الصغيرة، في محفل ماسوني يسمى "ريسنا" نسبة إلى مسقط رأس نيازي بيك. ودخل الماسونيةَ معظم نواب الجمعية في مجلس المبعوثان والأعيان، وأصبحوا أعضاء في المحفل الماسوني "الدستور" والذي كان من كبار رؤسائه طلعت بك وزير الداخلية، وجاويد بك وزير المالية.

ولما أدرك بعض نواب المعارضة، وخاصة العرب منهم بأنهم أصبحوا مبعدين عن مصادر السلطة، وخارج تيار الأسرار السياسية والمؤامرات المحلية، بدؤوا ينشئون لهم محافل ماسونية خاصة بهم، أو ينضمون إلى المحافل القائمة. فأنشأوا مثلاً "التآخي العثماني" و"أصدقاء الحرية". وبالإضافة إلى ما تقدم اظهر أبناء طائفة البكتاشية، المنشقون عن أهل السنة والجماعة، والذين يبلغ عددهم نحو مليون شخص يسكن معظمهم في جنوب ألبانيا ومقدونيا ويمارسون طقوساً دينية سرية تشبه الطقوس الماسونية ولهم تنظيم يشبه تنظيمها، أظهروا رغبتهم في الانتماء إلى الماسونية. وكان هؤلاء البكتاشيون مدفوعين بروح الماسونية الحقة التي تختلف عن الماسونية السياسية والإلحادية التي يصادفها المرء في بعض الأقطار الأوروبية.

وبالإضافة إلى المحافل الماسونية التي ذكرناها فيما تقدم أنشئت المحافل الآتية أسماؤها في المدة بين سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠: "الوفاء الشرقي" و"الأصدقاء الحميمون للاتحاد والترقي" و"نهضة

بيزنطة" و"الحقيقة" و"الوطن" و"النهضة" وفرع من محفل "نهضة مقدونيا" و"الفجر" وهو اسم لا يخفى على الباحثين في السياسات السرية المصرية. ويبدو أن جميع هذه المحافل الماسونية، مثل شبكة المحافل الماسونية في سلانيك ومقدونيا كان يقودها، أو يخطط لها اليهود، إذ كان الأرمن واليونانيون وغيرهم من المسيحيين المحليين غير ممثلين فيها تماماً تقريباً، إن لم يكونوا مبعدين عنها. وسبق وأن ذكرت فيما تقدم الأمير سعيد حليم المصري، فقد قام هذا الأمير، وأخوه عباس حليم، والأمير عزيز حسن، وغيرهم من المصريين الذين دفعتهم كراهيتهم العنيفة لسمو الخديوي إلى العمل مع جمعية الاتحاد والترقي وإلى تقديم المساعدات المالية لها. والطريقة التي تم بها ارتباط ماسونية أعضاء تركيا الفتاة والتي أدخلت إلى العاصمة بوساطة سلانيك، بالماسونية المصرية عرضة للتيارات المتعارضة التي تسود السياسة على سواحل البسفور، وهي لا تخلو من غموض واضطراب. والماسونيون أنفسهم يقدمون روايات متناقضة عما حدث بالفعل.

كان إدريس بك راغب رئيسَ المحفل المصري الأعظم، الذي يقال بأنه معترف به من قبل المحفل الأسكتلندي الأعظم، المؤسس والمهيمن على عدد من المحافل الماسونية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان، وفي لبنان تطالعنا ظاهرة غريبة ألاَ وهي انتماء عدد كبير من الروم الكاثوليك إلى الماسونية.

وكذلك أسس محمد أورفي باشا عدداً من المحافل الماسونية في مصر والقدس وجنوب سوريا، وكان يطمح إلى إدخال المحافل الماسونية في "منظومته"، وقَدِم إلى القسطنطنية في ربيع سنة ١٩٠٩ لهذه الغاية، ولكنه اصطدم ببعض الصعوبات، فلما حدث تمرد وحدات الجيش في ١٣/٤/١٩٠٩م اعتراه الخوف، فعاد مسرعاً إلى مصر.

وقبل مدة من وقوع تلك الأحداث خول إدريس راغب الأمير عزيز حسن، الذي كان قد بلغ المرتبة السابعة عشرة في المحفل الماسوني الإيطالي في الإسكندرية أن يسعى لضم المحافل الماسونية في القسطنطينية إلى المحفل المصري الأعظم. وقد بدأت المفاوضات بعد مدة من دخول العساكر المقدونية التي كان يقودها ويوجهها الماسونيون إلى العاصمة، والتي تم على يدها خلع السلطان عبد الحميد الذي كان يعارض الماسونية معارضة شديدة لأنه كان يعدّها جمعية سرية سياسية خطرة.

وقد استحصلت الموافقة الضرورية من محفل الشرق الأعظم الإيطالي فرفع الأمير عزيز حسن بفضل موافقة خاصة صدرت عن المجلس الماسوني الأعلى البلجيكي بوساطة يوسف بك السكاكيني إلى الدرجة الثالثة والثلاثين، وخول الصلاحيات لإنشاء محفل الشرق الأعظم لتركيا. حدث هذا في شهر ٧ أو شهر ٨ سنة ١٩٠٩، وجعل محمد طلعت بك وزيرُ الداخلية الرئيسَ الأعظم لهذا المحفل. ويتبين مما تقدم أن انتصار القوات المقدونية على عبد الحميد في ١٩٠٩/٣، واحتلالها القسطنطينية، كان يعني انتصار الماسونية المستوحاة من إيطاليا على المحفل الماسوني الأعظم في مصر المعترف به من قبل بريطانيا. وقد انضمت جميع المحافل الماسونية في القسطنطينية بالتدريج إليه، وكذلك فعلت المحافل الماسونية في مقدونيا. وتقرر أن تخضع جميع المحافل الماسونية العثمانية في سوريا ومصر وغيرها لمحفل الشرق الأعظم العثماني. وعاد الأمير حسن وبرفقته يوسف السكاكيني إلى مصر لتحقيق هذه الغاية.

ولكن إدريس بك راغب وآخرين كانوا يعارضون الفكرة ويرون أن مصر ولبنان بما أنهما إقليمان يتمتعان بامتيازات خاصة، يجب أن يكونا مستقلين كذلك حتى فيما يتعلق بالماسونية "السياسية". وعلى هذا انفصل الأمير حسن عن إدريس راغب، الذي كان قد أرسله إلى القسطنطينية، وعين محمد فريد الزعيم الوطني المصري ممثلاً في مصر لمحفل الشرق العثماني الأعظم، وذلك وفقاً للتعليمات التي زوده بها طلعت بك الأستاذ الأعظم لمحفل الشرق العثماني الأعظم.

وأقيمت حفلة التنصيب في محفل ماسوني في طنطا، وقد عارض بشدة تعين محمد فريد في هذا المنصب الماسوني الرفيع خليل حمادة باشا، وشاهين مكاريوس صاحب جريد المقطم، وغيرهما من الماسونيين المصريين البارزين، الذين لم يكونوا يتعاطفون مع الوطنيين. وشجب سمو الخديوي كذلك هذه الخطوة التي تربط برابطة الماسونية الوطنيين المصريين بجمعية الاتحاد والترقي.

ولكن تعيين محمد فريد بعد أن تم لم يعد بالإمكان إلغاؤه. واقترح خليل حمادة باشا علاجاً للمشكلة، وذلك بإنشاء محفل للشرق الأعظم العثماني خاص بمصر، مستقل عن المحفل في القسطنطينية، مع النص صراحة على أن لا يكون فيه محمد فريد لا أستاذاً أعظماً ولا أستاذاً موقرا. وبإنشاء محفل الشرق الأعظم العثماني في مصر وتنصيب رئيسه الأعظم يصبح تعيين محمد فريد ممثلاً في مصر لمحفل الشرق الأعظم العثماني الذي مركزه القسطنطينية ملغىً في

الواقع. وخليل حمادة باشا هو الآن في القسطنطينية يحاول إقناع كراسو -النائب اليهودي "في البرلمان العثماني" والأستاذ الموقر في المحفل الماسوني الإيطالي في سلانيك- باستخدام مساعيه الحميدة مع طلعت بك للحصول على موافقته على الخطة المبينة فيما تقدم. والأمير عزيز حسن ومحمد فريد هما أيضاً في طريقهما إلى القسطنطنية. وعندما نفى طلعت بك صحة خبر تعيين محمد فريد ممثلاً في مصر عن محفل الشرق العثماني الأعظم، وعندما صرح بأنه وزملاءه في جمعية الاتحاد والترقي لا يمكن أن يرتكبوا مثل هذه الحماقة، فالظاهر أنه كان يكذب متعمداً، وربما كان ذلك تحت ضغط المواثيق المأخوذة من أعضاء الجمعية بعدم إفشاء أسرارها.

وفي الوقت نفسه وصل يوسف السكاكيني إلى القسطنطينية، بعد أن سافر من مصر إلى سوريا حيث أمضى فيها بعض الوقت يعمل على ضم المحافل الماسونية إلى الشرق العثماني الأعظم. وإذا ما تحقق لمحفل الشرق الأعظم في تركيا التابع لجمعية الاتحاد والترقي أن يسيطر على المحافل الماسونية في مصر ويملأها بالوطنيين المصريين فلا شك في أن هذا الاتجاه سيكون نحو العمل السري والخفي بهدف تحقيق انفجار غير متوقع في يوم من الأيام كذلك الانفجار الذي باغت العالم في سلانيك في تموز سنة ١٩٠٨.

وبهذه المناسبة أود أن أشير إلى حادث لا يخلو من الغرابة؛ قبل مدة من الزمن زار السفارة حاخام الطائفة اليهودية الأكبر الجديد في تركيا. وهو رجل ذكي، نشيط، عالي الثقافة. وكان زميل دراسة لعدد من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي البارزين. وكان في العهد القديم "العهد الحميدي" قد قام بعدةِ محاولات ليعين مديراً للمكتبة في قصر السلطان عبد الحميد والتمس هذا الحاخام من السفارة أن تستخدم مساعيها الحميدة في مساعدة ماسوني يهودي يدعى فينتورا، من التابعية الإيطالية. وكان قبل عدة سنوات يدّعي بأنه من الرعايا العثمانيين. بدأ يشتغل في التجارة في السودان، فنفاه السودان على أساس أنه (أي فينتورا) كانت له علاقة بتهريب التبغ بوساطة اثنين من اليهود في السواكن يعملان لحساب المدعو العريف هوايت. وقد عرض فينتورا قضيته أمام المحكمة الحربية.

ولكن محكمة الاستئناف نقضت الحكم. وقدم الحاخام الأكبر مذكرة تحتوي على (٢٠٠) صفحة شرح فيها تفاصيل الظلم المزعوم الذي يدّعي أنه وقع على فينتورا والتمس مني أن أعطي فينتورا رسالة توصية إلى السير جي. غورست أسأله فيها أن يستخدم نفوذه لصالح

قضية فينتورا التي ستعرض أمام المحاكم المصرية مجدداً. فأوضحتُ له بأنه يستحيل عليّ أن أقوم بأي عمل من هذا القبيل لأنه يشكل محاولة للتأثير على سير العدالة. ثم أن الرجل، بالإضافة إلى ذلك، يدعي الرعوية الإيطالية. وبعد مدة من الزمن تعرف يهودي ماسوني هنا (في القسطنطنية) يدعى الدكتور فارحي بوساطة المحفل الماسوني البريطاني المحلي على أحد موظفي السفارة، وطالب هذا الرجل أيضاً بإصرار، وبلهجة شبه آمرة، توصية بفينتورا إلى غورست. ولما فهم بأن مثل هذا الإجراء مستحيل، حتى في حالة مواطن بريطاني، أخذ يستخدم لهجة متحدية وأعلن بأن هذه القضية هي ظلم صارخ ويجب أن تعالج، وأن أعلى السلطات نفوذاً في العالم ستجند لهذا الأمر بما في ذلك الأعضاء اليهود في مجلس اللوردات البريطاني، وإذا اقتضى الأمر فسوف تتخذ الإجراءات لإسقاط الحكومة المصرية. وهذا ما سيلحق الضرر بمركز بريطانيا. لم يكن الرجل مجنوناً، وكان يتكلم بغاية الرصانة والاتزان.

إن طلعت بك، وزير الداخلية، وهو رجل من أصل غجري وموطنه كيرجالي في منطقة أدرنه، وجاويد بك، وزير المالية، وهو من أصل يهودي، هما التجسيد الرسمي للسلطة الخفية للجمعية، وهما الوزيران الوحيدان في مجلس الوزراء اللذان يحسب لهما حساب في الحقيقة. وهما يمثلان أيضاً قمة الماسونية في تركيا. وإن استخدام هذين الرجلين عميلاً من طراز السكاكيني بما له من ماضٍ مشبوه لأمر يدعو إلى الريبة الشديدة.

ومنذ أن أصبح وزيراً للداخلية قبل ما يقرب من سنة عمل طلعت بك على نشر شبكة الماسونية التابعة للجمعية في جميع مناطق الدولة حيث أخذ يسند الوظائف الكبرى في الأقاليم إلى ولاة ومتصرفين من الماسونيين، أو إلى رجال تثق بهم جمعية الاتحاد والترقي، أو من كلا هذه الصنفين من الرجال. وهدف هذين الرجلين من ذلك هو أنه في حالة قيام الأكثرية في البرلمان صدفة أو على الرغم من الإرهاب المنتشر بسبب حالة الطوارئ بالمعارضة إلى حد يهدد وزارتي طلعت وجاويد، فإن هذين الأخيرين سيردان بانقلاب معاكس، وذلك بأن يحلا مجلس النواب، ويجريا انتخابات جديدة توجهها نوادي جمعية الاتحاد والترقي والمحافل الماسونية في الأقاليم، وتأتي بنواب أكثر طاعة للحكومة، وأشد مسايرة لرغبتها.

يتبين من هذا أن الحكومة الخفية لتركيا إنما هي محفل الشرق الأعظم الماسوني وعلى رأسه الأستاذ الأعظم طلعت بك. يصف يوجين تافرنييه في مقاله المنشور في عدد شهر نيسان من

مجلة "القرن التاسع عشر" الجمهورية الفرنسية بأنها: "بنت محفل الشرق الأعظم". وهذه الصفة نفسها يمكن أن توصف بها جمعية الاتحاد والترقي العثمانية، ولما كان الماسونيون هم الذين يؤلفون أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وأنصارها ومؤيديها، فإن غير الماسونيين، أي الغالبية العظمى من السكان هم معارضون في السر لحكم الجمعية. ومثل الجمهوريين والماسونيين في فرنسا فإن الكلمات التي لا تفارق شفاه مؤيدي الجمعية هي: "الرجعية" و"الكهنوتية". ولم يكن اتجاهها الأول نحو تعديل وتحديث الشريعة الإسلامية "القانون المحمدي المقدس" وإنما نحو هدم أسس الشريعة وتحطيمها.

وفي حين أن معظم قادة الجمعية هم صراحة علمانيون وعقلانيون فإنهم يسعون كذلك -ويا لها من مفارقة- إلى استخدام حماسة الجماهير الإسلامية كسلاح سياسي ويحولونها إلى أقنية شوفينية، على غرار الجامعة الإسلامية، أي الوطنية الأسيوية.

والجمعية لا تقبل أي نقد مهما كان. وإحدى الطرق التي تستخدمها لسحق خصومها هي أن تدفعهم إلى إعلان المعارضة الصريحة، ومن ثم تسحقهم باعتبارهم "رجعيين". وقد أقنع عدد من رجال الدين بالانتماء إلى الماسونية، فاتخذتهم الجمعية أمثلة للتغلب على شكوك الشعب بالماسونية وكراهيته لها. وقد وصف أحد الأتراك هذه الطريقة بأنها عملية "تخدير الشعب بحشيشة يهودية".

يظهر مما تقدم -كما يتبين من أية ملاحظة دقيقة لحركة تركيا الفتاة في مرحلتها الراهنة- أن هذه الحركة هي في جوهرها وأساسها حركة يهودية وتركية، تعارض العناصر الأخرى كالعرب، واليونان، والبلغار والأرمن..الخ.

إن التركي في جوهره جندي، وهو يسعى تحت الأشكال الدستورية للحفاظ على تفوق عنصره، هذا التفوق هو الشيء الذي لا يستطيع تحقيقه إلاّ بوساطة الجيش، وهو ينفق على الجيش نصف دخله ويستخدمه لإبقاء العناصر الأخرى في حالة رعب وخضوع أبكم. والدستور من بعض النواحي يتضمن التقدم الاقتصادي ولكن الكيان الاقتصادي التركي ضعيف جداً، ولا يستطيع أن يقف وحده، دون سند أسبوعاً واحداً. وكان المؤمل في البداية أن يؤلف الأرمن والبلغار واليونان واليهود العثمانيون الدعامة الاقتصادية للبلاد. ولكن يظهر أن جمعية الاتحاد والترقي قد تحالفت فقط مع اليهود العثمانيين والأجانب وعادت العناصر الأخرى.

وتشاهد الحالة نفسها في بلاد المجر حيث إن المجري -وهو من العنصر التركي- فاقد للغرائز التجارية الحقيقية، تماماً مثل التركي، ولهذا وقع تحت السيطرة الاقتصادية والمالية لليهود، سيطرة تكاد تكون تامة. ويظهر أن اليهود قد أربكوا التركي الذي لا يعرف العقلية التجارية في جهوده.

ولما كانت الدولة التركية تضم الأماكن المقدسة عند إسرائيل، فمن الطبيعي أن يسعى اليهودي جاهداً ليحتل مركز نفوذ ينفرد به وحده ويستخدمه لتحقيق مُثُله العليا ألاَ وهي إقامة دولة مستقلة في فلسطين أو في بلاد بابل [يقصد الكاتب العراق] كما أوضح ذلك زانغفيل في مقاله المنشور في عدد شهر نيسان من مجلة "فورت نايتلي ريفيو" وهو سيصيد عصفورين بحجر واحد إذا استطاع أن يحصل من الأتراك على السماح بهجرة غير مقيدة إلى تركيا، وهذا هدف ما فتئ يسعى لتحقيقه من سنوات عديدة، فينقل إلى ميزوبوتاميا [العراق] بضعة ملايين من اخوته في الدين اليهودي يرزحون تحت نير العبودية في روسيا ورومانيا. وفي مقابل "الهجرة غير المحددة" هذه لليهود الأجانب عرض على جمعية الاتحاد والترقي أن يستبدل لغته الوطنية باللغة التركية، بل انه على استعداد لتحمل جميع ديون الدولة التركية.

وقد قام الدكتور ناظم، "وهو من أبرز أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك، ويقال انه من أصل يهودي" يرافقه صديقه الحميم المدعو فائق بك تولاليدو وهو من اصل يهودي من سلانيك، بزيارة فرع الوكالة اليهودية في باريس. ومنذ تلك الزيارة تبنى فكرة إدخال ٢٠٠,٠٠٠ يهودي روماني إلى مقدونيا، وبضعة ملايين من يهود روسيا إلى العراق.

وقد عبر إسرائيل زانغفيل، في مقاله المنشور في عدد نيســـان في مجلة "فورت ناتيلي ريفيو" الذي تقدم ذكره، عن الأمل في أن يكون حقي باشا، رئيس وزراء تركيا الحالي مؤتمناً على تقديم المشورة الصحيحة عن الموضوع إلى "الباب العالي" أي أن يكون مؤيداً لقيام دولة يهودية مستقلة في العراق. وقد وضع في خدمة حقي باشا سكرتير شخصي يهودي، وهو يتردد على أحد البيوت اليهودية أكثر مما يزور أي بيت آخر.

ولكن المشروع اليهودي لم يتحقق لحد الآن. ومما لا شك فيه أن حكومة تركيا الحالية، وهي تتحمل نفقات عسكرية ثقيلة، بحاجة إلى قروض مالية، مما سيمكن المقرضين اليهود من استخدام ضغوط جديدة عليها. وقد رفض السلطان عبد الحميد عندما كان يعاني أزمة مالية

شديدة مثل هذه العروض التي تقدم بها إليه هرتزل الزعيم الصهيوني. ويبدو أن زانغفيل كان يعبر عن الفكرة نفسها عندما كتب: "فإذا لم يكن حظ أعضاء جمعية الاتحاد والترقي من الإدراك السليم أقل من النقود في خزائنهم فإنهم سيدركون ولا شك أية فائدة عظيمة ستحصل عليها دولتهم بسماحهم بالتغلغل السلمي في بلادهم لسكان من الجنس الأبيض ذوي كفاءة صناعية، ومثابرة في العمل، وغير عسكريين".

يقول زانغفيل: "إن النواب اليهود الأربعة في البرلمان العثماني هم "خصوم ألداء للصهيونية". قد يتظاهر هؤلاء النواب اليهود الأربعة بعدائهم للصهيونية فيما يختص بالصهيونية الداعية إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، ولكنهم وبكل تأكيد، لا يعادون الصهيونية الداعية إلى هجرة اليهود إلى العراق.

هذه الناحية من سياسة تركيا الجديدة لا يمكن أن يتجاهلها أولئك الذين لهم علاقة بالمشاريع والخطط المقترحة في العراق وسوريا، بل وحتى في مصر. فإن جريدة "شفق" وهي جريدة صهيونية أُنشئت منذ سنة في القسطنطينية، ما زالت تذكر قرّاءها، وتعيد وتكرر تذكيرهم دون كلل أو ملل، بأن السيطرة على مصر، أرض الفراعنة الذين أُجبِروا على بناء الأهرامات هي جزء من ميراث إسرائيل في المستقبل.

قد تبدو هذه النظرية خيالية بعيدة عن الواقع، ولكن عدداً من المثاليين يعتنقونها ويدعون إليها ويبشرون بها. على أن فلسطين والعراق هما هدف اليَهود النهائي البعيد، وأما الهدف المباشر القريب الذي يسعى اليهود إلى تحقيقه، فهو السيطرة الاقتصادية التامة على تركيا، وإقامة المشاريع الجديدة فيها. وقد تبين فيما تقدم أن اليهود قد تمكنوا حتى الآن من احتلال جميع النقاط الرئيسية في الحكومة التركية الجديدة، أو من السيطرة عليها، على الرغم من أن وزارة الأشغال العامة، التي بإمكانها أن تؤثر في منح الامتيازات ما زالت بيد أحد الأرمن "حلاجيان أفندي". وعندما عزل سلفه من هذه الوزارة -وهو أرمني- حاول اليهود بكل الوسائل أن يُعيّنوا في هذا المنصب يهودياً أو شخصاً يوافق عليه اليهود.

ولكن أرى -وبخاصة بعد مذبحة الأرمن في "أدرنه"- أنه من الضروري أن يكون للأرمن وزير واحد في مجلس الوزراء. وقبل شهرين كان حلاجيان أفندي على وشك السقوط، ولكنه حصل على فرصة جديدة للبقاء، وذلك بأن أصبح ماسونياً، وانتمى إلى نفس المحفل الذي ينتمي اليه

طلعت بك وجاويد بك، وما يزال مركزه الآن قلقاً مهزوزاً، ومعظم الهجوم المستمر عليه والنقد القارص له، يصدر عن جريدة يموِّلها اليهود تسمى "تركيا الفتاة" هذا وتردد شائعات بأن خلفه في الوزارة سيكون يهودياً، أو تركياً يوجهه اليهود من وراء الستار.

من الواضح أن اليهودي، الذي يهتم أعظم الاهتمام بالاحتفاظ بنفوذه المطلق في مجلس وزراء تركيا الجديدة ليس أقل اهتماماً بإبقاء شعلة الفرقة والخصام بين الأتراك وبين خصوم اليهود المحتملين كاليونان والأرمناخ بينما يمكننا الاستنتاج بأن اليهودي لا يرى غضاضة بأن يزيد العهد الجديد من اقتراضه الأموال من الممولين اليهود.

لقد أطلت الحديث عن هذه الناحية من الثورة التركية لأنها بالإضافة إلى أهميتها التاريخية لا تخلو من أهمية مباشرة وغير مباشرة على مشكلات ثانوية في الشرق الأدنى. إن اليهودي يكره روسيا وحكومتها، وحقيقةُ كون إنكلترة هي الآن صديقة روسيا، حسنة العلاقات معها، قد أدت إلى جعل اليهود إلى حد ما يقفون ضد بريطانيا في تركيا وإيران. وهذا الأمر لا أظنه يخفى على الألمان. بإمكان اليهود أن يساعدوا رجال تركيا الجديدة بأدمغتهم ومشاريعهم التجارية، وبنفوذهم الهائل في الصحافة الأوروبية، وبتقديم الأموال مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية ومقابل التحقيق لأهداف إسرائيل العليا في المستقبل. بينما تريد تركيا الجديدة أن تستعيد استقلالها الوطني وتؤكده وتحرره من وصايا أوروبا عليها، كجزء من نهضة أسيوية عامة، وبوتيرة لا بد وأن تظهر للغربي العادي وطنية شوفينية مسرفة في التطرف.

لقد قدم اليهود الأموال إلى الأتراك الشبان وبهذا أحكموا سيطرتهم عليهم، ولكن حتى يحافظ اليهود على هذه السيطرة لا بد لهم أن يتظاهروا على الأقل بأنهم يوافقون على تحقيق الأتراك الشبان لأحلامهم "القومية". والسرية، والطرائق الملتوية أمران أساسيان لكلا الفريقين. واليهودي الشرقي متمرس في التعامل مع القوى الخفية. وقد اختبرت الماسونية السياسية في الطراز الأوروبي كأكبر الروابط فعالية والعباءة التي تستر الأعمال الداخلية للحركة.

ذكرت فيما تقدم انه في البداية "تآخى" هذا الشكل الجديد من الماسونية في تركيا مع أعضاء المحفل البريطاني، أي المحفل الأسكتلندي المؤسس في القسطنطينية قبل خمسين سنة، ولكن المحفل الاسكتلندي الأعظم سرعان ما أخذ يكتشف بأن تصرفات المحافل الماسونية المحلية التي يسيّر معظمها اليهود، ليس إلاّ تشويهاً واستغلالاً مشيناً للماسونية الحقة، فأعلن أن

هذه المحافل المحلية إنما هي محافل "مزيفة" وكانت نتيجة ذلك أن المحفل الإنكليزي أغلق أبوابه في وجه جميع الماسونيين الجدد، ومن ضمنهم اعظم الوزراء سلطة ونفوذاً طلعت بك وجاويد بك، وهذان الوزيران اللذان يسيطران على جيوش تركيا وعلى ماليتها والأحكام العرفية والبرلمان، وبكلمة واحدة يسيطران على مقدرات الدولة بصورة عامة.

من الطبيعي أن يستاءا من هذه "الصفعة الإنكليزية" كما تقول الإشاعات التي انتشرت في ندوات الهمس والوشوشة. ولعلهما أصبحا أقل ميلاً لبريطانيا نتيجة لهذا الأمر. ولقد وصفا بأنهما "جنّا من الغضب لهذه الإهانة".

ولكن لا يوجد أي دليل على افتراض أن هذه الإهانة قادتهما لتغيير سياسة الصداقة التي يسير عليها مجلس وزرائهما نحونا بصورة جوهرية. ولعلنا نفسر الأمر لصالحهما فنفترض بأنهما لا يعرفان إلاّ القليل، أو ليست لديهما أية معلومات مؤكدة عن الآراء المتطرفة وعن سياسة بعض أعضاء المحافل الماسونية المحلية الذين هم على اتصال بالماسونيين المصريين ويتعاطفون معهم ويعملون بنفس الطريقة السرية في القاهرة والإسكندرية... فبعض الماسونيين من المغالين في الوطنية هنا يعملون مع الأحزاب المناوئة للخديوي وللإنكليز في مصر، وقد صرح نائب في البرلمان عربي وماسوني بأن لديه أسباباً كافية ليفترض بأن أحد الأهداف المضمرة التي يسعون لتحقيقها هي أن يثيروا البلبلة في مصر بوساطة الدعاية واستعراض الأسطول العثماني بين فترة وأخرى في الإسكندرية، والبلبلة تقود إلى القلاقل والاضطرابات حيث يمكن التخلص من سمو الخديوي بوساطة "اليد السوداء" وتعيين أحد أفراد أسرة الأمير حليم وصياً على ابن الخديوي على غرار التغييرات الحديثة التي وقعت للأسرة المالكة في إيران، ومما لا شك فيه أن جمعية الاتحاد والترقي شجعت الإيرانيين، وتعاونت معهم على إحداث تلك التغييرات في الأسرة الحاكمة. ويدور الحديث الآن حول البدء بإنشاء محفل الشرق الماسوني في إيران، وفرج الله خان، القائم بأعمال السفارة "الإيرانية" الجديد في القسطنطنية قد انتمى إلى الماسونية حديثاً.

إن أنموذج عضو جمعية الاتحاد والترقي الذي يحمل مثل هذه الأفكار هو "وطني أسيوي". وأياً ما يكون شعوره بالشكر لأية دولة أوروبية تقدم أية خدمة لبلاده فإنه يُعدّ من واجباته "الوطنية" مساعدة أبناء الشعوب الشرقية الأخرى الذين "يناضلون بحق ليكونوا أحراراً"

ويجاهدون في مصر وفي الهند لكسب حريتهم من "العبودية الأوروبية". إن سياسة جمعية الاتحاد والترقي لا توجهها الاعتبارات العاطفية، وأية دولة تتوقع الاعتراف بالجميل لخدمات تؤديها للدولة التركية إنما ترتكب خطأً جسيماً. يقال إن إسماعيل حقي بك بابان زاده نائب بغداد وأحد خبراء جمعية الاتحاد والترقي في الشؤون الخارجية، له أخ اسمه حكمت بك ويعمل تحت رئاسة رؤوف باشا في الوكالة العثمانية في القاهرة.

ويظهر أن لحكمت بك هذا معاملات مريبة، بوساطة بعض السوريين، مع محمد فريد وغيره من الوطنيين على الرغم من سلوك رئيسه المستقيم. وتقوم جريدة "تركيا الفتاة" التي يمولها اليهود كما يمولون عدداً آخر من الجرائد في العاصمة العثمانية، بين الحين والحين بنشر مقالات شاب من جزيرة كريت اسمه نوري، عضوٍ في جمعية الاتحاد والترقي وأبوه عضو في مجلس الأعيان عن جمعية الاتحاد والترقي.

وكاتب آخر من كُتّاب الجريدة بولندي مرتد اسمه سيف الدين ت. غاستوت كانت له في وقت علاقات مالية مع أوبنهايم اليهودي الألماني المعروف جيداً في القاهرة منذ حادثة العقبة. وقد قام غاستون حديثاً، مع مصري يدعى حسين حسيب بإنشاء جريدة تعمل لنشر الدعوة للجامعة الإسلامية باللغتين التركية والفرنسية اسمها: "منبر الشعوب" وهدف الجريدة الصريح هو إيقاظ الملايين من الاخوة "المضطهدين" في الهند، ومصر، وروسيا، وتونس، والجزائر..الخ. وتنبيههم للتضامن مع مسلمي تركيا الجديدة. وتصرح هذه الجريدة بأن سياسة أوروبا هي ضد الإسلام وضد الأسيويين، وأن الأتراك يجب ألاّ يصدقوا ما يعلنه الأوروبيون كذباً ونفاقاً من صداقة.

وأما عن إنكلترة فالجريدة تقتبس عبارة أحمد رضا بك الآتية: "إن تهديم الإمبراطورية العثمانية سوف يزيد من قوتها "أي بريطانيا"، ويثبتها في مصر وبلاد العرب". وحسين حسيب بك أشبه ما يكون بممثل للوطنيين المصريين في القسطنطينية، وقد اهتم بإدخال بعض الشبان الوطنيين في المدارس التركية، وله أخ يعمل مع محمد فريد.

ما هي إذن، اتجاهات تركيا الفتاة المحتملة؟

إن ممثليها المدنيين هم طلعت بك الذي كان كاتباً في دائرة البرق ويقبض ثلاث ليرات تركية في الشهر، وجاويد بك وزير المالية، كان معلماً يكسب نحو عشر ليرات تركية في

الشهر. وحسين جاهد بك، وهو نائب في البرلمان، ومحرر جريدة "طنين"، وقد ترجم في وقت من الأوقات روايات للسلطان عبد الحميد بسعر (٤) بنسات للصفحة الواحدة. كانت غرائز هؤلاء الأشخاص الطبيعية -وما زالت- تدفعهم إلى أن يهبطوا بمستوى الناس الآخرين إلى نفس مستواهم هم.

إن العنصر التركي يبلغ ستة ملايين نسمة في إمبراطورية عدد سكانها نحو ثلاثين مليون نسمة. وهذا العنصر التركي، في ظل حكم دستوري حقيقي يسمح بشيء من العدالة ويتيح فرصة العمل للعناصر الأخرى، لا بد وأن يضيع في أكثرية السكان "العرب، واليونان، والبلغار..الخ." خاصة وأنه أدنى مستوى في هذه الأكثرية في الذكاء والتعليم والكفاءات المالية والقابليات التجارية. وهو لا يستطيع أن يحافظ على مركزه عنصراً سيداً متغلباً إلاّ بصفاته القتالية، أي بالجيش فقط. إن الأتراك يسيطرون على العاصمة وعلى البرلمان بوساطة الأحكام العرفية.

وقد أرهِب الأرمن بمذابح أدرنه، وأرهِب اليونانيون واضطروا إلى التزام صمت نكد، وسحقت الحياة السياسية البلغارية بغلق نواديهم وجمعياتهم بالقوة، هذا ما جرى للعناصر المسيحية التي يخشى الترك من تمردها المحتمل. ويقوم الجيش التركي بإخضاع الألبانيين المسلمين الذين لم يعرفوا الخضوع لأحد. وربما سيعاني الأكراد والعرب بدورهم نفس المعاملة.

وبما أن العنصر التركي لا يستطيع أن يتألق بالإنجازات الفكرية أو التجارية، فإن غريزته تقوده إلى أن يظهر تفوقه بـــ"نشاطه" العسكري... وإذا نجح العنصر التركي في إيصال الإمبراطورية إلى حالة الخضوعِ الصامت داخلياً، فمن المحتمل أن يندفع إلى تبني سياسة شوفينية نشطة تجاه إيران ومصر واليونان وربما بلغاريا. وفي اللحظة الراهنة لا يغامر بانتهاج هذه السياسة لاعتبارات يفرضها الحذر والتعقل وذات علاقة بمسألة كريت حيث يتطلب الأمر حسن نوايا أوروبا للحصول على الحل الملائم. وإذا حصل الأتراك على ما يريدون في كريت فلا بد وأن يحرك ذلك شهيتهم للحصول على نجاحات مماثلة في مصر..الخ. على أن كل هذا يتوقف على الممولين الأوروبيين، ومعظمهم من اليهود الذين يزودونه بالمبالغ المطلوبة للإبقاء على جيش لا يتناسب حجمه مع الحالة الراهنة لتطوره الاقتصادي.

في الوقت الحاضر النظام الدستوري التركي مظهر كاذب، ولكن إذا نظرنا إلى المستقبل وكيف سيتمكن العنصر التركي من المحافظة على تفوقه بالقوة فقط في ظل حكم دستوري

حقيقي فمسألة تكاد تكون غير قابلة للحل، ومهما يكن من شيء فإن تركيا الفتاة نفسها طليعة آسيا المستيقظة، وتتخيل نفسها مسوقة بحكم الواجب لحماية الحريات الوليدة في إيران "التي تهددها الآن سياسة روسيا وإنكلترة الأنانية المتغطرسة". ومن هنا سياستها المغامرة في أذريجان الغربية، وارتباطاتها السرية بجمعيات إيران الفتية، وبجهود الألمان في التدخل في إيران، كما في مراكش سنة ١٩٠٦، وبثورة القفقاس. وكذلك علاقات الأتراك بالثوريين اليهود والأرمن "الطاشناق" في روسيا، التي تأمل في إضعافها وجعلها غير قادرة على الضرر، وذلك بتشجيع القلاقل والاضطرابات، وتقوية تيار الثورات والانتفاضات الداخلية. والأتراك يغازلون بمعونة اليهود إخوانهم الهنغاريين الذين ينتمون مثلهم إلى العنصر الطوراني، ويحاولون أن يوجدوا تياراً يتعاطف معهم في أفغانستان وبين مسلمي الهند. ويقلد الأتراك الاتحاديون "أعضاء جمعية الاتحاد والترقي" الثورة الفرنسية وأساليبها اللادينية وطريقتها في خفض مستوى الأغنياء إلى مستوى الفقراء، ويعود ذلك إلى توجيه الماسونية اليهودية من ناحية، وإلى حقيقة كون اللغة الفرنسية هي اللغة الأوروبية الوحيدة المنتشرة أوسع انتشار في الشرق الأدنى. وقد أدى تطور الثورة الفرنسية إلى العداوة بين إنكلترة وفرنسا. وإذا تطورت الثورة التركية على نفس النهج فأغلب الظن أنها ستجد نفسها كذلك في حالة عداء لمصالح بريطانيا ولأهدافها العليا.

إن سياسة الاتحاديين حتى الآن قد أبعدت تماماً تقريباً العثمانيين، وبخاصة السوريين والعرب الذين فقدوا، كما فقد اليونانيون والبلغار، كل أمل في تأسيس نظام دستوري حقيقي في تركيا، وأصبحوا يخشون بطش الأتراك الشديد، وأخذوا يفتشون عن مركز تجمع للدفاع عن المصالح العربية، وهم يكرهون الأتراك ويحتقرونهم ويعدّون أنفسهم أرفع منهم ثقافة، وأعلى حضارة، ويقاومون كل حركة لتتريكهم، وهم كذلك يخشون الغزو الصهيوني واليهودي لبلاد الشام والعراق. على أن العرب تفصل بينهم بواد وصحاري، واختلاف في اللهجات المحلية، وعدم قابلية للالتحام والتماسك متأصل في عنصرهم، وكثيرون منهم من النواب وغيرهم يوجهون أنظارهم سراً إلى الدولة الخديوية في مصر، لأنها الدولة العربية الوحيدة التي يأملون أن تلم في يوم من الأيام -تحت رعاية الإنكليز- شمل العرب الخاضعين للدولة العثمانية.

وقد اتخذت هذه الفكرة عند الكثيرين منهم شكلاً محدداً، ولكنها مازالت عند الآخرين غامضة أشبه بأمنية. لكن هؤلاء العرب جميعاً لا يحملون أي عطف على الوطنيين المصريين

المتطرفين، ولا يوافقون على أساليبهم في العمل السياسي. ويقترح بعضهم أن يحاول المحفل الأعظم في مصر الذي تعترف به الماسونية البريطانية أن يجمع تحت جناحه المحافل المصرية غير الشرعية للماسونيين السياسيين. وهذا الرأي بطبيعة الحال سخيف، وهو يدل بوضوح على خطأ تصورهم للمبادئ الحقيقية للماسونية البريطانية التي هي بطبيعة الحال غير سياسية، والمفروض أنه يتوجب على الماسونيين المصريين الذين تعترف بهم بريطانيا أن يتقيدوا بتعليمات المحافل العظمى في بريطانيا وأسكتلندا والتي تقتضي قطع كل علاقة مع "الإخوة غير الشرعيين"، الذين يستخدمون الماسونية مجرد غطاء لخططهم ومؤامراتهم السياسية.

إن جميع الحقائق والتصورات المذكورة أعلاه المتعلقة بالماسونية المحلية قد حصلنا عليها من ماسونيين محليين بصورة سرية تامة، ولكن هذه الماسونية المحلية -شأن كل منظمة سياسية سرية من هذا النوع- مراوغة، وتلجأ إلى المزيد من التخفي والسرية والكتمان عندما تشعر بأن أسرارها أصبحت معرضة للافتضاح والانكشاف.

ولهذا أرجو أن تحافظ على سرية هذه الرسالة كل المحافظة. وبما أن معظم ما ورد فيها يتعلق بمصر خاصة فافترض بأنك سترسل نسخة منها بصورة سرية إلى غورست. ولعله من المفيد أيضاً أن تبعث بنسخة منها إلى إيران، بل وإلى حكومة الهند أيضاً. لأنه عندما يفهم وجهاء المسلمين في الهند بأن حركة تركيا الفتاة متأثرة تأثيراً عظيماً بالماسونية السياسية اليهودية والاتحادية، فسيكون هذا رداً على ما يحتمل أن يقوم به الاتحاديون الشوفينيون من دعاية للجامعة الإسلامية موجهة ضد بريطانيا. ولديّ من الأدلة ما يحملني على الاعتقاد بأن زميلي السفير الألماني يدرك مدى توجيه الماسونية اليهودية واللاتينية "أي الإيطالية والفرنسية" لجمعية الاتحاد والترقي، وأنه قد أطلع حكومته بصورة سرية على هذه الناحية من سياسة الاتحاديين.

الصديق المخلص

جيرارد لاوثر

ملاحظة

ورد أعلاه أن المحفل الأسكتلندي الأعظم رفض الاعتراف بـــ"محفل الشرق العثماني الأعظم" وأعلن أن ماسونيته غير شرعية، ولكنني علمت بأن الجهود تبذل للتغلب على هذه الصعوبة بطريقة غير مباشرة، وذلك بإقناع المحفل البريطاني الأعظم بالاعتراف بالمحفل العثماني

المشكل حديثاً. وبالنظر للتطورات الغربية في الماسونية المصرية فسيكون من المرغوب فيه أن يسير المحفل البريطاني الأعظم على نهج أخيه المحفل الأسكتلندي الأعظم فيرفض الاعتراف بمؤسسة مصطبغة جداً بالصبغة السياسية.[1]

إلى هنا تنتهي هذه الوثيقة السياسية المهمة. وقد علقت مجلة "آفاق عربية" على بعض ما جاء فيها بما يأتي: "من الملاحظ أن هذه الرسالة تمثل شكلاً من أشكال الصراع بين مختلف أجنحة الماسونية العالمية، وجميع هذه الأجنحة ترمي إلى التسلط واستغلال الشعوب وبثّ النفوذ الإمبريالي في العالم وإضعاف القيم والمثل لدى الشعوب المسحوقة.

فالسفير البريطاني هنا يحاكم القضايا المطروحة في الوثيقة من وجهة نظر المحفل الأسكتلندي وقد لاقت الشعوب الرازحة تحت النفوذ البريطاني الأمرَّين من المحفل المذكور كما عانت شعوب الدولة العثمانية من عنت محفل الشرق العثماني الأعظم. واليهود يسيطرون على المحفل الأسكتلندي كما سيطروا على محفل الشرق العثماني الأعظم سواء بسواء..".



قطعة نقود تركية صدرت في أوائل عهد الاتحاديين وتحمل شعارات الماسونية :
حرية ـ مساواة ـ عدالة



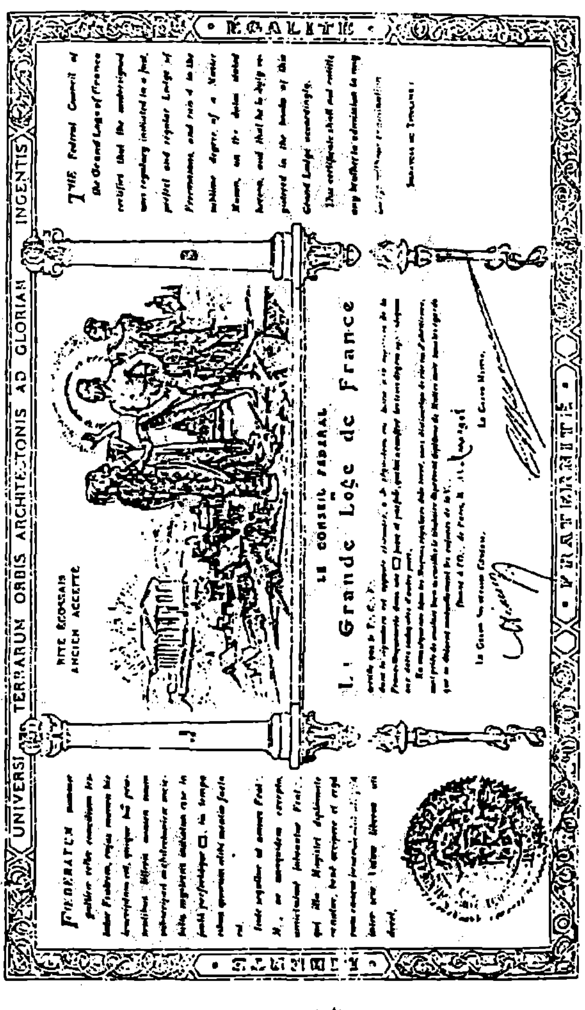

الوثيقة رقم (١)

---

[1] مجلة "آفاق عربية" السنة الثالثة، العدد ٩ ايار ١٩٧٩. وقد قام بترجمة هذه الوثيقة الدكتور محمد توفيق حسين.

يظهر هذا الرسم شعار جمعية الاتحاد والترقي – معنوناً بعبارة بادشاهم جوق ياشا أي عاش مولانا السلطان – وهو نفس شعار الماسونية.

صورة شهادة ماسونية أعطتها عمدة العشيرة من ذوي الطقس الأسكتلندي إلى أحد السوريين في ١١ آذار (مارس) سنة ١٩٠٨. ويلاحظ في هذه الشهادة شعارات الماسونية وهي نفسها شعارات "جمعية الاتحاد والترقي".


EGALITE

UNIVERSI TERRARUM ORBIS ARCHITECTONIS AD GLORIAM INGENTIS

FRATERNITE

LIBERTE

RITE ECOSSAIS ANCIEN ACCEPTE

LE CONSEIL FEDERAL

La Grande Loge de France

THE Federal Council of the Grand Lodge of France certifies that the undersigned

الوثيقة رقم (٢)

رسالة جمعية الاتحاد والترقي إلى الصحيفة الصهيونية (Neue Freie Presse) لإشعارها بالثورة على السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨.[1]

Tres Honore Monsieur.

C'est aujourd'hui premier jour de la liberte. Le peuple entier (Turcs, Bulgares , Serbes.etc.) a celebre cette fete. Si le sultan ne tient pas compte de nos revendocations, nous marchons sur Constantinople.

Enver
Member du Comite Ottoman de' Union et Progres
General d'Etat Major

الترجمة

سيدي المحترم

هذا اليوم هو اليوم الأول للحرية. الشعب بأكمله "أتراك، بلغار، صرب..الخ." احتفل بهذا العيد. إذا كان السلطان لا يأبه لمطالبنا سنـــزحف إلى القسطنطنية.

أنور
عضو اللجنة العثمانية للاتحاد والترقي
-جنرال أركان الحرب-

نص البرقية الداعية إلى عقد مؤتمر في خادم كوي لخلع السلطان عبد الحميد الثاني. وهي موجهة إلى الشخصيات اليهودية والدونمة.

الترجمة

الرجاء إبلاغ البكوات حسين جاهد وجاويد ورحمي وقره صو أفندي الذين علمنا وجودهم لديكم والنواب الآخرين، بضرورة القدوم إلى خادم كوي في أول قطار.
١٣٢٥/٤/٥

(١) نقلاً عن: Revue du Monde Musulman, T. S, (Paris 1908).

القائمقام القائمقام أمير آلاي أركان حرب

جمال صلاح الدين حسن عزت

ملاحظة: الوثائق مأخوذة من كتاب "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩" للأستاذ حسان علي حلاق.

وبعد هذا الاستطراد الذي رأيناه ضرورياً نعود إلى شرح مختصر لنشاط الجمعية سواء في الخارج أو في الداخل ولاسيما في "سلانيك" وحواليها.

بالنسبة للخارج فقد بقي هذا النشاط غير مؤثر لأنه ارتكز على النشاط الصحفي وإصدار البلاغات وعقد بعض المؤتمرات أو هروب بعض الأشخاص من الدولة العثمانية والتحاقهم بالمعارضة، ولم يكن مثل هذا النشاط عاملاً مؤثراً، ولو اقتصر الأمر عليهم لما كان بإمكانهم تغيير شيء يذكر في الدولة العثمانية، ولكن الأمر اختلف عندما انتقلت الحركة إلى بعض وحدات الجيش كما ذكرنا.

ومع أننا لا نريد الدخول في تفاصيل نشاط الجمعية في الخارج، إلاّ أننا نفضل أن نشير إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس سنة ١٩٠٢ باسم "مؤتمر العثمانيين الأحرار" الذي حضره جميع فصائل المعارضة في الدولة العثمانية وممثلو كل الحركات التي كانت تريد الانفصال والاستقلال عن الدولة العثمانية، وفي هذا المؤتمر طالبت جمعية الاتحاد والترقي -باستثناء أحمد رضا- الدول الكبرى التي حضرت مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ومؤتمر تركيا سنة ١٨٧٨ بالتدخل ضد استبداد السلطان وفي صالح إعلان الدستور وتحقيق الإصلاحات الأخرى.[1]

لا شك أن الاستعانة بالدول الأوروبية الطامعة في أملاك الدولة العثمانية، والمتهيئة دوماً للانقضاض عليها شيء لم تكن تشرف أية حركة تدّعي لنفسها الوطنية والسعي لإصلاح أحوال الدولة العثمانية. وهي تكفي وحدها لفهم ماهية هذه الحركة.

أما الجزء المهم من الحركة والمتمثل في حركة الضباط في الجيش الثالث في سلانيك وحواليها والتي بدأت حوالي ١٩٠٦ فيتلخص في أن الحركة أخذت بالانتشار السريع نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، وبدأت باستعمال العنف واتباع أساليب العصابات المسلحة البلقانية؛ ففي كل خطوة هناك انفجار قنبلة أو ازيز رصاصة. ثم بدأت عمليات الخطف،

---

[1] والغريب أن ممثلي الأرمن لم يرضوا بالتوقيع على هذه المطالبة لرفضهم التدخل الأجنبي.

خطف المسؤولين الحكوميين والضباط ذوي الرتب العالية، والتجاء الضباط إلى الجبال وإعلان العصيان ضد الحكومة، وعندما أرسل السلطان الفريق -شمسي باشا- وهو ضابط معروف بحزمه - إلى مناصتر (Manastır) لإخماد الحركة والقبض على الضباط العصاة أمثال أنور ونيازي قامت الجمعية بعملية فدائية جريئة،[1] إذ اغتالوا شمسي باشا في وضح النهار وهو يهم بركوب عربته نازلاً من دائرة البريد يوم ١٩٠٨/٧/٨م.

كان لنبأ اغتيال شمسي باشا وقع الصاعقة على قصر يلدز، إذ كان يدل على مدى تغلغل الاتحاديين في الجيش هناك. ثم بدأ سيل من البرقيات ينهال على قصر يلدز من اتحاديي سلانيك تطالب بإعلان الدستور، وهذه البرقيات وإن كانت مكتوبة بلهجة التعظيم للسلطان وبكلمات المديح والثناء إلاّ أنها كانت تحمل في طياتها تهديداً واضحاً كذلك.

بالنسبة للسلطان فقد كان منذ سنوات يدرس القوانين ودساتير الدول الأوروبية لإعلان دستور يتفق والظروف المعقدة للدولة العثمانية، وهذا ما يذكره تحسين باشا[2] في كتابه "ذكريات يلدز" (Yıldız Hatıraları) إذ يقول: "وبدأ عبد الحميد بالتفكير في مسألة إعادة الدستور حتى إنه بدأ بجلب وترجمة الكثير من دساتير البلدان الأوروبية؛ فقام مترجم المابين "ولي بك" بترجمة الدستور الألماني، وإذا كان ما سمعته صحيحاً فإن عبد الحميد أصدر أوامره الخاصة لبعض الأشخاص لتهيئة مسودة دستور بعد تدقيق الدساتير الأوروبية".

"وحسب ما سمعت فإن السادة شمس الدين سامي ومراد وإسماعيل كمال بك كانوا من بين هؤلاء الأشخاص وقد أرسل إسماعيل كمال بك برقية مطولة حول هذا الموضوع من باريس وتلقى الجواب عليها".[3]

بعد هذه التطورات السريعة وتردي الأوضاع بهذا الشكل استدعى السلطان الصدر الأعظم والوزراء ومستشاريه العسكريين طالباً منهم عقد اجتماع والإجابة بعد ذلك على سؤال محدد وهو: أمِنَ الصواب إعلان الدستور الآن أم لا؟

طالت الاجتماعات وطال تردد الوزراء وكانت البرقيات التي ترد من الروملي ترسل تباعاً إلى الوزراء المجتمعين بعد إطلاع السلطان عليها. كان الصدر الأعظم سعيد باشا يعارض

---

[1] قام الملازم الأول عاطف بك باغتيال الفريق شمسي باشا.

[2] تحسين باشا: كان رئيساً لكتّاب قصر "يلدز" أي ما يقابل الآن مدير مكتب وسكرتير رئيس الدولة.

[3] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 434.

إعلان الدستور وكان ذلك رأي قائد الفرقة الثانية كذلك. أما السلطان الذي كان قد هدته الأحداث والسنون والذي كان اختيار أي حل يعتمد على البطش وسفك الدماء غير وارد بالنسبة إليه، فقد قرر أخيراً أن ينحني للعاصفة قائلاً لرئيس كتّابه تحسين باشا: سأدع نفسي للتيار.[١]

بينما كان الوزراء لا يزالون مجتمعين استدعى السلطان عزت باشا[٢] قائلاً له: "لقد كان إعلان الدستور لأول مرة في عهدي فأنا مؤسسه ومعلنه، وبسبب ظروف معينة فقد جُمّد هذا الدستور، فاذهب إلى مجلس الوزراء وأخبرهم بذلك وأبلغهم أن يقوموا بكتابة البلاغ الرسمي لإعلان الدستور".

وهكذا تم إعلان الدستور مرة أخرى، وشاع الخبر في إسطنبول أولاً ثم في المدن الأخرى.

الفرحة تعم الشعب... اجتماعات... خطب... عناق في الميادين بين مختلف القوميات والأديان.

مظاهر براقة لشيء لم يكن الشعب يعرفه تمام المعرفة.

ما الذي حدث بعد إعلان الدستور؟

أمور كثيرة.. أولها أن جمعية الاتحاد والترقي أصبحت قوة تأمر وتنهى من وراء الستار أولاً ثم بشكل علني. وأخذت فروع الجمعية تنتشر في جميع أنحاء البلاد بسرعة، وتجمّع حولها الانتهازيون والوصوليون... عهد قد انطوى وبدأ عهد جديد... فمَن أراد الوصول إلى بغيته فلا بدّ من التصفيق لهذا العهد ولرجال هذا العهد.

كان السفير البريطاني آنذاك هو "سيركيرارد لوثر" في إجازة في لندن عند اعلان الدستور (أي عند بدء عهد المشروطية الثانية). لذا قرر السفير البريطاني الرجوع بسرعة إلى إسطنبول. وانتشر الخبر وعلم به أنصار الاتحاد والترقي لذا تهيأوا لاستقباله في محطة القطار في "سيركجي" في إسطنبول للاحتفاء بقدومه وإبداء فرحتهم برجوعه لأنهم كانوا يعدون إنكلترة حامية الحرية والديمقراطية.

وصل السفير البريطاني إلى إسطنبول في ١٩٠٨/٧/٣١م فقام شباب الاتحاد والترقي بحل

---

[1] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 449.

[٢] عزت باشا: من كبار موظفي القصر.

أربطة خيول عربة السفير وجروا العربة بأنفسهم عوضاً عن الخيول وقادوها من المحطة حتى بناية السفارة البريطانية.(١)

وقد تعجب السفير البريطاني من غفلة ومن حماقة هؤلاء الاتحاديين فقال يصفهم بأنهم: "عديمو التجربة وعبارة عن شباب أغرار ذوي نيات حسنة لا رابطة تجمعهم".(٢)

كان الاتحاديون منقسمين فيما بينهم إلى فريقين: فريق من أنصار إنكلترة وفريق من أنصار ألمانيا. كان الفريق الأول هم الأكثرية في البداية. ولكن السياسة المعادية لإنكلترة ضد الدولة العثمانية أضعفهم، فرجحت كفة الفريق الثاني الذي التزم جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ثم دخل الحرب معها وهكذا مزقوا الدولة العثمانية وهدموها.

بعد مدة قصيرة من إعلان الدستور جرى أول تغيير في القصر السلطاني إذ طُرد عدد من الخدم والمعاونين والمرافقين، كما أعفيَ رئيس كُتاب القصر تحسين باشا من منصبه وعيّن علي جواد بك(*) مكانه.

أما في الحكومة فقد استقال الصدر الأعظم سعيد باشا وعيّن كامل باشا مكانه، كما عين رجب باشا وزيراً للحربية.

وبالنسبة للسياسة الخارجية فسرعان ما جُوبِهَ الاتحاديون بالنكسات السياسية، فقد أعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك إليها في ٩ من رمضان ١٣٢٦هـ-٩/١٠/١٩٠٨م كما أعلنت إمارة بلغاريا انفصالها عن الدولة العثمانية واستقلالها وتكوينها "بلغاريا الملكية"، واتخذ فرديناند لقب: إمبراطور البلغاريين(٣). وفي اليوم الثاني أي في ١٠ رمضان ١٣٢٦هـ-١٠/١٠/١٩٠٨م أعلنت جزيرة كريت -التي كانت من الآيالات الممتازة- التحاقها باليونان، فهذه الدول استغلت أفول نجم السلطان الداهية عبد الحميد ووصول جماعة من الضباط الشباب الذين لا يملكون أية خبرة أو حنكة سياسية إلى الحكم أفضل استغلال.

هذه الانتكاسات السياسية صدمت الشعب الذي قيل له إن جمعية الاتحاد والترقي ما أتت إلى الحكم إلاّ من أجل صيانة الإمبراطورية العثمانية من التمزق. وبدأ رصيد الاتحاديين بالهبوط لدى الشعب، ومع أن الاتحاديين استنكروا تصرف النمسا وبلغاريا واليونان وأرسلوا

---

(1) *Goldon Horn*, Bengal Lancer, s. 36; *Hatıralarım*, Haydar Mithat, s. 192.
(2) Anderson M.S: The Eastern Qaestion, Macmillan , Newyork 1966, s. 350.
(٣) يلاحظ أنه لم يعلن نفسه "إمبراطور بلغاريا" بل إمبراطور البلغاريين جميعاً.

المذكرات الاحتجاجية وألقوا الخطب الحماسية، ونظموا التظاهرات الاحتجاجية إلاّ أنهم اضطروا للاعتراف أخيراً بالأمر الواقع.(١)

مجلس المبعوثان

نصت المادة الثانية والسبعون من الدستور على أن الانتخاب يكون على مرحلتين، وبنسبة نائب لكل خمسين ألفاً من الذكور. ولم تجر عملية الانتخاب بشكل حر، إذ إن رجال الاتحاد والترقي -الذين تظاهروا بالدفاع طوال سنوات عديدة عن الحرية وعن الديمقراطية وعن الحياة النيابية- برهنوا على أن جميع دعاواهم السابقة لم تكن سوى شعارات للدعاية وسُلّماً للوصول إلى السلطة، إذ أشاعوا جواً من الإرهاب والخوف، ووزعوا رجالهم بجانب صناديق الاقتراع، فكانت النتيجة أن فازت قوائمهم وشكّلوا الأغلبية الساحقة في مجلس المبعوثان.

من بين الدول الأجنبية كانت اليونان الدولة الأكثر تدخلاً في هذه الانتخابات فبوساطة سفارتها في إسطنبول وبطرياركية الروم كانت توجه الروم الموجودين في تركيا، وبدأت الصحف اليونانية تبالغ في عددهم حتى ادّعت أنهم يبلغون ستة ملايين نسمة ووصلت المبالغة إلى حد المطالبة بجعل اللغة اليونانية لغة رسمية في الدولة العثمانية إلى جانب اللغة التركية.(٢)

تختلف المصادر التاريخية حول عدد النواب، فمصدر يذكر أن العدد كان ٢٧٥ نائباً كما يأتي: ١٤٢ نائباً تركياً، ٦٠ نائباً عربياً، ٢٥ نائباً ألبانياً، ٢٣ نائباً رومياً "يونانياً"، ١٢ نائباً أرمنياً، ٥ نواب يهود، ٤ نواب بلغار، ٣ نواب صرب ونائب روماني.

بينما يذكر مصدر آخر أن عدد النواب في المجلس كان ٢٢٨ نائباً وهو كما يأتي: ١٠٧ نواب أتراك، ٤٥ نائباً عربياً، ١١ نائباً ألبانياً، ٢٧ نائباً رومياً "يونانياً"، ١٠ نواب من الأرمن، ٣ نواب يهود، ٥ نواب بلغار، ٤ نواب صرب، نائب روماني، نائبان كرديان، نائب ماروني ونائب درزي.(٣)

افتتح السلطان مجلس المبعوثان في ٢٣ من ذي القعدة ١٣٢٦هـ-١٧/١٢/ ١٩٠٨م وألقى خطاباً ذكر فيه أنه هو الذي أعلن الدستور لأول مرة، ولكنه اضطر لتعطيل مجلس المبعوثان لظروف استوجبت ذلك، لأن الشعب لم يكن مهيئاً لذلك بعد، وهو الآن يعيده مرة أخرى بعد

---

(1) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/336-367.
(2) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/68.
(3) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/369.

أن تقدم وتطور وعي الشعب في ظرف ثلاثين سنة، لذا فإنه يتمنى أن يحقق المجلس مهماته، وإن كانت لهجة خطبته تشف عن شكه في قدرة هذا المجلس على تحقيق هذه المهمات.

ولا ننسى أن نقول إن رئاسة مجلس المبعوثان كانت بعهدة أحمد رضا بك الذي قفل راجعاً إلى إسطنبول حال سماعه نبأ إعلان المشروطية الثانية.

بعد شهرين تقريباً من افتتاح المجلس سحب المجلس ثقته من حكومة الصدر الأعظم كامل باشا لاصطدامه مع جمعية الاتحاد والترقي وعدم سماحه للجيش بالتدخل في السياسة، وقد أعقبته حكومة الصدر الأعظم حسين حلمي باشا.

حادثة ٣١ مارت [١]

هي حركة عصيان وتمرد أُتهم بإثارتها السلطان عبد الحميد وهو منها بريء، واُتخِذت ذريعة لعزله عن العرش، وقبل أن نشرح العوامل التي أدت إلى هذه الحركة نلقي نظرة سريعة على أحداثها:

بدأت الحركة قرب منتصف ليلة ٣١ مارس/١٣ نيسان في ثكنة "طاش قشلة"[٢] عندما قام جنود "آوجي طابوري"[٣] بحبس ضباطهم في الغرف ثم تدفقوا إلى ساحة "سلطان أحمد" وبدؤوا عند حلول صباح اليوم التالي بإطلاق الرصاص في الهواء مما ولّد فزعاً ورعباً عند الأهالي، ثم أخذوا يهتفون:

- نريد الشريعة! نريد الشريعة!

ثم أرسل الجنود المتمردون رسلاً إلى معسكرات الجيش الأخرى يطلبون الالتحاق بهم، وفعلاً التحق بهم بعض الجنود الآخرين كما التحق بهم بعض طلبة المدارس الدينية والصوفية وبعض المدنيين من المعارضين لجمعية الاتحاد والترقي.

ومع أن السلطان أرسل رئيس كُتّابه للمتمردين حال سماعه النبأ يخبرهم بأن الشريعة بخير وأنه لا يستطيع أحد أن يمسها بسوء إلاّ أن المتمردين أصبحت لهم مطالب أخرى منها تغيير الصدر الأعظم حسين حلمي باشا، ووزير الحربية علي رضا باشا، وقائد الفرقة الأولى محمود مختار باشا،

---

[١] هذا حسب التقويم الرومي لسنة ١٣٢٥، ويصادف ٢٢ ربيع الأول ١٣٢٧هـ-١٣/٤/١٩٠٩م.

[٢] هذه البناية تستعمل الآن كإحدى بنايات جامعة الهندسة في إسطنبول وهي خلف فندق "هيلتون".

[٣] وهو الطابور الذي أرسل قبل مدة وجيزة من قبل الاتحاديين من سلانيك لكي يكونوا حراساً على المشروطية.

ورئيس مجلس المبعوثان أحمد رضا، ونفي الاتحاديين من البلد وإعادة ضباط الـ"آلايلي"[١] إلى الخدمة، والعفو عن جميع المشتركين في هذا التمرد لأنهم لا يقصدون سوءاً.

في هذه الأثناء كان الجنود يفتشون عن رئيس مجلس المبعوثان أحمد رضا بك وعن الصحفي حسين جاهد يالجين لشيوع عداوتهما للإسلام، غير أنهم لم يعثروا عليهما فقد اختفيا عن الأنظار، ولكن قتل وزير العدل ناظم باشا إذ ظن المتمردون أنه أحمد رضا بك، كما ذهب نائب اللاذقية الأمير محمد أرسلان ضحية خطأ أيضاً، إذ حسبه الجنود المتمردون الصحفي المعادي للإسلام حسين جاهد، كما قتل عدد غير معلوم من الضباط من خريجي الكلية الحربية، إذ كان المتمردون يستوقفون الضابط ويسألونه: هل أنت ضابط متخرج من المدارس أم ضابط خدمة "آلايلي"؟ فإن كان الجواب أنه خريج الكلية الحربية قتل.

ومع أن السلطان بدل الصدر الأعظم وعين توفيق باشا مكانه كما تم تبديل وزير الحربية وقائد الفرقة الأولى نزولاً عند رغبة المتمردين طمعاً في إنهاء حركة التمرد إلاّ أن حركة التمرد لم تنته.

لم تلبث "سلانيك" وهي مركز الاتحاد والترقي أن انهالت بالبرقيات على قصر "يلدز" تتهم السلطان بأنه هو المدبر لهذا التمرد لكي يقضي على المشروطية الثانية وعلى جمعية الاتحاد والترقي حامية هذه المشروطية.

وأخيراً تقرر إرسال قوة من سلانيك للقضاء على هذا التمرد وقد أطلق على هذه القوة اسم "جيش الحركة" تحت قيادة محمود شوكت باشا. ولم تكن هذه القوة جيشاً نظامياً، بل كانت تتألف بالإضافة إلى الجنود الأتراك من متطوعين من مختلف الجنسيات من بلغاريين وألبانيين ومن يهود مدينة سلانيك، والحقيقة أن هؤلاء المتطوعين لم يكونوا سوى أعضاء العصابات المقدونية التي حاربت الدولة العثمانية طوال سنوات عديدة.[٢]

خرجت هذه القوة من سلانيك يوم ١٥ نيسان ووصلت إلى ضواحي إسطنبول يوم ٢٢ نيسان.

---

[١] كان الضباط في الدولة العثمانية على نوعين: الضباط من خريجي الكلية الحربية، ويطلق عليهم "مكتبلي" أي خريجي المدارس، والضباط الذين تدرجوا في الرتب العسكرية بطول الممارسة من رتبة الجندي حتى رتبة الضابط "آلايلي". وقد بدأ الاتحاديون بإخراج هؤلاء من الجيش وإحالتهم على التقاعد مما ولد تذمراً في الجيش لكثرة عدد هؤلاء الضباط، وكان أحد أسباب هذا التمرد.

[2] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/375.

والآن لنقف هنا لنتفحص العوامل الكامنة وراء هذا التمرد:[1] جاءت جمعية الاتحاد والترقي إلى مركز السلطة تحت شعارات ووعود براقة، فهي قد أتت لتوحد جميع العناصر والقوميات لتؤلف بينها في جو من الحرية والتآخي والمساواة، فهذه السياسة -كما كانت تدعي- سوف تضع حداً للمشاكل الداخلية والانتفاضات القومية التي كانت تستنـــزف طاقة الدولة العثمانية، كما أنها ستنهي تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة مما سيؤدي في النتيجة إلى تماسك أجزاء الدول العثمانية.

كانت هذه هي وعود -أو بعض وعود- جمعية الاتحاد والترقي وهم في موقع المعارضة لحكم السلطان عبد الحميد، ولكن المدة التي انقضت من إعلان المشروطية وحتى قيام هذا التمرد البالغة ٨ أشهر و ٢١ يوماً والتي كان الاتحاديون في مركز السلطة ورسم السياسة الداخلية والخارجية. هذه المدة كانت كافية لخيبة أمل الشعب، إذ إن الواقع العملي أصبح شيئاً آخر... شيئاً مناقضاً تماماً للوعود أعلاه؛ ففي أوائل حكمهم خسرت الدولة العثمانية البوسنة والهرسك وجزيرة كريت، كما أعلنت بلغاريا أيضاً انفصالها عن الدولة العثمانية. أما في الداخل فقد زادت فعالية العناصر والقوميات المختلفة وأصبح نشاطها علنياً، فالأرمن أخذوا يشترون السلاح ويوزعونه على شباب الأرمن جهاراً نهاراً، وأصبح الروم ينظمون المظاهرات الصاخبة.

أما الانتخابات التي كان من المفروض أن تجري بشكل طبيعي، وفي ظل من الحرية، فقد تدخل الاتحاديون في سيرها وزيفوها لكي يؤمنوا الأغلبية في المجلس.

وعندما بدأت الأصوات ترتفع بالنقد بدأت الجمعية تغتال أعداءها، فاغتالت إسماعيل ماهر باشا كما اغتالت حسن فهمي باشا وهو رئيس تحرير جريدة "سربستي" على رأس جسر "غلطه" لقيامه بانتقاد الجمعية انتقاداً شديداً في جريدته، حتى إن آلافاً من الطلبة والناس ساروا في مظاهرة في اليوم التالي للإغتيال وهم يهتفون: "نريد العدالة".

ومما زاد من نفور الناس من الاتحاديين علاقتهم بالماسونية، وازدياد نفوذ اليهود في الدولة العثمانية ازدياداً ملحوظاً، كما أن اشتهار كثير من زعماء الاتحاديين بالبعد عن الدين بل

---

[1] يستطيع من يرغب التوسع في هذا الموضوع قراءة المصادر التركية الآتية:
31 Mart Faciası, Cevad Rifat Atilhan; *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek; *31 Mart Vakası*, İ.H. Danişmend; *31 Mart Olayı*, Sina Aksın.

عداوة بعضهم للإسلام وإلحادهم زادا من كراهية الناس لهم، حتى إننا نرى الضباط الاتحاديين قبل ثلاثة أيام فقط من حدوث التمرد يقولون لجنودهم: "لا يجوز لكم أبداً الاتصال بالعلماء ورجال الدين.. الجندية شيء ومسائل الدين شيء آخر.. عدا الله فلا نعترف بشيء.. إن السلطان والشعب بيد جمعية الاتحاد والترقي".[١]

سبب آخر هو إخراج ضباط الـ "آلايلي" كما سبق وأن ذكرنا، ولكون عدد هؤلاء الضباط كبيراً فإنه أحدث تذمراً واسعاً في الجيش.

وشيء آخر بالنسبة للخدمة في الجيش، وهو أن طلاب المدارس الدينية كانوا يعفون من الخدمة العسكرية، فقدم الاتحاديون اقتراحاً للمجلس بإلزام هؤلاء الطلاب بالخدمة العسكرية. وقد ولّد هذا أيضاً تذمراً واسعاً بين طلاب المدارس الدينية، وفسّر ذلك من قبل المعارضة بأنه عمل ضد الدين وخطوة لعرقلة تفرغ الطلاب لدراسة الشريعة.

كل هذه العوامل أدت إلى ظهور التمرد في الجيش، فعندما أرسل السلطان عبد الحميد رئيس كتّابه إلى المتمردين ينصحهم بإنهاء التمرد والعودة إلى ثكناتهم نرى أن الجنود المتمردين صاحوا: "قل للوالد (يقصدون السلطان عبد الحميد) بأنهم يشتمون أعراضنا وديننا... إنه إثم كبير... فليشفق علينا".[٢]

هذه هي العوامل -أو أهم العوامل- التي أدت إلى ظهور هذه الحركة، ولكن جمعية الاتحاد والترقي ادّعت بأن هذه الحركة "الرجعية" لم تكن إلاّ من تدبير السلطان عبد الحميد لكي يقضي على الجمعية بوساطة الجيش ليزيل المشروطية ويعود إلى حكم الاستبداد مرة أخرى.

ما مدى الصحة في هذا الادعاء؟

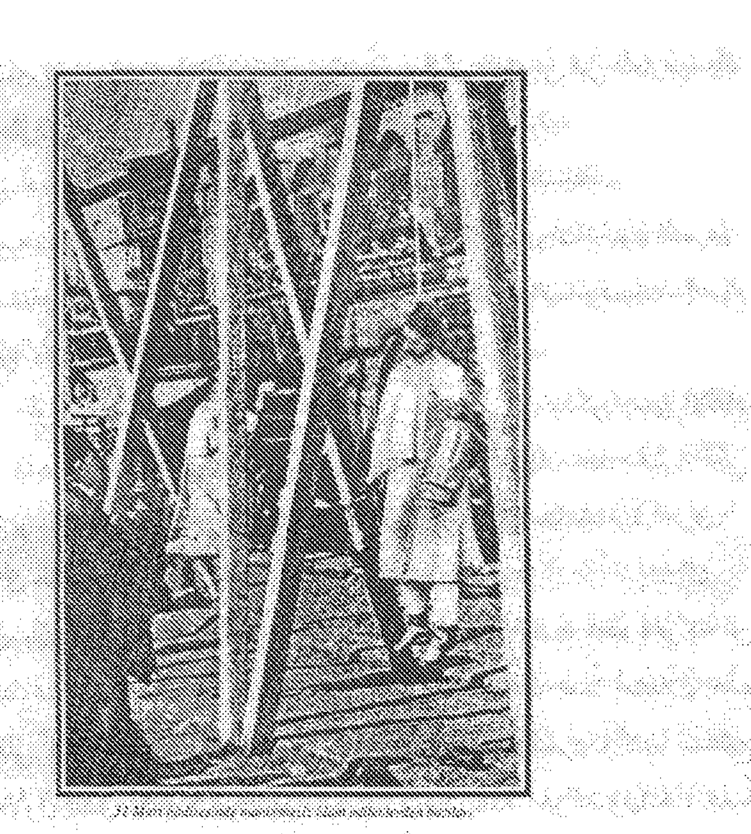
نستطيع أن نقول بكل ثقة بأنه لا صحة إطلاقاً لهذا الادعاء فلو كانت هذه الحركة من تدبير السلطان لرأينا على رأسها ضباطاً يقودونها، ولاستطاع السلطان فعلاً استغلال هذه الحركة والقضاء على الاتحاديين الذين اختبأ زعماؤهم طوال أيام التمرد وكان يستطيع الإيعاز إلى الجيش الأول الذي كان لا يزال موالياً له بالالتحاق بهذه الحركة وقيادتها، علماً بأن هذا الجيش كان متفوقاً على "جيش الحركة" من ناحية العدد والعدة.

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/371-372.
[2] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 502.

ولا ننسى هنا أن نقول بأن عدداً لا يستهان به من المؤرخين يرون أن حركة التمرد هذه لم تكن إلا من تدبير جمعية الاتحاد والترقي لكي تتخذها حجة لعزل السلطان عبد الحميد، وهم يستشهدون في ذلك إلى أن الحركة بدأت في نفس طوابير الجيش التي أرسلتها الجمعية من سلانيك والتي كانوا يطلقون عليها اسم "حامية المشروطية" فهل كانت تلك مصادفة؟.

من أهم الشخصيات التي عاصرت تلك الحركة وكتب مذكراته حولها شيخ الإسلام جمال الدين أفندي الذي يذكر في صفحة ١٢ من كتابه "الذكريات السياسية" شكوكه من كون هذا التمرد من تدبير الاتحاد والترقي.(١)



صورة المشنوقين بعد أحداث ٣١ مارت

بعد هذا الإيضاح الذي رأيناه ضرورياً نعود لتتابع الحوادث:

---

(١) İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi, İ.H. Danişmend, 4/371; Büyük Türkiye Tarihi, Yılmaz Öztuna, 7/228-231.

وصول جيش الحركة إلى إسطنبول

وصل جيش الحركة يقوده الفريق محمود شوكت باشا إلى ضواحي إسطنبول،[1] ومن هناك أرسل القائد رسالة إلى الصدر الأعظم ذكر فيها أن بعض الفسدة أشاع أن جيش الحركة جاء لخلع السلطان، لذا فهو يفند ويكذب هذه الإشاعة ويؤكد أنه ما جاء إلاّ لمساعدة الحكومة على استتباب الأمن والقضاء على الفوضى ومعاقبة المشاغبين. علماً بأن خلع السلطان كان قد تقرر في جلسة سرية عقدت بين وفد من الأعيان جاء إلى مقر جيش الحركة وعلى رأسه سعيد باشا رئيس الأعيان وبين محمود شوكت باشا.

بعد وصول جيش الحركة إلى ضواحي إسطنبول بدأ بالانتشار التدريجي في إسطنبول. ثم أعلن الفريق محمود شوكت باشا الأحكام العرفية في مناطق إسطنبول -إزميت- جاتالجا، وألف المحكمة العسكرية العرفية التي بدأت بالعمل فوراً فنصبت المشانق وأعدمت الأبرياء بجانب المجرمين، ونفت العديد من رجال السلطان عبد الحميد.[2]

أما في القصر فقد عقد اجتماع حضره الصدر الأعظم توفيق باشا ووزير الحربية ادهم باشا وقائد الفرقة الثانية الفريق ممدوح باشا وتباحثوا في التدابير الواجب اتخاذها لمنع أي احتكاك بين جيش الحركة والفرق الخاصة بحماية القصر وحماية إسطنبول، وتزايد القلق بين جنود إسطنبول فطلبوا تجهيزهم بمزيد من العتاد، ولكن الأوامر صدرت من القصر بعدم إعطاء الجنود أي عتاد، وإخبارهم أن إطلاق الرصاص على جنود جيش الحركة ممنوع منعاً باتاً، ذلك لأنهم إخوانهم وهم لم يأتوا بنية سيئة.

ولكن على الرغم من هذه التعليمات فإن القلق تعاظم لدى جنود القصر وجنود الحاميات الأخرى الموجودة في إسطنبول فذهب وفد منهم إلى القصر وصرخوا: "إنهم لم يأتوا إلاّ لقتلنا... كيف تنتظرون منهم الرحمة؟ سيخنقوننا كالدجاج... فإذا لم تزودونا بالعتاد فإننا نعرف كيف نأخذه".

و لم تمض فترة طويلة حتى وصلت الأنباء إلى القصر بأن الجنود كسروا باب مخزن العتاد وأخذوا ينقلون صناديق الذخيرة ويوزعونها على الجنود الآخرين.

---

[1] عسكر جيش الحركة في منطقة "يشيل كوي" التي يقع فيها مطار إسطنبول حالياً.

[2] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/376.

ما إن سمع السلطان بهذا، حتى أرسل رئيس كتّابه ليخبر الجنود ما يأتي: "ممنوع على الجنود منعاً باتاً إطلاق أية طلقة.. فإن أرادوا إطلاق النار فليطلقوها أولاً عليّ".

ما إن تلا رئيس الكتّاب هذا الأمر السلطاني على الجنود المتجمعين في باحة القصر حتى تجمدوا في أماكنهم وأسقط في أيديهم لا يدرون ماذا يفعلون.. كان الأمر قاطعاً وصارماً فلم يجدوا مجالاً سوى الاستسلام له.(١)

ومع أن حامية القصر البالغ عددها أكثر من أربعة آلاف جندي مجهز تجهيزاً جيداً كانت تستطيع سحق جيش الحركة، "إضافة إلى وجود الحاميات الأخرى في إسطنبول والتي كانت تحت تصرف السلطان"، إلاّ أن السلطان لم يكن يرغب في إراقة الدماء بسببه، لذا صدرت الأوامر إلى جنود القصر بالاستسلام لجيش الحركة.

يذكر المؤرخ التركي إسماعيل حامي دانشماند في موسوعته التاريخية عن دخول جيش الحركة إلى إسطنبول فيقول: إن بعض القواد جثوا على ركبهم أمام السلطان عبد الحميد طالبين منه السماح لهم بتشتيت جيش الحركة فلم يقبل السلطان وقال لهم: "أيها الباشوات! إنني خليفة المسلمين. لذا لن أدع المسلمين يتقاتلون".

ثم انسحب للغرفة المجاورة، في تلك اللحظة كانت كلمة واحدة تخرج من فم السلطان كافية لتشتيت جيش الحركة المؤلف من الصعاليك، فلو قام بتعيين قائد مقتدر على رأس الجيش الأول الذي كان أفضل وأقوى جيش في تركيا وأمره بالقتال لتغير مصير الدولة. ولعل عدم قيامه بذلك هو أكبر خطيئة للسلطان عبد الحميد.(٢)

تمت عملية استسلام جنود القصر جماعات وفرادى وخلا منهم القصر و لم يلبث أن أحاط جنود الحركة بالقصر..

في الأيام التالية زار سفراء ألمانيا وفرنسا وإنكلترة القصر وقابلوا السلطان حيث عرض كل واحد منهم استعداد حكومته تأمين سلامته، وأنهم ينتظرون إشارة منه، فشكرهم على ذلك وأعلمهم بعدم وجود أية نية عنده في اللجوء إلى أية دولة مع أنه أصبح متأكداً بعد محاصرة القصر من خلعه بل وقتله على غرار قتل عمه السلطان عبد العزيز. وكان يقول: "إنني أعلم

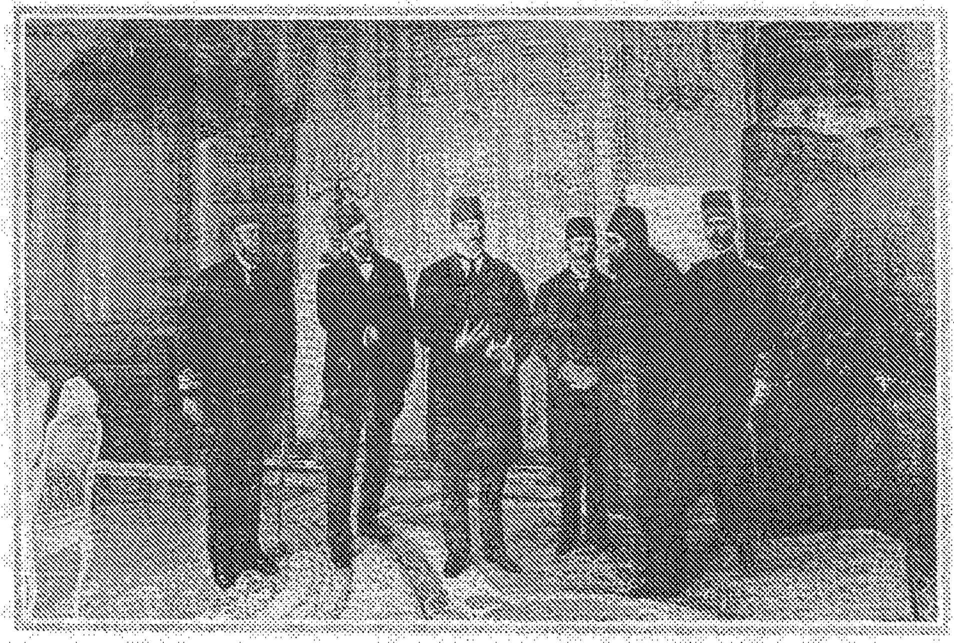
---

(1) *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s. 516-517.

(2) *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi,* İ.H. Danişmend, 4/376; *Büyük Türkiye Tarihi,* Yılmaz Öztuna,7/231; *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s.526, Sultan Abdulhamid ve İttihad ve Terakki, Yakub Kenan Necefzade, İtimad Yayınevi, Ülkü Matbaası, İstanbul 1967, s.149-151.

أن هذه الترتيبات كلها ليست إلاّ مؤامرة لقتلي.. إن هذا شيء واضح. والظاهر أن عاقبتي ستكون مثل عاقبة عمي عبد العزيز، ومع ذلك فلو علمت أنهم سيقطعون لحمي قطعة قطعة فلن ألجأ إلى دولة أجنبية، لأن من العار أن اهرب من وطني، وأنا أعدّ ذلك -خاصة بالنسبة لسلطان مثلي حكم ثلاثاً وثلاثين سنة- دناءة وسفالة لا مثيل لهما، وأنا راضٍ بحكم الله وبقدري"[1]

ومع خروج الجنود صرفت الخدم أيضاً من القصر، فأصبح كقلعة محاصرة تسبح في الظلام بالليل وتخلو حتى من الطعام.[2] وبدأت الإشاعات تتناقل بين الناس بأن في النية قصف قصر السلطان وهدمه على رؤوس ساكنيه.



Sultan Abdülhamid Han'a tahttan indirildiğini bildiren heyet.
Soldan Sağa: Arif Hikmet - Emanuel Karasu - Esat Toptani - Aram Kemal - Galip Paşa

صورة الوفد الذي أتى لإبلاغ السلطان قرار الخلع، والشخص الثاني من اليسار هو اليهودي قره صو، وكما قال السلطان للوفد: ماذا يفعل هذا اليهودي بينكم في موضوع خلع خليفة المسلمين؟!

---

[1] *Hayatımın Acı ve Tatlı Günleri*, Şadiye Osmanoğlu, Bedir Yayınevi, İstanbul 1966, s.32.

[2] بعد معاناة ساكني القصر من الجوع أرسلت إليهم مرة مئونة بالخبز من النوع الذي يوزع على الجنود.

خلع السلطان عبد الحميد

اقترح السلطان على الصدر الأعظم توفيق باشا ما يأتي: "ما دمتم لا تريدونني فإنني مستعد للتنازل عن العرش لأخي، ولكن يجب تأليف لجنة تقوم بالتحقيق عما إذا كانت لي أدنى علاقة بحادثة ٣١ مارت".

نقل الصدر الأعظم هذا الاقتراح إلى رئيس مجلس الأعيان سعيد باشا الملقب بـ"كوجوك" أي "الصغير" فذعر هذا وقال: "وماذا ستكون حالنا إن ظهرت براءته؟". وهكذا رفض هذا الاقتراح.[1]

وفي يوم الثلاثاء المصادف لـ ٦ من ربيع الأول لسنة ١٣٢٧هـ-٢٧/٤/١٩٠٩م وصلت برقية إلى الضباط المسؤولين عن حماية قصر يلدز تبلغهم أن وفداً من مجلس المبعوثان والأعيان سيصل القصر عن قريب وأن عليهم استقبالهم وتأمين الحماية لهم... ولم يمض إلاّ بعض الوقت حتى دوت أصوات المدافع...

كان الوفد الآتي هو الوفد الذي سيبلغ السلطان قرار الخلع.

أما أصوات المدافع فكانت إعلاناً عن تنصيب محمد رشاد سلطاناً على الدولة العثمانية خلفاً للسلطان عبد الحميد تحت لقب محمد الخامس، ولكن لماذا لقّب محمد رشاد بـ"محمد الخامس"؟.

السبب غريب؛ فقد اقترح أحدهم، وهو الفريق سامي باشا اعتبار دخول جيش الحركة إلى إسطنبول فتحاً ثانياً لمدينة إسطنبول، ولما كان اسم فاتح إسطنبول هو "السلطان محمد الثاني" الملقب بالفاتح -بالتركية "إيكنجي محمد"- فقد لقب السلطان محمد رشاد بـ"محمد الخامس" وبالتركية: "بيشنجي محمد" بدلاً من "رشاد الأول".

وحتى يتم خلع السلطان كان لا بد من فتوى شرعية. ولنقرأ من مذكرات أحمد رضا رئيس المبعوثان "أي رئيس المجلس النيابي" كيف جرت الامور في البداية في موضوع الخلع: "ذهبت مع أحمد مختار باشا "رئيس مجلس الأعيان" إلى وزارة الحربية وتحدثنا مع محمود شوكت باشا "قائد جيش الحركة" فذكر لنا بأنه سيطر على الوضع وأنه لم يبق هناك أي

---

[1] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/230.

خطر، لذا يمكن التشاور في موضوع الخلع. وعندما رجعنا إلى المجلس بدأ التشاور حالاً في موضوع الخلع".[1]

تشكلت لجنة مشتركة من مجلس المبعوثان والأعيان يرأسها سعيد باشا. كان أحمد مختار باشا أول من تكلم فيها حيث قال: "لقد جرت العادة منذ القديم، بشكل معين وهو وجوب أخذ فتوى الخلع، ثم يتم اتخاذ القرار".

وضع سعيد باشا هذا الاقتراح للتصويت، حيث تمت الموافقة على هذا الاقتراح.[2]

ثم أرسلت هيئة إلى المفتي الحاج نوري أفندي. وحتى وصول المفتي إليهم اجتمع بعض النواب في غرفة أحمد رضا للتشاور حول مسودة الفتوى.[3] قام الشيخ ألمالي حمدي أفندي المفسر المعروف ونائب أنطاليا بكتابة هذه المسودة.[4]

بعد الانتهاء من كتابة المسودة دخلت الهيئة إلى غرفة شيخ الإسلام ضياء أفندي. وعندما وصل المفتي أدخل أيضاً إلى هذه الغرفة وطلب منه التوقيع على المسودة. فقال المفتي بعد قراءة المسودة إن الأسباب الموجبة للخلع والمذكورة في المسودة ليست صحيحة ولم تقع ولم تحدث فلذا امتنع عن التوقيع.[5]

يقول "آفيونيالي جمال الدين باشا في مذكراته: "كان المفتي رجلاً مستقيماً غاية الاستقامة ورجلاً شريفاً ومتديناً، ولم يكن يقبل على الإطلاق خلع السلطان. وتكرر دخول رجال الاتحاد والترقي إلى غرفته للضغط عليه، بينما كان هو يكرر كلامه ويكرر رجاءه ويقول: يا إخوان!.. اصرفوا النظر عن هذا الموضوع!... إن خلع سلطان عن عرشه سيجلب النحس على البلد.. أرجوكم ألا تفعلوا هذا".[6]

أصرّ المفتي نوري أفندي على عدم التوقيع وكان يقول: إنني شيخ عجوز، وقريب من القبر، أرجوكم بألا تجعلوني أداة لمثل هذا الأمر. لقد عاصرت خلع سلطانين، أحدهما

---

(1) *Ahmed Rıza Beyin Anıları*, Bülent Demirbaş, Arba Yayınları, İstanbul 1988, s. 39.

(2) *Sultan Abdulhamid'in Son Günleri*, Ziya Şakir, Çatı Kitapları, İstanbul 2006,

(3) *Yaşadığımız günler*, Burhan Felek, s.[illegible].

(4) *Sultan Abdülhamid-i Sâni'ye Dâir*, Abdurrahman Şeref - Ahmet Refik, Hilal Matbaası, İstanbul 1918, s.6'dan iktibasla. (Tarihimizde Yanlışlıklar Geçidi. Süleyman Kocabaş- Vatan Yayınları, İstanbul, 1997).

(5) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(6) *Madalyonun Tersi*, Samih Nafiz Tansu, [anlatan: Sadrazam Avlonyalı Ferid Paşa'nın oğlu Celâleddin Paşa (Velora)], Gür Kitabevi, İstanbul 1970, s. 48-49.

السلطان عبدالعزيز، والآخر السلطان مراد. أنا ضد هذا الأمر ولا أريد أن يتورط قلمي في مثل هذا الأمر.(١)

ويذكر الصحفي سليمان توفيق مشاهداته فيقول أن المفتي نوري أفندي قال: "ولكن هل كل ما جاء في هذه الفتوى صحيح؟ إن هؤلاء يريدون فقط تأكيد وتصديق ما يرغبون فيه. يجب ألا ننسى أن هناك حساباً بعد هذه الحياة الزائلة، والذين يؤمنون بالحساب في يوم الحشر بقلوبهم لا ينحرفون عما يرونه صواباً".(٢)

كان المفتي نوري أفندي يصر على عدم التوقيع على الفتوى، ويريد تحويل الأمر إلى شيخ الإسلام ضياء الدين أفندي، وتخليص نفسه من هذا الأمر الذي كان يعده ذنباً وإثماً. لذا قال لمن حوله من المصرين على توقيعه: "إن شيخ الإسلام هو مفتي الأنام. وحق إعطاء الفتوى يعود إليه".(٣)

على أثر هذا الإصرار على عدم التوقيع رجع أحمد مختار باشا وأحمد رضا بعد مدة قصيرة ومعهما البروفيسور مصطفى عاصم أفندي الذي كان صديقاً حميماً للمفتي، وطلب الإنفراد به في ركن من الغرفة حيث تحدث إليه همساً. وهنا اصفر وجه المفتي وارتعشت شفتاه. فماذا قال له صديقه السيد مصطفى عاصم؟ اغلب الروايات تقول بأنه قال له: "إن لم تقوموا يا حضرة المفتي بالتوقيع على هذه الفتوى فسيقومون بقتل السلطان عبد الحميد، وتكون أنت سبباً في هذا القتل. فمن الأفضل أن توقع عليها لكي تنقذه".(٤)

أيقن المفتي نوري أفندي أن الاتحاديين عازمون على تنحية السلطان بأي حال من الأحوال، وأن عدم توقيعه على الفتوى سيؤدي إلى قيامهم بقتله، فاضطر إلى التوقيع وهو يقول: "لتكن خطيئة ووبال هذه الفتوى على أعناقكم".(٥)

لقد عرف الكثيرون آنذاك وحتى العديد من رجال الاتحاد والترقي أن هذه الفتوى مملوءة بالأكاذيب. فمثلاً نرى السيد حسين كاظم والي سلانيك "وهو من الاتحاديين" يقول في كتابه "مذكراتي من المشروطية حتى الجمهورية" (Meşrutiyetten Cumhuriyete

---

(1) *Sultan Abdulhamid'in Son Günleri*, Ziya Şakir, s. 7.
(2) *31 Mart ihtilalinde Sultan Hamit*, Cemal Kutay, Cemal Kutay kitaplığı, İstanbul 1977
(3) *Sultan Abdülhamid-i Sâni'ye Dair*, Abdurrahman Şeref - Ahmet Refik, s.60.
(4) *Yaşadığımız günler*, Burhan Felek, Milliyet yay. İstanbul 1974, s. 127; *31 Mart ihtilalinde Sultan Hamit*, Cemal Kutay, s.165.
(5) *Sultan Abdulhamid'in Son Günleri*, Ziya Şakir, s.8.

Hatıralarım) أن هذه الفتوى مملوءة بالأكاذيب ولاسيما فيما يتعلق بمسؤولية السلطان عن أحداث ٣١ مارت، فهو يقول بأنه كان بريئاً منها.[١]

ويقول المؤرخ التركي المعروف "يلماز أوزطونا": "كان على رأس أسباب خلع السلطان عبد الحميد اتهامه بضلوعه في أحداث ٣١ مارت، والحقيقة أننا اليوم نعرف بكل تأكيد بأن هذه التهمة كاذبة تماماً".[٢]

أما نص الفتوى فكان كما يأتي:

"إن كان إمام المسلمين زيد قد أخرج أو طوى بعض المسائل الشرعية المهمة من كتب الشرع، ومنع هذه الكتب وأحرقها وبذر أموال بيت المال بالإسراف والصرف على خلاف الشرع، وقتل وسجن.ونفي الرعية بدون سبب شرعي وجعلهم هدفاً للظلم، ولم يف بوعده ويمينه في الرجوع إلى الطريق السوي بل حنث فيه وأصر على إحداث فتنة كبيرة أضرت بأحوال وشؤون المسلمين وجعلهم يتقاتلون فيما بينهم، فإذا بدأ بعض أهل النفوذ من المسلمين بالحيلولة دون ظلمه وبدأت العرائض ترد من كثير من البلدان الإسلامية بأنهم يعدّون ذلك الشخص متنازلاً عن عرش السلطنة، وإذا تبين أن بقاءه في مكانه ضار وأن عزله مفيد فهل يجب على رجال الدولة وساستها اختيار أحد السبيلين حسب منفعة المملكة إما دعوته للتنازل عن السلطنة أو عزله مباشرة؟.

الجواب: يجب.

التوقيع: السيد محمد ضياء الدين.[٣]

إن أهم الأسباب التي أدرجها الاتحاديون في الفتوى الشرعية لخلع السلطان من قتل الرعية وظلمها وأحداث ٣١ مارت أو الإسراف..الخ. قد تناولناها سابقاً وشرحنا براءة السلطان منها، ولكننا نجد هنا سبباً آخر وهو إحراق الكتب الشرعية، فما مدى الصحة في هذه التهمة؟

وهل قام السلطان فعلاً بإحراق الكتب الشرعية؟

هذه التهمة هي أنموذج آخر لكيفية تشويه الحقائق وصنع الأكاذيب. فالسلطان عبد الحميد المعروف بسياسته الإسلامية والذي كان يرى خلاص الدولة العثمانية وقوتها وشفاءها

---

[1] *Meşrutiyetten Cumhuriyete Hatıralarım*, Hüseyin Kazım Kadri, (Hazırlayan: İsmail Kara), s. 156, Dergâh Yayınları, İstanbul 2000, s. 247.
[2] *Büyük Türkiye Tarihi*, Yılmaz Öztuna, 7/192.
[3] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s.529-530.

في إتّباع الإسلام، والذي قام بإرسال الدعاة المسلمين مع مئات الآلاف من الكتب الإسلامية إلى كل أنحاء العالم الإسلامي لم يكن من الممكن أن يقوم بحرق الكتب الدينية.

إذن ما هي الحقيقة في هذا الموضوع؟.

الحقيقة هي أن وزارة المعارف -في عهد الوزير جلال باشا- قامت بتشكيل لجنة من كبار علماء الدين لفرز الكتب الدينية التي كانت طافحة بالخرافات والأساطير آنذاك والتي كانت في حقيقتها ضد الدين لما كانت تشيعه في الناس من عقائد باطلة وخرافات هي أصلاً ضد العقيدة الإسلامية الصحيحة. وقد جمعت هذه الكتب التي فرزتها لجنة العلماء في (١٥٠) شوالاً وأحرقت في محرقة حمام "جامبرلي طاش" في إسطنبول.[1]

فهل يلام السلطان على هذا؟ وهل أصبحت هذه الكتب الخرافية كتباً شرعية في نظر جمعية الاتحاد والترقي؟

مما لا شك فيه أن الغاية من هذه التهمة الباطلة هي إعطاء مبرر كاذب لخلع السلطان، وإلاّ فإن جمعية الاتحاد والترقي ما كانت احرص على الإسلام من السلطان عبد الحميد، وهي الجمعية التي تربت في أحضان الماسونية والتي اتبعت عند حكمها مبدأ القومية التركية المتطرفة.

الوفد

في يوم الثلاثاء المصادف لليوم السادس من ربيع الآخر لسنة ١٣٢٧هـ -١٩٠٩/٤/٢٧م حضر الوفد المكلف بإبلاغ قرار خلع السلطان إلى قصر يلدز في الساعة ٣٢: ١ ظهراً وكان يتألف من:

١- الفريق عارف حكمت باشا: كان عضواً في مجلس الأعيان ويلوراً سابقاً للسلطان.

٢- آرام أفندي: وهو ارمني وكان عضواً في مجلس المبعوثان.

٣- اللواء أسعد باشا: نائب "دراج" في مجلس المبعوثان.

٤- عمانوئيل قره صو: يهودي من سلانيك إسباني الأصل، ونائب عن سلانيك، كان يحمل الجنسية العثمانية والجنسية الإيطالية في الوقت نفسه! ومن زعماء الجمعية الماسونية في سلانيك والمحفل الماسوني الإيطالي.

---

[1] المصدر السابق، ص ١٨٧-١٨٨. وانظر: "عبد الحميدك أوائل سلطنتي" ص ٥٨٧-٥٨٨.

دخل الوفد مع الميرالاي غالب بك[1] على السلطان الذي استقبلهم واقفاً، وقد بادره أسعد باشا قائلاً له: لقد أتينا من قِبل مجلس المبعوثان.. وهناك فتوى شرعية شريفة.. إن الأمة قد عزلتك. ولكن حياتك في آمان. فاعترض السلطان على كلمة "العزل"، وفضل استعمال كلمة "الحل" ثم تلا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾(يس: ٣٨/٣٦)، ثم التفت إلى الوفد مشيراً إلى "قره صو" اليهودي قائلاً:

"ألم تجدوا شخصاً آخر غير هذا اليهودي لكي تبلغوا خليفة المسلمين قرار الحل؟" ثم أردف قائلاً وهو يشير إلى حوادث ٣١ مارت التي اُتّهم فيها بأنه هو المدبر لها: "إني لم أفعل ذلك، وعلى الأمة أن تفتش عن مسببها وأن تجدهم، لقد بذلت كل ما في وسعي من أجل صالح شعبي، أما الآن فقد ذهب هذا هباءً منثوراً، لقد أسدلوا ستاراً كثيفاً على خدماتي... لقد كان هذا قدري. إن على الشعب أن يكتشف المسببين[2] ولكني أرجو أن أقيم مع عائلتي في قصر "جراغان" الذي كان يسكنه أخي".[3]

أجابه الوفد بأن المجلس اتخذ قراره بجعل إقامته في مدينة "ســـلانيك" فقال السلطان: "إنني تعب كما أن تقدم سني لا يسمح لي بالسفر الطويل، وأنا أقسم بالله إنني لا أرغب في السلطنة، لذا أرجو أن أقيم مع عائلتي في قصر "جراغان"".

أجاب الوفد السلطان بأن إيفاء طلبه هذا خارج عن صلاحيتهم لذا فإنهم سيعرضون طلبه على المجلس.

بعد ساعتين أو ثلاث ساعات من مغادرة الوفد القصر جاء الجواب من المجلس وهو التهيؤ فوراً للسفر إلى سلانيك.[4]

---

[1] الميرآلاي غالب بك: كان هو الضابط المسؤول عن أمن قصر "يلدز" بعد استيلاء الاتحاديين على القصر.

[2] يقصد مسببي حوادث ٣١ مارت التي سبق ذكرها والتي اتهم بإثارتها وترتيبها.

[3] يقصد أخاه مراد.

[4] *Ulu Hakan,* N.F. Kısakürek, s.526-533; *Hayatımın Acı ve Tatlı Günleri*, Şadiye Osmanoğlu, s.34.

الفصل السابع

السلطان في المنفى

الطريق إلى سلانيك

يوما الثلاثاء والأربعاء ٦، ٧ من ربيع الآخر ١٣٢٧هـ
الموافق ٢٧ – ١٩٠٩/٤/٢٨م.

بعد أن رُفض طلب السلطان عبد الحميد بالبقاء في أحد قصور الخلافة في إسطنبول، وتقرر بشكل نهائي وقاطع وجوب رحيله إلى قصر "آلاتيني" في مدينة "سلانيك" بدأت الاستعدادات في قصر "يلدز" لمثل هذا الرحيل في ظل حراب جنود الاتحاديين، و لم يكن أمام السلطان وقت كاف، فالتهديد بأن فقد أية دقيقة يمثل خطراً على حياته وعلى حياة عائلته كان يكرر دائماً إلى حد أن عائلة السلطان لم تستطع أن تأخذ معها حاجات السفر الضرورية من ملابس وأغطية ولوازم أخرى.

وقفت عربتان تحيط بهما ثلة من الجنود والضباط أمام القصر حيث نقلت السلطان و٢٤ فرداً معه من أبنائه وبناته وزوجاته وبعض خدمه في سكون الليل إلى محطة القطار في منطقة "سيركجي".[١]

انطلق القطار الخاص -الذي كان مؤلفاً من عربتين أو ثلاث عربات حسب اختلاف الروايات- في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الثلاثاء متجهاً إلى مدينة سلانيك.

في مدينة سلانيك كانت الحكومة قد رجت الجنرال "رويلان" -الذي كان يشغل منصب المفتش العام للجندرمة في الدولة العثمانية- أن يخلي قصر "آلاتيني" الذي كان يقيم فيه -لكونه قد خصص لإقامة السلطان المعزول مع مرافقيه- وينتقل إلى سكن آخر هيأته له الحكومة.

---

[1] *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s.140-143.

وصل السلطان -مع مرافقيه- إلى محل إقامته الجديدة في قصر "آلاتيني" في الساعة٨ : ٤٣ مساءً أي عند أذان العشاء، حيث كان في استقباله "هادي باشا" وكيل قائد الجيش الثالث وإسماعيل حقي رئيس بلدية سلانيك والقائمقام "تحسين أوزر".

لم تكن الحكومة قد هيأت وسائل الراحة الضرورية للسلطان ولمرافقيه، فالأسِرّة والفرش والأغطية والأواني والملاعق والصابون..الخ. تكاد تكون غير موجودة.

كما أن الكهرباء والماء كانا مقطوعين، وعندما أخبر رئيس الحرس بهذه النواقص أرسل بضعة جرادل من الماء وبضعة شموع وفرش وأغطية قذرة التي جمعت من بعض الفنادق، وبعض الطعام.[1]

قصر (آلاتيني)

قضى عبد الحميد ثلاث سنوات تقريباً في هذا القصر (من ١٩٠٩ إلى ١٩١٢) معزولاً عن العالم محاطاً بحراسة مشددة، لا يستطيع أحد من الخارج أن يتصل به ولا أن يتصل بأحد، كما أن الجرائد كانت ضمن الممنوعات، فأصبح يقضي وقته بممارسة هوايته في أعمال النجارة والنقوش الخشبية ثم في الاستراحة وتأمل مياه بحر إيجه الزرقاء الممتدة أمام ناظريه وهو غارق بين دخان السجائر في استعادة ذكريات أيام حكمه الطويل.

وقد يتسامر مع أحد ضباط الحرس، وقد نقل بعض الكتاب ما أفضى به السلطان السابق من أحاديث وآراء في السياسة الدولية والشؤون الاقتصادية إلى الملازم الأول "ذنون دبرلي"، نرى من المفيد أن ندرج بعضها هنا لأنها توضح الوضع الدولي وآراء عبد الحميد السياسية. قال السلطان السابق للملازم الأول:

"إن هناك حاجة قصوى لصداقة إنكلترة للعالم الإسلامي، لأن حماية ملايين المسلمين في الهند وفي شمالي إفريقيا تحتاج إلى صداقة هذه الدولة معنا.

ومن جانب آخر فإن ألمانيا -بجيوشها البرية الضخمة وبأعتدها وأسلحتها- دولة لا يمكن أبداً التقليل من أهميتها أو تجاهلها، فيجب تجنب إثارتها ضدنا ولكي تستفيد الإمبراطورية العثمانية من علوم الجيوش البرية من ألمانيا، ومن فنون البحرية العسكرية من إنكلترة فإن علينا أن نحافظ على صداقة كلتا الدولتين وبالمستوى نفسه.

---

[1] *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s.144-146.

بالإضافة إلى هاتين الدولتين، هناك دولة روســيا القيصرية، التي لها أهمية بالغة بالنسبة إلينا، إن أجدادنا الكرام قاتلوا الروس مائتي سنة، وقد حاربتُ روسيا في بداية سلطنتي مع أنني كنت معارضاً لهذه الحرب أشد المعارضة، ذلك لأنني كنت متأكداً بأن مواردنا لا تكفي لتسيير شؤون هذه الحرب، ولكن مدحت باشا كان قد أخذته نشوة أحلام النصر، وخيل إليه أن الأمر سهل جداً... أثر على المجلس[1] وأصبحت الحرب شيئاً لا مهرب منه، خاصة وأن هناك عداء ضد الروس في البلد يمكن إثارته بسهولة في أي وقت. حاربنا وهُزمنا ووصل الروس مشارف إسطنبول وبذلك وضعنا إمبراطوريتنا الملقبة بـ"الرجل المريض" في وضع حرج، ولكن هذا كان درساً بليغاً لي، فقد تجنبت الحروب على الدوام باستثناء الحرب مع اليونان حيث لم يكن في الإمكان السكوت عنهم، ولكن لم ندخل هذه الحرب إلاّ بعد دراسة كافة العوامل والتأكد من الانتصار، وهكذا وبانتصارنا في معركة "دومكت" وصلنا أبواب "أثينا" وكانت هذه الحرب تجربة واختباراً لقوتنا، مما جعل إمبراطورية ألمانيا تهرع إلينا، وبتعاملنا المتساهل مع اليونان حصلنا على صداقة ألمانيا، مما دفع إنكلترة -التي قلقت من هذه الصداقة- إلى إبرام معاهدات جديدة معنا".[2]

وفي مناسبة أخرى يشرح نظرته حول الشؤون الاقتصادية للدولة العثمانية فيقول: "إنني الآن بعيد عن السلطة يا ذنون بك، وبعيد عن الشائعات والأقاويل اليومية، لذا فإنني سأشرح لك ما يجول في خاطري: إن بلدنا يعيش أزمات مالية منذ مائة عام، فالحروب العديدة التي دخلتها دولتنا أفقرت شعبنا وجعلت الخزينة خاوية".

ثم يشرح رأيه في كيفية النهوض بالبلد اقتصادياً فيركز على الاهتمام بالزراعة أولاً ثم تربية الأبقار والعجول والأغنام والدواجن لتوفير الغذاء الكافي للشعب أولاً ولتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية للخارج ليكون أحد مصادر الدخل للدولة ثانياً.

ثم يستطرد قائلاً: "ويجب أن لا تغيب عن البال أهمية موضوع سقي الأراضي، فربط أنهارنا بالقنوات وإنشاء السدود مثل إنشاء سد في أسوان في مصر ضروري جداً. والاهتمام بالأنهار كأنهار دجلة والفرات وسيحان وجيحان وصقاريا وقيزل ايرماق، وبموانئنا على البحر الأبيض والبحر الأسود وإنشائها من جديد، وزيادة خطوط السكك الحديد في روملي

---

[1] يقصد مجلس المبعوثان (أي المجلس النيابي).

[2] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek. s.546-547.

والأناضول ضروري جداً. وقد فكرتُ في كل هذه الأمور في أثناء سلطنتي وبحثت عن إمكانات تنفيذها. ولكن ما كنت أخشاه في هذا الموضوع هو احتمال تسلط الرأسمال الأجنبي. كما أن ديوننا كانت كبيرة لنا فإن الرأسمال الأجنبي كان يمثل خطورة للبلد. وقد خشيت أن يتحول البلد إلى مستعمرة"[1]



صورة السلطان عبد الحميد الثاني في شيخوخته

ثم يعود إلى السياسة مرة أخرى فيقول: "لم أكن موافقاً على إعلان الحرب على روسيا سنة ١٢٩٣هـ فقد كنت واثقاً بأننا نستطيع التوصل إلى حل ما بالمحادثات والمفاوضات السلمية. ولكن مدحت باشا كان يرغب في الحرب، ويمارس الضغط على مجلس المبعوثان. كانت هذه الحرب ستضعنا في مواقف صعبة وحرجة وتمتص طاقتنا المالية بأجمعها.. وهكذا كانت. ولم يكن بالمستطاع التفاهم مع مجلس المبعوثان. لقد رأيت أن آخذ المسؤولية على كاهلي فعطلت المجلس."

"وعندما أعلنت المشروطية الثانية كانت قد مرت فترة طويلة واعتقدت وقتها أن البلد قد نضج، ولكن الذين ادعوا أنهم جاؤوا كأصحاب مبادئ ومثل عليا لطخوا أنفسهم بحادثة

[1] Ulu Hakan, N.F. Kısakürek, s.342.

بل كنت أبذر بينهم عوامل الشقاق".

ثم دعا قائلاً: "أدعو الله بصفة اسمه "القهار" أن يقهر الذين كانوا السبب في ذلك... ويحهم... إلى أي درك ألقوا بالدولة!".[١]

وهكذا تم نقل السلطان السابق من سلانيك إلى إسطنبول يوم الجمعة المصادف ٢١ من ذي القعدة سنة ١٣٣٠هـ-١/١١/١٩١٢م بوساطة بارجة ألمانية حيث خصص له قصر "بكلر بكي" المشرف على مضيق البسفور والذي بقي فيه حتى وفاته عام ١٩١٨.

حياته في قصر "بكلربكي"

قضى السلطان السابق أيام حياته الباقية في هذا القصر محاطاً بحراسة مشددة، وكان يسمح لأفراد عائلته بزيارته أيام الأعياد فقط.

بعد سنتين من إقامته في هذا القصر أعلنت الحرب العالمية الأولى ودخلت الدولة العثمانية في أتونها بقرار جنوني من جمعية الاتحاد والترقي الذين كانوا يسيرون خلف ألمانيا مغمضي العيون، ولم يكن هذا القرار إلاّ انتحاراً للدولة العثمانية.

في بداية الحرب العالمية الأولى استدعى السلطان السابق أنور باشا "الذي كان نائب القائد العام"[٢] ليحادثه ولينصحه. قال له:

"ابني أنور باشا! إنني أدعوك ابني لأنك أصبحت فرداً من عائلتنا[٣] فأنت الآن الصهر العزيز لعائلتنا، وأنت عسكري شجاع وشهم فلا تبتئس بما قاله الأمير يوسف عز الدين[٤] فالجميع يعلمون أن الغازي المشير عثمان باشا[٥] لم يكن قبل بلائه العظيم وبطولته في معركة "بلفنة" سوى شخص عادي، ولكنه بعد تلك المعركة أصبح مشهوراً ومعروفاً ورقي إلى رتبة "مشير" حتى إنني زوجت أبناءه من قريباتي. وبينما كان درويش باشا مواطناً عادياً، فإن الشهرة والمجد جاءتا حتى قدميه ورقي إلى رتبة قائد وذلك بعد بطولته في معارك "باطوم"،

---

[1] *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İ.H. Danişmend, 4/396.

[٢] كان الخليفة رشاد هو القائد العام، ولكنه لم يكن يملك في الحقيقة أية سلطة إذ كانت السلطة والقوة في أيدي الزعماء الاتحاديين.

[٣] ذلك لأن أنور باشا كان قد تزوج بالأميرة ناجية.

[٤] أبدى ولي العهد يوسف عز الدين معارضة شديدة في اختيار أنور باشا صهراً لآل عثمان.

[٥] بطل معركة "بلفنة".

نهب قصر "يلدز"،[1] فلا أحد يدري مصير الحوالات المالية والذهب الذي اقتصدته وجمعته طوال سنوات عديدة، فقد كنت قد خبأت هذا الكنـــز في مخزن أنشأته خصيصاً تحت حوض قصر يلدز.. لقد أخذوه من هناك، فإن كانوا قد أحاطوا مجلس المبعوثان علماً بذلك فهنيئاً لهم، ولكنهم لم يتوانوا عن إطلاق ألقاب "السلطان القاتل، السلطان الظالم، السلطان الأحمر" عليّ. ولكن لنر ماذا سيقول التاريخ عنهم؟ إن ما أتمناه من الله سبحانه وتعالى هو أن يريني مصيرهم".[2]

قضى السلطان السابق ثلاث سنوات تقريباً في هذا القصر لا يعلم شيئاً عما يجري خارج محل إقامته الجبرية. بينما كانت الدولة العثمانية تحت قيادة جمعية الاتحاد والترقي تنحدر إلى الهاوية بسرعة كبيرة، وتتفكك أجزاؤها: فقد أعلنت بلغاريا استقلالها والتحقت البوسنة-الهرسك بالنمسا، وأعلنت الثورة في ألبانيا، واحتلت إيطاليا طرابلس الغرب وبنغازي والجزر الإثنيّ عشرة.[3] وأخيراً عقدت الدول البلقانية "وهي بلغاريا، الصرب، اليونان، الجبل الأسود" اتفاقية فيما بينها وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية التي كانت غافلة تماماً عن ذلك.

ولن ندخل في تفاصيل هذه الحرب التي خرجت منها الدولة العثمانية خاسرة، ولكننا نذكر هنا ما يتعلق بآثار هذه الحرب على إقامة السلطان السابق في منفاه في سلانيك ذلك لأن سلانيك أصبحت مدينة مهددة بالسقوط فرأت الحكومة ضرورة نقل السلطان السابق إلى إسطنبول.

حضر الوفد المكلف بإبلاغ عبد الحميد قرار الحكومة حول نقله إلى إسطنبول فاستفسر عن السبب، وعندما قيل له إن أربع دول بلقانية قد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية، وإن الدولة العثمانية فوجئت بهذه الحرب وإن جيوش هذه الدول تقترب من سلانيك لذا استوجب نقله بعيداً عن هذه المنطقة الخطرة، استغرب السلطان السابق هذه الغفلة وقال للوفد:

"هناك سفراء وملحقون عسكريون في السفارات، فهل كانوا نائمين؟ أتتفق أربع دول فيما بينها ولا يعلم أحد شيئاً؟ عندما كنت في السلطة لم أدع هذه الدول تتفق فيما بينها أبداً

---

[1] قام الاتحاديون بنهب قصر يلدز، فسرقوا كل ما كان القصر يحتويه من نفائس ومجوهرات وأموال وتحف، ولم يـروا حاجــة لإجراء أي تحقيق حتى وإن كان شكلياً في قضية النهب الكبرى هذه.

[2] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 549-550.

[3] تقع هذه الجزر في الجنوب الغربي من الساحل التركي في البحر الأبيض المتوسط، وتسيطر اليونان عليها حالياً.

كما اخترتُ ابنه صهراً لآل بيتنا، وتعلم أيضاً بأن الغازي المشير إسماعيل باشا كان فرداً عادياً في كردستان، ولكنه بعد أن أبلى بلاءً حسناً في الشرق ضد الروس فإنني رقّيته إلى أرفع المناصب واخترت ابنه صهراً لنا.

وبالنسبة لأحمد مختار باشا فقد كان ابناً لشخص يربي البغال في مدينة "بورصة" ولكن بعد بطولاته ضد الروس وخدماته فإنني كافأته ورقيته إلى رتبة الحاكم وعينته قوميسيراً فوق العادة في مصر لعدة سنوات، ومنحت ابنه رتبة الباشوية، وكنت راغباً أن أهديه عروساً من أسرتنا لولا أنه فضل اختيار أميرة مصرية. وأنت الآن وكيل القائد العام وصهرنا العزيز وعضو في آل عثمان. فلا تهتم بالكلام غير المتزن ليوسف عز الدين أفندي لأنه مختل عقلياً.

يا ابني يا أنور! لقد حكمت ٣٣ سنة وكنت في أثناء مدة سلطنتي مع حرية الفرد وكرامته، ولكني لم أستسغ في أي يوم من الأيام الحرية التي لا ضابط لها أو الحرية الفوضوية، وفي الصحافة بنشر الصور العارية والكتابات غير الأخلاقية والأفكار المسمومة، وكنت ضد تمييع وإفساد عاداتنا وتقاليدنا الملية. وأنا أقدر المدنية الأوروبية ولكني لم أر في المسيحية جانباً متميزاً، بل رجحت الدين الإسلامي دائماً. ولم أستحسن تقليد الآخرين تقليداً أعمى، فالمهارة هي في تكييف المدنية حسب بنيتنا وتقاليدنا، لذا فإنني لم أمانع في إدخال الجوانب الإيجابية لهذه المدنية إلى قصري، فكانت المسرحيات والحفلات الموسيقية ترتب في قصر "يلدز" يومي الجمعة والأحد. وقد شـــاهدت كثيراً من فناني الغرب واستمعت إلى موسيقاهم، وكنت أدعو لحضور هذه الحفلات الموسيقية الحرم والأمراء والأميرات والأصهار وحتى رؤساء الخدم في القصر.

وكنت أول سلطان في تاريخنا يفتتح مجلس المبعوثان ولكني عندما رأيت أن النواب لم يكونوا بالدرجة المطلوبة من النضج أغلقت المجلس. هل تعلم ماذا كلفتنا الحرب التي أعلنها مجلس المبعوثان العثماني؟ في هذه الحرب مع روسيا فقدنا البلقان بكامله وفقدنا الروملي كذلك. لقد عاند مدحت باشا وأصر كثيراً لإعلان هذه الحرب، وقد شاهدت النتائج المروعة لهذه الحرب، وعلى الرغم من البطولات الفائقة في "بلفنة" وفي "القارص" فقد هزمنا ووصلت الجيوش الروسية إلى "أياستافونوس".

نعم يا أنور باشا... أنتم الآن دخلتم في حرب... دخلتموها بدون روية، وانقياداً

للعواطف، فدفعتم البلد إلى الخطر. أدعو الله أن يجعل نهايتها خيراً لدولتنا وشعبنا. ولكن ماذا ستكون النتيجة إن انتهت هذه الحرب بفاجعة؟ ألاَ نخسر حتى الأناضول؟ ماذا سيبقى عندنا آنذاك؟ لقد سرتَ مع "جيش الحركة" إلى إسطنبول ظافراً واستوليتم على المدينة وحتى على القصر وتمكنتم من خلعي... حسناً... ولكن لا تنسوا أنني أنا الذي منعت قواتي من إطلاق النار عليكم حقناً للدماء، ولو جابهتكم بالمقاومة لكلفتكم تلك ثمناً باهظاً، ولكنني نجحت في عدم إلحاق أي أذى بأي فرد. ولكن رفقاءكم لم يقدّروا ذلك كما لم تعجبهم تدابيري فرموني كحزمة بالية إلى الشارع، واتهموني كذلك بتدبير حادثة ٣١ مارت بينما لم تكن لي أية علاقة بها.. لا شك بأن هناك من أثار المتمردين، ولكن لم يكن للقصر أية علاقة بهؤلاء. ولا يخلو عهد من أعداء للدولة، ولكن لا يقبل أي ضمير ولا أي وجدان إلصاق التهم والافتراءات جزافاً دون تحقيق ودون سند.

إن ما آلمني كثيراً وحزّ في نفسي قيامكم بإرسال شخص -كنت قد طردته من حضوري- ضمن الوفد الذي أبلغني قرار خلعي من السلطنة... هذا الشخص هو "عمانوئيل قره صو"... فلماذا واجهتموني بذلك اليهودي؟ لقد كان إرسال ذلك اليهودي الأجنبي تحقيراً منكم لمقام الخلافة ولمقام السلطنة. إن ركناً من أركان الخلافة العثمانية التي انتقلت من عهد الرسول الكريم ﷺ بكل احترام ومهابة قد تضعضع بقيام مثل هذا اليهودي -الذي كان أستاذاً أعظم للمحفل الماسوني في سلانيك- بمثل هذا التبليغ، أنتم الآن في السلطة وبإمكانكم الفخر بذلك فكل شيء هو كما يروق لكم والمستقبل أمامكم يبدو باهراً، ولكن لا تثق بكل ذلك يا بني واسمع مني هذه النصيحة الأخيرة:

إن الذين يصفقون الآن لفرد يستطيعون غداً تمزيقه وافتراسه.. انتبه جيداً و أدعو الله أن يحفظ أمتنا ودولتنا".

بعد أن أتم عبد الحميد حديثه قام أنور باشا وأدى التحية العسكرية له وصافحه باحترام شديد، وقام السلطان السابق بتوديع ضيفه حتى باب غرفته.

أما أنور باشا -الذي تأثر كثيراً بما سمعه- فقد عاد إلى قصره في "قروجشمه" ونقل لزوجته الأميرة ناجية حديث السلطان السابق. كما حدث بذلك السيد "علي باشهامبه" الذي كان رئيساً للاستخبارات آنذاك ومتسائلاً عند ختام الحديث: "ما تقول يا علي بك؟... أليس من

الواضح أن السلطان السابق كان محقاً في كلامه؟".[١]

عندما ضيقت جيوش الحلفاء الخناق على الدولة العثمانية وبدأت بوارجها الحربية تدك "جناق قلعة" وتحاول فتح الطريق البري المؤدي إلى إسطنبول استبد الهلع بنفوس زعماء الاتحاديين إلى درجة أنهم فكروا بنقل العاصمة إلى "أسكي شهر" في وسط الأناضول. وأرسل السلطان رشاد وفداً إلى أخيه عبد الحميد ليقولوا له:

"هناك احتمال نقل مركز الدولة إلى "أسكي شهر" حتى إن الحكومة بدأت فعلاً باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الانتقال وإن أخاك السلطان رشاد الذي يضع نصب عينيه احتمال سقوط العاصمة في أيدي الأعداء وتجنباً لوقوعك في أيديهم فإنه يستفسر منك عن المدينة التي تختارها في الأناضول لاقامتك".

أجاب السلطان السابق الوفد: "لن أتحرك من مكاني هنا قيد أنملة، إن جدي محمد الفاتح عندما فتح إسطنبول فإن إمبراطور بيزنطة لم يفكر في الهرب. وباعتباري سلطاناً من نسل الفاتح أفلاَ أكون مثل إمبراطور بيزنطة على الأقل؟ إن مكاني هو في مدينة إسطنبول التي فتحها جدي وإذا توفيت فسأرقد فيها أيضاً".[٢]

هذا الموقف الحازم جعل الاتحاديين يعيدون النظر في موقفهم ويقررون البقاء والدفاع عن إسطنبول.

وفاته

قضى السلطان عبد الحميد بقية أيامه في هذا القصر، أي قضى خمس سنوات وثلاثة أشهر وتسعة أيام حتى وفاته في ٢٨ من ربيع الآخر سنة ١٣٣٦هـ-١٠/٢/ ١٩١٨م عن عمر يناهز السابعة والسبعين.

وفي هذا القصر كتب مذكراته،[٣] ونقتبس هنا من كتاب الأميرة "عائشة عثمان أغلو" "بنت السلطان عبد الحميد" الموسوم بـ"والدي عبد الحميد" حادثة الوفاة:

---

[1] *İki Devrin Perde Arkası*, Samih Nafiz Tansu, s. 164-167.
[2] *Ulu Hakan*, N.F. Kısakürek, s. 560.
[٣] كتب السلطان عبد الحميد مذكراته -التي فقدت- في هذا القصر، ثم عثر فيما بعد على بعض الأوراق والمذكرات والملاحظات التي رجح المؤرخون الأتراك عائديتها للسلطان عبد الحميد، ونشرت لأول مرة سنة ١٩٢٢م من قبل الأديب وداد عرفي بك (حفيد الصدر الأعظم خليل رفعت باشا) وترجمت إلى اللغة العربية من قبل السيد محمد علي عبد الله سنة ١٩٢٧م تحت عنوان "مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني" (٦٤ صفحة من القطع الصغير)، ولكن عندما راجت الكتب المؤلفة عن السلطان عبد

"كنت حينذاك في سويسرة، إذ كنت قد أنجبت طفلي الثاني عثمان، وقد أخبرت والدي برقياً بهذه البشرى، واستلمت منه جواباً تحت إمضاء "راسم بك"[1] يعلمني فيه عن سروره، ولا تزال هذه البرقية محفوظة لدي. وعندما كتبت الجرائد السويسرية خبر ميلاد حفيد لعبد الحميد الثاني انهالت التهاني عليّ من كل صوب.

وحسب ما علمت فيما بعد فإن صحة والدي في هذه الأثناء لم تكن كالسابق، إذ بدأت بالتدهور، ومع أنه كان يملك جسداً نشطاً كالشباب، إلاّ أنه أصبح يشكو من التعب ومن جهازه الهضمي! وكان يعتمد على أدوية الدكتور عاطف بك في تسكين آلامه. وقبل وفاته بثلاثة أيام لبس ملابسه كعادته وتجول[2] دون أن يستريح مع أنه كان يشكو من التعب. وفي مساء ١٩١٨/٢/٩م جلس مع نسائه إلى مائدة الطعام كعادته وتحدث عن قلة شهيته ثم تناول "كبة" واحدة وملعقة أو ملعقتين من القرع وقطعة واحدة من حلوى طحين الرز، وعندما قام عن المائدة قال لوالدتي وهو يشير إلى صدره: "أحس بألم في صدري يسري من الجانب الأيسر إلى الأيمن"، فأرادت والدتي استدعاء الطبيب في الحال، ولكنه لم يكن موجوداً آنذاك لسوء الحظ، إذ كان قد أخذ إذناً من والدي وذهب إلى بيته، فرأى راسم بك أن يستدعي طبيباً آخر فأرسل في طلب الدكتور "آلاكياديس أفندي" المقيم في تلك المنطقة والذي كان طبيباً لمحمد وحيد الدين أفندي الأخ الأصغر لوالدي: وبعد أن فحص الدكتور "آلاكياديس أفندي" والذي أخبر راسم بك بأن المرض ليس إلاّ بداية خطرة للسل وقال: "إن مرض الخاقان كبير مثله". لذا قام راسم بك بإخبار السلطان رشاد وأنور باشا بالوضع على جناح السرعة، وفي هذه الأثناء كان الدكتور عاطف بك قد حضر وأجرى الفحص فتوصل إلى القناعة نفسها وجلب الدكتور نشأت عمر بك وكان من مشاهير الأطباء وفحص والدي من قبله أيضاً.

الحميد في تركيا وأقبل الناس على شرائها اخترع أحد الصحفيين الأتراك قصة -كإحدى القصص البوليسية- عن كيفية عثوره على المذكرات الكاملة للسلطان عبد الحميد ونشرها في تركيا، بعد أن أضاف إلى المذكرات الأصلية كتابات تاريخية من عنده -قد يكون أغلبها صحيحاً من الناحية التاريخية- وترجمت هذه المذكرات بقسميها: الأصلي والمزيف من قبل الدكتور محمد حرب إلى العربية تحت عنوان (مذكرات السلطان عبد الحميد). وقد كانت اقتباساتنا السابقة من القسم الأصلي.

[1] راسم بك: وهو الشخص الذي كان مسؤولاً عن الإشراف على شؤون قصر "بكلربكي" الذي كان السلطان عبد الحميد مقيماً فيه إقامة جبرية. (المؤلف).

[2] المقصود هنا التجول في حديقة القصر. (المؤلف).

كان وضع والدي خطيراً جداً، ولعدم وجود الأدوية الناجعة الحالية في ذلك الوقت، فإن أحداً لم ينم في تلك الليلة في القصر حتى الصباح. وكان "عابد أفندي"[1] يتبع الدكتور عاطف كلما دخل غرفة والدي أو خرج من عنده. وعندما طلع الفجر قال والدي "أوه!... ما أسرع ما انبلج الصباح" ثم طلب أن يهيأ له الحمام كعادته كل يوم، ومع أنهم حاولوا أن يثنوه عن عزمه هذا لمرضه إلاّ أنه أصر قائلاً لهم: "إن حرمتموني من الحمام فإنني لن أحلكم من حقوقي عليكم". لذا فقد قامت "كولشن"[2] بتهيئة الحمام وهي تبكي، ودخل والدي الحمام -على خلاف توصية الدكتور- وهو مستند إلى ذراع والدتي، ولكنه بدأ يعرق بكثرة بعد خروجه من الحمام. وعلى إثر هذه العلامة التي لا تدل على خير بدأت والدتي والسيدة "صالحه ناجية هانم"[3] بتبادل النظرات الجزعة وهما تحاولان ضبط الدموع من عينيهما. وصلى والدي ركعتي صلاة الفجر وهو جالس بعد أن وضعوا الوسائد تحت إبطيه. وبعد الصلاة طلب الحليب، وبعد أن مزجه -كعادته- بنصف قدح من المياه المعدنية شربه وقال: "اللّهم لك الحمد، إنني أحسن حالاً" ثم ذهب إلى غرفة النوم مستنداً إلى ذراع والدتي.

في هذه الأثناء كان الأطباء قد وصلوا من قبل الخليفة يحملون سلامه إليه، وعندما أخبر بحضور الأطباء قال: "كلا! أنا لا أريد طبيباً.. أنا بخير" وسأل عن أسماء الأطباء ثم كرر "لا... لا أريد طبيباً" ولكن عندما قالت والدتي: "ولكن يا سيدي إن أخاك سيمتعض.. أرجو منك أن تسمح لهم هذه المرة". أجاب: "هذا صحيح.. أخشى ذلك.. ليحضروا". فدخل الأطباء عاقل مختار بك، رفعت بك، عاطف بك وآلاكياديس أفندي الغرفةَ. أما عابد أفندي فقد وقف قبالة والدي بعيون دامعة، ولما رأى والدي دموعه قال:

"لا تبك يا بني... إنني بخير فلا تحزن" والعجيب أنه أخبر الأطباء بأن حاله هذا يرجع إلى إفراطه في العشاء أمس[4] وطلب من الأطباء أن يفصدوا قليلاً من دمه كي يستطيع التنفس

---

[1] هو أصغر أبناء السلطان (المؤلف).

[2] إحدى الوصيفات. (المؤلف).

[3] الزوجة الثانية للسلطان (المؤلف).

[4] ذكرت بعض المقالات التي كتبت حول وفاة والدي أنه أكل (٥ كبة، شريحة لحم، سمكة واحدة، بورك عدد ٢ مع مقدار من حلوى طحين الرز).

إن والدي لم يكن حتى في أيام صحته يأكل كل هذه الأصناف المتنوعة، ووالدتي تحلف بأنه لم يأكل إلاّ ما ذكرته أعلاه، وتقول إنها لا تشك بأنه لم يذكر كثرة أكله إلاّ تسرية وتخفيفاً عن نفسه، ومع أن تناول أي شخص للطعام على قدر تحمل معدتـــه لا

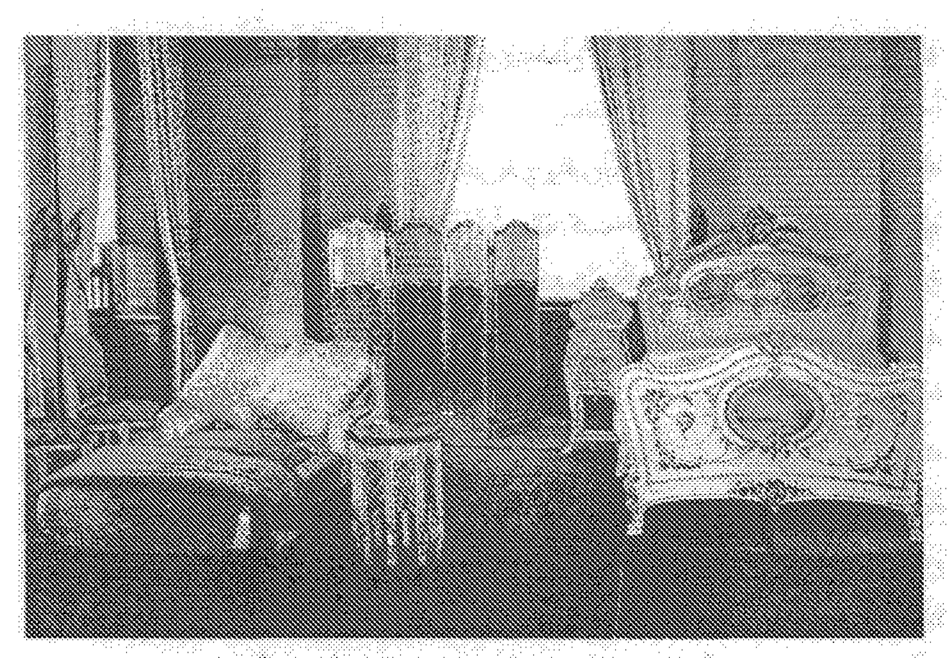
براحة ففعلوا ما طلب فقال والدي: "أجل.. أحس بتحسن". ورفض اقتراح الأطباء أخذ حقنة من المورفين لتسكين آلامه.

بعد أن خرج الأطباء من الغرفة تأخر راسم بك واقترب من والدي وقبّل يده قائلاً له والدموع تفيض من عينيه: "يا سلطاني!.. اصفح عني إن كنت قد قصرت تجاهك أو أذنبت في حقك"، فنظر والدي إليه باستغراب و لم يجبه بشيء، وعندما دخلت عليه والدتي و"صالحة ناجية هانم" بعد انصراف الأطباء، قال لهما وهو يبتسم: "الظاهر أن راسم بك قد قطع أمله منا، فقد قبّل يدي وطلب مني الصفح عن تقصيراته بحقي". ثم تحسر قائلاً: "آه!.. لقد أسدلوا ستاراً أسود على جميع خدماتي، وليس لي من حق أطلبه من أحد". فقالت والدتي: "يا سيدي! لقد شفيت من قبل من أمراض أخطر من هذا المرض، وإن شاء الله ستشفي أيضاً، أما حقك فإن الله سبحانه سيأخذه دون شك".

بعد أن علم السلطان رشاد من الأطباء أن الأمل مقطوع من حياة والدي أرسل إلى أخينا الأكبر محمد سليم أفندي رسولاً يقول له: "إن والدكم مريض جداً فليذهب جميعكم إليه لرؤيته".

وعندما دخلت الوصيفة "دل باريال" إلى الغرفة مخبرة بقدوم محمد سليم أفندي وأحمد أفندي قال والدي: "لينتظروا قليلاً". ثم طلب فنجاناً من القهوة، ولما جلب "شهرة الدين آغا" القهوة جلس والدي مستنداً إلى ذراع والدتي قائلاً: "ناوليني القهوة لأشربها". ثم بدا وكأنه يودع الموجودين في الغرفة، فقد قبّل أولاً راحة والدتي قائلاً لها: "ليرض الله عنكِ" ثم أمسك بيد صالحة ناجية هانم قائلاً لها: "أرجو عفوكِ إن كنت قد قصرت تجاهكِ". وخاطب "كولشان" الواقفة قرب قدميه بقوله: "يا بنيتي! ليرض الله عنكِ أيضاً" ثم تناول رشفة من القهوة، ولكن قبل أن يرتشف مرة أخرى كانت القهوة قد انسكبت على راحة والدتي حيث إن والدي بعد أن هتف بقوة "الله" سقط رأسه على ذراع والدتي التي صرخت: "لقد أغمي على سيدي، ليحضر الدكتور حالاً، وعندما جاء الدكتور عاطف بك مسرعاً علم بالحقيقة المرة ولكنه لم يظهرها للموجودين في الغرفة الغافلين عنها، وكان عابد أفندي قد دخل الغرفة أيضاً مع الطبيب.

يعدّ ذنباً إلاّ أنني أذكر هذا لكونه مخالفاً للحقيقة. ذلك لأن والدتي هي الوحيدة الباقية على قيد الحياة التي رأت ما أكله ذلك اليوم، أضف إلى هنا أن والدي ذكر في ذلك اليوم أنه لا يحس بشهية.



السرير الذي توفي عليه السلطان عبد الحميد وغرفته في قصر بكلر بكي



ضريح السلطان عبد الحميد الثاني في مقبرة السلطان محمود الثاني في منطقة جمبرلي طاش في إستانبول.

كانت والدتي لا تزال ممسكة بوالدي بين ذراعيها لا تريد أن تتخلى عنه، ولكن الدكتور عاطف أخرجها هي وعابد أفندي من الغرفة قائلاً لها بخشونة: "دعوه لي... إنه مغمى عليه وسأعمل الإسعاف اللازم.. اخرجوا حالاً". ثم التفت إلى الوصيفة "دل باريال" الموجودة في الغرفة قائلاً لها: "لِمَ تقفين هكذا؟ أسرعي وائتيني بقماش لنربط فكيه"، عندها صرخ "شهرة الدين آغا" الرجل المخلص الذي كان واقفاً عند باب الغرفة ولا يعلم شيئاً حتى ذلك الحين: "آه... لقد فقدنا سيدنا".. ثم أغمي عليه. عند ذلك ارتفعت أصوات البكاء والنحيب من داخل القصر، أما "عابد أفندي" فقد بدأ يبكي وهو يقول: "كلا.. لا أصدق.. لقد كان الآن جالساً في فراشه". ثم دخل ضباط الحرس إلى الغرفة وأدوا له التحية العسكرية وقاموا بواجب الاحترام الأخير له. وهكذا انتقل والدي إلى دار الأبدية يوم الأحد ١٩١٨/٢/١٠م. وحسب ما أخبرتني والدتي فقد جاءت "باش قادن"،[١] والزوجات والأميرات الأخريات إلى قصر "بكلر بكي" بعيون دامعة، ولكن الضباط أخرجوا جميع النساء الباكيات المتجمعات حول فراش والدي من الغرفة قائلين لهن: "ما هذا؟.. لا نريد هنا أي إزعاج". ثم تناوبوا الخفارة اثنين اثنين، ومن الضباط قضى "زكريا أفندي" الليلة حتى الصباح بجانب جثمان والدي يتلو القرآن الكريم، وبقي الوصفاء والأمراء الذين أتوا من قبل الخليفة في القصر، وجلس الجميع على الأرض يبكون حتى الصباح.

لقد كتب الكثيرون في ذلك التاريخ كيف جرت مراسيم الجنازة وكيف أن الأهالي كانوا يصيحون: "يا والدنا! إلى أين تذهب؟ ولِمَن تتركنا؟" وأنا أكتفي بالإشارة إلى ما كتبه المؤرخ المشهور "عبد الرحمن شرف أفندي" فمقالته تكفي على ما أعتقد.[٢]

وما إن أُخرِج والدي حتى أسرع "راسم بك" إلى ختم الغرفة وقفلها بالشمع. ولانتهاء الحظر والمنع اعتباراً من تلك اللحظة فقد تقاطر إلى القصر الكثير من المعارف والأصدقاء القدامى.

بعد يومين، أي في يوم الثلاثاء ١٩١٨/٢/١٢ جاء "أنور باشا" إلى القصر مع هيئة ترافقه، وبعد أن أزال "راسم بك" الختم من على باب الغرفة دخلت الهيئة اليها وفتحت الدولاب

---

[١] "باش قادن": معناه: الزوجة الاولى، أو الزوجة الرئيسة. فإن ماتت حلت محلها الزوجة الثانية. (المؤلف).

[٢] أشهر مَن كتب في وصف جنازة السلطان عبد الحميد هو المؤرخ "عبد الرحمن شرف الدين" والمؤرخ "أحمد رفيق" (المؤلف).

القريب من سرير والدي وأخرجوا الحقيبة التي كان قد أخذها معه عند خروجه من قصر "يلدز".. "هذه الحقيبة هي الحقيبة التي أخذها والدتي من فوق المنضدة في دائرة الاستقبال الصغيرة" وعند فتحها وجدوا في داخلها لفة من الأوراق ودفتراً سجل فيه والدي مذكراته وعلبة ذات لولب "برغي" على شكل مصحف ومختومة بالشمع بختمه، وعند فتحها وجدوها مملوءة بالمجوهرات، أما الأوراق والدفتر فقد أخذها "أنور باشا" ووضعها في جيب معطفه العسكري، وقد قيل لي بأن هذه الأوراق كانت الأوراق التي أخذها من البنك الألماني عندما كان في "سلانيك" ومن بنك "كريدي ليون" عندما كان في قصر "بكلر بكي". ثم فتحت جميع الدواليب ودُقّقت جيوب جميع ملابسه فلم يجدوا شيئاً آخر، وعند الانصراف لم ينس أنور باشا أن يطلب أختام والدي.

كان والدي قبيل وفاته قد أودع أختامه لدى والدتي وطلب منها الاحتفاظ بها، وعندما سأل أنور باشا عن الأختام اضطروا إلى إخباره بأنها موجودة عند والدتي، ولكن والدتي رفضت تسليمها إلى الهيئة فهددوها بالحبس في قصر "بكلر بكي". عندئذ قالت: لا أسلّم الأختام إلاّ إلى ابنه الأكبر" وهكذا سلمتها إلى محمد سليم أفندي. وهنا بدؤوا بتهديد محمد سليم أفندي، وأخيراً توصلوا إلى حل، فقد تقرر أن توضع هذه الأختام في مظروف وتبقى عند محمد سليم أفندي بشرط عدم فتحه.

ولكنهم احتفظوا بنسخة من هذه الأختام عندهم، وبقيت هذه الأختام لدى محمد سليم أفندي حتى وفاته. وأما بعد وفاته فلا يعلم شيء عن مصيرها وإلى أية أياد انتقلت. وقد كنت أتمنى لو أنها حفظت هي كذلك في المتحف.

وقد سلّم أنور باشا الحقيبة التي وجدها في الدولاب القريب من سرير والدي إلى السلطان رشاد الذي قال له: "إن هذه الحقيبة ليست لي بل تعود لأخي.. قسّم ما فيها بين أولاده". لذا سُلمت الحقيبة إلى محمد سليم أفندي، وحسب ما سمعنا فيما بعد فقد شوهد أن الحقيبة كانت مقصوصة من أسفلها، ومع ذلك فقد وزعت من المجوهرات الموجودة فيها ما قيمته عشرة آلاف ليرة لكل ابن وخمسة آلاف ليرة لكل زوجة. ولما أنني كنتُ موجودة في ذلك الوقت في سويسرة فقد وضعت حصتي في صندوقي لاستلمها عند رجوعي".[1]

---

[1] *Babam Abdülhamid*, Ayşe Osmanoğlu, s. 218-223.

ندم الاتحاديين

بعد ٣٣ سنة من محاولات السلطان عبد الحميد وقف التدهور في الدولة العثمانية وتعميرها ونفث الحياة فيها وجهوده في حفظ أراضيها جاء الاتحاديون وأقاموا دكتاتورية حزبية رهيبة وشنقوا أعداءهم أو اغتالوهم، ثم أضاعوا الدولة العثمانية و لم يستطيعوا الحفاظ عليها، بل ورطوها في الحرب العالمية الأولى بقرار جنوني، أي هدموا الدولة العثمانية في عشر سنوات (١٩٠٨-١٩١٨). لذا نرى أن العديد من رجالها ندموا أشد الندم على معارضتهم للسطان عبد الحميد واشتاقوا إلى عهده. فنرى الشاعر والفيلسوف رضا توفيق -الذين كان من أشهر رجال الاتحاد والترقي- وهو ينظم الأبيات الآتية التي يعبر فيها عن ندمه العميق على معارضة السلطان والافتراء عليه، ويقول بأن السلطان كان أمهر سلطان في السياسة، ويصف نفسه والمعارضين الآخرين للسلطان بأنهم مفترون بل عديمو الأخلاق. وندرج بعضاً من هذه الأبيات بلغتها التركية وبجانبها ترجمتها العربية:

أين أنت يا سلطاني العظيم يا عبد الحميد؟	Nerdesin şevketlim Sultan Hamid?
هل يصل صراخي إلى مقامكم؟	Feryadım varır mı bargahına?
هلا انتبهتَ لحظةً من رقاد الموت!	Ölüm uykusundan bir lahza uyan
وشاهدتَ إثم هذه الأمة الجاحدة!	Şu nankör milletin bak günahına.
عندما يذكر التاريخ اسمكم.	Tarihler ismini andığı zaman,
سيعطي لك الحق أيها السلطان العظيم.	Sana hak verecek ey koca Sultan
كنا نحن المفترين دون حياء،	Bizdik utanmadan iftira atan,
على أمهر سلطان في السياسة في عصره.	Asrın en siyasi padişahına.
قلنا: إن السلطان ظالم ومجنون،	Padişah hem zalim, hem deli dedik,
وأنه يجب القيام بالثورة عليه.	İhtilale kıyam etmeli dedik,
اتبعنا كل ما قاله الشيطان لنا،	Şeytan ne dediyse biz “beli” dedik
وسعينا إلى إيقاظ الفتنة.	Çalıştık fitnenin intihabına.
لم تكن أنت المجنون بل نحن المجانين.	Divane sen değil, meğer bizmişiz,

Bir çürük ipliğe huyla dizmişiz,	فقد علقنا الآمال على أوهى خيط
Sade deli değil, edepsizmişiz,	لم نكن مجانين فحسب، بل عديمي الأخلاق
Tükürdük atalar kıblegahına.	فقد بصقنا على قبلة الأجداد.

ومن النادمين نرى أيضا أحمد مختار "وهو ابن شيخ الإسلام جمال الدين أفندي" الذي كان من أشهر رجال الاتحاد والترقي. كتب مذكراته في كتاب عنوانه "إنطاق الحق" وذكر فيه مقارنة بين عهد السلطان عبد الحميد وعهد الاتحاد والترقي وكيف أن عهد السلطان كان أفضل بكثير. فهو يقول مثلاً:

"لم يشاهد أحد وفاة شخص واحد من الجوع أو قيامه بالانتحار في عهد السلطان، بينما شاع الموت جوعاً وشاع الانتحار في عهد الاتحاديين. ولم يقم السلطان باعدام ١٧ شخصاً في يوم واحد كما فعل الاتحاديون، ولا تعذيب أحد في السجون، بينما كان هناك ١٠٠ شخص يُعذبون في زنزانات سجن "قشلة بكر آغا". ولم تفقد الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد أرضاً سوى تونس. بينما مزق الاتحاديون الدولة العثمانية في ظرف عشر سنين. ولو كان السلطان باقياً لما انفجرت الحرب العالمية الأولى أو لتأخرت كثيراً".[1]

ولا نستطيع إيراد تفاصيل ومقارنات أكثر لضيق المجال، ولكن ننقل من كتابه الآنف الذكر هذه الأسطر حيث يصف فيها رجوعه من المنفى إلى بلده بعد إعلان الهدنة العامة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى:

"بعد ثلاثة عشر شهراً من إعلان الهدنة العامة استطعت الرجوع إلى وطني... رجعت باكياً بعد سبع سنوات على باخرة أجنبية في يوم حزين وبارد، وجدت إسطنبول وهي محتلة من قبل عدة أمم... في كل جزء منها جنود ببزات عسكرية مختلفة.

في اليوم التالي لوصولي زرت قبر والدي ووالدتي وقبور أجدادي، ثم ذهبت إلى مقبرة السلطان محمود(*)... جثوت على ركبتي عند ضريح المرحوم السلطان عبد الحميد وأجهشت بالبكاء وقلت بين دموعي المنهمرة: "لقد أخطأت في حقك يا سلطاني!... أنا مذنب وآثم في حقك!... لقد آذيتك لسنوات وسنوات، وكلما عاملتني بكرم ولطف ازددت عداء لك... كنت مغفلاً وأحمق... كنت مخدوعاً... إن الذين خلعوك، والذين شتموك وأهانوك

---

[1] *İntak-ı Hak*, Ahmet Muhtar, Hamid Mat. İstanbul 1930, s. 237-263.

ونفوك، مزقوا الدولة العظيمة التي خلفتها وراءك وفتتوها وهدموها، وشتتوا ثلاثين مليوناً من المسلمين الذين كانوا مرتبطين ببعضهم بحبل الدين المتين، وساقوا مليوناً من الأتراك إلى الموت والهلاك... دمروا الآلاف من القرى... عرضوا في "جنق قلعة" و"صارى قامش" آلاف الأتراك الحفاة العراة إلى رصاص الأعداء فسقطوا صرعى. هؤلاء الغدارون من مدعي القومية والحمية الذين ألصقوا بك أوصاف "السلطان الأحمر" و"عبد الحميد البخيل"... هؤلاء الملاعين قضوا أوقاتهم في ملاهي "بيوك آده" و"يني كوي"... شربوا حتى الثمالة، وأكلوا حتى التخمة... أضاعوا البلد وقلصوه إلى خُمسِ مساحته السابقة، وحولوه إلى خرائب وأطلال، وقلصوا نفوس البلد إلى الثلث بسوقها إلى الموت وأفقروها وشردوها".[1]

الخاتمة

كان السلطان يحاول أن يرمم كل صدع، وأن يمد يد التعمير والإصلاح إلى كل ركن من أركان الدولة العثمانية التي كانت قد تحولت إلى خراب من طول الإهمال ولعصور عدة، وأن يضع حارساً على كل ثغر من ثغورها. ولكن الشيء الذي كان يغل يدي السلطان ويمنعه من تنفيذ الإصلاحات وحركة التعمير التي كان يطمح اليها هو الضائقة المالية الشديدة التي كانت من أهم مشاكل الدولة العثمانية وإرثاً ثقيلاً من أسلافه. ولكن على الرغم من كل الظروف الصعبة والقاسية فقد استطاع السلطان تسديد القسم الأعظم من ديون الدولة العثمانية لتحرير رقبتها من قبضة الدول والمصارف الأجنبية.

وكما ذكرنا سابقاً فقد كان تجنب الدخول في الحروب سمة من السمات الرئيسة في سياسة السلطان عبد الحميد. فباستثناء الحرب الروسية – التركية التي لم يكن للسلطان أي ضلع فيها فإنه لم يدخل إلاّ حرباً خاطفة مع اليونان بعد أن اضطر اليها اضطراراً وبعد أن تأكد تماماً من قدرته على الانتصار السريع الحاسم، أي إنه استطاع أن يوفر لبلده مدة أمن وسلام طويلة.

في هذه الفترة من الأمن والسلام تخرّج جيلٌ كامل من المثقفين والمتعلمين من الكليات والمعاهد التي أسسها السلطان، وأصبحت الدلائل تشير إلى بدء عودة الصحة والعافية إلى جسد "الرجل المريض" وإلى بدء التماثل للشفاء، ولكن وصول الاتحاديين إلى السلطة بتدبير

---

[1] *İntak-ı Hak*, Ahmet Muhtar, s. 237-263.

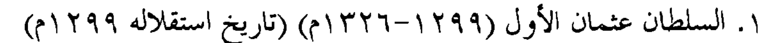
خارجي قضى على هذا الأمل، إذ إنهم ما إن وصلوا إلى الحكم حتى ورطوا الدولة العثمانية في الحروب، وكان آخرها قرارهم الجنوني بالاشتراك في الحرب العالمية الأولى، إذ رموها في أتونها المضطرم، وخلال السنوات الطويلة للحرب ذاب هذا الجيل الجديد المتعلم كما يذوب الثلج تحت حرارة الشمس وأصبحوا طعماً لأتون الحرب.

والحمد لله أولاً وآخراً

أورخان محمد علي

ملحق

سلاطين آل عثمان

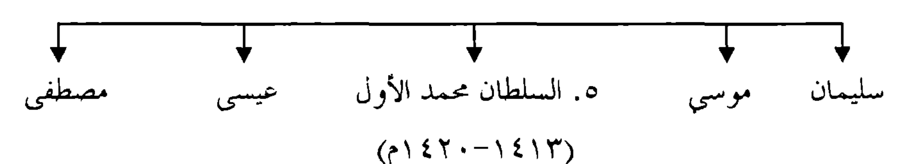


١. السلطان عثمان الأول (١٢٩٩-١٣٢٦م) (تاريخ استقلاله ١٢٩٩م)

٢. السلطان أورخان (١٣٢٦- ١٣٦٠م)

٣. السلطان مراد الأول (١٣٦٠- ١٣٨٩م)

٤. السلطان بايزيد الأول (١٣٨٩- ١٤٠٢م)



٦. السلطان مراد الثاني (١٤٢٠-١٤٥١م)

٧. السلطان محمد الثاني (الفاتح) (١٤٥١- ١٤٨١م)

٨. السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١- ١٥١٢م)

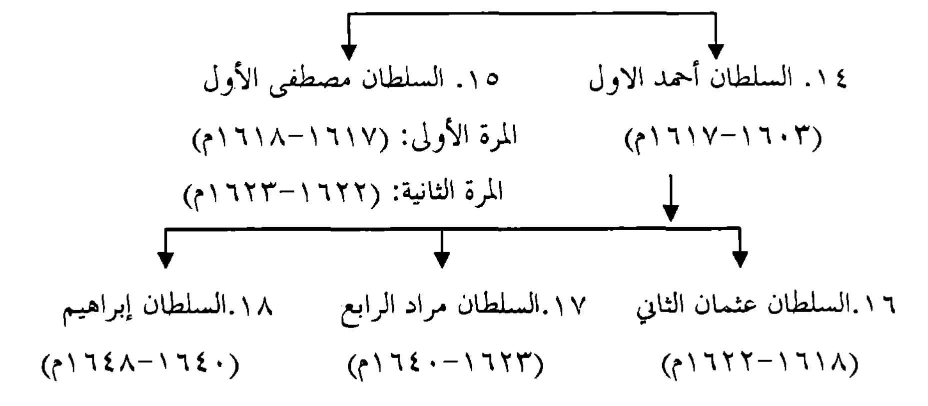
٩. السلطان سليم الأول (ياووز) (١٥١٢-١٥٢٠م)

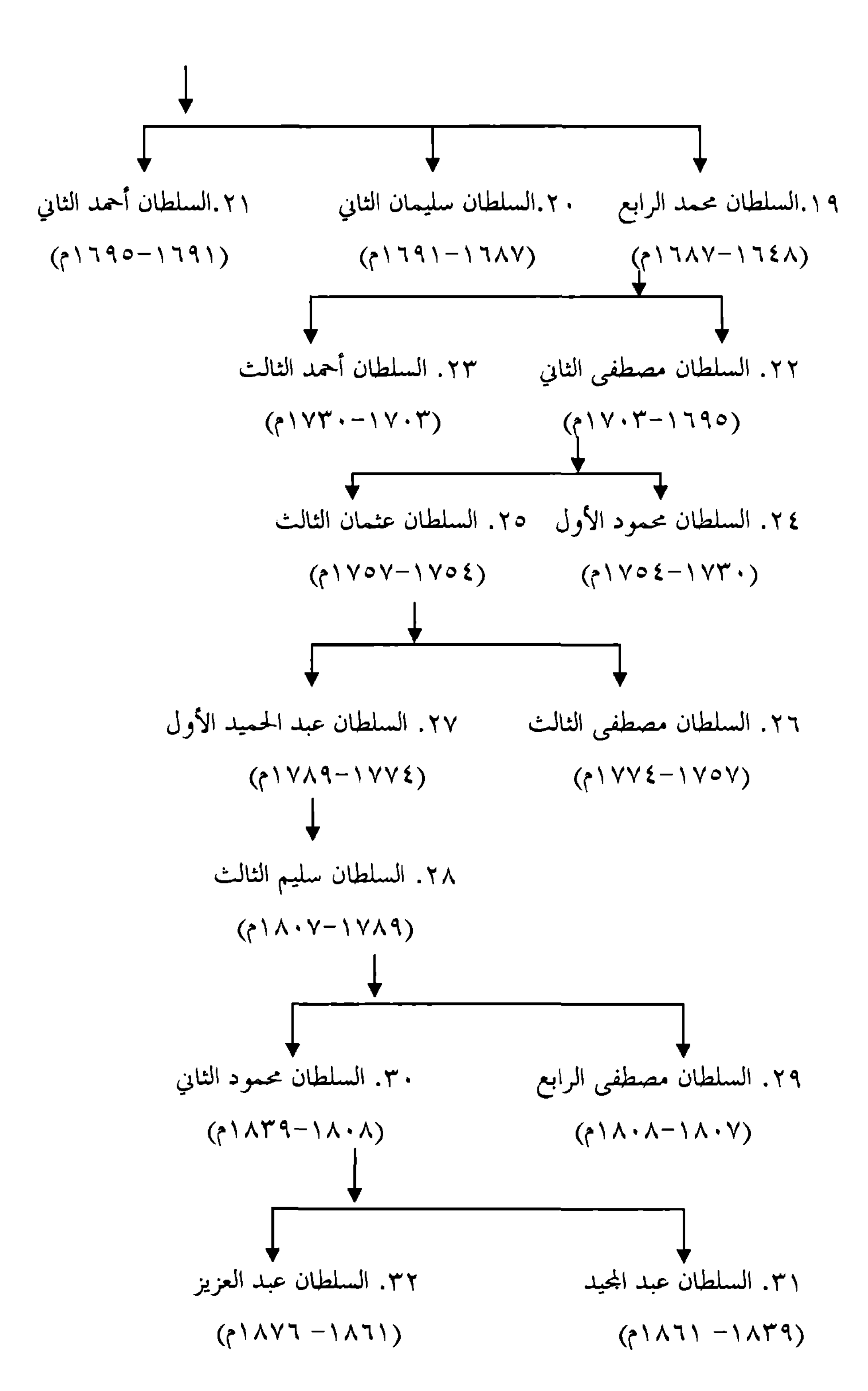
١٠. السلطان سليمان الأول (القانوني) (١٥٢٠ - ١٥٦٦م)

١١. السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤م)

١٢. السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م)

١٣. السلطان محمد الثالث (١٥٩٥-١٦٠٣م)




١٩.السلطان محمد الرابع
(١٦٤٨-١٦٨٧م)
٢٠.السلطان سليمان الثاني
(١٦٨٧-١٦٩١م)
٢١.السلطان أحمد الثاني
(١٦٩١-١٦٩٥م)
٢٢. السلطان مصطفى الثاني
(١٦٩٥-١٧٠٣م)
٢٣. السلطان أحمد الثالث
(١٧٠٣-١٧٣٠م)
٢٤. السلطان محمود الأول
(١٧٣٠-١٧٥٤م)
٢٥. السلطان عثمان الثالث
(١٧٥٤-١٧٥٧م)
٢٦. السلطان مصطفى الثالث
(١٧٥٧-١٧٧٤م)
٢٧. السلطان عبد الحميد الأول
(١٧٧٤-١٧٨٩م)
٢٨. السلطان سليم الثالث
(١٧٨٩-١٨٠٧م)
٢٩. السلطان مصطفى الرابع
(١٨٠٧-١٨٠٨م)
٣٠. السلطان محمود الثاني
(١٨٠٨-١٨٣٩م)
٣١. السلطان عبد المجيد
(١٨٣٩- ١٨٦١م)
٣٢. السلطان عبد العزيز
(١٨٦١- ١٨٧٦م)

٣٣. السلطان مراد الخامس (١٨٧٦-١٨٧٦م)

٣٤. السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)

٣٥- السلطان محمد الخامس (رشاد) (١٩٠٩-١٩١٨م)

٣٦- السلطان محمد السادس (وحيد الدين) (١٩١٨-١٩٢٢م)

٣٧- عبد المجيد (خليفة فقط) (١٩٢٢-١٩٢٣م)

إعلان الجمهورية التركية: ٢٩/١٠/١٩٢٣هـ.

نبذة عن الأعلام

صوقولّو: شغل منصب الصدر الأعظم في أواخر عهد سليمان القانوني، ثم في عهد السلطان سليم الثاني، واغتيل في عهد السلطان مراد الثالث من قِبَل شخص معتوه. وهناك بعض الوقائع التي ترجح أن القصر كان وراء هذا الاغتيال. كان شخصية قوية وخدم الدولة العثمانية خدمات جليلة حتى إنه فكر بحفر قناة السويس ليتيسر له الاتصال مع مسلمي الهند وأندونيسيا. دامت صدارته ١٥ سنة (١٥٦٤-١٥٧٩).

علي باشا: (١٨١٥-١٨٧١): من رجال الدولة العثمانية البارزين شغل منصب الصدارة العظمى خمس مرات ومنصب وزارة الخارجية سبع مرات.

شناسي: (١٨٢٦-١٨٧١): صحفي وكاتب وشاعر تركي معروف.

نامق كمال: (١٨٤٠-١٨٨٨): شاعر تركي معروف، واشتهر بأنه شاعر "الحرية والوطن".

ضياء باشا (١٨٢٥-١٨٨٠): يعتبر من مؤسي "أدب التنظيمات" من أهم كتبه "ظفرنامه"و"تاريخ الأندلس" و"رؤيا".

آكاه أفندي: (١٨٣٢-١٨٨٥): يعتبر مؤسس أول صحيفة في ١٨٦٠/١٠/٢٠م وكان اسمها "ترجمان أحوال" وعندما تولى وزارة البريد سنة ١٨٦١م وضع أول طابع بريد تركي.

علي سعاوي (١٨٣٨-١٨٧٨): كاتب تركي بدأ بكتابة مقالات نقدية للوضع القائم في جريدة "المُخبِر" عام ١٨٦٦م فنفي إلى "قاسطموني" ومنها هرب سنة ١٨٦٩م إلى أوروبا حيث اصدر في لندن جريدة "مخابر" وفي باريس جريدة "علوم" ثم رجع سنة ١٨٧٦ إلى وطنه وترأس هجوماً على قصر "جيراغان" حيث كان السلطان المخلوع مراد مسجوناً فيه لاعادته إلى الحكم، وقتل أثناء الهجوم.

الأمير مصطفى فاضل: (١٨٣٠-١٨٧٥): هو الأخ التوأم لإسماعيل باشا (الخديوي)، وعندما أصبح إسماعيل باشا والياً على مصر سنة ١٨٦٣م أصبح ولي عهده ولكن الصدر الأعظم فؤاد باشا عندما غير نظام الولاية أخرجه من ولاية العهد، إذ أصبح الابن الأكبر لإسماعيل ولياً للعهد، كما تغير لقب إسماعيل باشا من "والي" إلى "خديوي" وقد أدى استبعاده عن ولاية العهد إلى حقده على الحكم فانضم إلى جمعية "تركيا الفتاة" وساعد أعضاءها مساعدات مالية كبيرة لا سيما في أثناء وجودهم في المنفى.

أغناتيف: اسمه الكامل هو "نيكولاي بالونيج أغناتيف" وهو سياسي متمرس. كان ملحقاً عسكرياً في لندن عام ١٨٥٦م وكان معروفاً باطلاعه الواسع على شؤون الصين والهند وإيران. قام عام ١٨٥٧م بجولة في بلدان البلقان والشرق الأدنى، وأُرسِل عام ١٨٥٨م في مهمة رسمية إلى بخارى. وفي عام ١٨٥٩ – ١٨٦٠ م أُرسِل إلى بكين، وقد نجح هناك في مهمته إلى الحد الذي جعل القيصر يختاره ياوراً له. وفي عام ١٨٦١م أُرسِل إلى إسطنبول في مهمة فاطلع على الساحة السياسية التي كرس نشاطه فيها فيما بعد وأصبح من أكبر خبراء "المسألة الشرقية" وأصبح مديراً لقسم "الشرق الأدنى" في وزارة الخارجية الروسية. ثم عُين سفيراً في إسطنبول عام

١٨٦٤م. وعند وصوله إسطنبول استقبله جمع غفير من الروم والأرمن مرحبين به ومبدين ابتهاجهم لقدومه وشيعوه حتى بناية السفارة!

محمود شوكت باشا: (١٨٥٦-١٩١٣): ولد في بغداد ومات في إسطنبول. قائد تركي ورجل دولة مملوكي الأصل، أبوه سليمان فائق كتخدا أغلو كان من كبار موظفي ولاية بغداد ومن أشهر المؤرخين البلغاء لحوادث العراق وولده الأصغر حكمت سليمان سياسي بارز في العهد الملكي في العراق وتولى رئاسة الوزراء فيه سنة ١٩٣٦. تلقى محمود شوكت دراسته الأولى في بغداد ثم انتقل إلى إسطنبول ليدخل المدرسة العسكرية. ثم دخل المدرسة الحربية وأنهى الدراسة فيها. عمل مدرساً في المدرسة الحربية (١٨٨٣) أرسلته الدولة العثمانية في مهمات عسكرية إلى كل من ألمانيا وفرنسا. رقي عام ١٩٠١ إلى رتبة فريق ثان وعندما رقي رتبة فريق أول عام ١٩٠٥ عين والياً على ولاية قوصوة. وبعد إعلان المشروطية الثانية عين قائداً للجيش الثالث وتعاون مع كبار زعماء الاتحاد والترقي. كان مقر قيادته في سلانيك وعمل تحت أمرته مصطفى كمال (أتاتورك) عندما كان هذا برتبة قول أغاسي. كان قائد "جيش الحركة" الذي تحرك في سلانيك إلى إسطنبول لعزل السلطان عبد الحميد، وكان مصطفى كمال (أتاتورك) رئيس هيئة أركان حرب هذا الجيش. ولكن لسبب غير معروف عزل مصطفى كمال قبل دخول هذا الجيش إسطنبول. بعد أن تمكن محمود شوكت باشا من الإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد أصبح قائداً للجيوش الأول والثاني والثالث. ثم أصبح وزيراً للحربية. وفي عام ١٩١٠ قامت ثورة ضد الحكومة في ألبانيا فتوجه إليهم محمود شوكت باشا بقواته واستطاع سحق هذه الثورة وجمع السلاح من الثوار. استقال من وزارة الحربية في عام ١٩١٢. وفي عام ١٩١٣ وعن طريق الاتحاد والترقي أصبح صدراً أعظم مع توليه وزارة الحربية. في عهده استطاع البلغاريون الثورة والاستيلاء على ادرنة ويانيا واشقودرة. ولكن أنور باشا استطاع استرجاع أدرنة فيما بعد. في ١٩١٣/٦/١١ استطاع ثمانية أشخاص اغتيال محمود شوكت باشا.

أحمد مختار باشا: (١٨٣٩-١٩١٨): من مشاهير القادة العثمانيين في العهد الأخير من الدولة العثمانية. بالإضافة إلى كونه قائداً مشهوراً كان عالم فلك ورجل سياسة. انتصر على الروس في موقعة كدكلر (قيزل تبه) في ٢٥ أغسطس عام ١٨٧٧م، لذلك منحه السلطان عبد الحميد لقب (غازي) أرسلته الدولة العثمانية في مهمة مندوب فوق العادة إلى مصر عام ١٨٩٢. وبعد إعلان المشروطية الثانية وقبل عزل عبد الحميد جاء أحمد مختار باشا إلى إسطنبول حيث أحيل إلى التقاعد. لكنه عندما رأى جيش الحركة في طريقه إلى إسطنبول حاول واهتم بالقيام بدور مع قادة الحركة بعد أن حداه الأمل في الحصول على مكسب. ظل ملازماً للسلطان محمد الخامس (محمد رشاد) لا يفارقه. له عدة مؤلفات في فروع العلم المختلفة من فلك وتراجم ودراسات دينية. (هامش كتاب: مذكرات السلطان عبد الحميد، ص ١٤٣).

أحمد رضا: من أب تركي وأم نمساوية، كان أبوه يعرف باسم "علي بك الإنجليزي" نظراً لحبه للإنجليز. أما أحمد رضا فقد كان آنذاك مديراً في مدرسة الزراعة في مدينة "بورصة" يدبج مقالات المديح للسلطان عبد الحميد في جريدة تصدر هناك اسمها "نيلوفر" ويحاول التزلف والتقرب إلى القصر، وعندما لم يحقق أي مكسب من ذلك هرب إلى باريس رافعاً راية المعارضة.

خليل غانم: مسيحي من بيروت كان نائباً عن سورية في مجلس المبعوثان التركي عام ١٨٧٨م، هرب إلى جنيف حيث أنشأ هناك جريدة باسم (الهلال) ثم ذهب إلى باريس وتجنس بالجنسية الفرنسية وأنشأ هناك جريدة باسم "تركيا الفتاة La Jaune Turguie"

علي جواد بك: كان من أنصار الاتحاد والترقي بقي في القصر السلطاني كرئيس للكتّاب حتى عزل السلطان عبد الحميد، أي بقي لثمانية أشهر وبضعة وعشرين يوماً. كتب عن مذكراته في القصر بعنوان "فذلكة".

السلطان محمود الثاني: (١٨٠٨-١٨٣٩م). هو جد عبد الحميد الثاني ومن السلاطين الذين شجعوا الأخذ عن الغرب. تمكن من القضاء على الانكشارية (١٨٢٨) وإعداد جيش حديث على "نظام جديد".. وقد دفن السلطان عبد الحميد بجوار قبر جده محمود الثاني وقبر عمه السلطان عبد العزيز في مقبرة في منطقة (جمبرلي طاش) في إسطنبول.

المصادر

المصادر باللغة العربية

حاضر العالم الإسلامي

تأليف: لوثروب ستودارد، ترجمة: عجاج نويهض، تعليقات وشرح: الأمير شكيب أرسلان. دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٩٧١.

عبد الحميد ظل الله في الأرض

تأليف: د. آلما وتلن، ترجمة: راسم رشدي، دار النيل للطباعة.

الدولة العثمانية والمسألة الشرقية

تأليف: د. محمد كامل الدسوقي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

الشعوب الإسلامية

تأليف: د. عبد العزيز سليمان نوار، دار النهضة العربية، بيروت.

الإسلام في القرن العشرين

تأليف: عباس محمود العقاد، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

يوميات هرتزل

إعداد: أنيس صايغ، ترجمة: هلدا شعبان صايغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

مذكرات البارودي "الجزء الأول"

تأليف: فخري البارودي، مطابع دار الحياة، بيروت-دمشق ١٩٥١

مذكرات السلطان عبد الحميد

ترجمة وتعليق: د. محمد حرب، دار الأنصار، القاهرة ١٩٧٨.

مذكرات السلطان عبد الحميد

ترجمة: محمد علي عبد الله، مطبعة السلام، بغداد ١٣٤٥هـ.

السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية (١٨٩١-١٩٠٨)

مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩.

البلاد العربية والدولة العثمانية

تأليف: ساطع الحصري، دار العلم للملايين، بيروت.

الشوقيات

تأليف: أحمد شوقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين

تأليف: أد. أحمد نوري النعيمي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م.

تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م

تأليف: د. أرنست أ.رامزور، ترجمة: د. صالح أحمد العلي، منشورات دار مكتبة الحياة/بيروت ١٩٦٠م.

سيرة ذاتية

تأليف: الأمير شكيب أرسلان، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، تموز ١٩٦٩م.

لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث

تأليف: د. علي الوردي، مطبعة الشعب، بغداد.

الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني

إعداد: د. محمد عمارة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨م.

مذكرات جمال باشا السفاح

تعريب: علي أحمد شكري؛ تحقيق: عبد المجيد محمود، منشورات دار البصري، بغداد ١٩٦٣م.

تاريخ الدولة العلية العثمانية

تأليف: محمد فريد بك المحامي، دار الجيل، بيروت ١٩٧٧م.

الجمعية الماسونية: حقائقها وخفاياها

تأليف: د. أحمد غلوش، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦م.

أسرار الماسونية

تأليف: الجنرال جواد رفعت أتيلخان، ترجمة: نور الدين الواعظ وسليمان أمين.

حقائق عن الماسونية

تأليف: مالك منصور دار الثورة، بغداد ١٩٧٣م.

أسرار الانقلاب العثماني

تأليف: مصطفى طوران، ترجمة: كمال خوجة، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

يهود الدونمة

تأليف: مصطفى طوران، ترجمة: كمال خوجة، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية.

تأليف: عبد الله التل، دار القلم، الطبعة الثانية ١٩٦٥م.

الاتجاهات الوطنية

تأليف: الدكتور محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، الطبعة الثانية ١٣٨٢هـ.

موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧-١٩٠٩)

تأليف: حسان حلاق، من مطبوعات جامعة بيروت العربية ١٩٧٨م.

أكبر مجاهد في التاريخ: الشيخ رحمة الله الهندي.

تأليف: محمد سليم بن محمد سعيد. ترجمة: د.أحمد حجازي والشيخ عبد الله محمد غلام.

المصادر باللغة التركية (العثمانية)

عبد الحميدك أوائل سلطنتي.

محرري: أحمد صائب، هندية مطبعة سنده طبع أولنمشدر، إيكنجي طبعي ١٣٢٦هـ.

انتحار مي، إماته مي؟

ياخود وقعئه سلطان عزيز، ناشري: كتابجي إلياس.

عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي: حيات خصوصيه وسياسيه سي.

محرري: عثمان نوري، كتابخانه إسلام وعسكري-إبراهيم حلمي، إسطنبول ١٣٢٧هـ.

المصادر بالأحرف التركية الحديثة

31 Mart Faciası, Cevat Rifat Atilhan, Gün Matbaası, İstanbul 1956.
31 Mart Faciası, Mustafa Turan, Fatih Matbaası, İstanbul 1966.
31 Mart ihtilalinde Sultan Hamit, Cemal Kutay, Cemal Kutay kitaplığı, İstanbul 1977.
31 Mart Olay, Sina Aksın, Dilek Matbaası, Sinan Yayınları, İstanbul 1972
31 Mart Vakası, **İsmail Hami Dnışmand. İstanbul Kitabevi – İstanbul 1961.**
Abdülhamid'in Hatıra Defteri, Selek Yayınları, Istanbul 1960.
Ahmed Rıza Beyin Anıları, Bülent Demirbaş, Arba Yayınları, İstanbul 1988.
Babam Abdulhamid, Ayşe Osmanoğlu, Güven Yayınevi-Istanbul.
Belgelerle Sultan İkinci Abdulhamid Han, Ömer Faruk Yılmaz. Osmanlı Yayınevi-İstanbul-1999.
Bilinmeyen Tarafları ile Abdülhamid, Joan Haslip, Tercüme:Nusret Kurdoğlu. Toker Yayınları-Istanbul.
Büyük Doğu Mecmuası, Sayı: 1, 6 Mart 1959, İstanbul.
Büyük Türkiye Tarihi, Yılmaz Öztuna, Ötüken Yayınevi, İstanbul.
Dünyada ve Türkiyede Masonluk, Faruk Ülke – A. Semih Yazıcıoğlu, Başak Yayınevi – İstanbul-1965.
Ermeniler ve Türk- Ermeni İlişkileri, Sadi Koças. Altınok Matbaası- Ankara – 1967.
Hayatımın Acı ve Tatlı Günleri, Şadiye Osmanoğlu, Bedir Yayınevi- İstanbul – 1966.
Hayat Ansiklopedisi, Matbaacılık ve Neşriyat Türk Anonim Şirketi, İstanbul 1932.
Hayat Küçük Ansiklopedisi, **Tifdruk Matbaacılık Sanayıı A.Ş. Basımevi, İstanbul 1968.**
Hürriyet İlanı, Dr. Tarık Zafer Tunay. Baha Matbaası – İstanbul -1969.
II. Abdulhamid ve Dönemi (Sempozyum Bildirileri), Seha Neşriyat, İstanbul- 1992.
İki Devrin Perde Arkası, Samih Nafiz Tansu, Ararat Yayınevi –İstanbul -1969.
İlani Hürriyet ve Sultan II. Abdulhamid Han, Nizamettin Nazif Tepedelenoğlu.Yeni Matbaa-İstanbul-1960.
İnönü Ansiklopidesi, Milli Egitim Bsımevi, Ankara-1946.
İntak-ı Hak, Ahmet Muhtar, Hamid Mat. İstanbul 1930, s.237-263.
İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi, İsmail Hâmi Danişmend, Türkiye Yayın evi, İstanbul 1955.
Madalyonun Tersi, Samih Nafiz Tansu, [anlatan: Sadrazam Avlonyalı Ferid Paşa'nın oğlu Celâleddin Paşa (Velora)], Gür Kitabevi, İstanbul 1970, s. 48-49.

Madolyanın Tersi, Samih Nafz Tansu. Gün Kitabevi- İstanbul- 1970.
Mason Diktatorluğu, A.G. Michel. Tercüme:Eski bir sefir. İhya Yayınları- Özdemir Basımevi- İstanbul.
Meşrutiyetten Cumhuriyete Hatıralarım, Hüseyin Kazım Kadri, (Hazırlayan: İsmail Kara), Dergâh Yayınları, İstanbul 2000.
Ordu ve Politika, Nizamettin Nazif Tepedelenoğlu. Bedir Yayınevi- İstanbul 1967.
Siyasi Hatıralarım, Hareket Yayınları, İstanbul-1974.
Siyonizim ve Türkiye, Dr. YaşarKutluay. Akçağ Yayınları-İleri Sanat Matbaası-İstanbul.
Sultan 2.Abdulhamid Han, Devlet ve Memleket Görüşlerim, Hazırlayanlar: A. Alaadin Çetin ve Ramazan Yıldız, Çığır Yayınları-İstanbul -1976.
Sultan 2.Abdulhamidhan ve Bugünkü Muarizleri, M.Raif Ogan. Bedir Yayınları-İstanbul-1965.
Sultan Abdulhamid ve İttihad ve Terakki, Yakub Kenan Necefzade, İtimad Yayınevi, Ülkü Matbaası, İstanbul 1967.
Sultan Abdulhamid'in Son Günleri, Ziya Şakir, Çatı Kitapları, İstanbul 2006.
Sultan Abdulhamit ve Hilafet, Azmi Özcan, Yeni Şafak Yayınları, İz Yayıncılık, İstanbul 1995.
Sultan Abdülhamid-i Sâni'ye Dair, Abdurrahman Şeref - Ahmet Refik, Hilal Matbaası, İstanbul 1918.
Sultan Abulhamid ve Osmanlı İmparatorluğunda Komiteciler, Nizamettin Nazif Tepedelenoğlu. Bedir Yayınevi- İstanbul.
Sultan Aziz (Hayatı, Hâli, Ölümü), Haluk Y. Şehsuvaroğlu, Hilmi Kitabevi, İstanbul.
Tarih Boyunca Ermeniler, Altınok Matbaası,2.baskı, Ankara 1967.
Tarihimizde Moskof, Necip Fazıl Kısakürek. Toker Yayınları-İstanbul 1973.
Tarihimizde Yanlışlıklar Geçidi, Süleyman Kocab. Vatan Yayınları – İstanbul- 1997.
Türk İşte Düşmanın, Cevat Rifat Atilhan. Ahmed Said Matbaası-Aykurt Neşriyatı-İstanbul-1959.
Türkiye Tarihi, Enver Behnan Sapolyo. İnkılap Kitabevi-İstanbul- 19.
Türkler İngilizlerin Yumruğu Altında (1918-1923), Theodor Werner, b.y., t.y.
Ulu Hakan Abdulhamid Han, Necip Fazıl Kısakürek, Toker Yayınları-İstanbul 1970.
Yahudiler Dünyayı Nasıl İstila Ediyorlar, Cevat Rifat Atilhan, Çelik Cilt Matbaası, İstanbul- 1962.
Yaşadığımız günler, Burhan Felek, Milliyet yay. İstanbul 1974.

هذا علاوة على مصادر عديدة ذكرتها في الهوامش.

المصادر باللغة الإنجليزية

دائرة المعارف البريطانية (ENCYCLOADIA BRITANICA) طبعة ١٩٦٨.

الفهرست

الفصل الثاني

الفصل السابع ٢٨٤